الحزب الشيوعي السوداني

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية



المنجزات الفكرية والسياسية للمؤتمر الرابع للحزب
والصراع ضد التيار الإنتهازي اليميني (اكتوبر ١٩٦٧ - اكتوبر ١٩٧٠)

الحزب الشيوعي السوداني

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية



الحزب الشيوعي السوداني

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية



المنجزات الفكرية والسياسية للمؤتمر الرابع للحزب
والصراع ضد التيار الإنتهازي اليميني (اكتوبر ١٩٦٧ - اكتوبر ١٩٧٠)

تقـــديم

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية

نحاول في هذا الكتاب ان نقدم دليلا لنضال اليسار السوداني عبر هذه السنوات العاصفة مـن كفاح القوى التقدمية السودانية ـ وطليعتها الحزب الشيوعي السوداني ، وتطور الفكر الثوري السوداني واغتنائه بالممارسة والتجربة وقد اخترنا ـ كبداية ـ الحدث الهام والاساسي وهــــو المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني « اكتوبر ١٩٦٧ » والوثيقة التاريخية التي اجازهـــا « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » ، لانها في مجموعها ـ الى جانب انها تشكل وثيقة للنضال وتطرح قضايا الاستراتيجية والتاكتيك :

● تحوي تحليلا للحقائق المعاصرة في الوضع العالمي ، وفي العالم الثالث مؤكدة ان النهوض في الحركة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني هو سمة عصرنا ،

● تقدم تحليلا للوضع في العالم العربي والقضايا الجوهرية التي تواجه حركة التحرر الوطنـي العربيـــة :

قضايا التقدم الاجتماعي والاشتراكية ، قضايا الوحدة والكيان العربي وقضية الثـــورة الفلسطينية ، قضية الكيان الصهيوني ، ونطرح طريقا لمواجهة هذه القضايا على ضوء النظرية الماركسيـــة ـ .

● تتصدى الوثيقة لمشاكل الثورة السودانية ، وتقدم لاول مرة في تاريخ الفكر الماركسي في السودان ، تحليلا اشمل للوضع الاجتماعي والطبقي مؤكدة بالدراسة ان المجتمع السوداني دخـل مرحلة التقسيم الطبقي ، وتزايد التناقضات الطبقية حدة وانتقالها لمستويات جديدة ؛ .

● تتعرض الوثيقة لحياة الحزب الداخلية واثار الاتجاهات الانتهازية اليسارية واليمينيــة، وصراع الحزب ضد الافكار الغريبة على ايديولوجية الطبقة العاملة ، وقضايا بناء الحزب والجبهة الوطنية السودانية ، كما تتضمن الوثيقة تقييما وافيا لثورة اكتوبر الشعبية في السودان «١٩٦٤».

● الوثيقة ادانة كاملة للعناصر اليمينية المرتدة التي خرجت من صفوف الحزب بانحيازهـــا للفئة البرجوازية العسكرية « جماعة انقلاب ٢٥ مايو ـ ايار ـ ايديولوجيا وسياسيا ـ فحاولـــت

اولا انهاء الوجود المستقل لحزب الطبقة العاملة والحاقه وتذويبه في التنظيم السياسي لشريحة البرجوازية الصغيرة العسكرية المعزولة ، وعندما فشلت حاولت قسم الحزب ، وهنا ايضا منيت بالخيبة حيث حسم المؤتمر التداولي لكادر الحزب « اغسطس - اب - ١٩٧٠ » الخط البرجوازي الصغير للعناصر اليمينية وانتصر لخط المؤتمر الرابع ووحدة الحزب واعلاء راية ونفوذ الماركسية اللينينية بين كادره وقاعدته ، واكدت حتمية قيادة الحزب لانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية كمرحلة انتقال للاشتراكية .

لعله من المفيد ان نشير ان وراء الاقدام على نشر هذه الوثائق الخاصة بالحزب الشيوعي السوداني ، طليعة القوى الديمقراطية السودانية عدة حوافز منها :

● التقارب بين قوى الثورة العربية المناضلة الذي تحتمه ضرورة وحدتها الاستراتيجية كأساس وشرط لا غنى عنه للوحدة العربية الشاملة في مواجهة الامة العربية لاخطار الامبريالية والصهيونية والرجعية .

● صعاب وتحديات المرحلة التي يمر بها النضال التقدمي العربي ، تقتضي اجلاء كثير من القضايا الفكرية والسياسية والتوحد في فهمها والاقتراب منها بشكل متجانس « ولو في الحد الادنى » ، ووضع خط سياسي استراتيجي متماسك يردم هوة النقائص السابقة والاخطاء ، ويستقطب الجماهير العربية الكادحة ويرفع وعيها فوق اضاليل وحملات التجهيل والتعمية التي يشنها الحلف الاقطاعي - البرجوازي - الامبريالي - الصهيوني ، في نفس الوقت الذي ينبغي فيه على هذا الخط ان يتجاوز مجرد ترداد كلاسيكيات الماركسية وترات اللينينية الى التطبيق الخلاق المستقل وحل مسائل الثورة التفصيلية ، وما يطرح واقع النضال من وجهة نظر علمية وثورية منسجمة مستوعبة لخصائص الواقع العربي ، بما يفتح افقا جديدا لتطور نضال الجماهير الشعبية العربية ، ويهزم مخططات الحلف البرجوازي - الاقطاعي - الاستعماري - الصهيوني .

● ان بقاء جزء هام من الادب السياسي والترات الفكري لليسار الديمقراطي السوداني الذي صاغته طليعة هذا اليسار ، الحزب الشيوعي السوداني ، مغمورا ومجهولا لقسم واسع من الفصائل الثورية العربية ، يبرر هذا العمل في تحطيم العزلة التي تعيش في اطارها المنجزات النضالية والسياسية والفكرية التي اطلع بعبئها في بلادنا حزب الطبقة العاملة السودانية ، وجعل هذه الاسهامات تجربة متاحة وفي متناول الثوريين والتقدميين العرب .

تشكل مواد هذا الكتاب وفصوله وملاحقه نهجا لتحليل طليعة اليسار الديمقراطي السوداني الحزب الشيوعي السوداني ، ورؤيته للقضايا العملية التي تواجه النضال الوطني الديمقراطي وهي تكشف مدى تبلور فهم الحزب ومن حوله القوى الديمقراطية لقضايا الثورة السودانية ، والمرحلة التي وصلتها الحركة الثورية السودانية في تراكم خبرتها العملية في ميدان المعرفة السياسية بالواقع والخط السياسي والفكري والتنظيمي الذي يتحتم على الثورة العربية والافريقية وحركة التحرر في العالم الثالث تمثله وتبنيه لتجاوز السد الذي وضعته قوى اليمين لتجميد الثورة الاجتماعية في البلدان العربية والافريقية واسيا واميركا اللاتينية .

* * *

مـدخـل:

نحو ثورة وطنية جديدة في السودان

١

الفترة منذ شتاء عام ١٩٦٥ الى خريف عام ١٩٧٠ ، تشكل السنوات الحاسمة في عمر الحزب الشيوعي السوداني واليسار الديمقراطي الثوري الذي يقوده • لقد كانت بحق سنوات النضج الفكري • اصل فيها الحزب بقيادته التاريخية ـ « عبد الخالق محجوب والنواة الشيوعية الصلبة التي تقود الحزب منذ استشهاده في ٢٨ يوليو ١٩٧١ مع رفيقيه القائدين الشفيع احمد الشيخ وجوزيف قرنق على يد طغمة نميري الديكتاتورية اليمينية في اعقاب هزيمة حركة ١٩ يوليوالثورية» وجوده كقوة وطنية كبرى وتأثيره التقدمي دافعا بهما الى عمق التربة السودانية بحيث حفر مجراه المميز باعتباره القوة الثورية الرئيسية المؤتمنة والملهمة للجماهير في الحياة السياسية السودانية• بالطبع هذا حمل الحزب مسؤوليات ثقال وجسام ، اذ بات يرتبط بالحزب ويتوقف على دوره ، في وضع السودان الخاص ، مصير وبقاء السودان نفسه كوطن وكيان موحد مستقل ، وليس فقط مصير ومستقبل التحول الثوري واستعادة الديمقراطية وقضية انتصار الاشتراكية كافق استراتيجي يناضل من اجله الحزب لتجديد حياة شعبنا ؛ من هذا الباب يدخل الحزب الشيوعي السوداني مرتبطا اوثق الارتباط بالقضية الوطنية لشعبنا والتغيير الديمقراطي الجذري الذي ينشده في قلب البنية الهرمة العاجزة والمفلسة للمجتمع التي تطفو على سطحها الان سلطة العناصر الرجعية واليمينية ـ من مدنية وعسكرية ـ منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ وحتى الان •

ان هذه العلاقة الجدلية بين الحزب وواقعه تحكمت بالتالي في التطور السياسي والايديولوجي للحزب ، وعبرت عن ذاتها في الصراع الذي يدار داخل صفوف الحزب ، خاصة قطاعه القيادي ؛ حول طبيعة الثورة الديمقراطية السودانية ودور الحزب فيها وتكتيكاته الاساسية التي تمكنه من النهوض بهذا الدور •

وتحديد الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ ، جاء من أن الحزب خاض اهم معاركه السياسية والفكرية والتنظيمية فيها ،وتحول من ثم ليقف بصورة نهائية فوق ارضية ايديولوجيته الشيوعية بعد أن انجز بنجاح بلورة نظريته حول الثورة السودانية .

ولا ريب ان كل هذا تم بالمشاركة الفعالة والديناميكية الفكرية التي عرف بها القائد الشهيد عبد الخالق محجوب واهم هذه المعارك كان :

● الوقوف بنجاح في عام ١٩٦٥ في وجه محاولات الاحزاب الرجعية واليمينية ضرب الحزب والقوى الديمقراطية من حوله وفرض ديكتاتورية مدنية باسم « الدستور الاسلامي » و « الحزب الغالب » و « الجمهورية الرئاسية — بدفع من حكام السعودية ودوائر المخابرات الغربية التي حفزت عناصر الثورة المضادة السودانية ، ممثلة بقيادات حزب الامة والوطني الاتحادي وعصابة الاخوان المسلمين العميلة ، خاصة بعد انتصار ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ودور الحزب فيها الى تسعير العداء للشيوعية واعتبار الحزب الشيوعي السوداني الخطر الرئيسي على المصالح الرجعية الامبريالية الحيوية وعلى استمرار هيمنة الحلف الرجعي — الاستعماري على اجهزة السلطة ومقدرات السودان . فقد هزمت محاولات الاحزاب الرجعية الرامية لتهميش الحزب ونشر اجواء الارهاب الفكري والظروف المضادة لنمو الحركة الثورية بعد ان تصدت القوى الديمقراطية السودانية ممثلة في « مؤتمر الدفاع عن الديمقراطية » بفعالية وكفاءة للهجمة الرجعية ومحاولاتها بسط سلطة الثورة المضادة تحت راية العداء للشيوعية . وبرهنت قوى اليسار السوداني بقيادة الحزب ، على امتداد سنة من الشد والجذب ، على حيوية فائقة وقدرة لا تبارى على تصدر الشارع الوطني في كل المدن السودانية الرئيسية في رفض الديكتاتورية المدنية التي ارادت الاحزاب الرجعية وشرذمة الاخوان المسلمين العميلة لمخابرات الغرب والرجعية السعودية ان تمررها تحت غطاء ديني زائف باسم « الدستور الاسلامي » — هذا على رغم الاغلبية الميكانيكية الساحقة التي كانت لحزبي الوطني الاتحادي بقيادة اسماعيل الازهري والامة في البرلمان « الجمعية التأسيسية » وقتها . ووصلت هزيمة الاحزاب في مسعاها لضرب القوى الديمقراطية وحرمانها من حقوقها الى انحياز جهاز القضاء بكامله الى صف الدفاع عن الديمقراطية وصيانة الحريات الاساسية لجميع القوى السياسية وكافة المباديء التي جاءت في وثيقة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ التي اعادت العمل بدستور السودان المؤقت « وكانت وثيقة اكتوبر نفسها ، وهي ما عرف بميثاق اكتوبر ، قد ثبتت في صدر الدستور المؤقت كجزء لا ينفصل عنه » . وهنا نثبت للتاريخ ان قاضي المحكمة العليا السيد صلاح حسن الذي نظر في القضية الدستورية التي رفعها نواب الحزب « اعضاء هيئته البرلمانية وهم احد عشر »ضد محاولة الاحزاب تعديل الدستور لتحريم عمل الحزب القانوني — فقد افتى هذا القاضي السوداني الشجاع بوحي ضميره القانوني والديمقراطي رغم كل اشكال الضغط والارهاب التي مارستها الرجعية السودانية ضد الهيئة القضائية ببطلان اي تعديل تجريه الاحزاب علي الدستور المؤقت لتضييق الحريات الاساسية لان هذا يعد خرقا بينا لميثاق ثورة اكتوبر ، ومن ثم حكم قاضي المحكمة العليا بالغاء الموادالتي قدمتها حكومة الاحزاب الرجعية « حلف ازهري — حزب الامة » في شكل مشروع قانون لادخال تعديلات على الدستور المؤقت . ان صمود الحزب والقوى الثورية من حوله في وجه الثورة المضادة في عام ١٩٦٥ اثار فزع الاحزاب الرجعية التي وضعت كل ثقلها بما فيها امكانيات الدولة ، كما ايقظ مكامن الخوف لدى الدوائر الرجعية العربية والاستعمارية التي توجه هذه الاحزاب من الخطر الذي يمثله اليسار الديمقراطي السوداني على معادلات المنطقة « فضلا عن الحقد الدفين الذي لا يكاد يبين فوق السطح التي تكنه انظمة الحكم العسكري البرجوازية

الصغيرة العربية ضد الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية في السودان وكل ماتمثله التجربة الثورية السودانية من نهج ديمقراطي جذري وعميق هو النقيض لممارسات هذه الانظمة ومصالحها الطبقية » .

● عام امتد من ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ساد فيه الحزب انحرافا يمينيا تحت تأثير العناصر الانتهازية اليمينية في قيادة الحزب والانعكاس الايديولوجي لخط الديمقراطيين الثوريين الافارقة « غانا ، غينيا ، تنزانيا ، مالي » والعرب « مصر ، الجزائر ، سوريا » داخل الحزب وقيام ما عرف بـ « الحزب الاشتراكي » الذي لم يعمر طويلا .

● اكتوبر ١٩٦٧ المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني . وهو اهم مؤتمر يعقده الحزب حتى الان . فقد طور هذا المؤتمر برنامج الحزب واجاز وثيقة سياسية ونظرية هامة عرفت بـ « **الماركسية وقضايا الثورة السودانية** » ما زال معظمها يكتسب قيمة فكرية وسياسية عالية هذا بالاضافة طبعا الى قيمتها التاريخية. الجدير بالذكر ان هذا المؤتمر كرس الوحدة السياسية للحزب وليس الوحدة الفكرية، اذ بقيت عناصر التيار الانتهازي اليميني « أحمد سليمان ، محمد احمد سليمان ،معاوية ابراهيم ، عمر مصطفى المكي . .الخ » تحتفظ بمواقعها» في قيادة الحزب .

● ١٩٦٨ لم يكد المؤتمر الرابع ينفض حتى اطل التيار الانتهازي اليميني براسه من جديد « خاصة احمد سليمان الذي اتضح فيما بعد انه كان ينسق عن قرب مع المخابرات المصرية » يهدد بنسف الحد السياسي الادنى الذي توصل اليه المؤتمر الرابع في صيانة وحدة الحزب .

ويشير الرفيق عبد الخالق محجوب الى هذا الواقع في وثيقته الشهيرة الى « المؤتمر التداولي لكادر الحزب » قائلا :

« ولكي نتفهم طبيعة هذه الخلافات ارى انه من المهم الرجوع الى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كوادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته ، وذلك لان تلك الاختلافات اخذت شكلا جديدا بعد الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ « انقلاب نميري » ، وتؤثر الان على الاختلافات الايديولوجية في حزبنا » . ويوصل عبد الخالق جذور هذا التيار في الحزب عندما يقول : « ان بعض الخلافات الفكرية الراهنة او تيارا منها ترجع جذوره التاريخية الى ما قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ . وقد حاولنا مرارا ان نبرز تلك التيارات الفكرية الى السطح ، وان يدور صراع مبدئي في تلك الظروف . فقد طرحنا القضايا المختلف عليها قصد المناقشة الصريحة في الحزب في دورة اللجنة المركزية في يناير ١٩٦٨ ، ثم في يونيو من ذلك العام ، واخيرا في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ وعن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية للمناقشة العامة في قضايا التكتيك وموقف الحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية وصلت الى اعضاء الحزب . »

« وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فان الصراع تبلور حول استنتاج المؤتمر الرابع في ما يختص بالبرجوازية الوطنية السودانية ــ مواقعها واقسامها المختلفة والصيغة السليمة التي يتخذها الحزب الشيوعي في الموقف حيالها. لقد طرحت في هذه الوثائق نظريا وعمليا مهمة النضال ضد سياسة وافكار البرجوازية الاصلاحية استنادا الى استنتاجات المؤتمر الرابع . »

« ان صعوبات العمل في ظروف الثورة المضادة ، خلقت اهتزازات مختلفة بين بعض كادر الحزب يطرح تارة يمينا وتارة اخرى يسارا ، وفي كلا الحالين كان هناك تراجع عن تكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والمتفق عليها في المؤتمر

الرابع واعني التكتيكات القائمة على الدفاع وتجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما تتهيأ الاسباب الموضوعية والذاتية لذلك . » ـ وثيقة الرفيق عبد الخالق محجوب .

● موقف الحزب من الانقلاب العسكري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذي خططت له المخابرات المصرية ونفذته جماعة نميري وفرضته كامر واقع على تنظيم الضباط الاحرار « خاصة الديمقراطيين منهم » والذي تم ايضا بالتعاون الوثيق مع المتعاونين مع زمرة نميري ومع تلك المخابرات من المدنيين امثال بابكر عوض الله واحمد سليمان فهذا الموقف مضمن في الخطابات الدورية الخمسة للجنة المركزية للحزب وهو امتداد لموقف الحزب الذي تبنته دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ الذي رفضت فيه التكتيك الانقلابي بديلا للعمل الثوري وبوقوع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ برز التيار الانتهازي اليميني في الحزب بقيادة معاوية وعمر مصطفى واحمد سليمان وبقية المرتدين بقوة في واجهة السلطة الانقلابية وانحاز بشكل سافر الى مواقع الانقلاب . وقد حلل الرفيق عبد الخالق محجوب طبيعة ومنشأ هذا التيار تحليلا لينينيا عميقا في وثيقته الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب . جاء ضمن تلك الوثيقة :

« لقد اتخذ هذا التيار في ما يختص بموقف الحزب الشيوعي المستقل وبنضاله ضد افكار عناصر الاصلاح اليميني ، وفي ما يختص بافاق التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يخرج عن اطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وبافاق العمل الثوري في بلادنا » .

« لقد واصل هذا التيار موقفه بعد انقلاب ٢٥ مايو « ايار » ١٩٦٩ بصورة قد تبدو جديدة ولكنها في حقيقة الامر الصورة القديمة نفسها . قد يبدو غريبا ان الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الاجنحة الاصلاحية في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي اطاح بذلك الجناح ضمن ما اطاح ، ولكن الخيط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا ذيليا في كلا الحلفين : هناك يتحالف بصورة ذيلية مع البرجوازية الاصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذيلا للبرجوازية الصغيرة . ان عناصر من الحاملين لهذا الاتجاه اليميني واخص بالذكر الزميل محمد احمد سليمان انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي الى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده امرا شكليا او مجرد خرق لاجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادره الى موظفين » .

نستطيع القول بأن ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من حملات تكريسة شرسة . فالانتصار النسبي للثورة المضادة ينتج عنه تقلص في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي الى اليأس عند بعض اعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك الصبور لتجميع قوى الثورة ويدعو الى ايجاد وضع مريح نسبي للحزب الشيوعي . وقد اخذ هذا اتجاه التحالف مع البرجوازية وفق مصالحها وشروطها . كان نتاجا لما طرحته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تصدي الشيوعيين لمراكز العمل القيادي بين الجماهير ، ولم يكن هذا امرا مستحيل التحقيق برغم الصعوبات الشديدة التي تكتنفه . فالحزب الشيوعي بدا بعد اكتوبر « تشرين الاول » يتحول الى حزب جماهيري كما اصبحت جذوره تتعمق وتترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية اصبح من الممكن ان يتحقق عبر النضال الصبور لتجميع قوى الجماهير الثورية » .

« ومثل هذا الواجب يعني ضمن ما يعني تناقضا مع البرجوازية الوطنيـــة بأجنحتها المختلفة . ولهذا فان الاتجاه اليميني الرافض لتطور العمل الثوري الشعبي كان مترددا بل معارضا في كثير من الاحيان لقضية دفع الحزب الشيوعي وصراعه ضد البرجوازية الوطنية لحركة الجماهير ليسير نحو الصدارة » .

« وكما عجز هذا التيار عن فهم اسس التحالف مع البرجوازية الوطنية وفقا لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو ايضا يعاني الان من المشكلة نفسها : اسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة . ولان هذا التيار كان يائسا من العمل الثوري الشعبي وخط تجميع وتراكم القوى الثورية بالنضال في الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ويبحث عن المخارج الاخرى فقد كان من الطبيعي ان يكون له رأي في ما يخص القوات المسلحة والعمل الانقلابي يختلف عما أجمعنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب » .

اما فيما يخص تكامل موقف الحزب من العمل الانقلابي الذي قامت به العناصر البرجوازية الصغيرة العسكرية ، فقد تضمنته وثيقة الرفيق عبد الخالق في اطـار تحليله للتيار اليميني التصفوي في قيادة الحزب محددا ، من معطيات التجربة التقدمية في السودان من ينطبق عليه وصف « الديمقراطي الثوري » . وجاءت صورة التحليل هذه متماسكة غنية بالتفصيل والفهم اللينيني للسياسة كعلم خاصة عندما تناول القائد الشهيد الموضوعات التالية : وضع البرجوازية الصغيرة في السودان . وتحليـل الحزب للقوات المسلحة والعلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيـري والازمة الثورية ــ شروطها ، عواملها .. الخ .

● اغسطس ١٩٧٠ ، بعد الضغط الشعبي الواسع الذي اشتركت فيـه القوى الديمقراطية السودانية بمنظماتها وهيئاتها احتجاجا على نفي الرفيق عبد الخالق محجوب الى مصر « ٣٠ مارس ١٩٧٠ » اضطر الماريشال نميري ، وهـو يكاد يجن ويفقد اعصابه حيث يقابل في كل مكان يتوجه اليه بمطالبة الجماهير بعودة عبد الخالق ، وكانت تعيش معه نفس الحالة زمرة المرتدين » ــ الى اعادة عبـد الخالق الى السودان . وفي اغسطس من عام ١٩٧٠ انعقد المؤتمر الاستثنائي لكادر الحزب لحسم الصراع في الحزب بين التيار الانتهازي والاتجاه الثوري . وانتصـر ذلك المؤتمر لخط عبد الخالق ورفاقه الثوريين ومني الانتهازيون اليمينيون بهزيمـة ماحقة ، مما احبط محاولات النظام العسكري ومن ورائه المخابرات المصرية اختراق الحزب وترويضه ومن ثم تصفيته كقوة ثورية فاعلة وذات اثر عظيم في مصير الوطن السوداني .

وقد اجاز المؤتمر الاستثنائي وثيقة عبد الخالق كوثيقة رسمية للحزب . كمـا صاغ المؤتمر مواقف الحزب الاساسية فيما يتعلق باستراتيجيته الوطنية الديمقراطية ، تكتيكاتها الرئيسية ، اداة انتصارها .. الخ .. واكد التحليل الوارد في وثيقة عبـد الخالق محجوب حول طبيعة السلطة الانقلابية وحدود قدرتها « وان لم يقطع معها بحكم تلك المرحلة من الشد والجذب ورغبة الحزب الصادقة في تنمية الانقلاب في اتجاه ثوري يخدم قضية الثورة السودانية ولبعد نظر في حصر الموقف من السلطة وحتـى الاختلاف ومع التيار اليميني في اطار الموضوعية والمبدئية التي يجب ان تتميز بهـا المواقف السياسية والفكرية الجادة » .

● في نفس السياق السابق والقضايا الملحة وقتها ، تأتي دورة اللجنـــة المركزية «لم» للحزب الشيوعي السوداني في اكتوبر ــ تشرين الاول ــ ١٩٧٠ .

● ٨ نوفمبر ١٩٧٠ . موقف الحزب من الاتحاد الثلاثي وميثاق طرابلس « يبين

الاسس الديمقراطية والشعبية والطبقية الضرورية للوحدة العربية الحقيقية لا وحدة الانظمة واجهزة قمعها وامنها في مواجهة القوى الثورية العربية ونضال الشعوب ».

● ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ اجراءات نظام نميري اليمينية الموجهة ضد الحزب والقوى الثورية « ابعاد هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله من مناصبهم، حملة اعتقالات واسعة ضد القادة الشيوعيين على راسهم الرفيق عبد الخالق محجوب الذي احتجز في معسكر الشجرة ، مصادرة بعض ممتلكات واموال الحزب .. الخ .. » . وهذه الاجراءات كانت ارتدادا كاملا عن الموقع الذي حاول انقلاب ٢٥ مايو ان يوهم القوى الديمقراطية السودانية انه يقف فيه .

٢

ونحن نقدم لمواد هذا الكتاب « استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية » الذي يشمل بعض ادبيات الحزب الشيوعي السوداني في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ، لنجعلها في متناول يد القارىء التقدمي — وحتى الليبرالي — العربي ، لا بد لنا من وقفة وجيزة « لا نقول كافية » عند دور عبد الخالق في تطور الحزب السياسي والفكري ، واغناء تجربته في الصراع ضد نفوذ وميول التيارين الانتهازيين اليميني واليسار الطفولي وممارستهما وفي فضح مناهج شريحةالبرجوازية الصغيرة العسكرية الانقلابية والاضرار التي يمكن أن تلحقها بمجموع العمل الثوري « الى درجة قيادة الثورة المضادة » ، وكذلك دور عبد الخالق محجوب في صياغة نظرية الثورة السودانية كما اخذت ملامحها وقسماتها الهامة في التقرير الذي قدمه الى المؤتمر الرابع للحزب بأسم اللجنة المركزية «لم» في عام ١٩٦٧ الذي أصدرته «لم» في كتاب بعنوان « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » .

ان سيرة عبد الخالق محجوب وانجازاته النضالية والفكرية ودوره الرائدفيصياغة الخط السياسي الاستراتيجي للحزب الشيوعي السوداني وحركة الثورة السودانية تبقى من المهام **الجليلة** للشهيد وهي امانة في عنق حزبه يكتبها حين ينتصر للمبادىء والاهداف والقيم الثورية التي نذر نفسه لها بتجرد بطولي قائده الشهيد . ولم يكن يدرك طاغية السودان الجديد هول الجريمة البشعة التي اقترنتها يداه وعصابته الغادرة ، وهي تقدم على اغتيال القادة الثلاثة : عبد الخالق محجوب ، والشفيع وجوزيف، قرنق بطريقة وحشية ، تنم عن حقد دفين يعتمل في صدور اعضاء هذه العصابة .

من بين كل جرائم سجلهم الاسود الملطخ بعار الخيانة الوطنية والاستسلام لاوامر المخابرات المصرية والدوائر العربية اليمينية الاخرى المعادية للشيوعية .. تظل جريمة اغتيال عبد الخالق ورفاقه بعد محاكمات مزيفة « مكلفتة » لم يتح لهم فيها اي قدر من قواعد العدالة والحقوق الطبيعية للانسان .. تظل هذه الجريمة النكراء وصمة العار ابدي الذي لحق بزمرة نميري الانقلابية ، ولن يغسلوصمتها عن اعناقهم شيء مهما حاولوا ، ولن يكون قصاص هذه الجريمة سوى تدلي رقابهم من حبال مشانق شعبنا عندما يدك ديكتاتوريتهم ، ويطوي فصول المأساة الاليمة التي فرضوها على حياته .

لعل جماعة نميري تنسى ، على عادة الانقلابيين والمغامرين ، ان عبد الخالق

وحزبه ونضاله ، هو المبرر الوحيد الذي تدموه لشعبنا لتعليل انقلابهم في صبيحة ٢٥ مايو على حكم الاحزاب التقليدية : فقد كان جهاد عبد الخالق محجوب المتصل على راس حزبه والقوى الديمقراطية من حوله ، هو ما تسلق عليه انقلابيو مايو. وسيذكر التاريخ دائما انهم في ذلك اليوم تمسحوا نفاقا وخسة ، وفقا لخطة رسمتها لهم المخابرات المصرية التي خططت لانقلابهم اصلا ، بكفاح هذا الرجل والاهداف التي كرس لها حياته بدءا باستقلال السودان ، وتجديد حياة أهله بانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، وربط مصير شعبنا وحاجته للتحرر والتقدم بقضية تحرر شعوب المنطقتين العربية والافريقية بل بحركة الثورة في العالم بأسره . ان عبد الخالق محجوب الذي لم يعرف عنه ، وحتى استشهاده في سن الـ ٤٦ ، نزق او شطط في الفكر او السلوك ، تحمل مسؤولية قيادة حركة الثورة السودانية وبالتحديد قواها الاكثر طليعية وجذرية لربع قرن من الزمان ، ولم تهن له عزيمة او يتخلى للحظة عن متابعة المجرى العام الذي اختطه لحياته منذ فترة حياته الطلابية الى لحظة مماته ، رغم الصعاب الجمة والسجن والملاحقة المستمرة والمغريات والاحابيل التي نصبتها قيادة الاحزاب التقليدية لاصطياد الشباب الوطني النابه ، وتسخيرهم بعد تكبيلهم بقيود الثروة والمنصب والجاه لخدمة القوى الرجعية وامتصاص عافيتهم الفكرية وتدجينها . الا ان الطريق الوعرة التي اختارها عبد الخالق قضية تحرير الشعب لا تعرف المهادنة والمساومة . وفي وجه المسخ والتزييف الذي اراده انقلابيو ٢٥ مايو لهذه القضية من خلال نقل وتكرار التجارب الفاشلة من مصر ، ناضل عبد الخالق بثبات في مقدمة القوى الديمقراطية السودانية من اجل ان ينجز شعبنا ثورته الوطنية الديمقراطية من واقع تجربته الثورية ، وان تكون دعامة وضمانة هذا الانجاز هي القوى الشعبية نفسها لا اتكالا على اهواء ومزاج وتقلبات الانقلابيين والمغامرين والمدسوسين لحرف مسار ثورات الشعوب واجهاضها . فوق هذه الارضية وقف الرجل القائد وتفته الصلبة وقمة المبادىء والرؤية الثاقبة في وجه زمرة ٢٥ مايو التي ارادت أن تجير نضال شعبنا وقواه الثورية لصالح بقاء حكمها الانقلابي الذي يحتقر في دخيلة نفسه اول ما يحتقر اهداف الشعب ، ويمقت التعامل مع قواه الثورية من خلال صيغة الديمقراطية الثورية . رفض عبد الخالق وايده مجموع الحزب والقوى الديمقراطية ان يتحول المناضلون الشيوعيون الى اتباع وشركاء اذلاء تسخرهم جماعة نميري كموظفين في جهازها الانقلابي الشيء الذي وقع فيه الانقساميون الانتهازيون اليمينيون بزعامة معاوية ابراهيم وأحمد سليمان وعمر مصطفى المكي الذين ارتضوا الانتقال من صفوف الحزب ومواقعه الى صف انقلاب ٢٥ مايو في تكالبهم وتهافتهم على السلطة والمناصب الوزارية . وبلغت التفاهة والذيلية بأحد قادة الانقساميين «عمر مصطفى المكي » بأن يصف الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الموجه لكادر الحزب حول تقييم وطبيعة انقلاب ٢٥ مايو ومهام الشيوعيين بعده بأنه « وثيقة ملعونة » . الى هذا الحد تنازل الانقساميون الانتهازيون اليمينيون وتنصلوا من اية وشيجة تربطهم بالحزب ! وكل السودانيين ناهيك عن الشيوعيين، يعلمون الدور الذي قام به قادة الانقساميين وبالتحديد الثلاثة الذين ذكرناهم من قبل في تحريض زمرة نميري على السكرتير العام للحزب . فقد طالبوا سلطة نميري باعتقاله ونفيه لانه في اعتقادهم « لا يعترف بنميري ولا حكمه ولا يراه مؤهلا لحكم السودان ناهيك عن قيادة ثورة ، وانه لا يرى في السودان من هو مؤهل لهذا الامر غيره ، وان عبد الخالق هو المسؤول عن تصلب غالبية الحزب الشيوعي ، وانه طالما بقي هذا

الشخص فانه لن يهنأ لنميري وزملائه بال » !

كانت هذه مواقف الانقساميين من وراء ظهر الحزب حتى قبل ان يحسم الصراع الداخلي الدائر في الحزب منذ انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ « في الواقع قبل هذا التاريخ بكثير » حول قضيتين رئيسيتين هما :

اولا : الاختلافات حول تكتيكات الحزب في الظروف السياسية الجديدة الناشئة بعد ٢٥ مايو « حركة نميري » .

ثانيا : الاختلافات الايديولوجية التي شملت استراتيجية الحزب وتكتيكاته الاساسية على طول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

وقد حسم « المؤتمر الاستثنائي التداولي لكادر الحزب » في ١١ اغسطس ١٩٧٠ الصراع الداخلي الذي استمر لاكثر من عام بعد ان تبلورت نقاط الاختلاف المبدئي حول تكتيكات الحزب ، واتجاهات التصفية يمينية كانت او يسارية ، واضعا في الاعتبار وجود اساس مادي في المجتمع والحزب لتصفية الكيان الماركسي ـ اللينيني لحزبنا سواء من مواقع اليسار او اليمين . وكان هذا المؤتمر هزيمة ماحقة للانتهازيين فكريا وسياسيا ، خاصة ان « الاتجاهات اليمينية بين الانقلابيين ومجلس الوزراء كان املها ان تسيطر علي حزبنا الاتجاهات اليمينية الرامية الي تصفيته فكريا ، ثم ان يحدث انقسام في الحزب الشيوعي تحتضن بعده الشق اليميني ثم توجه ضرباتها للاتجاه الثوري في حزبنا . وليس بسر ان تلك الاتجاهات اليمينية في السلطة ظلت ترقب بقلق اجتماع اللجنة المركزية دورة مارس المنصرم «١٩٧٠» املة ان تحقق اهدافها خلال تلك الدورة » ، ولكن هذا الامل خاب تماما حيث اكدت تلك الدورة وحدة الحزب . وجاءت قاصمة الظهر حين « ادان المؤتمر التداولي للحزب الاتجاه اليميني التصفوي ، ووجه اللجنة المركزية للعمل على تعبئة عضوية الحزب في النضال من اجل اعلاء راية الماركسية ـ اللينينية حتى يستطيع الحزب ان يتصدى بنجاح للمهام المطروحة امامه » . وهكذا الحقت غالبية الحزب الممثلة في كادره جماعة معاوية اليمينية الانقسامية بالمجموعات الانقسامية التي طواها النسيان ابتداء بمجموعة عوض عبد الرزاق عام ١٩٥١ ، ومجموعة « القيادة الثورية » في خريف ١٩٦٤ وجماعة مختار عبيد « حزب العمال والفلاحين » في اواخر عام ١٩٦٧ .

دور عبد الخالق محجوب في هزيمة التيار التصفوي الانتهازي اليميني

لا ريب ان عبد الخالق محجوب ومعه النواة الثورية الاساسية للحزب ممثلة في القادة الرفاق محمد ابراهيم نقد ، التيجاني الطيب ، الجزولي سعيد ، سليمان حامد ، الشفيع احمد الشيخ وقاسم امين وبقية اعضاء اللجنة المركزية الثوريين وكادر الحزب الاساسي الذي بقي صامدا ووفيا لمبادئه ـ كان لكل هؤلاء بقيادة عبد الخالق محجوب دورهم التاريخي في صياغة التجربة الفريدة للحزب الشيوعي السوداني وهو يواجه محاولات الالحاق والتذويب والتصفية من قبل سلطة ٢٥ مايو وفلول المرتدين بزعامة معاوية ابراهيم .

كان من الممكن ان تحدث بلبلة فكرية وسياسية واختلاط لا حدود له في المعايير في اوساط الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذي رفع

شعارات واهداف القوى الثورية السودانية كواجهة للنظام واعلن عن تبنيه لها ، لولا ان قيادة الحزب ــ لجنته المركزية ــ في دورة اجتماعاتها في مارس ١٩٦٩ ، قد حددت بحسم الموقف من الانقلاب العسكري . فقد جاء في التقرير الذي قدمه الرفيق عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي واجازته اللجنة المركزية تحت عنوان : « في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر (المؤتمر الرابع للحزب) : « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة » . وازاء موقف الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية للحزب التي اجازت تقرير الرفيق عبد الخالق ، لم يكن امام التيار اليميني فيها ممثلا بمعاوية وعمر مصطفى المكي ومحمد احمد سليمان واحمد سليمان الا الانحناء والمعارضة الصامتة انتظارا للفرص المؤجلة .

وكانت تلك الدورة بحق انتصارا ساحقا للخط الثوري الذي تمخض عن المؤتمر الرابع للحزب في عام ١٩٦٧ . واستكمالا لنفس الموقف المبدئي للحزب من النهج الانقلابي ، فقد طورت قيادة الحزب الشيوعي السوداني ، بالتاثير السياسي والفكري المباشر لعبد الخالق ، ما ورد في دورة مارس ١٩٦٩ في الخطابات الدورية الخمسة للجنة المركزية التي قام بصياغتها الرفيق عبد الخالق ، واجازتها اللجنة المركزية ، ونزلت تباعا لكادر وعضوية الحزب ابتداء من مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، تبين وتحلل طبيعة انقلاب ٢٥ مايو الطبقية ومهمات الشيوعيين والديمقراطيين في تطويره ، الى ثورة وطنية ديمقراطية ذات قاعدة شعبية راسخة بين القوى الاجتماعية الرئيسية في البلاد « الفلاحون والعمال ، الخ » . ولخصت تلك الخطابات الدورية بدقة بالغة الموقف الفكري والسياسي لاستنتاجات دورة مارس ١٩٦٩ ، وطورتها بما يلائم السلوك العملي لنشاط الشيوعيين في تكتيك التعامل مع سلطة ٢٥ مايو ، ودورهم في العمل الجماهيري لضمان تطوير الانقلاب نحو المواقع الشعبية والديمقراطية .

الحزب الشيوعي والموقف من الانقلاب

جاء في الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية في تقييم الانقلاب والموقف منه في مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ :

« اكد تكتيك الحزب الشيوعي انه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير واستنهاضها لاستكمال الثورة الوطنية ، وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا . فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلا للنضال الجماهيري الصابر والدؤوب واليومي . وبين نضال الجماهير يمكن ان نحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين . وهذا هو الامر الحاسم لمستقبل الثورة الديمقراطية في بلادنا . ان التخلي عن هذا الطريق واتخاذ تكتيك الانقلاب هما اجهاض للثورة ، ونقل لمواقع قيادة الثورة ، في مستقبلها وحاضرها ، الى فئات اخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة ، كما ان جزءا اخر منها « البرجوازية الصغيرة » مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة ، بل سيعرضها للآلام ولاضرار واسعة . وهذا الجزء اختبر في ثورة ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ فساهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا .

التكتيك الانقلابي بدلا من العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية الصغيرة .

ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به

قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق جماعاتها المسلحة » .

بالطبع هذه الخطابات الدورية مع التأثير الواسع الذي خلفته دورة مارس ١٩٦٩ ، كان لها فعلها القوي في ضبط الموقف السياسي والسلوكي لغالبية الشيوعيين والديمقراطيين فيما يتعلق باسلوب التعامل مع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ منذ يومه الاول. ومنذ اللحظات الاولى لوقوع الانقلاب لم تصاحب ذلك دهشة او انبهار رغم البيانات الاولى لنميري وبابكر عوض الله التي حاكت في لهجتها ومحتواها ، ما توصلت اليه القوى الديمقراطية ورسخته في الحياة العامة للسودانيين عبر ربع قرن من النضال في اقسى الظروف . الا ان الاستثناء في هذا ، كان موقف التيار الانتهازي اليميني في قمة قيادة الحزب . فقد اظهر هؤلاء تبرما وسخطا داخل الهيئات القيادية للحزب وخارجها من بيان اللجنة المركزية للحزب مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ وما تلاه من خطابات دورية أخرى موجهة للعضوية تحدد واجبات ومهمات الشيوعيين والقوى الديمقراطية في الظروف الجديدة التي نتجت عن وقوع الانقلاب . وهنا برز الخلاف والانقسام — كما هو طبيعي حادا في قمة قيادة الحزب وليس في قاعدته — حول الموقف من انقلاب ٢٥ مايو ، وبينما تمسكت الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية للحزب ومكتبه السياسي باستراتيجية وتكتيكات الحزب الرئيسية ، أثرت الاقلية ، من البداية ، عن عمد واصرار التخلي عن موقعها الشيوعي والانتقال الى موقع الانقلاب وتبني مناهجه في مواجهة القوى الثورية .

وادرك عبد الخالق ببصيرة ووعي عميقين مغزى ما حدث على مستوى قيادة الحزب ، ووعى مدى خطورة ذلك على مستقبل الثورة الديمقراطية في السودان ان فقد الحزب تماسكه السياسي والفكري والتنظيمي بفعل انحياز التيار اليميني في الحزب الى السلطة الانقلابية . كما ادركت الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية ، ومنذ زمن بعيد ، ومن تجربة الحزب في عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ مع قوى اليمين في قيادته الخطر الجدي الذي تمثله هذه القوى على استمرار وجود الحزب مستقبلا . هذا الواقع اشار اليه عبد الخالق في وثيقته الهامة التي كثف توزيعها بين عضوية وكادر الحزب عقب دورة اللجنة المركزية المنعقدة في اغسطس عام ١٩٦٩ ، والوثيقة بطريقة ما ، اخذة بعين الاعتبار مقتضيات الصراع الداخلي على مستوى قمة القيادة والمرحلة التي قطعها حتى تاريخ تلك الدورة ، حددت منشأ ورموز واشخاص الاتجاه اليميني في قيادة الحزب خاصة في الفترة السابقة مباشرة للانقلاب دون الاسترسال في تفاصيل دورهم وما قاموا به فعلا ودفعوا اليه مجموع الحزب طوال عام كامل امتد بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ في النشاط العملي . ونحن لعلى يقين تام ان تلك الفترة — حين كتبت وثيقة عبد الخالق — لم تكن تتحمل اكثر مما جاء ، وحتى ذلك الذي تضمنته تلك الوثيقة التاريخية الخطيرة جاء بعيدا في آثاره بحيث تجاوز الساحة السودانية نفسها . بيد ان المناضل محمد ابراهيم نقد الامين العام الحالي للحزب الشيوعي السوداني اشار الى تلك المرحلة (١٩٦٦ — ١٩٦٧) التي تغلب فيها الاتجاه اليميني في الحزب وكاد ان يقوده الى منزلق يفقده صفته الشيوعية . جاء ذلك في رسالة نقد « الى تقدمي مصري » التي نشرتها مجلة « الحرية » بتاريخ ١٥ فبراير عام ١٩٧١ . بعض ما ورد في تلك الرسالة هو التالي :

« ما حدث في السودان هو انقسام عن صفوف الحزب ، بعد صراع فكري حاد وطويل حول مصير الحزب الشيوعي وبقائه واستقلاله الايديولوجي والتنظيمي وفعاليته ، ومبادىء واشكال تحالفه مع السلطة ، بل مبادىء واشكال تحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية مع السلطة بهدف اقامة سلطة الجبهة الوطنية

الديمقراطية . واذا كان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا مرارتها وتعقيداتها وصعوبتها ، فهم قد اختاروا طريق حل تنظيماتهم والانصهار في الاتحاد الاشتراكي العربي على امل بناء تنظيم طليعي في داخله يوحدهم مع الناصريين على اساس المبادىء العامة للاشتراكية العلمية . والحزب الشيوعي السوداني لا يريد ان يسير في هذا الطريق ايا كانت التضحيات والصعوبات . ومن الخير له ولمستقبل الاشتراكية في السودان ان يسير في طريق شاق ووعر سلكه فرج الله الحلو وشهدي عطية بدلا من طريق سهل ناعم سلكه ويسلكه آخرون على صفحات الصحف والمجلات ومؤسسات النشر والمسرح . لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست مفيدة بالنسبة الينا ومرفوضة شكلا وموضوعا برغم اننا لا ننسى ، والى الابد لن ننسى ، دور الشيوعيين المصريين في الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات في مساعدة بناء الحركة الشيوعية في السودان ، وستظل اسماء الكثيرين منهم قريبة الى قلوبنا حية في ضميرنا الثوري . ولعل اصدقاءنا « الشيوعيين » المصريين يدركون كم عانينا خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من انحراف يميني تصفوي في حزبنا عندما حاولنا ان « نستفيد » من تجاربهم ولا زلنا ندفع الثمن ... واعتقدنا خطأ ان حل التنظيم الشيوعي في مصر قد يكون تجربة مفيدة » .

لاسباب عديدة لم يستجب عبد الخالق في وثيقته التاريخية تلك لاغراء الاسترسال في سرد تاريخ الاتجاه اليميني في الحزب وتفاصيل تطوره الخ ... فلم يكن هذا في حد ذاته ذي بال ، اذ كان سينصرف عن المهمة الاساسية العاجلة المطروحة امام الحزب والقوى الديمقراطية في السودان ، وهي بايجاز فهم طبيعة ما يجري (انقلاب ٢٥ مايو) ومهام القوى الثورية في الظروف الجديدة التي اعقبت الانقلاب لضمان استمرار حركة الثورة السودانية ودفعها باتجاه اهدافها . لم يقع عبد الخالق في المطب الذي اراد ان يجره اليه الانقساميون والانتهازيون اليمينيون اي اسلوب المهاترات والسباب والتجريح الشخصي والقيل والقال ... الخ واثارة دخان كثيف يخفي طبيعة الصراع الفكري والسياسي الدائر في قيادة الحزب بين التيارين الثوري واليميني . والى هذا الاسلوب بالضبط لجأ قادة الانقساميين في كتاباتهم ووثائقهم ، حيث راحوا يركزون هجومهم فقط على عبد الخالق محجوب . وخير مثال على ذلك وثيقة معاوية وعمر مصطفى المكي التي كال الانقساميون فيها سيل الشتائم والتلفيقات والاكاذيب وعمدوا الى كافة اشكال الدس الرخيص ضد عبد الخالق محجوب .

من اجل هزيمة التيار الانتهازي اليميني في الحزب الذي آثر الانقسام والالتحاق بالسلطة ، لم يشهر عبد الخالق محجوب سلاحا آخر سوى سلاح الفكر الثوري ، ولم يعتمد سوى الاسلوب المهذب حين يذكر زملاء له (قادة الانقسام اليميني) اختلفوا معه فكريا واصبحوا مناشفة الحزب في مواجهة اغلبيته الثورية . لذلك لم يعالج عبد الخالق قضية الاتجاه اليميني في الحزب بالاستعجال باطلاق النعوت عليهم مثل « الخونة ، المرتدين » .. الخ .. لان هذا في ذاته لن يكون كافيا في فهم وتبرير حقيقة التيار الانتهازي اليميني الانقسامي الذي وصل عبر مراحل مختلفة وتبوأ مراكز هامة على مستوى قيادة الحزب — بل عالج عبد الخالق هذه القضية — مستندا الى تراث وتجربة الماركسية — اللينينية — بروح الموضوعية والتجرد الثوري شاحذا فيها كل ادواته وقدراته الايديولوجية والفكرية ، حتى ارتقت مساهمته فيما عرف بـ « وثيقة عبد الخالق » ، الى مستوى التجربة التاريخية التى عاشتها القوى الثورية السودانية — بكل نضالها — في صراعها مع انقلاب ٢٥

مايو اليميني . وهذه الوثيقة مضافا اليها اسهام عبد الخالق في منجزات المؤتمر التداولي ورسالته من القاهرة ، وملاحظاته حول المؤتمر الخامس للحزب المزمع عقده ـ كل هذه الاعمال فعلت فعلها في تحويل الحزب نهائيا الى الوقوف برسوخ فوق أرضية ايديولوجيته الشيوعيه وصلبت تكوينه الشيوعي ، وبنت اساس وحدته الفكرية والتنظيمية على اساسها السليم . ورغم خصوصية « وثيقة عبد الخالق » من المنظور العام ، الا انها في تصوري مساهمة واضافة هامة ، فكرية ونظرية ، في تاريخ الفكر الشيوعي العربي والافريقي وعلى وجه الخصوص الشيوعية العربية . ولا بد من القول ، وقد قطعنا هذا الشوط ، ان هذه الوثيقه لم تات من عدم انما هي تلخيص لفكر وتجربة قائد ثوري مارس مسؤوليته القيادية على امتداد ربع قرن (١٩٤٧ ـ ١٩٧١) وتجد الوثيقة اساسها الفكري والتجديدي في وثيقة المؤتمر الرابع للحزب (١٩٦٧) المعروفة بـ « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » كاول الثمار الناضجة للجهد الفكري الجماعي للحزب الشيوعي السوداني ، وفي سياق « صراع الحزب ضد افكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة او اكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية » ، بل في سياق الصراع ذاته منعكسا داخل الحزب وما ينشأ عنه من تيارات انتهازية يمينية او يسارية مغامرة (طفولية) . ولان عبد الخالق ، كقائد بصير ، اعتمد هذا النهج الموضوعي في تناول طبيعة الاختلافات الفكرية والسياسية في قيادة الحزب وفي الموقف من السلطة الانقلابية ، فقد كسب لقيادة الحزب الثورية تأييد واقتناع الاغلبية العظمى من الشيوعيين والديمقراطيين ، وتبعا لذلك فقد ارتضى الشيوعيون عن قناعة تامة الوقوف لدعم الاتجاه الثوري بقيادة عبد الخالق حتى قبل عام من انعقاد المؤتمر التداولي لكادر الحزب . ان « وثيقة عبد الخالق » قد اكملت بقوة خلاقة وحيوية ، عملية تحصين الحزب والحركة الديمقراطية ـ فكريا وسياسيا وتنظيميا ـ التي بدأتها الخطابات الدورية الخمس للجنة المركزية في وجه نشاط التيار الانقسامي اليميني ، ومناورات ومؤامرات السلطة الانقلابية لشريحة البرجوازية الصغيرة العسكرية اليمينية . لكل هذه الاسباب فقد جاءت هزيمة التيار الانقسامي اليميني اثناء المؤتمر التداولي تامة . لقد سجل هذا المؤتمر التاريخي وكرس الهزيمة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية للاتجاه الانتهازي اليميني . ومن هذه الناحية فقد عبر المؤتمر تعبيرا صادقا وحارا عن المناخ الثوري السائد وسط عضوية الحزب والقوى الديمقراطية لاكثر من عام (والذي انفجر مدويا في مناسبات عدة وعلى الاخص عبر الاف الحناجر في ستاد الخرطوم في ٢٥ مايو ١٩٧٠ ضد نميري في الذكرى الاولى لانقلابه في حضور الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وذاك المؤتمر الهام في المنعطف المصيري الذي عقد فيه ، عبر ، بخذلانه للانقساميين اليمينيين ومن وراءهم وهزيمتهم الماحقة ، عمق انتصاره الحاسم للارادة الثورية للشيوعيين السودانيين ، وعبر عن عمق الحركة الديمقراطية السودانية عامة في كشف وهزيمة افكار السلطة البرجوازية الصغيرة العسكرية لانقلاب ٢٥ مايو وتراجع وهزيمة مناهجها وسياساتها في اقل من سنتين وارتدادها حتى قيادة الثورة المضادة في السودان في ٢٢ يوليو ١٩٧١ بالتحالف مع اليمين والرجعية العربيين والدوائر الاستعمارية الغربية . ان هذا درس بليغ لن ينساه او يغفل عن استيعابه الثوريون العرب والافارقة خاصة بعد ضرب الثورة الفلسطينية في الاردن في ايلول عام ١٩٧٠ واخراجها منه ، ومحاولات اسقاط الحكم الثوري في اليمن الديمقراطية منذ عام ١٩٧٢ وبعد انتهاء تجربة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في مصر بقيادة الخائن العميل السادات الى التحالف مع

الامبريالية الاميركية والاستسلام لها ، والى ابرام الصلح المنفرد تحت رعايتها مع الكيان الصهيوني ـ « اسرائيل » ـ واخراج مصر مؤقتا من حلبة الصراع العربي ـ الصهيوني ، مرورا بما يجري في لبنان خاصة جنوبه من مؤامرات تستهدف حركة التحرر العربية وعلى راسها المقاومة الفلسطينية المسلحة والقوى الوطنية التقدمية في لبنان والى ازدياد نفوذ الدوائر المعادية للديمقراطية والشيوعية في المنطقة .

٣

مقدرة الضباط والجنود الديمقراطيين والتقدميين السودانيين ، بمفردهم ، على اسقاط نظام نميري اليميني الفاسد واستلام السلطة لثلاثة ايام « خالدة في تاريخنا الوطني في ١٩ يوليو ـ تموز عام ١٩٧١ (التي تمر ذكراها التاسعة هذه الايام) ، ما تزال تثير حفيظة وموجدة الاستعماريين والرجعيين واليمينيين العرب وخوفهم من الكفاءة العالية التي انتصرت بها ١٩يوليو وكذلك تخوفهم الاكبر من ان تتكرر تلك المقدرة وتأتي متلاحمة هذه المرة مع انتفاضة شعبية مسلحة ضد كل ركائز الرجعية والتبعية والعمالة والاستعمار في السودان . ولهذا نلاحظ فلول المعارضة الرجعية السودانية في الخارج ، اي بقايا ما عرف بـ « الجبهة الوطنية » التي اكلت على موائد الرجعية واليمين العربيين ومن دوائر المخابرات الغربية تحاول النيل من ١٩ يوليو وثوارها وابطالها والعناصر التي تحملت عبء تنظيمها وكذلك ، وهذا بيت القصيد ، تحاول النيل من القوى الديمقراطية التي دعمت سياسيا ١٩ يوليو وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني وبالذات قيادته الحالية . ولكن ليس بمقدور القيادات الرجعية السودانية وعلى وجه الخصوص قيادة الحزب الوطني الاتحادي التي جربها شعبنا في السلطة تحديدا بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ والتي ائتلفت مع حزب الامة وزائدته الاخوانية المأجورة لمخابرات الغرب ، والتي ظلت تغزل على منوال ذلك الحزب المغرق في الرجعية تتقاسم معه سلطة ديكتاتوريته المدنية الموجهة الى صدر الشعب والقائمة على مصادرة الحريات الديمقراطية الاساسية لجماهيرنا ، حتى قفز انقلاب المخابرات المصرية بقيادة نميري الى السلطة بدلا عن الحزبين المؤتلفين « بعد ان هيأ له المحجوب « رئيس الوزراء في ذاك الوقت » نكاية في من ارادوا الاستغناء عن خدماته » .

نقول ليس في مقدور هؤلاء الذين باعوا انفسهم وارتهنوها الان لبعض انظمة اليمين العربي الحاكمة « التي تدفع لهم بسخاء ملايين الدولارات المسروقة من عرق ودم وثروة كادحيها ليأكلوها سحتا في الخارج ويكتنزوها في بنوك لندن وجنيف ـ اضافة لما نهبوه من ملايين من قبل عندما كانوا في الحكم ـ » ... ليس بمقدورهم ، بكل تاريخهم المخزي في السلطة ، ان يشمتوا في ١٩ يوليو والذين قادوها بدءا بهاشم وابو شيبة وعبد المنعم محمد احمد .. الخ .. ولا أن ينالوا منها كقيمة ثورية اصيلة دخلت تاريخنا الوطني وتسجلت في خانة البطولة .. وهذا لسبب بسيط جدا : هو أن ١٩ يوليو اطول وأعلى من قاماتهم بكثير وكثير . وهذا حديث سنعود اليه بعد قليل .

لقد جربت «المرحومة» ـ الجبهة الوطنية ـ ، على علاتها ، في عام ١٩٧٣ « من وراء ظهر القوى الديمقراطية » وفي عام ١٩٧٥ بقيام عناصرها في الجيش بمحاولة انقلاب ، وفي عام ١٩٧٦ ان تغزو السودان من الخارج ببعض فقراء طائفة الانصار الذين قيل لهم وقتها انهم بذلك ينتقمون من نميري الذي اغتال امامهم الهادي المهدي عام ١٩٧٠ .. كافة هذه المحاولات فشلت فشلا مخجلا وخاصة الاخيرة التي حشدت فيها اموال وامكانيات السعودية وليبيا وغيرهما ، وكدست فيها الاسلحة والعتاد لانها لم يكن لها من هدف سوى استباق القوى الديمقراطية

في وراثـــة نميـــري ومواصلـــة سياسة العداء الشيوعية • بالطبـــع هذان هما الهدفان الاساسيان اللذان خططت لهما الدوائر الخارجية التي مولت ووقفت وراء تلك المحاولات • جربوا كل سهام جعبتهم فطاشت وخابوا حتى اصابهم اليأس والانكسار فاستأنهوا لنصائح اسيادهم بأنهم سيحققون الهدفين السالفين بالانخراط النشط مع زمرة نميري « حتى لا يقتلعها الشيوعيون » ، فاذا بالصادق الصديق عبد الرحمن المهدي يرضى من الغنيمة بالاياب « مصالحا غير مشارك » •• الخ حذلقات الصادق الممجوجة وهو ما يزال كالقط الاليف ينتظر ناظرا الى الفريق جعفر ـ على حد قول الشاعر القديم ـ « بحاجة لم يقضها نظر السقيم الى وجوه العود» واذا بالمشبوه حسن عبد الله الترابي وجماعة « الاخوان » يلتحقون كليا بنظام السفاح نميـــري ويصيرون جزءا منه رابطين مصيرهم ـ والى الابد ـ بمصير الديكتاتورية الفاسدة التي سيدكهـا شعبنا في الغد القريب ، ويتبعها اذنابها من « اخوانجية » وانتهازيين وقتلة ولصوص وساقطين وعملاء ومرتدين وكلاب حراسة محليين واجانب و « ايدي قذرة » •• الخ سلسلة المنتفعين باحقر نظام ابتلي به شعبنا حتى الان •

ان في هذا لشعبنا لعزاء وأي عزاء ، فبعد احد عشرة عاما من حكم الفساد والديكتاتوريـــة والعمالة والجريمة والتبعية يريد شعبنا ان يكون الباطل حزمة واحدة ، ان يكون الفرز بينا ، ليعيد بناء حياته بعد ان يغسل بالدم والنار عار حقبة من العفن والانهيار المعنوي وتلوث القيم وانحدار كل ما كان ثمينا ومنيعا من اخلاق شعبنا • ولا ريب ان الصادق وحلفاءه القدامى « الاخوان » هـم ليس فقط الاحتياطي الرجعي للنظام العميل القائم انما هم بتحالفهم الراهن معه قد غدوا احـد اطرافه المباشرة • وضلعا هذا الاحتياطي الذي يعده الاستعمار الحديث « الاميركي » والرجعيــة السعودية عميلته ، اضحت عمالتهما واضحة لكل مراقب « زيارات الصادق والترابي المتكررةلاميركا والسعودية والاردن ولندن وجنيف وكافة مراكز التجسس والعمالة في العالم لتنسيق تحرك العناصر المضادة لحركة الثورة في السودان والمنطقة » •

كما أن الصادق « والاخوان » ـ بالذات الترابي مثل نده العميل الاميركي منصور خالـد ـ عرفوا امام شعبنا بأنهم قوم نفاق وكذب وفساد ذمة يلبسون ، في عمالتهم الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون ، ولا يؤمن لهم جانب من خيانة وخذلان ان قدروا عليهما « تماما كيهود الجزيرة مع النبي محمد » • وهذا ما فعله هؤلاء مع مئات من الفقراء والسذج من الانصار الذين استقدموهم من الخارج الى الخرطوم ليسقطوا لهم حكم عصابة نميري • ولكن الصادق و « اخوانه » ، بعـد الاوامر الصادرة لهم من المخابرات المركزية الاميركية والسعودية بالتصالح مع نميري ، يبدو انهم نسوا سريعا ميثاقهم مع هؤلاء الفقراء التعساء •• نسوا المئات البريئة التي ضللوها وقادوهـا لتلاقي حتفها على يد « جندرمة » ومرتزقة السادات ومحترفي القتل من المعتوهين الذين هم سبة لجيشنا جنودا وضباطا •• نسي العملاء اللاهثون المنافقون ارواح هؤلاء الذين سقطوا بالعشرات يومي الجمعة والسبت (١ و ٢ يوليو تموز ـ عام ١٩٧٦) وحفر لهم النظام الاجرامي المقابر الجماعية بالجرافات ليتستر على اعماله بسرعة ولكن ما بالنا نعتب عليهم في التحاقهم بمعية نميري وهم وهذه المعية ـ بما فيها نميري ـ اتباع وادوات لقوى واحدة ، وذوو نهج فكري وعملي واحـد فـي السياسة والاقتصاد ، هو نهج العداء للديمقراطية والشيوعية • والصادق و « اخوانه » في التحليل الاخير ، كما خبرناهم بعد ثورة اكتوبر ، هم السابقون في حلقات عملاء المخابرات الاميركية الغربية التي ضمت فيما بعد نميري ، محمد عبد الحليم ، عمر حاج موسى « متوفي » منصور خالد ، محي الدين صابر وجعفر محمد بخيت « متوفي » واخرين •• واخرين يظهرون تباعا كل ما استهلـك نظام ٢٥ مايو بعضهم اخرج له الاميركان البعض الاخر من وراء ستار •

ان الصادق و « اخوانه » ـ رغم ان الاول يحاول في الاونة الاخيرة ان يميز نفسه عنهم ـ وهذا ديدنهم ومسلكهم ليس لهم وفاء او عهـد ومن ثم فهم لا يمكن انيؤتمنوا ابـدا علـى شيء ،

لهذا فهم الثورة المضادة بعينها لا صلة لهم بالاسلام او بالتراث الاسلامي الثوري ، لان الاسلام اما ان يكون دين ثورة ونضال ضد الاستغلال والامبريالية والصهيونية او لا يكون ... وهؤلاء العملاء يقومون بتزوير الافكار الاسلامية ضد التقدم الاجتماعي الاشتراكية العلمية ويجعلون الدين اداة لقيام سلطة رجعية باسم الدين لخدمة مصالح المستغلين والقوى الرجعية واليمينية العميلة للاستعمار .

كما ان نظام الثورة المضادة الذي يقوده الماريشال المزيف المنهار نميري هو جزء ، مهما ادعى وكابر وغالط ، نميري وجماعته ، عضوي في حلف « كامب ديفيد » الاميركي ـ الصهيوني ـ الرجعي الذي وقعه نظام العميل السادات اليميني باسم مصر مع الصهاينة واولياء نعمتهم الامبرياليين الاميركان نيابة عن قوى الرجعية واليمين العربيين .

نظام نميري مثله في هذا مثل الانظمة الرجعية العميلة في السعودية والخليج وعمان والاردن والمغرب وتونس بالاضافة الى بعض الانظمة اليمينية العربية التي تتستر وراء بعض الالفاظ والشعارات الخاوية حول « تحرير فلسطين والقدس » . فكل هذا لا يعدو كونه ضربا من النفاق والالتواء من قبل قوى رجعية ويمينية حتى النخاع وليس العبرة فقط بالتوقيع ، وانما بالموقع والممارسة السياسية العملية ، فهؤلاء جميعا جزء من الحلف الاميركي ـ الصهيوني ، وقد استهلكوا جميع اوراقهم واقنعتهم ووقفوا جناة وشهودا في عصر الازمة الثورية العربية الراهن .

ما عاد احد يستطيع خداع الناس في هذا الزمن المأزوم المريض كل يعرف حقيقة الاخر لاننا الان في مرحلة فاصلة .. هي مرحلة الهزائم والتمزقات والارهاصات والتراجعات التي يختلط فيها اليأس والمرارة والالم بالامال العظيمة وميلاد الجديد كما يمكن ان يصورها ادباء وكتاب وفنانون تسعفهم الادوات التعبيرية والفنية الملائمة .

نعود للمتقولين ومروجي احاديث الافك وحملات الافتراء ضد القوى الثورية السودانية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني ... وهؤلاء هم مفبركو الاشاعات والاختلاقات حول ١٩ يوليو وقيادة الحزب الحالية ، وهم بالتحديد من تبقوا مما عرف يوما بـ « الجبهة الوطنية » ، وبتحديد اكثر هم بعض قيادة « الحز بالوطني الاتحادي » الذين عرفوا بارتدادهم وضغينتهم المتمكنة ضد الحزب الشيوعي السوداني والقوى الديمقراطية السودانية التي يتصدرها لشعورهم بالنقص المركب ازاءها لما يحيط بهذه القوى من مجد وطني وتقدير عال وتاريخ ناصع في خدمة قضايا الشعب والثورة العربية والافريقية وقضية التحرير في كل مكان من عالمنا .

هذه العناصر في الوطني الاتحادي ستموت بغلها ولا شفاء لها من دائها المهلك ، وقد عرف فيهم شعبنا عندما كانوا في السلطة قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ لصوصا للمال العام ومرتزقة يتحولون الى من يدفع اكثر ويبدلون ولاء بولاء ، فبعد ان كانوا من خدام المصالح المصرية منذ عهد الملكية في مصر منذ الاربعينات والى فترة ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تراهم منذ انتصار ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، وقد باعوا انفسهم وعلى رأسهم مؤسس حزبهم وجماعة نصر الدين السيد الى الرجعية السعودية « حتى لا يأكل حزب الامة و الاخوان » الكعكة وامزال العمالة منفردين » . وهم الان ينقلون ولاءهم لاخرين ، لا يعدمون نفحة من بترول وثروة يحتكرها لنفسه دون الشعب ، حزب يميني متطرف هو الى الموقف السعودي ـ الاميركي ـ الساداتي اقرب رغم التطرف اللفظي الفارغ الذي يبثه ... لان العبرة دائما هي بتطابق القول مع العمل .

كما أن تلك العناصر من قيادة الوطني الاتحادي تتسول على ابواب بعض الانظمة اليمينية البترولية المعروفة بحقدها على الديمقراطيين والشيوعيين السودانيين « ولها فصل من الخيانة مشهور ضد الثورة السودانية ستنال يوما عقابا صارما عليه لانها قبل ان تمتهن كرامة الاشخاص فقد امتهنت كرامة وطن بأسره » .

وقد حدد الحزب الشيوعي السوداني رأيه في « المصالحة الوطنية » التي دعا لها الطاغية

نميري قيادة « الجبهة الوطنية » في بيان مطول في عام ١٩٧٧ تحت عنوان : « جبهة واسعة من اجل الديمقراطية وانقاذ الوطن » ، ووضع الاسس المبدئية وبرنامج الحد الادنى الذي يمكن ان يلتقي حوله الوطنيون السودانيون المخلصون والجادون والعاملون بحزم لخلاص السودان من الديكتاتورية المتفسخة الفاسدة ، ولكن قيادة الوطني الاتحادي - تأكيدا لنهجها الرجعي بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ اختارت سبيلا اخر هو في نهاية الامر ضد شعب السودان وتطوره ٠

وهذه العناصر تصدر صحفها الان في الخارج ممولة بدولارات العمالة لدوائر اليمين العربي الغادر الذي يحاول الان ، وما اضيع اماله وأخيبها ، أن يجد لنفسه ، من خلال هذه العناصر المتاجرة بقضية وطن اضاعته عندما كانت تمسك بمقاليد الحكم لسنوات خلت ، مواقع على ساحتنا السودانية ظانا ان حزبا يمينيا شبه فاشي انفضحت حقيقته منذ زمن امام قوى الثورة العربية وحتى امام كل مراقب وفقد كل مصداقية، يمكنه من خلال المال والمال فقط ان يشتري « قبائل » سودانية لتتقبل فكره اليميني العقيم المعادي لكل مظهر من ديمقراطية الفكر وعلميته ، وليستطيع ان يمارس عبثه وغدره وخياناته القومية في وطن بحجم السودان وليبني للثورة المضادة وقوى الاستعمار في وطننا رصيدا واحتياطيا بعد ان تأكلت قواها وشاخت واضحت على حافة القبر ٠ وفات الممولين الدهاقنة ان العمالة لا تستطيع حتى ان تصنع رجعيين « جيدين » ناهيك عن قواعد شعبية ، وان كان هذا فهمهم للسياسة فهذا الافلاس بعينه ٠ وهؤلاء الطامحين والطامعين في وطننا الذين يريدون ان «يتحفونا» بنقل تجاربهم الفاشلة والمهزومة يخدعون انفسهم قبل محاولة خداعهم لنا لانه ليس لديهم ما يلهم ولانهم على حسب علمنا ليسوا من بناة الاوطان ٠

وتسيء التقدير كثيرا تلك العناصر الساقطة من الوطني الاتحادي التي لم تتقن شيئا مثل اتقانها التهريج السياسي وازدراد الاموال العامة والصفقات التجارية غير القانونية وتهريب رؤوس اموال التجار الاجانب الى خارج السودان والتلاعب في القروض وممارسة الرشوة والمحسوبية

وتسيء التقدير كثيرا تلك العناصر الساقطة من الوطني الاتحادي التي لم تتقن شيئا مثل مدرسة مناورات احزاب باشوات مصر الملكية ٠٠ تسيءالتقدير تماما ان تصورت انه يمكنها التحكم بمصير الوطن السوداني والتلاعب به من جديد بتحولها الى حصان طروادة لحمل جرثومة من تسميهم بـ « القوميين التقدميين » الى جسم الوطن لافساده والفتك به واغواء الضعاف من ابنائه بمال العمالة وتسميم السياسة الوطنية في السودان بعملاء ينطقون باسم المحاور العربية المشبوهة على نحو ما نشاهده الان من عمليات تشويه بعض الطلاب السودانيين في الخارج وتحويلهم تحت الشعار الكاذب « القومية التقدمية » الى عملاء ممسوخين واشخاص تافهين لا يرجى منهم خير او نفع للوطن ٠ هذا الدور الخبيث المقبوض الثمن فضح تلك العناصر في قيادة الحزب الوطني الاتحادي امام كافة السودانيين ، في الداخل قبل الخارج ، ولن يصدق احد من الوطنيين السودانيين ان اية معارضة جادة ديمقراطية ام ليبرالية حتى يمكن ان تستند الى فئات مشبوهة قطاعها الحاكم لا يوحي بأي قدر من الاحترام ، انما يثير فقط الاحتقار والسخط لكل ما فيهم من التواء ٠٠ وان تفعل مثل هذه المعارضة هذا لمجرد ضمان التمويل ولم الاموال السايبة فهذا قاع الانحدار والافلاس لان كل قيمة وطنية تسقط هنا ٠ فأي مخطط تبيت تلك العناصر من قيادة الوطني الاتحادي ؟ واي بديل تعد به شعبنا ومسلكها الخارجي ، مظهرا وعملا ، هو العمالة والتحالف المشبوه والارتماء في المحاور المعادية لتحرر شعبنا ووحدة ترابه ؟!

لا يا سادة وطننا ليس برسم البيع ، الافضل لكم ان تتواروا نهائيا بعد ان تحولتم الى ارزقية سياسة في الخارج افضل منكم حجر متترب يرقد في صدر الوطن ٠ وقبل ان نترك هذه النقطة لنا هنا سؤال : اذا كنتم تعتبرون « الاخوان » « تنظيم » فاشي ارهابي له علاقات مريبة بالمستعمر ، فكيف تقيمون ، وقد فتح الله بصيرتكم لادراك حقيقة « الاخوان » ، قوميينكم

التقدميين » هؤلاء ؟ سؤال وجيه نوجهه لكم باسم الشعب السوداني باسره • قطعا انه ليس بنظام يحتذى ذلك الذي يضع امكانياته وثقله تحت امرة المخابرات المركزية الاميركية وعملائها امثال شهبور بختيار لضرب الثورة الايرانية واجهاضها بأي ثمن ، ويقدم حلفه الرجعي ـ السعودي ـ الاميركي على ما عداه على حين يستنكف من اتيان اي عمل ايجابي لمجابهة واسقاط المؤامرة الاميركية ـ الصهيونية ـ الموجهة ضد شعوب الامة العربية وبالذات المستهدفة تصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة • قطعا ايضا ان شعبنا السوداني لا يستهويه فكر الهزيمة والانكفاء والتراجع الذي يمثله ذلك الحزب والانظمة اليمينية المماثلة التي تجسد التخاذل والاستسلام •

٤

رغم ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني اصدرت تقييماتها الاساسية لاحداث ١٩ يوليو ١٩٧١ وما صاحبها من انتصار لقوى الردة اليمينية والثورة المضادة منذ دوراتها في عامي ١٩٧١ « نوفمبر » و ١٩٧٢ « يوليو » ووثيقة الحزب عن طبيعة التدخل المصري ـ الليبي وقتها في السودان ، وكذلك قام الحزب في ادبياته الداخلية وبياناته اللاحقة بتحليل ظروف انتصار وهزيمة ١٩ يوليو ، الا ان تلك العناصر في قيادة الحزب الوطني الاتحادي تحاول طمس حقيقية ما حدث في تلك الفترة رغم ان كل تلك التحليلات والتقييمات قد طبعت ونشرت على اوسع نطاق ما عدا مجلات الحزب النظرية المحدودة التوزيع •

ان هذه العناصر تبيت امرا ضد القوى الديمقراطية السودانية ، وهذا يظهر جليا فيما تنشره في لندن من صحف ومجلات يضمنها ويمولها العراق واخرون •

لنعطي امثلة عن اسلوب الدس الرخيص الذي اتبعوه لا بد من ايراد بعض ما اوردوه من نصوص ركيكة ملفقة في « الدستور » ـ وهي مجلة سيئة السمعة ـ تتبادل ملكيتها دوائر المخابرات البريطانية والغربية مع انظمة اليمين العربي ـ جاءت في اربعة اعداد متتالية حتى الان تحت عنوان « في الذكرى التاسعة لحركة هاشم العطا : حقائق لم تعد اسرارا » كان العدد الاول بتاريخ ٧ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ •

□ تحدثوا عن الذكرى التاسعة لحركة ١٩ يوليو « التي عرفت بحركة هاشم العطا وللان لا يزال الغموض يحيط بالكثير من جوانب هذه الحركة فالحزب الشيوعي السوداني يلتزم الصمت الكامل حول الحركة ولم يصدر عنه حتى هذه اللحظة اي تحليل رغم مطالبة القواعد الحزبية بذلك ويلاحظ ان نشرياته « يقصدون نشراته ـ الكاتب » المختلفة تشير اليها مرة بأنها « حركة » ومرة اخرى بأنها « انتفاضة ١٩ يوليو » ومرة اخرى بأنها (ثورة ١٩) »

كما اشرنا من قبل قيم الحزب طبيعة ١٩ يوليو والاحداث التي صاحبتها واعقبتها • ورغم ان الحزب لم ينظم ١٩ يوليو لان هذا الشرف اضطلع به الضباط والجنود السودانيون الديمقراطيون والتقدميون ، الا ان الحزب والقوى الديمقراطية السودانية تحملا مسؤولية دعمها سياسيا وشعبيا ، وتبينا فيها تحولا نوعيا في السلطة :

« كانت ١٩ يوليو في مجرى الثورة السودانية تغييرا ثوريا للسلطة السياسية قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين السودانيين بشقيها

الديمقراطي ـ والماركسي ـ داخل القوات المسلحة ممثلة في تنظيم الضباط الاحرار وحركة الجنود الديمقراطيين . نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل وليس في يد فئة واحدة تنفرد بها . ولاول مرة حددت بصورة قاطعة ان تنظيم الضباط الاحرار الذي انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية واداة من أدواتها . كان ذلك بمثابة خروج عن الاطار التقليدي للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل ، ويضعونها موضع الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من اجهزة القمع وأداة من ادوات السلطة وبين دور الطلائع الثوريةالتقدمية في داخلها . » ـ « دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني سبتمبر ـ نوفمبر عام ١٩٧١ » [1]

اما ان الحزب يسمي ١٩ يوليو مرة حركة وثانية انتفاضة وثالثة ثورة ، فأي ضير في هذا وقد حدد الحزب فيما سبق وفي تفاصيل ضمتها دفتا كتاب الطبيعة الجوانية لـ ١٩ يوليو . ثانيا يريدون منالحزب ان «يحلل» ١٩ يوليو ـ وهو لا ريبقد فعلقبل ان يطلب منهاحد خارجه ـ دون ان يقوموا هم بتبيان حقيقة ما جرى في سبتمبر عام ١٩٧٥ وأول يوليو عام ١٩٧٦ حيث حاولت سيئة الذكر « الجبهة الوطنية » قلب سلطة نميري ولم توفق لشيء . لم تذكر لنا عناصر قيادة الوطني الاتحادي بالذات في المحاولة الاخيرة : من مولهم على وجه التحديد ؟ من سلحهم ؟ من اعطاهم اراضية ليقيموا عليها معسكرات التدريب ؟ ماذا فعلوا في الخرطوم ؟ من قام بضربهم وكيف ؟ اي برنامج كانوا يعدون « وهم من نعرفهم ! » بديلا لسلطة السفاح نميري الديكتاتورية العسكرية اليمينية العميلة ؟

نقول لهم عند هذه النقطة انه يكفي ١٩ يوليو شرفا وبطولة ، انها حركة ديمقراطية ثورية سودانية مائة بالمائه ، انتصرت بسواعد وعزم ضباطنا وجنودها الثوريين ، وما كانت لتهزم لولا التدخل الاجنبي المصري ـ الليبي المتواطيء مع المخابرات البريطانية وقوى اليمين العربي الذي اخذ في التراجع والارتداد نحو مواقع الاستعمار والرجعية ، ومن ثم لم يكن امامه سوى سلك طريق التخاذل والخيانة الوطنية انتهاء بالاستسلام للعدو الصهيوني الامبريالي ؟

□ الاشارات والتصريحات والتلميحات المتكررة في مقالات « الدستور » الاربع عن موقف ودور وتوجه مباين لتنظيم الضباط والجنود الاحرار ككل ، يقفه كل من الشهداء الابطال الرائد فاروق عثمان حمد الله والعقيد عثمان حاج حسين ابو شيبه والعقيد عبد المنعم محمد احمد . ولا نعتقد ان احدا يدري من اين جاؤوا بهذه المزاعم الباطلة ، الا اننا بالتأكيد ندري لاية مصلحة ولاية غاية يفبرك كاتب تلك المقالات ويطلق للسانه العنان « وهو من الذين سكتوا حتى الان ولم يفتح الله لهم بكلمة عن حقيقة ما قاموا به في يوليو عام ١٩٧٦ » .

على اية حال فانالتلفيقات ومحاولات الايهام والتحريف لن تغير في شيء مواقف وافكار الرجال خاصة الشهداء الابطال الثلاثة ولم يبع احد منهم نفسه لدولة اجنبية او يخن قناعته الثورية الصلبة حتى لحظة الاستشهاد .

نستعرض مقتطفات من هذه الاشارات كما وردت بنصها مقتبسة من المقالات الثلاث ونثبتها للتاريخ ، يقول الكاتب في سياق حديثه عن الخلافات والصراعات التي نشأت داخل سلطة ٢٥ مايو خلال عام ١٩٧٠ :

« على المستويات الدنيا في داخل القوات المسلحة فقد نشطت تنظيمات عدة يسارية وقومية

---

١ ـ للمزيد من التفاصيل راجع كتاب الحزب الشيوعي السوداني « الثورة المضادة في السودان» المتضمن لاعمال دورتي اللجنة المركزية في سبتمبر ونوفمبر ١٩٧١ .

ويمينية للعمل بالاطاحة بالسلطه التي بدأت في التمزق • ولقد حان من الواضح ان اكثر الاشخاص المرشحين لقيادة حركة تصحيحية وطنية شاملة هو المرحوم الرائد فاروق حمد الله فقد بـــدأ في نسج خيوط التغيير داخل القوات المسلحة وخارجها ورغم أن العديد من الضباط وصف الضبـــاط والجنود ابدوا استعدادهم للقيام بحركة بقيادته الا انه كان يردد دائما « لقد كانت مايو درسا لنا، تعلمنا منه ان الانقلاب العسكري لا يحل مشاكل البلاد ولكنه يفرقها « الصحيـــح « يغرقهـــا » ـ الكاتب » في مزيد من المشاكل وأن الطريق الوحيد هو قيام ثورة يساهم فيها المدنيون الى جانب العسكريين وان يقوم نظام جديد يؤمن الحرية والديمقراطية للمواطنين » ولهذا وسع دائـــــرة اتصالاته بالقوى السياسية المختلفة ••• وكان يعد مجموعة من الشباب للمشاركة في العمـــل العسكري وقد كان رحمه الله مطمئنا الى وضعه داخل القوات المسلحة ومطلعا على كل تقارير الامن عن طريق كل من ابو القاسم محمد ابراهيم وكمال أبشر والمرحوم عبد المنعم محمد احمد والمرحوم عثمان ابو شيبه ومحمد احمد سليمان الذي كان وكيلا للداخلية ومسؤولا عن الامن ، وكان يقول : « انه من الضروري القيام بحركة ناجحة اذ ان الفشل معناه ان يبقى هذا النظام وعلى رأســـه نميري لمدة عشرة أعوام اخرى » •

« ولقد احست سلطات الامن التابعة لنميري وخالد ومأمون ان المرحوم فاروق يشكل الخطـــر الاكبر ومن ثم وضعوه تحت المراقبة فقام بالسفر الى تنزانيا ثم عاد الى الخرطوم ليجد انالرقابة اكثر فقرر ان يسافر الى لندن للتمويه بحجة العلاج وفي اخر ليلة له بالخرطوم التقى بأحد المدنيين المتصلين به ليبلغه « انني ذاهب الى لندن بغرض التخلص من الرقابة فلا تستعجلوا الامور • ان ان اسهل شيء هو تنفيذ العملية العسكرية التالية التي لن يستغرق اكثر من ٤٥ دقيقة ولكن لا بد من تهيئة الجو المناسب لضمان التأييد الشعبي فلا تندفعوا الى تأييد اي شيء يحدث في غيابي » ومن ثم غادر الى لندن وهو لا يعلم بأنه سيعود منها الى « دورة الاعدام » ـ « الصحيـــح دروة الاعدام وهي بالعامية السودانية المكان المخصص للتمرن على ضرب الرصاص ـ الكاتـــب » لان بعضهم تعجل الامور • فما الذي حدث ؟ » •

« لقد اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانا حول صحة المرحوم عبد الخالق محجوب واتهمت السلطة بأنها تعمل على تسميم المرحوم عبد الخالق ، ثم اصدرت بيانا مسمى ببيان ٣١ مايو ١٩٧١ اشارت فيه بوضوح الى تغيير السلطة وهرب عبد الخالق محجوب من معتقل معسكر الشجرة ـ الكاتب » ليختبيء لدى المرحوم العقيد عثمان ابو شيبه قائد الحرس بالقصر الجمهـــــوري » •

« المهم انه في عصر ١٩ يوليو ١٩٧٠ تحركت قوات الحرس الجمهوري بقيادة المرحوم عثمـــان ابو شيبه ولواء دبابات بقيادة المرحوم عبد المنعم محمد احمد وتم اعتقال النميري بمنزله بحـــي المطار ومعه بقية اعضاء مجلس قيادة مايو وحملوهم «حفاة» في ذلك الجو الساخن على لـــواري الجيش الى القصر الجمهوري » كما تم اعتقال مجموعات اخرى من الضباط العاملين بالقـــوات المسلحة والامن القومي والاستخبارات وضعوا في مقر الضيافة »

« اعلن من اذاعة ام درمان ان الرائد هاشم العطا سيذيع بيانا هاما للمواطنين وكان مجـــرد ذكرها اسم المرحوم هاشم العطا مؤشرا كافيا عن هوية الحركة والجهة التي تقف خلفها » •

وتستمر المقالة في تزييف الحقائق والوقائع ويمعن كاتبها في نسج الاكاذيب فيقول زاعمـــا وجود صراع اخر اعلان تشكيل مجلس قيادة الحركة ومجلس وزرائها :

« كان هذا من الاسباب التي ادت الى البلبلة والتردد لدى الكثيرين وقد اتضح ان السبـــب في كل ذلك يرجع الى الخلاف الذي نشب حول اختيار رئيس لمجلس قيادة الحركة الجديدة فقد اصر كل من المرحوم عبد المنعم محمد احمد والمرحوم عثمان ابو شيبه على أن يكون المرحوم فاروق حمد الله قائدا للحركة ورئيسا للوزارة وذلك حسب الاتفاق المبرم مع هاشم العطا الذي اقنعهم بالتحرك

في غياب المرحوم فاروق ولكن اصر الحزب الشيوعي السوداني بواسطة ممثليه في التنظيم الذي قام بالحركة على اختيار المرحوم بابكر النور بقيادة الحركة وهددوا بحجب تأييد الحزب الشيوعي على مستوى الشارع بل وذهبوا الى اكثر من هذا عندما قرروا ابعاد المرحوم فاروق حمد الله من وزارة الداخلية ليوكلوا امرها للرائد «م» محمد محجوب عثمان وقد ادى هذا بالمرحوم عبد المنعم أحمد والمرحوم عثمان أبو شيبه الى اعلان رفضهما لعضوية المجلس والاحتفاظ بمواقعهما العسكرية وكان واضحا أن الصراع قد بدأ داخل النظام الجديد بين الشيوعيين وغير الشيوعيين » .

« وبدأت أغلبية القوات المسلحة تخشى بأنها قد استغلت وخدعت ومن ثم بدأ الاستعداد للتحرك المضاد لا لاعادة نميري الى السلطة ولكن للقضاء عليه وعلى الشيوعيين معا » .

« واستمر تطور الاحداث بالشكل السريع فقد خرجت تظاهرات صغيرة بالخرطوم تنادي بعودة نميري وكان مركز تنظيمها بدار الجمعية المسماة جمعية الدراسات العربية ، وهي أحد اوكار المخابرات المصرية بالخرطوم بالاضافة الى أن المرحوم عبد المنعم محمد أحمد استغل حادث اختطاف طائرة بابكر النور وفاروق حمد الله « واجبارها على الهبوط في بنغازي في ليبيا - الكاتب » واحتمالات التدخل الاجنبي ليتخذ قرارا بدون الرجوع الى المرحوم هاشم العطا باعادة صف ضباط وجنود لواء المدرعات الذين سبق وسرحهم في اليوم الاول للحركة ، ولم يكتف بهذا بل قام «بتشوين » الدبابات استعدادا لمعركتهم القادمة ضد الحزب الشيوعي وهاشم العطا . » ويقول كاتب المقال عن الجنود هؤلاء الذين اعيدوا للخدمة « سقط بعضهم في قبضة الاستخبارات المصرية لتنفيذ مخططها بالقيام بحركة مضادة » .

« اما المرحوم ابو شيبه فانه لم يحرك ساكنا وبقي مبديا عدم اهتمامه بما يجري لانه كان يشعر بالخيبة بعد ان غدر به وبزملائه الحزب الشيوعي السوداني عندما اصر على عدم رئاسة الشهيد فاروق حمد الله للنظام الجديد واصر على أن الكلمة الاولى له . »

ورجما بالغيب يقول هذا عن العقيدالشهيد عثمان حاجحسين ابو شيبةوهو منالقادةالاساسيين الذين نفذوا ١٩ يوليو ١٩٧١ والذي اعدم رميا بالرصاص مع رفاقه بدون محاكمة ولو شكلية يوم الجمعة ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

حول هذه المقتطفات لنا الملاحظات التالية ، لان الرد الكامل عليها موجود في وثائق وبيانات الحزب حول ١٩ يوليو وهي كلها ادبيات منشورة ومعروفة .

اولا - لا بد من تكرار القول اننا تعودنا من امثال اصدقاء « الدستور » على شاكلة الذين في قلوبهم مرض ضد القوى الديمقراطية السودانية من عناصر قيادة الاتحادي الديمقراطي ... تعودنا منهم الكذب « وكبرت كلمة تخرج من افواههم أن يقولون الا كذبا » ، فهم قوم وصوليون إنتهازيون ، نفعيون لا يجيدون شيئا مثل البحث عن سيد جديد يدفع اكثرمن تبديل وتحوير في الشعارات المستهلكة الفارغة والخاوية من اي مضمون ، بيد أن حقيقتهم - كجلودهم - تبقى كما هي كصورة « دوريان قراى » تحمل خبث الطوية وكل شر وعفن العالم وقبحه .

- الشهداء فاروق حمد الله وعثمان حاج حسين ابو شيبه وعبد المنعم محمد احمد ، مع بقية قادة وقوات ١٩ يوليو هم ضباط ديمقراطيون وماركسيون من صميم التنظيم الثوري داخل الجيش السوداني الذي انتظم قبل ان يقوم الشهداء علي حامد ، يعقوب كبيدة وعبد البديع علي كرار ورفاقه « بما فيهم الرائد محمد محجوب عثمان » بحركتهم عام ١٩٥٩ ضد ديكتاتورية ١٧ نوفمبر العسكرية بقيادة الفريق عبود ومن ثم اعدموا على اثر فشل الحركة . فقد كان هؤلاء هم مؤسسو تنظيم الضباط الاحرار في القوات المسلحة السودانية وعلى نهجهم سار رفاقهم بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا وابو شيبه وعبد المنعم محمد احمد وبقية قادة ١٩ يوليو في اعادة التنظيم وتدعيم صفوفه كجزء ضارب من قوى

الجبهة الوطنية الديمقراطية السودانية • ان اي تدليس حول هذه الحقائق هو محض خسة وجبن وافتراء • إن الشهداء الابطال الثلاثة ماتوا وهم يرفعون الراية الثورية للتنظيم الذي صنع ١٩ يوليو ، وبرهنوا عن ثبات منقطع النظير على المبادىء والمواقف وهم يواجهون القتلة والحاقدين من عصابة ٢٥ مايو المأجورة وعملاء المخابرات المصرية في صفوف قواتنا المسلحة امثال احمد محمد الحسن وأحمد عبد الحليم ومحمد عبد الحليم وغيرهم • ان السفاح نميري والساقطين من حوله لم يقووا على النظر في وجوه هؤلاء الرجال المصممين واستنطاقهم ومن ثم اعدامهم الا بعد أن عب السفاح وزمرته الخمر وسكروا حتى الهوس الغرائزي وانفلات وحشية الجبن • ولكن بقي الرجال اكبر من الموت والجلادين الجبناء فقد اطلقوا على الشهيد هاشم العطا اكثر من ٤٠٠٠ طلقة من مختلف الاعيرة حتى انفصل نصف جسده الاعلى قبل ان يسقط على الارض وظلوا يطلقون عليه الرصاص حتى بعد استشهاده حتى تحول الى كومة من شرائح اللحم المختلطة بالدم والعظام المهشمة • ونفس الشيء تكرر مع الشهداء ابو شيبه وعبد المنعم وفاروق على التوالي •

- محاولة الاحتواء والوصاية التي قام بها نظام معروف « وقد كان وقتها يشكل محورا عربيا معزولا ومنبوذا يبحث عن دور وزعامة لا يقر بها أحد ولا توحي بالثقة لاحد » ليظهر في ثوب الحليف لـ ١٩ يوليو املا بفك العزلة من حوله ، تعرف انها هي التي «كتبت» لصاحب المقالات « افكاره » تلك عن الايهام بخلافات في حركة ١٩ يوليو ، بجانب اصطناع صراعات اخرى في الحركة الثورية السودانية • ان الكاتب - كما وجه من دوائر معروفة وبعض المأجورين من السودانيين الذين ينشطون في التشهير بالحزب الشيوعي السوداني - يجهد نفسه للايهام من طرف خفي كأنما كان لهذه الدوائر دور ووجود مبكر في الحركة الثورية السودانية ، على سبيل أن يكون هذا الوجود المفترض حافزا ومبررا لنشاط لاحق توضع فيه الامكانيات المادية والمالية لتأسيس قواعد عن طريق شراء الذمم والاغراءات لضعاف النفوس ، حتى يمكنهم ان يقوموا بدور مضاد وتخريبي ضد الحركة الثورية السودانية في الوقت المناسب • هذه لعبة مكشوفة • وقد تعلمها الثوريون والتقدميون العرب من خبرتهم بنهج وممارسة هذه الدوائر • فما ادخلت تلك الدوائر يدها في امر الا وخربته وأفسدته ، بينما هي تتظاهر بشعارات اخرى تماما • انه نهج يميني ناعم المظهر ، ولكنه على اي حال وجه من وجوه الثورة المضادة الخبيثة يجب ان نراقبه بدقة ويقظة حتى لا يتحول الى مأساة جديدة على تراب وطننا •

- هل يعقل ان يختلف الشهيد البطل فاروق حمد الله مع التنظيم الذي ساهم في انشائه - تنظيم الضباط والجنود الاحرار - ويقف مواقف استبدادية واستعلائية ضد رفاقه مقدما فرديته على مبادئه وهو اول من وقف في وجه نميري ومحاولات تنصيبه ديكتاتورا وصنما باسم « المايوية - نسبة الى مايو » ؟

ان الشهيدفاروق من نسيج مغاير تماما ولم يعرف عنه ضيق الافق او الانانية القاتلةالبرجوازية الصغيرة التي ميزت عصابة ٢٥ مايو من البداية الى النهاية • وقد تجلت روح فاروق الديمقراطية والتقدمية لا تشوبها شائبة في مذكرته الى مجلس قيادة انقلاب ٢٥ بعد ابعاده عنه ١٦ - ١١ - ٧٠ مع رفيقيه هاشم العطا وبابكر النور التي عدد فيها وانتقد اخطاء النظام السياسية واجراءاته المعادية للقوى الثورية « بما فيها اعتقال امين عام الحزب الشيوعي السوداني الرفيق عبد الخالق محجوب وابعاده الى القاهرة وبدء حملة اعتقال ومحاكمات للشيوعيين»•• مبينا عواقب فشل النظام في ايجاد صيغة للتعامل الديمقراطي الثوري مع القوى التقدمية ، كذلك انتقدت المذكرة السياسة الاقتصادية للنظام واشكال الفساد الاداري والمالي التي بدأ يمارسها قادة الانقلاب والتراجع المنظم عن الشعارات والبرامج التقدمية التي أعلنها انقلاب ٢٥ مايو في يومه الاول مما خلق ظروفا سلبية عامة غير ملائمة لاتساع العمل الديمقراطي وانتعاش قواه •

نقدم فيما يلي بعض فقرات هذه المذكرة التاريخية « ونتحداهم ان ينشروا نصها كاملا في الدستور».

« فبظهور الازمات التي ذكرناها انحسر التأييد الجماهيري للثورة وتفاقمت الخلافات بين فصائل الثورة ، وكان لا بد للقوى الرجعية من ان تتحرك في الداخل والخارج • وقد جرت بالفعل اسس جديدة للتحالف بين حسين الهندي وفيليب غبوش والمتمردين وكوادر صادق المهدي والاخوان المسلمين وخلال هذا الشهر « نوفمبر » ١٩٧٠ ، اكدت مصادر الامن ان عناصر الثورة المضادة بدأت تقوم بنشاط سياسي واسع خلال الشهر الاخير ، وقد استخدمت هذه العناصر سلبيات النظام بالهجوم عليه » •

« ما يهمنا هنا أن هنالك محاولة لاستقطاب العناصر الرجعية والحاقدة في جبهة موحدة تقوم بدور المعارضة في الداخل والخارج مستفيدة من سلبيات النظام •• »

« استنادا الى انتصار قوى الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا على قوى التخلف والتبعية والى رفض الجماهير الشعبية العريضة بقيادة منظماتها الديمقراطية ، وطلائعها الثورية في القوات المسلحة لحكم الطبقات الرجعية ومؤسساتها ومصالحها ، والتي هي في الوقت نفسه مصالح الاستعمار قديمة وحديثة ، واستنادا الى ان هذه الجماهير نفسها على مختلف منظماتها قادرة على صيانة هذا التحول التاريخي ، قادرة على دعمه وتطويره وردع الرجعيين ومؤامرات الاستعمار وانها مستطيعة ايضا ومؤهلة تماما لان تتصدى ببذل وشجاعة ونكران ذات لانجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية وبناء قواعد التطور الاشتراكي في بلادنا استشراقا لمجتمع الاشتراكية والعدل •• »

هكذا كان يفكر الشهيد فاروق باسلوب ديمقراطي وماركسي هادىء وموضوعي ، ولا يندفع من منطلقات فردية ، وهو كما هو بين يرى عينا بعين مع القوى الديمقراطية التي يحمل فكرها ونهجها •

ـ يتقول كاتب المقالة عن الشهيد فاروق ملفقا انه قال لـ « أحد المدنيين المتصلين به » الخ ••• ما اوردنا من مقتطف أعلاه هنا نريد ان نسأل هذا المتذاكي ـ ومن يقفون وراءه ـ من هو هذا « الاحد » المتصل بفاروق ؟ ما صفته ؟ ما لونه السياسي •• الخ ؟ كيف يفشي الشهيد وهو الكتوم والبعيد عن الثرثرة ان تنظيم الضباط والجنود الاحرار ينوي القيام بعملية عسكرية لابعاد عصابة ٢٥ مايو عن الحكم ، وأن هذا كذب صريح على الشهيد ، وهو لا يعرف عنه سوى الحزم وتحمل المسؤولية •

ـ استمرارا لسيناريو الكذب هذا يختلق الكاتب موقفا للشهيدين البطلين ابو شيبه وعبد المنعم محمد احمد مدعيا انهما خرجا على التنظيم الذي لهما شرف قيادته مع رفاقهم واصرا على أن يرأس الشهيد فاروق مجلس قيادة الحركة •• الخ •• هل من المتصور ان يسقط قادة حركة انقاذية ذات برنامج جاءت باسم تخليص البلاد من الاستبداد والديكتاتورية ومن اجل ان تسود الديمقراطية وتخلق الظروف الملائمة لتطور الثورة السودانية •• هل من المتصور على اشخاص مبدئيين بهذا المستوى من التقارب الفكري والسياسي ان يسقطوا ، منذ البداية في الاختلاف حول الاشخاص، من يرأس من ومن يتولى ماذا ؟ تلك في ظننا امور صغيرة يبتها التنظيم ـ اي تنظيم ـ قبل أن يشرع في اية خطوات تنفيذية ، وهي في النهاية يعود حسمها مثل اية مسائل اخرى للارادة الديمقراطية للتنظيم ولا يمكن ان يخطر لثوري جاد ان يعالجها خارج هذا الاطار وبغير هذا الفهم • ولا نعتقد ابدا أن المسألة كانت توزيع مغانم واعطيات انما كانت مسؤولية ثقيلة يوليها التنظيم لمن يختار ويسحبها كذلك وفقا للمصلحة الثورية والايفاء بمتطلبات العمل ومهامه • ولا نخال ايضا ان هناك شخصا يدعي الثورية والتقدمية وله تواضع الثوار يقول أن منصبا او موقعا قياديا بعينه مفصل عليه ولا يمكن لغيره ان يملاه او ينهض باعبائه • المهم في رأينا هو البرنامج السياسي الديمقراطي التقدمي نفسه والاخلاص والجدية والاستقامة في

تنفيذه وفقا لقواعد التنظيم الثوري ، وليس الاشخاص • هذا هو الامر الجوهري الذي يميز الفكر الثوري عن العقلية البرجوازية الصغيرة الصاخبة الشعارات واليمينية الممارسات

- يقول الكاتب بسذاجة تثير الرثاء والضحك معا وكأنما يقرر حقيقة فيزيائية ، : « وبدأت اغلبية القوات المسلحة تحس بأنها قد استغلت وخدعت ومن ثم بدأ الاستعداد للتحرك •• « ••الخ ما اوردناه سابقا » - كذا ! - من خدعهم واستغفلهم يا أخا الفهم ؟ ان ١٩ يوليو خطط لها ونفذها تنظيم الضباط والجنود الاحرار وليس قيادة الجيش السوداني الرجعية ولا العناصر اليمينية والعميلة المزروعة بين ضباطه • ان اكثر من ٢٠٠٠ جندي وضابط ديمقراطي تحركوا بقيادة تنظيمهم يوم ١٩ يوليو لوضع نهاية لسلطة نميري اليمينية العميلة • وقد فعلوا ذلك في نصف ساعة فقط ! ولم يقل احد قط ان ما حدث في ١٩ يوليو انجزه الجيش السوداني ككل • فكيف تطرح القوات المسلحة السودانية - وفيها ما فيها وبتركيبها المعروف كالذي طرحته حركة ١٩ يوليو الثورية ؟ فأين هي « اغلبية القوات المسلحة » التي استغلت وخدعت في حركة ١٩ يوليو ومن ثم غبنت ؟ بيد أن هذا لا يقلل من حقيقة ان ١٩ يوليو كانت حركة ديمقراطية ليس فقط بانتمائها لفصائل الجبهة الديمقراطية السودانية ، وانما ايضا بحكم العدد الكبير الذي اشترك فيها من الجنود والضباط بالقياس للكتيبة التي نفذت انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وكذلك بالقياس للعناصر الضئيلة القوة التي قامت بمحاولة انقلاب الاحزاب الرجعية الفاشل الذي لم يعمر دقيقة واحدة في سبتمبر عام ١٩٧٥ • لقد كانت ١٩ يوليو شعبية الاصول وديمقراطية التوجه ولم تخدع احدا فيما يختص بهويتها هذه حتى يقول الكاتب انها « استغلت » وما شابه •

- عند هذا الحد لا بد من رصد حقائق معروفة للقوى السودانية افلتت من الكاتب الذي اعتقد انه موهها بما فيه الكفاية • ان هذه الحقائق تكشف كم هي جبانة وحقيرة وخائنة القوى الرجعية السودانية التي ينتمي اليها كاتب المقالات ايام • وهي بالطبع تبرهن عن مخازي هذه القوى وعارها وطبيعة الدور الذي قادت - وتراجعت عنه - ايام ١٩ يوليو المجيدة • وهاكم النص :

« فوجيء الضابط بو شمة بصف الضباط والجنود وهم يهجمون عليه وينتزعوا منه مفاتيح مخازن الذخيرة والسلاح في معسكر الشجرة ولتنطلق الدبابات الى شوارع الخرطوم وام درمان ولينضم اليهم زملاؤهم الذين ظلوا خارج المعسكر ومن المؤكد ان المجموعة التي تحركت كانت تضم المرحوم حماد الاحيمر والمرحوم شامبي وصف الضابط كباشي وقد لعبوا دورا رئيسيا في اسقاط ١٩ يوليو ١٩٧١ فما هي القوى التي كانت وراءهم ؟ »

« ان التحرك الذي تم يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ لم يكن كما قلنا لاعادة نميري الى السلطة بقدر ما كان للقضاء على النظام الجديد الذي رفع رايات الشيوعية • »

« كما لا بد من الاشارة الى ان المجموعة التي قامت بالتحرك مع حسن حسين في سبتمبر ١٩٧٥ للاطاحة بالنميري ضمت كلا من المرحوم شامبي والمرحوم حماد احيمر • »

« نؤكد ما ذهبنا اليه من أن الجنود وصف الضباط الذين هاجموا القصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ لم يكن هدفهم تخليص نميري ولكن القضاء عليه وعلى هاشم العطا معا • »

« اما الحديث عما حدث في قصر الضيافة من مأساة دامية •• »

وهذه هي الحقائق التي تطفح من هذا الكلام :

● ضمن العصابات التي تحركت ضد حركة ١٩ يوليو يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ كانت عصابة رجعية تابعة للاحزاب اليمينية ولكنها جبنت وتراجعت في اخر لحظة أمام الدعم العسكري الذي قدمه النظام المصري من قواعده في جبل الاولياء ووادي سيدنا لاعادة نميري للسلطة وقد كان هذا الدعم والتدخل الاجنبي هو الحاسم في هزيمة ١٩ يوليو •

● قيام هذه العصابات بالذات بتنفيذ مجزرة بيت الضيافة حيث اغتالوا قصفا بمدفعية الدبابات الثقيلة عددا من الضباط الموالين لنميري احتجزتهم حركة ١٩ يوليو وذلك ضمن خطتهم « للقضاء على نميري وعلى هاشم العطا معا » !

● اشتراكهم الجبان — الذي لا يحسدون عليه ورغم انوفهم — مع قوات التدخل الاجنبي « بالذات المصري » في اعادة سلطة نميري اليمينية • واضطر نظام نميري بعد أن تراجع هؤلاء الجبناء واستخذوا في مذلة ومسكنة وتقديرا ومكافأة لهم على « خدماتوم » في اعادته ان يتستر على جرائمهم في بيت الضيافة وغيره ويحاول تحميلها لقادة ١٩ يوليو « وهم الذين اذا كان هدفهم القتل لكانوا قد بدأوا بنميري ومجلس انقلابه لحظة انتصار ١٩ يوليو » • وتكشف بعض الاسطر لكاتب مقال « الدستور » بعض هذه الحقيقة الساطعة وهي تكاد تكون لمحة الصدق الوحيدة في كل ما كتب عن ١٩ يوليو ، واذ يقول « ومن الجدير بالذكر ان هاشم العطا قد رفض عرضا من سلاح الطيران بالتدخل بالطائرات المحملة بالصواريخ لوقف الدبابات عند حدها ولتدمير المعسكر بالشجرة لانه كما قال : « يرفض ان تتحول الخرطوم الى ساحة قتال يذهب ضحية له المدنيون » •

نفس تلك الحقائق التي عددناها حددتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في بيانها بمناسبة ذكرى الاستقلال في اول يناير ١٩٧٢ وفي اطار تحية حركة ١٩ يوليو وشهدائها وابطالها وتحية قادة الحزب الشهداء •

جاء ضمن ذلك البيان الطويل والهام :

« يكفيكم فخرا يا رفاق هاشم وحمد الله في السلاح انكم حافظتم على وحدة وسرية تنظيمكم العتيد بأمانة وشرف ، واستطعتم بكفاءة نادرة ان تنتزعوا المبادرة من بين انياب الانقلابات الثلاثة « المغامر منها والمشبوه » التي ظلت تصطرع وتستبق في جوف القوات المسلحة بين فبراير ويوليو ١٩٧١ ، بما فيها انقلاب ٢٢ يوليو الدموي الذي وقف قادته الفاشلون سفاحو بيت الضيافة على مشارف السلطة وتراجعوا مثلما وقفوا يوما بقواتهم على مشارف حلة كوكو شرق الخرطوم في مايو ١٩٥٩ ، فلا أرضا قطعوا ولا ظهرا ابقوا ، وما كان لهم أن يستأسدوا لولا تأكدهم من مساندة وتحريض دول الاتحاد الثلاثي وقوات مصر في وادي سيدنا وجبل اولياء وحشد قواتها للتدخل » •

على أية حال فان محاولات تزييف التاريخ الثوري لن تفيد القوى الرجعية — التقليدية في شيء ولن تنفعهم في معركة الصراع الدائر والمقبل الذي تخوضه القوى الثورية السودانية لتقرير مصير الوطن لانهم بالتأكيد خارج نطاق هذا التاريخ وقواه الفاعلة ومن الافضل والاشرف لهم ان «يتطوعوا» بالكتابة عن ما فعلوه « ويتبرعوا » بتحليل محاولاتهم لقلب نظام ٢٥ مايو وما هدفوا له من ورائها ولحساب اية قوى هذا اجدى لهم واجدر لو أن لهم قضية •

٥

يصل كذب القوى الرجعية واليمينية مداه عندما يتخرصون على الحزب الشيوعي السوداني وقائده ومؤسسه الشهيد عبد الخالق محجوب وقادته الحاليين حيث يختلقون قصة « خلاف » بين الشهيد والحزب ظانين انهم سيتوصلوا بـ « ذكاء » لادانة الحزب ووضعه جانبا وكفى الله المؤمنين شر القتال ! الا ان هذا ابعد لهم من نجوم المجرات القصية •

يقول الابقون في مقالاتهم بـ « الدستور » في حملتهم الدنيئة ضد الحزب ما يأتي نقتبسه

بنصه لكل ذي عقل مدرك ، فيما يتعلق بصلة الحزب بـ ١٩ يوليو :

« اصر الحزب الشيوعي السوداني على التفرد « يعني الانفراد ـ الكاتب » بالسلطـــــة واحتكارها منذ اللحظة الاولى مما استعدى كافة القوى العسكرية والمدنية التي من الممكن ان تلتقي به مرحليا بل وصل الامر الى عزلة الضباط الذين يسميهم الشيوعيون بالديمقراطيون • »

وعن موكب ٢٢ يوليو ١٩٧١ لتأييد حركة ١٩ يوليو زعم كاتب المقالات انه « اتضح فيما بعـد أن المرحوم عبد الخالق محجوب كان ضد خروج الموكب بالشكل الذي تم ، وان هناك جهات داخل الحزب كانت حريصة على المزايدة على عبد الخالق وظنت ان الامر قد استتب للحزب الشيوعـــي وبالتالي لم يعد مهما كسب الاخرين • »

« حركة ١٩ يوليو كانت تفتقد عناصر التأمين لضمان الاستمرار ، وكان هذا هو الدرس البليغ للحزب الشيوعي الذي تعلمه بثمن غال كلفه عددا مهما من كوادره العسكرية وسكرتيره العـــام واعضاء مكتبه السياسي وامتلات السجون بكافة القوى التقدمية التي تحملت نتائج اخطاء الحزب الشيوعي بشجاعة فائقة داخل السجون وخارجها » •

« ولكن لم يكن هذا هو الصراع الوحيد الذي بدأ ، فقد كان من الواضح أن هناك خلافـــا عميقا بين المرحوم عبد الخالق محجوب ومجموعة من اعضاء اللجنة المركزية من بينهم محمـــد ابراهيم نقد والمرحوم الشفيع احمد الشيخ وقد صرح عبد الخالق لاحد مرافقيه في السيارة من منزله الى مكان الاجتماع الشعبي امام ساحة القصر الجمهوري صباح الخميس بقوله : « لقد ارادوا ان يجعلوا مني راية يلوحون بها وأن يتركوني لاموت بالمعتقل ولكن سأؤدبهم » •

« يهمنا في هذه الحلقة ان نتحدث عن مأساة المرحوم عبد الخالق محجوب الذي يتهمه بعض اعضاء الحزب الشيوعي كالدكتور الاستاذ بجامعة الخرطوم وعاطف ع • بأنه مغامر ضحى بالحزب الشيوعـــي » •

« عندما وقفت ـ يعني انتصرت ـ الكاتب ـ الحركة المضادة بعد ظهر ٢٢ يوليو ١٩٧١ قام الحزب الشيوعي بتأمين اماكن اختفاء للعديد من القياديين بشكل ناجح ولولا ان المرحوميـــن الشفيع احمد الشيخ وجوزيف قرنق قاما بتسليم انفسهما لاسباب مختلفة لما تمكنت السلطـــة من اعتقالهما ولكن ما الذي حدث لعبد الخالق وكيف تمكن من الاختفاء الى حين القبض عليه ؟ » •

بعد هذه الفقرة يورد كاتب المقالات كلاما من نسج خياله عن تحركات زعم ان الشهيد عبـد الخالق قام بها قبل اعتقاله لتأمين اختفائه ولكن قيادة الحزب ـ بحسب مزاعم كاتب المقـــالات قصرت عن قصد في ذلك • والكاتب يستقي مزاعمه هذه من مذكرات يجزم ان الشهيد عبـــد الخالق تركها مع شخص اسماه « طه الكد » • استنادا على هذه الروايات المختلقة يورد الكاتــب اياه عبارات سوقية قال أن الشهيد عبد الخالق سمعها تأتيه من داخل احد «اوكار الشيوعيين » المعروفة في حي الثورة بأم درمان مما اضطره الى اللجوء الى قريبه طه الكد •

« ان مذكرات عبد الخالق التي تركها مع المرحوم طه الكد الذي توفي فجاة ودون سبـــب معروف تكشف الكثير ولعل اهم ما فيها اتهامه للاتحاد السوفياتي وبعض القياديين الحاليــن للحزب الشيوعي بأنهم عملوا على تصفيته لانه كان يتبع خطا سودانيا عربيا يرفض الخضـوع لخط موسكو الرسمي » •

« ان هذه المذكرات فيما تعلم أوراق سودانية اخفاها المرحوم طه الكد في اماكن عدة وتأمـل أن تجد طريقها الى النور قريبا » •

الى هذا المستوى يصل التخرص والدس الرخيص بكاتب المقالات ومن هم وراءه ! بيد أن هذا لا يعفينا من فضح اهداف التهجمات واغراضها وايضاح بعض الحقائق •

اولا : نحن كديمقراطيين وشيوعيين ـ ومعنا ايضا كل وطني سوداني مخلص ـ نعرف حقيقة اللعبة القذرة التي ارادت الفئات اليمينية والرجعية السودانية تمريرها وهي تصنع هذه الاكاذيب

ضد الحزب وقيادته الحالية ، لاننا نعلم ان هذه الفئات هي التي جندتكل قواها ايامالردةاليمينية الدموية السوداء لنصرة نظام السفاح نميري والوشاية ضد كل وطني وديمقراطي بأنه عضو في الحزب الشيوعي • ويسجل التاريخ لهذه الفئات الحاقدة بما فيهم مرتزقة باسم الناصرية ـ كيف انها انضمت لامن النظام ومخابراته كمخبرين مأجورين في جهدهم المحموم واعتقادهم الكاذب بأنهم « يسوون حسابهم مع الشيوعيين والقوى الديمقراطية السودانية مرة والى الابد » ! اننا نستغرب من انعدام الحياء لدى هذه الفئات واللااخلاقية التي تطبع سلوكهم ازاء الاخرين • فقد كان كاتب المقالات وامثاله ضمن قطعان الكلاب المسعورة التي « تطوعت » لخدمة نظام الطاغية نميري في حملاته القمعية الموجهة الى نحر الحزب الشيوعي وقادته والى كافة الوطنيين والديمقراطيين السودانيين وفي طليعتهم القائد عبد الخالق محجوب ورفاقه في قيادة الحزب • وبالطبع تجندت هذه القطعان ومعها المخابرات المصرية والغربية وزمر المرتدين عن صفوف الحزب الشيوعي مع امن السفاح الجبان نميري لتصفية قيادة الحزب ، وكان التركيز الاكبر في هذه الحملة الدموية على معرفة مكان الرفيق عبد الخالق و « الانتهاء » منه بالتصفية الجسدية مهما كانت النتائج حتى « يضيع » دمه في زحمة المجازر التي نفذت ضد قادة وجنود حركة ١٩ يوليو الثورية • لهذا فزعم هؤلاء ـ كما جاء في المقالات ـ بأن هناك تقصيرا مقصودا في حماية وتأمين الرفيق عبد الخالق ليس سوى نبأ كاذب اتى به احد الفساق ليصيب قوما بجهالة •

ان محاولتهم تحميل الحزب وقيادته الحالية مسؤولية استشهاد الرفيق عبد الخالق على يد قوى الردة اليمينية والرجعية والثورة المضادة تفضح العداء المميت الذي يكنه هؤلاء ليس فقط للحزب الشيوعي وانما لمجموع القوى الديمقراطية السودانية •

ان هؤلاء الذين لم نعرف عنهم يوما حرصا على حياة وسلامة الرفيق عبد الخالق والشيوعيين عامة يأتون الان فجأة ليذرفوا دموع النفاق على الشهيد عبد الخالق وكأنه استشهد نتيجة«مؤامرة شيوعية » ضده ! فيال بلاهة اليمينيين ويال سخفهم • هكذا ببساطة يريدون أن يجعلوا من الشهيد «قميص عثمان » ضد حزبه ورفاقه وحتى ضد مستقبل الثورة السودانية بمحتواها الديمقراطي الجذري الذي وضع اسسه القائد الشهيد ! يريدون ضرب الحزب بعبد الخالق : الحزب « سيء » ، عبد الخالق « جيد » ! هذه معادلات ساذجة ومفضوحة ونفاق بين ، لاننا نعلم علم اليقين ان الشيوعي « الجيد » الوحيد لدى قوى اليمين هو الشيوعي الميت ! ولو عاش عبد الخالق وبقي على رأس حزبه لما كان ـ في نظرهم ـ شيوعيا « جيدا » ! اذ أن وجود الحزب الشيوعي السوداني هو الامر « السيء » في نهاية التحليل •

ان الكاتب ـ في تقديري ـ يستخف كثيرا ـ عندما يقول «المرحوم عبد الخالق » ، اذ ان عبد الخالق شهيد شعب وقضية ، كما هو شهيد وطن وامة ونضال اممي لتحرير الانسان في كل مكان •

ثانيا : بالنسبة لتأمين الرفيق عبد الخالق • نقول ان هذه قضية تخص الحزب والقوى الديمقراطية السودانية مسؤوليتها فيها هي امام نفسها وليس لاخرين ـ خاصة قوى اليمين ـ اية صفة تحاسب بها الحزب عن مسالة هي من صميم واجباته ازاء قائده الفذ ! هناأورد فقرة تشير الى هذه القضية جاءت في بيان اساسي للحزب صادر في اول يناير عام ١٩٧٢ بمناسبة ذكرى استقلال السودان :

« نتقدم بأعمق فروض العرفان لابناء وبنات شعبنا ، لامهاتنا واباءنا واصدقائنا الذين فتحوا لنا قلوبهم الحانية وبيوتهم المضيافة لايوائنا وحمايتنا في تلك الايام الحالكة • ولا يسعنا هنا الا وان نعبر عن تقديرنا للجهود الباسلة التي بذلتها مجموعة الشبان الشيوعيين والتقدميين في مدينة ام درمان لحماية واخفاء الشهيد عبد الخالق ، وظلوا يصارعون ليل نهار ومجموعتهم تتعرض للاعتقال الواحد بعد الاخر كل ساعة ، فلم يتراجعوا او تنهار روح مقاومتهم حتى غدرت بهم وشاية ضعاف النفوس » •

ثالثا : بالنسبة لخرافة خلاف الشهيد عبد الخالق مع مجموعة من اعضاء اللجنة المركزيـــة « من بينهم محمد ابراهيم نقد والمرحوم الشفيع احمد الشيخ » ، وما انطق كاتب المقالات ، رجما بالغيب ، الرفيق عبد الخالق من كلمات ادعى انه قالها وهو في طريقه الى موكب ٢٢ يوليو ١٩٧١ ... كل هذا يأتي في سياق العداء المستحكم الذي تضمره قوى اليمين والرجعية السودانية للحزب الشيوعي كما اشرنا سابقا وان كانت تتوسل من أجل هذه الغاية بذكر بعض رموز قيادة الحزب . وفي اعتقادي ان هذا الاسلوب الرخيص يفتقر كثيرا الى الفطنة رغم « تذاكي » صاحبه ، لانه كما كان يردد دائما الشهيد عبد الخالق فان « الحق ابلج والباطل لجلج » . فمع من يختلف الشهيـــد عبد الخالق مع اناس هم امتداد لخطه السياسي والفكري ونهجه النضالي ، وكانوا قلب النواة الصلبة التي استندت اليها قيادته الثورية في وجه التيار الانتهازي اليميني المنقسم وسلطـــة نميري اليمينية ؟ .

ان لنا عقول نحترمها وليعفنا اليمينيون من اجتهاداتهم الخاصة وتخميناتهم وتكهناتهم حول قادة نحن ادرى بدخائلهم وبالمواقع التي اختاروا الوقوف عليها في المرحلة التاريخية الحاسمة مـــن عمر الثورة السودانية منذ انقلاب العمالة في ٢٥ مايو عام ١٩٦٩ وحتى الان .

رابعا : ما القصد من قول كاتب المقالات تلك ان الشهيد عبد الخالق اشار في « مذكـــرات » ادعى ان الشهيد تركها مع « طه الكد » متهما الاتحاد السوفييتي وبعض القياديين الحاليـــين للحزب الشيوعي بأنهم عملوا على تصفيته لانه كان يتبع خطا سودانيا عربيا يرفض الخضـــوع لخط موسكو الرسمي » ؟

ان هذه ترهات وتقولات تثير الاشمئزاز والاحتقار العميق وتصب في مستنقع عداء الشيوعية المعروف ، وهو بالتحديد الموقف السياسي والموقف الايديولوجي - وهما طبقيان - لكاتب المقالات والقوى اللاديمقراطية التي يخدمها . وسمعة الشهيد عبد الخالق محجوب كقائد شيوعي صلب في حرز حريز من التقولات والادعاءات المأجورة من العملاء الذين لا يزينهم فكر ولا بســـالـــة نضال ولا قداسة قضية . ان سمعة وسيرة القائد الشهيد أمانة في عنق حزبه ولن يدنسها مرتزقة البترودولار وعملاء المخابرات الغربية او يحورونها بأكاذيب يضعونها على لسان طه الكد او غيره. لم يبق الا أن يكتب المشبوهون ومن في نفسهم مرض والحاقدون تاريخ الحركة الثورية السودانية وتاريخ قادتها ! يكفي هؤلاء خزيا اننا نعرفهم جيدا ونتقن كشفهم وفضح مراميهم مهمـــا « تمسكنوا » واتخذوا مظهر البراءة الكاذب !

ونقول لهم في هذا الصدد بايجاز ان الرفيق الشهيد عبد الخالق هو أب الشيوعية السودانية، وان نضاله وكفاحه السياسي والفكري الثوري المتواصل والممتد منذ اواسط الاربعينات حتـــى استشهاده في ٢٨ يوليو ١٩٧١ ، هو الذي ساهم بنصيب الاسد في نقل ووضع الحزب الشيوعـــي السوداني ليقف فوق ارضية عقيدته الشيوعية في وجه كافة التيارات الانتهازية اليمينيةواليسارية ومحاولات التصفية والاحتواء والتهميش التي باشرتها زمرة نميري الرجعية . من هنا كان الرفيق عبد الخالق بكل ما تتمتع به شخصيته من مزايا واصالة وقدرات عالية هو ، بلا منازع ، زعيـــم الثورة السودانية المعاصرة التي يشكل الشيوعيون السودانيون طليعتها الصدامية الباسلـــة . وجدلية الثورة نفسها قادت عبد الخالق محجوب على رأس حزبه ، منذ البداية ، ان يربط في فكره وعمله بشكل عضوي محكم بين حركة النضال التقدمي السوداني واهدافه النهائية وحركة الثورة العربية في مواجهة الرجعية والامبريالية والصهيونية باعتبار ان الحركتين جزء مكمل ولا ينفصل بحال عن الحركة الثورية العالمية بما فيها الثورة الافريقية .

هذا التراث الفكري والنضالي للشهيد عبد الخالق هو ما يواصل من فوقه وعلى اساســـه الحزب الشيوعي السوداني كفاحه الحالي من اجل انتصار الثورة الديمقراطية وتغيير الواقـــع الاقتصادي والاجتماعي المذل الذي فرضه على شعبنا تعاقب فساد الاحزاب الرجعية والديكتاتوريات

العسكرية اليمنية .

نختتم هذه النقطة بأن نقول لكاتب مقالات « الدستور » بكل ما حفلت به من صفاقة الكذب وقلب الحقائق والتجني والافتراء والحقد على القوى الديمقراطية السودانية والعداء الدفين للشيوعيين السودانيين ، أمواتا واحياء ، .. نود ان نقول لكل المأجورين امثالهان حزب عبد الخالق باق أبدا ، وقضيتهفي ايد امينة هي ايدي رفاقه الاوفياء في الحزب قيادةوقاعدةوقوى ديمقراطيةثورية.

ان تزوير الحقائق وتحوير الوقائع فيما يتصل بنضال القوى الثورية السودانية لن يفيدسعيهم الخاسر شيئا وكفاهم ما هم فيه من هوان العمالة ومسكنة الاذلاء المتسولينبين عواصم الغرب واليمين العربي المتآمر . وهم في هذه الحال لن يقووا ابدا على مواجهة شمس الوطن ناهيك عن اعباء حلمهم وحلم اسيادهم في تحطيم الحزب والنيل منه .

/ درس بسيط في السياسة الوطنية والثورية نزمع تلقينه لكاتب المقالات واضرابه في اطار الرد على تهجماته ضد الحزب و ١٩ يوليو ، وليكن امينا من بعد تلقي الدرس ، ولو للحظة واحدة في حياته وليسأل نفسه ان كان هؤلاء هم الشيوعيون فأين نحن منهم ؟

نقدم هنا مقاطع قليلة من مرافعة المناضل سليمان حامد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني امام قاضي جنايات الخرطوم في المحاكمة التي قدم لها مع بعض رفاقه بتهمة « الانتماء للحزب الشيوعي والعمل لقلب السلطة بواسطة العنف .. الخ » وذلك بتاريخ ٢٩ اغسطس - اب - ١٩٧٤ .

« من حيث الشكل والرسميات نمثل أمام المحكمة بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي السوداني وهو التنظيم غير المشروع المعني ، ولكن من الذي اوهم المشرعين ان يدخلوا بأنفسهم في هذا التناقض الفاضح . فمن جهة تعلن السلطة رسميا أن الحزب الشيوعي « المباد الى الابد » قد انتهي في السودان ، ثم تسن القوانين والتشريعات لمحاربته ثم يعلن رأس الدولة والمشروع الفرد ، ان الحزب الشيوعي يصدر البيانات ويدعو للاعتصامات والاضرابات وحمل السلاح ...

« ان لم يكن الحزب الشيوعي موجودا بالفعل وله نفوذ ونشاط لما اصدرت السلطة تشريعات متعاقبة تسد ثغرات بعضها بعضا .

« وبما أن الحزب الشيوعي موجود بالفعل رغم مذابح الشجرة والمشانق والتشريد والملاحقة ومصادرة الارزاق ، فهذا دليل على أن أهل السودان يريدون له البقاء والوجود ، وانه يلبي احتياجا موضوعيا في حياتهم ، وما يريده اهل السودان فوق كل ارادة اخرى بما في ذلك الارادة المدعية الفردية التي شرعت هذا القانون « قانون امن الدولة » - وكمواطن سوداني امتثل لارادة أهل السودان قبل ارادة اي حاكم سابق ، حاضر ، لاحق » .

« لقد اصدر الاستعمار البريطاني تعديلا على قانون الجمعيات المحظورة لعام ١٩٢٤ ، حاكم به ثوار ١٩٢٤ ثم قدمه للجمعية التشريعية من بعد باسم « قانون النشاط الهدام » في مطلع الخمسينات لمحاربة الحزب الشيوعي السوداني . فمزق اول برلمان وطني ذلك القانون - واصدر الحكم العسكري الاول تعديلا لقانون « دفاع السودان » ١٩٢٤ فعدل عام ١٩٥٨ لمحاربة الحزب الشيوعي . فمزقت ثورة اكتوبر ذلك القانون وأصدرت الجمعية التأسيسية في صيف ١٩٦٥ قرارا وقانونا بحل الحزب الشيوعي السوداني ، ومزق القضاء ذلك القانون في القضية الدستورية الشهيرة . ابعد كل هذا يأتي من يسن تشريعات تحرم نشاط الحزب الشيوعي ؟ بعد ان تجاسر وحرم قادته من الحياة في ٢٢ يوليو ؟ « ذهبت ريح كل الذين توهموا انهم بالقانون والتشريع يصادرون نشاط وبقاء الحزب الشيوعي - بقي الحزب الشيوعي وسيبقى ابدا » .

« حاولت السلطة أن تحتوي الحزب الشيوعي بل واستعانت ببعض القوادين السياسيين ليعملوا على تصفية الحزب وحله وتذويبه وليتحول الشيوعيون الى مخبرين وبوليس سري وهتيفة

« رفض الحزب الشيوعي ذلك وقاوم كما يقاوم الرجال بقيادة عبد الخالق محجوب ولم يصمت

رغم الضغوط الخارجية والداخلية ، فأعلن معارضته للاوامر الجمهورية وبصفة خاصة الثاني والرابع ورفض توظيف اعضائه في اجهزة المخابرات ، ورفض جر السودان الى مشاريع خطرة للوحدة العربية كميثاق طرابلس وما يشوه العلاقات بين شعب السودان والشعوب العربية ، عارض ورفض سياسة المصادرة لانها حماقة اقتصادية واصر على مراعاة الضرورة الاقتصادية لدور القطاع الخاص في التنمية وأن تخضع المصادرة كعقوبة اقتصادية على تهريب او تهرب من الضرائب الى قانون اجراءات قضائية ومحاكم ، واعترض الحزب الشيوعي على اجراءات التطهير لمجرد الشبهات أو لمجرد أن موظفا معينا لا يوافق على شعارات الوحدة العربية أو الوحدة مع مصر وليبيا ، لان وطنية السودانيين لا تقاس بغير الولاء للسودان ، واعترض على تطهير الفنيين والمهنيين وطالب بحماية كل الكفاءات العلمية الوطنية ، واذا كانت السلطة لا تثق فيهم في مناصب سياسية يمكن ان تحولهم الى مناصب مهنية وفنية ـ يخدمون بها قضية التنمية بدلا من تشريد كفاءات سودانية واستيراد خبراء اجانب مهما كان وضع صداقة البلدان التي يأتون منها » .

« لقد حاولت سلطة ٢٥ مايو أن تسرق شعارات الحزب الشيوعي السوداني ورصيده وبرنامجه لتعلن أنه لم يعد يملك شرعية البقاء ولا بد من تصفيته ، ومن جانب الشيوعيين كانت المعركة ورفض الوصاية ليس فقط عليهم بل وعلى كل السودانيين ، والدفاع عن بقاء حزبهم دفاعا عن حق المواطن السوداني وبناء التنظيم السياسي الذي يحقق مطامحه وذاتيته » .

« بهذا كله كان تأييدنا لانتفاضة وسلطة ١٩ يوليو المجيدة وبرنامجها الواضح الذي اعلنته في بياناتها السياسية وفي اوامرها الدستورية ، مثل تأكيد سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية واستغلال اطرافها في كل مستويات الحكم ، وتأكيد ضمان الحريات الاساسية للجماهير ، وحل أجهزة التجسس والارهاب والامن القومي والكتائب والحرس الوطني وغيره ، وحق الجماهير في انتخاب ممثليها للسلطة بواسطة منظماتها الديمقراطية ، واحترام واستقلال القضاء ، واعلان سياسة اقتصادية حازمة للخروج من الازمة الطاحنة ، وانقاذ البلاد من حافة الهاوية ، واعادة السياسة التعليمية لمسارها التربوي السليم ، ورفع الحظر عن النقابات والاتحادات والغاء كل القوانين التي تحد من حريتها واستقلالها ، وضمان تطبيق الحكم الاقليمي لجنوب السودان في اطار الدولة الديمقراطية ، وتصحيح كل القرارات والمناهج السياسية والاقتصادية الخاطئة » .

٦

منذ عام ١٩٧٦ والمنطقة العربية تعيش مخاض مرحلة جديدة وفترة احتضار لطبقات وانظمة وقيادات وصلت خط النهاية وبدأت في الارتداد عن كل ما يمكن ان يربطها بمواقع التحرر والثورة .

اننا الان ، ونحن في بداية عقد الثمانينات من هذا القرن ، نعيش في ظل ازمة الثورة العربية العميقة الراهنة خاصة لجهة اوجه القصورالذاتي في قوى هذه الثورة رغم احداق الاخطار وتبلور التحديات المصيرية ووضوح المحور المعادي المتمثل في الحلف اليميني الرجعي ـ الامبريالي ـ الصهيوني . بالطبع هذا ليس واقعا قدريا . يكفي تدخل الارادة الثورية الجذرية لتغيير هذا الوضع المختل وتعديله عن وعي بصورة تدريجية حتى تنضج الازمة الثورية العربية الحاضرة في جانبها

الذاتي بما يؤهل فصائل الثورة العربية من امالة توازن القوى بينها وبين قوى الاعداء لصالح مواصلة معارك الثورة والتحرير بقوة وحزم .

ان مثلا بارزا لما يمكن ان تقوم به الارادة الثورية المصممة في نطاق حركة التحرر الوطني العربية نلمسه في صمود فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة المتحالفة مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية في وجه معسكر كامب ديفيد الرجعي العربي - الاميركي - الصهيوني وفي وجه الادوات اليمينية اللبنانية الداخلية العميلة من احزاب وميليشيات فاشية ورجعية حاقدة وسلطة متآمرة ومتواطئة تحلم بالتمكن من جز رأس الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بواسطة ما تعد هذه السلطة اليمينية من قوات معبأة بالحقد ضد كل ما هو وطني عربي وديمقراطي وتقدمي .

ان هذا الحلف المجيد بين فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية يوقف ببنادق ثواره وتضحيات مناضليه تقدم المؤامرة الرجعية - الاميركية - الصهيونية لفرض هيمنتها على الشعوب العربية وتصفية القضية الوطنية العربية .

يقول بيان للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني « حول افاق الوضع العربي الراهن » صادر في ٢٠ نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٧٣ :

« نحن نتمسك بمواقفنا المبدئية المعلنة التي حددها المؤتمر الرابع لحزبنا وطورتها اللجنة المركزية فيما بعد . غير أن الفترة القادمة تستوجب اعادة النظر في عدد من القضايا والمفاهيم بهدف تنقيتها من الشوائب والتشويهات ، كما تستوجب البحث عن اشكال وصيغ جديدة للنضال الثوري في اطار الاستراتيجية والاهداف الاساسية لحركة التحرر الوطني العربية في طورها المتقدم الراهن » .

يشير البيان الى أن اقسام اوسع من الجماهير العربية الكادحة تستيقظ ، خاصة بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، على حقيقة الثورة وتقترب من تفهم قضايا التقدم الاجتماعي والديمقراطية

« استنادا الى هذه اليقظة ، والى تجارب الاعوام الماضية ، يواجه طلائع القوى الثورية أن تطرح الثورة الوطنية وبرنامجها ، مخرجا وحيدا امام الشعوب العربية » :

- « تطرح ضرورة ضرب مواقع النفوذ الاجنبي بازالة القواعد العسكرية الامبريالية وتصفية الكيان الطبقي الصهيوني والغاء المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الاستعمارية ورفع قدرة الشعوب العربية على ردع التدخل أو العدوان او التهديد بهما كما يتجسد في التحرك البحري الاميركي ، ضرب مواقع النفوذ الاقتصادي الاستعماري ، بالدرجة الاولى بتحرير البترول من قبضة الاحتكارات الامبريالية ، ووقف تسلل البنك الدولي ومؤسسات الاستعمار الحديث الاخرى الى مواقع السيطرة على مفاتيح الاقتصاد العربي ، انجاز مطامح الاجيال العربية في بناء اقتصاد وطني مستقل ومزدهر ، تنفيذ اصلاح زراعي جذري يمثل جوهر الثورة الوطنية الديمقراطية العربية تحقيق النهضة الثقافية ، المضي نحو الوحدة العربية ذات المحتوى التقدمي » .
- « تطرح ضرورة التحالف المتكافىء بين قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية هي وحدها القادرة على توحيد الجماهير وحشدها وقيادتها الى النصر ، وضرورة قيام سلطة هذه الجبهة باعتبارها وحدها القادرة على انجاز المهام الوطنية الديمقراطية » .

« ان انتصار حركة التحرر الوطني العربية يتطلب تكثيف النضال لفضح الحلف الاقطاعي - البرجوازي باعتباره حلفا اساسه معاداة الثورة الديمقراطية والسير في الطريق الرأسمالي والتبعية للاستعمار الحديث . ويتطلب بالدرجة الاولى تنظيم فضح قاس لتراجع قيادات البرجوازية الصغيرة اليمينية ومحاربة نفوذها بين الجماهير ، والتحرر في هذا الصدد من الشعور بالحرج في مهاجمة هذه القيادات بحجة حساسية وضعها » .

« ثانيا : هناك حاجة ملحة الى معالجة اوضح لجملة من المسائل المتعلقة بوحدة القوى الثورية».

● « لم يعد يكفي الاقتصار على شعار دعم ونصرة الثورة الفلسطينية ، فالظروف الراهنة تطرح عمليا وجوب اتفاق القوى الثورية العربية على تحديد واضح لمفهوم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . من جانبنا ومنذ اكتوبر ١٩٦٧ ، طرحنا قرار المؤتمر الرابع لحزبنا والذي يدعو الى تصفية الكيان الطبقي الصهيوني وقيام دولة عربية ديمقراطية فوق ارض فلسطين يجد مواطنوها الاصليون من عرب ويهود حقوقهم المتساوية الكاملة ، وبحقوقها المشروعة في السيادة تصفي هذه الدولة اثار الاضطهاد الصهيوني وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية . وانطلاقا من هذا فاننا نرفض الاعتراف بـ « اسرائيل » ونقاومه لانه سيضع العراقيل امام نمو الثورة الفلسطينية وسيلحق الضرر بمجموع حركة التحرر العربية » .

● « من أكثر قضايا وحدة القوى الثورية العربية الحاحا قضية الموقف من الحركة الديمقراطية في مصر ودعمها والتضامن معها . فمن المستحيل تصور فعالية هذه الوحدة بمعزل عن الشعب المصري بكل ثقله وقدراته » .

● « ان القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة في الفترة الراهنة على قيادة الثورة الديمقراطية الى النصر دون وهن او تردد او انتكاس هي الطبقة العاملة . ونحن ، وربما اكثر من غيرنا ، مقتنعون بأن هذه القيادة لا تفرض فرضا ولا تقفز لها الطبقة العاملة قفزا ، وانما ستحقق عبر معارك متعددة تخوضها أوسع جماهيرنا من أجل انتصار الثورة ودفاعا عن مصالح كل الفئات المضطهدة ، تقتنع خلالها هذه الفئات بأهليتها للقيادة . غير اننا نرى من المهم نبذ الاوهام والنظريات الزائفة التي تهول من دور البرجوازية الصغيرة التي اظهرت الاعوام الماضية بما فيه الكفاية حدود امكانياتها وقدراتها القيادية . واذا نطرح اليوم هذه لقضية فانما لندعو أحزاب الطبقة العاملة – الاحزاب الشيوعية – وكذلك كل الجماعات والمنظمات التي تتجه صوب الماركسية اللينينية ، الى المحافظة على استقلالها التنظيمي والايديولوجي ، والصد الحازم لمساعي القوى السياسية الاخرى لتصفية كيانها المستقل وتذويبها ، والمحاربة العنيدة لكل الاتجاهات والافكار التصفوية ، وتوعية الطبقة العاملة بمهامها التاريخية وتأهيلها لقيادة الثورة الديمقراطية » .

« ان استقلال الطبقة العاملة وتنظيماتها السياسية والنقابية والاجتماعية ، وتحالفها من هذا الموقع مع جماهير الفلاحين ، هو الاساس الصلد لوحدة فعالة لقوى الثورة العربية بأسرها » .

« ثالثا : هناك حاجة ملحة ايضا الى صيغ جديدة للتحالف مع الحركة الثورية العالميةباقسامها الثلاثة . لقد لعبت حركة التحرر العربية دورا بارزا في نضال الشعوب ضد الامبريالية . ولكن ما تحتاجه اليه اليوم هو الانتقال بذلك الدور الى مستوى ارقى ، الى الارتباط العضوي بالحركة الثورية العالمية . واذا كان لتحالف الاقطاعي البرجوازي يسعى لحصر الشعوب العربية في اطار العلاقات الديبلوماسية بين الدول ، بل ويحاول محاصرة الثوريين العرب باحتكار العلاقات مع عدد كبير من الاحزاب الشيوعية والتقدمية العالمية ، ويروج لنظرية الحياد فيما يتعلق بالانتماء الى المنظمات العالمية ، فان على حركة التحرر العربية بكافة تنظيماتها السياسية والنقابية والاجتماعية ، أن تخترق هذا الحصار وتبني قواعد راسخة ومباشرة لتحالفها وعلاقاتها مع الحركة الثورية العالمية على اساس متين من المصالح والاهداف المشتركة » .

يقول أيضا بيان للجنة المركزية للحز بالشيوعي السوداني « حول الوضع العربي الراهن » صادر بتاريخ ١ مارس – اذار – ١٩٧٨ :

« بزيارة السادات للقدس المحتلة ، وما تلاها من تطورات ، اكتملت في الساحة العربية ملامح فترة سياسية جديدة .

« لم تكن تلك الزيارة مبادرة مستقلة من السادات كما يدعي ، وانما كانت دورة المرسوم في عملية خططت لها اميركا ، ونفذتها بمشاركة عدد من الدول ، لتجاوز العقبات والعثرات التي

عطلت مخططها المثابر منذ يونيو ١٩٦٧ لاستكمال هزيمة العرب العسكرية بهزيمة سياسية شاملة.

لقد ضاقت الامبريالية الاميركية باستماتة الشعوب العربية في مقاومة الهزيمة ، وتنامي التضامن العالمي مع نضالها العادل ، وتزايد عزلة الكيان الصهيوني وافتضاح تأييد اميركا وتشجيعها لعدوانه واحتلاله للارض العربية . ارادت الولايات المتحدة بضربة واحدة ان تتجاوز تلك المقاومة وتلتف على تردد السلطة السورية وتسويفها في سلوك طريق التسوية الانهزامية وكل العوامل الاخرى التي عاقت قيام جبهة عربية صريحة تساند تلك التسوية . وكان من الطبيعي اختيار السادات . فهو اصدق معبر عن الفئات الرأسمالية المصرية التي استمالتها التكتيكات الاميركية منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، تلك الفئات النهمة المتحرقة الى تعويض ما فاتها والمستعدة لارتكاب اية خيانة وطنية وقومية في سبيل تحقيق اطماعها والتي فتح لها السادات بانقلابه في ١٥ مايو ١٩٧١ سبيل السيطرة التامة على اجهزة وأدوات الحكم في مصر ، من بيروقراطية عسكرية ومدنية ومؤسسات سياسية واقتصادية واعلامية . ولكن حساب الخطة الاميركية ان يختل توازن الشعوب العربية تحت وطأة رحلة مستخذية للارض المحتلة يقوم بها رئيس لمصر بكل موقعها المهيمن على جبهة المواجهة ، ضد العدو وبكل وزنها السياسي والتاريخي ، فتفقد اتجاهها وتسقط في مهاوي اليأس وتترك التسوية الانهزامية تمر دون مقاومة . ومن ثم لم يكن هدف رحلة السادات كسر حاجز نفسي مزعوم لدى العدو الصهيوني ، بل كسر حاجز الاحجام عن مواجهة الشعوب العربية بخيانة بهذا الحجم وتنفيذ المخطط الاميركي بعملية خاطفة حاسمة » .

« ان رحلة السادات للقدس المحتلة وتفاوضه مع العدو وما يعلنه من تنازل اثر تنازل ، « بما في ذلك توقيعه على اتفاقيات كاب ديفيد وابرأمه الصلح مع الكيان الصهيوني وتطبيعه للعلاقات معه برعاية الامبريالية الاميركية .. الخ ـ الكاتب ـ» ، ليس سوى امتداد وتتويج لمجمل سياسته التي قامت على خيانة المصالح الوطنية للشعب المصري والمصالح القومية العربية والتنكر لنضال وتضحيات الشعوب العربية عبر عشرات الاعوام ، والتواطؤ مع الامبريالية الاميركية والمؤسسة الصهيونية للتسليم باغتصاب فلسطين والاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وقبوله في قلب الارض العربية اداة سياسية وعسكرية لتهديد وابتزاز شعوبنا وسط السيطرة الامبريالية عليها واعاقة نهوضها ضد هذا المخطط المعادي » .

« بيد أن الاوضاع الجديدة التي عبرت عنها رحلة السادات للارض المحتلة ستترك بالضرورة اثرها على اشكال واساليب النضال اللاحق لحركة التحرر العربية . فنحن هنا لسنا امام مجرد عمل منفرد اخر او خيانة اخرى ، من أحد الحكام العرب ، ولكننا أمام فترة جديدة ظلت قسماتها تتشكل طيلة سنوات عديدة حتى اسفرت عن ملامحها الكاملة برحلة السادات . ومهما كانت نتائج هذه الرحلة ، ومهما احاط بها من شد وجذب ، ومن عثرات حقيقية ومفتعلة ، فان الاوضاع التي سبقتها لن تعود ، ذلك اننا في الواقع امام ترتيب جديد في مواقع القوى الطبقية والاجتماعية له اسسه وأسبابه المادية » .

« في خلال السبعينات ، وبصفة خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط عالميا ، مارست الدوائر الحاكمة في الدول البترولية الرجعية تأثيرا متزايدا على الحياة الاقتصادية والسياسية العربية . كما اتسع في نفس الوقت نشاط الاحتكارات الامبريالية في العديد من البلدان العربية بعد اعلانها « الانفتاح الاقتصادي » سياسة لها .

وتلعب الاموال البترولية ، واساسا السعودية والكويتية ، دورا مميزا في هذا النشاط سواء بالمشاركة المباشرة في استثماراته أو بكونها الممول الاول حاليا للمصارف والاحتكارات الامبريالية الكبرى . وتحت تأثير ودفع هذه العوامل ، نمت مواقع الرأسمالية في البلدان العربية . وظهرت النتائج حادة في مصر ، وبصورة اقل حدة في سوريا . ولكن هذه العملية تجري وان كانت بدرجات

ونتائج متفاوتة ، في كل البلدان العربية بما فيها النظم الوطنية ،كما يتأثر بها شعب فلسطين ، رغم ظروفـــــــه الراهنة » .

« لقد ادى نمو مواقع الراسمالية في هذه الظروف الى نشوء فئات اجتماعية تتشابك مصالحها تشابكا وثيقا مع مصالح الاحتكارات الامبريالية واصحاب الاموال البترولية . ومن الطبيعي ان

يشمل هذا التشابك مصالح المؤسسة الصهيونية التي لا يمكن فصلها عن المصالح الامبريالية .

هنا الاساس المادي للتبعية ، وتصالح بعض فئات البرجوازية الوطنية مع الامبرياليةوالرجعية والاضطراب الذي أصاب مؤخرا نشاط مكتب مقاطعة « اسرائيل » وشعارات دمج « العبقريـــــة اليهودية » بالاموال والكثافة السكانية العربية ورحلة السادات للقدس المحتلة .

وهنا ايضا الاساس المادي لنشوء محور الرياض القاهرة المعادي للثورة والذي يتلقى أوامر واشنطن . وسلطة الردة السودانية شريك تابع في هذا الحلف ، يمنحها الحماية السياسيـــــة والعسكرية والمالية . وهنا سر تأييد الديكتاتور نميري لخيانة السادات مزيفا ارادة شعبنا الذي استضافت عاصمته مؤتمر الصمود واللاءات الثلاثة عام ١٩٦٧ ، والذي صفع السادات وخيانتـــــه بعزوفه الرائع عن استقباله حين زار الخرطوم في يناير ١٩٧٨ » .

« وهكذا نشأت في الساحة العربية اوضاع كان لا بد أن تتبدل معها وتتحور محتويات كـــل الشعارات القديمـــــة » .

« فباسم الانفتاح تبيع دوائر الطريق الرأسمالي والتبعية ، الاستقلال الوطني لقاء حيـــاة مترفة على النمط الاوروبي الاميركي . وفي خوفها من الثورة الديمقراطية على امتيازاتها ومصالحها تلجأ الى قمع الشعب ومصادرة حقوقه وحرياته الديمقراطية ، وتحتمي بالامبريالية والصهيونية حتى مستوى الاستعانة بقواتها المسلحة كما حدث ويحدث في لبنان والصحراء الغربية وعمان » .

« حتى شعار استعادة فلسطين عربية اصبح « غير واقعي » لا بالمعنى المؤقت ، وإنمـــا كحقيقة نهائية دائمة . اي أن ذلك الشعار لم يعد يتناقض فقط مع مصالح الامبرياليةوالصهيونية وانما ايضا ـ ولذات السبب ـ مع مصالح قوى الرأسمالية والتبعية العربية ، بمن فيها بعضـــ الفئات الرأسماليـــــة الفلسطينيـــــة » .

« هذه الملامح الجديدة تؤكد صحة المفهوم العلمي لجوهر الصراع العربي الصهيوني بوصفـــه صراعا طبقيا بين قوى الثورة الديمقراطية من جهة وقوى الامبريالية وأتباعها المحليين من جهـة أخرى . كما تؤكد موضوعية تشابك وتمازج المهام الوطنية لحركة التحرر العربية مع مهمهـــا الاجتمــــاعيـــــة » .

« ان هذه الملامح تعبر عن فترة جديدة في اطار الثورة الديمقراطية لها شعاراتها وتكتيكاتها وأولوياتهــــا » .

« محاربة المخطط الامبريالي الرجعي في شموله تقتضي ايضا الاقرار بأن المؤامرة على لبنان وتوريط سوريا فيها كان جزءا لا يتجزأ منه ، وقد ابدت الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومـــــة الفلسطينية مرونة كبيرة للخروج من هذه الورطة . ويبقى أن تتخذ سوريا الخطوات المقابلة ، وهذا سيكون محك جديتها في النضال ضد كافة عناصر التسوية الانهزامية » .

« اننا ندعو كل القوى الوطنية السودانية الى الاستمساك بتقاليدها الاصيلة الضاربة بجذورها القومية في اعماق نضالنا الوطني التحرري ، تقاليد الكفاح المشترك ضد العدو المشترك ، مهمـــا تعددت الوانه وجنسياته ـ تلك التقاليد التي تجسدت في مظاهرات مارس عام ١٩٤٦ احتجاجا على قمع الطلاب المصريين في القاهرة والاسكندرية ، وفي كتائب متطوعي فلسطين عام ١٩٤٨ ، فـــي مقاومة مشاريع الدفاع المشترك الاستعمارية ومظاهرات التضامن مع شعوب الجزائر والمغــــرب وتونس ، وكتائب المتطوعين والغضبة الشعبية الهائلة ضد العدوان الثلاثي على مصر عـــــام

١٩٥٦ ، والنضال الجماهيري الواسع الناجح ضد « الحلف الاسلامي الاميركـــــــي السعودي » ؛ وانتفاضات الصمود ضد عدوان يونيو ١٩٦٧ ، ومحاصرة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم ليخرج بلاءاته الثلاثة ، والسجل المجيد لـ « هيئة الدفاع عن الوطن العربي »[١] .

ويختتم الحزب الشيوعي السوداني بيان لجنته المركزية عن «افاق الوضع العربي الراهن » :

« ان الحزب الشيوعي السوداني يطرح وجهة نظره امام الجماهير العربية من على موقعه الثابت ، مناضلا اصيلا من أجل وحدة القوى الوطنية والتقدمية وانتصار حركة التحـــرر العربية ، واذا كنا نكرس اليوم ، بالضرورة معظم جهدنا لتنشيط وتجميع وتوحيد الحركة الشعبية في السودان للاطاحة بسلطة الردة العميلة ونظامها ، فانما نعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من واجباتنا كفصيلة ثورية عربية ، واسهاما جادا في العمل المشترك مع سائر القوى الثورية على الساحة العربية والذي نسعى لكي يتصاعد حتى النصـــــر » .

* * *

ان الحكم اليديني العميل القائم في السودان وعلى رأسه عصابة نميري ومن خوله الطبقات الطفيلية والاجهزة المنتفعة والبيروقراطية العليا العسكرية والامنية والمدنية ... الخ ... يغرق السودان في بحر من الازمات واخطبوط من المشاكل بحيث انتهي الان كبلد الى الاستقرار ، تحت قيادة العملاء والخونة في حضن كونسورتيوم من المصالح والاحتكارات الامبريالية ورؤوس الاموال البترولية الخليجية (وقد وصلت ديون السودان الخارجية الى اكثر من اربع مليارات دولار مــــع بداية عام ١٩٨٠) يدير القطر (كبلد تحت الوصاية) ويخطط له اقتصاده وسياسته وخدماته وحتى نوع سلاح جيشه وتدريبه ! فماذا ابقى حكم العملاء من استقلال السودان وسيادته ؟ وهــــذا بالطبع وضع مقصود من الاجراء الحاكمين واعداء تحرر السودان ، اي أن يخلقوا شبكة حديدية من المعضلات الاقتصادية والتنموية والمالية والمعيشية « الافقار الروحي والمعنوي » والقوى الرأسمـــالية الطفيلية والبيروقراطية لابقاء السودان رهن الاسر الاستعماري الحديث يتخبط ابدا في مشاكله الداخلية . بالطبع فقط عمل وقوة اعجازية بحجم الثورة الوطنية الجديدة يمكن ان تنقذ السودان وتطهره ، وهي وحدها القادرة على ايقاف هذه العملية المنظمة التي تديرها عصابة ٢٥ مايوالمجرمة والزمرة « الاخوانية » الاجيرة والمرتدون الخونة لتحطيم شعبنا وتكبيله حتى لا يقوى على النهوض والسير في طريق التحرر والانجاز في وقت منظور .

ونحن نعد صفحات هذه المقدمة لتذهب الى المطبعة وصلت بوادر انباء سارة في تصريح ادلـــى به البروفسور عز الدين علي عامر عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعــــي السوداني في لندن بتاريخ اغسطس – اب – ١٩٨٠ لمجلة « الثقافة الجديدة » الشهرية التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي . وهذا الخبر المبشر يتلخص في ان هناك مقدمات جادة لقيام جبهـــة واسعة تضم كافة الوطنيين السودانيين المخلصين المناهضين لحكم الديكتاتورية اليمينيةالعميلة لطغمة ٢٥ مايو . وقد تعرض الرفيق عامر في لقائه الصحفي مع « الثقافة الجديدة » الى موضوع التحالف الجبهوي في المنطقة العربية والسودان ، وكذلك ركز على «قضية حقوق المواطن العربي الديمقراطية الاساسية باعتبارها السيف الصارم الذي يدفع بحركة التحرر الوطني العربية نحـــو نتائجها المرجوة » .

نورد فيما يلي بعض فقرات حديث الرفيق عامر .

---

١ – هيئة كان للشهيد عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ دور اساسي في تكوينها فـــي عــــام ١٩٦٧

« في كل هذه التحالفات كان الحزب الشيوعي السوداني يرمي اولا واخيرا الى احترام استقلال وايديولوجية كل طرف من اطراف هذه التجمعات ، والدعوة لتحرير المواطن العربي من الوصاية التي تفرضها بعض الجهات وبعض شرائح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ٠ وعندما انشئت الجبهات الوطنية في العراق وسوريا في بداية السبعينات قيم حزبنا في دورة لجنته المركزية « نوفمبر » هذه التجربة تقييما موضوعيا على الاسس سالفة الذكر ٠ وكنا نأمل ان تكون الجبهة في العراق جبهة وطنية ديمقراطية وتقدمية عربية ترفع الزخم الثوري العربي للامام ، وتابعنا بعدها نشاط الجبهة وقمنا بمناقشات ومكاتبات مع بعض اطرافها ٠ ولكن اتضح فيما بعد ان قادة السلطة في العراق لم يتخلوا عن نهجهم في محاولة فرض صورة جديدة من صور الحزب الواحد من خلال الجبهة ٠ وهذا ما يشهد عليه بوضوح ما لقيه ويلقاه الحزب الشيوعي العراقي الشقيق من اضطهاد وحرمان من حق التعبير عن صحافته العلنية وقفل مقراته وتشريد اعضائه وسجنهم وتعليقهم على المشانق ٠ وشن الحملات الارهابية المتواصلة التي لم تنقطع منذ ما يزيد عن السنتين حتى الان » ٠

وعن بوادر التحالف الوطني العريض يقول البروفسور عامر :

« لقد اصدر الحزب الشيوعي السوداني في اب اغسطس ١٩٧٩ وثيقة ضافية يدعو فيها كل التنظيمات السياسية والنقابية والمهنية والحزبية والشخصيات الوطنية والديمقراطية المعارضة للنظام من داخل البلاد الى قيام جبهة شعبية واسعة من اجل الديمقراطية وانقاذ الوطن ٠ ويجري العمل حثيثا لانشاء هذه الجبهة من القواعد الشعبية صعودا الى القيادات المنتخبة من جماهيرها ٠ وقد تمكن هذا التحالف الجبهوي العريض من السيطرة على مختلف لجان النقابات العمالية والمهنية واتحادات الطلاب ، وتمكن ايضا من القيام بمقاطعة شاملة لانتخابات ما يسمى بمجلس الشعب مؤخرا والتي تشير نتائجها الى مدى عجز السلطة القائمة عن القيام بعمل سياسي يواجه او يلبي احتياجات الجماهير ٠ ويمكن القول ان الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان اليوم اقوى بكثير مما كانت عليه قبل سنتين رغم الضغوط والقوانين القمعية ٠

ثمة كلمة اخيرة : هناك نقطتان اساسيتان اود التركيز عليهما ٠ اولا : مسألة الديمقراطية ، فبدون توفر الديمقراطية بما تعنيه من حقوق وحريات ومؤسسات لا يمكن الحديث عن اي سير الى امام لحركة التحرر الوطني العربية ٠ لقد انتهى عهد الوصاية ، وصاية الانظمة على الجماهير

ثانيا : ان الصراع الوطني في حركة التحرر الوطني العربية لا ينفصل عن الصراع الطبقي ، فهذان هما وجهان لعملة واحدة ٠

وفيما يتعلق بالسودان اود الاشارة الى أن هناك الان جبهة تضم الحزب الشيوعي السوداني والحزب الوطني الاتحادي الديمقراطي وبعض عناصر حزب الامة والعناصر الديمقراطية والوطنية الملتزمة بافكار ومبادىء الجبهة الشعبية العريضة ، وسيعلن البرنامج قريبا ، حيث ان الايام القادمة ستشهد وضع اللمسات النهائية عليه » ٠

وبعد هذه المقدمة المستفيضة ، نتقدم للقارىء العربي عامة ولكل وطني تقدمي عربي بهذا الكتاب ، ونأمل ان يصدر على جزئين ليسد فراغا في المكتبة العربية التقدمية طال امده حتى يتمكن قطاع عريض من الثوريين العرب ، لم تتح لهم الفرصة لسبب أو لاخر ، من الوقوف على بعض ملامح التجربة الثورية السودانية الحديثة بقيادة الحزب الشيوعي السوداني ٠ وسنتبع هذا الكتاب بكتاب اخر متمم له عن نضال الحزب والقوى الديمقراطية السودانية في مواجهة نظام الردة والثورة المضادة والتبعية والعمالة القائم الان في السودان ٠

٠١ ع٠ خليفة

٧ اغسطس ـ اب ـ ١٩٨٠

القســـم الاولـــ

وثيقة «الماركسية وقضايا الثورة السودانية»

التقرير العام المجازفي المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني - اكتوبر ١٩٦٧

الجزء الأول من الوثيقة : قضايا معاصرة

الباب الأول

الوضع الدولي

١- روح عصرنا

شهدت الفترة بين المؤتمرين الثالث والرابع للحزب الشيوعي السوداني تطورات كبيرة على الصعيد الدولي . ان المحصول الرئيسي لهذه السنوات هو النمو المتعاظم لقوة النظام الاشتراكي العالمي ونفوذه الدولي والتفكك السريع لنظام الحكم الاستعماري تحت ضربات حركة التحرر الوطني ، واشتداد النضال الطبقي في العالم الراسمالي والانحطاط والانحلال اللاحقين للنظام الراسمالي العالمي . ان تفوق قوى الاشتراكية على الاستعمار ، وقوى السلم على قوى الحرب اخذ يتجلى اكثر فاكثر على الصعيد العالمي . (بيان الاحزاب الشيوعية ـ اجتماع ١٩٦٠)

وخلال الاعوام السبعة التي تلت ذلك الاجتماع لوحظت الظواهر التالية :ـ

ـ من جهة توالت انتصارات الحركة الاشتراكية وحركة السلم واقترب نظام الحكم الاستعماري من التصفية وبرزت الاشتراكية كسبيل للتغير الاجتماعي امام الثورات الوطنية في اسيا وافريقيا .

ـ ومن جهة اخرى تزايدت عدوانية الاستعمار العالمي بزعامة الاستعمار الامريكي وميله لتشديد حدة التوتر الدولي وتصدير الثورات المضادة للبلدان حديثة الاستقلال .

ـ ومن جهة ثالثة تعرضت الحركة الشيوعية العالمية وهي اكبر قوى ثورية في عصرنا الى الانقسام بسبب نشاط قيادة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونج وافكارها الخاطئة حول القضايا المعاصرة (تلك الافكار) تتجسد فيما سمي (بالثورة الثقافية البروليتارية العظمى)، والتي هي في الواقع تسيء الى افكار الشيوعية العلمية .

فهل تحمل هذه الظواهر المتباينة على الاعتقاد بحدوث تبديل في توازن القوى او تغيير في محتوى العصر كعصر انهيار الاستعمار وانتصار الاشتراكية ؟ كلا . ان اتساع عدوانية الاستعمار انما هي في المقام الاول دليل على تفاقم ازمته وتنامي

تناقضاته وانحسار مراكز نفوذه وميله لاستعادتها بأشكال جديدة لا تستثني العنف ودليل ايضا على تراجع بين حركة التحرر العالمية ، ولا يمكن التقليل من أن الانقسام في الحركة الشيوعية وعوامل الضعف الذاتية في بعض البلدان حديثة الاستقلال قد ساعدا الاستعماريين على التجرؤ لتأجيج حدة التوتر الدولي وتصدير الثورة المضادة الى تلك البلدان .

ولكن هذه العوامل المؤقتة لا يمكن ان تلغي قوانين التطور الموضوعية والتي لخصها بيان الاحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠ والقائلة : بأن المحتوى الرئيسي والاتجاه الرئيسي والخصائص الرئيسية للتطور التاريخي للمجتمع البشري يحددها في العصر الراهن النظام الاشتراكي العالمي والقوى المناضلة ضد الاستعمار ومن اجل اعادة بناء المجتمع على اساس اشتراكي ، وكل جهد يبذله الاستعمار عاجز عن وقف التطور المستمر للمجتمع وقد ارسيت اسس متينة لانتصارات حاسمة مقبلة للاشتراكية ، ان انتصار الاشتراكية الكامل حتمي لا مرد له .

٢- جبهة واحدة ضد الإمبريالية

ان معارضة هذه الصياغة العلمية لمحتوى العصر بالصياغة القائلة بأن التناقض الرئيسي لعصرنا هو بين حركة التحرر الوطني والاستعمار وأن المناطق الشاسعة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية هي مركز التناقضات في العالم المعاصر و«بؤرة عواصف الثورة العالمية» معارضة خاطئة ميكانيكية بين مصالح الشعوب التي في جملتها تتعارض مع مصالح الراسمالية العالمية والاستعمار .

ان النظام الاشتراكي العالمي وحركة الطبقة العاملة من اجل الاشتراكية في البلدان الراسمالية وحركة التحرر الوطني تشكل وجهة النظر اللينينية ومن الخطأ عزل فصيلة واحدة واعتبارها الفصيلة المنوطة بانجاز مهام الثورة العالمية : تتجسد تلك الوحدة في المصالح المشتركة والمستقبل الواحد لهذه الحركات .

يقول لينين حول حركة التحرر الوطني : « من الواضح كل الوضوح ان اغلبية سكان الكرة الارضية التي تتجه في البدء وجهة التحرر الوطني ستنقلب على الراسمالية والاستعمار في المعارك الفاصلة التي ستخوضها الثورة العالمية في المستقبل » . كما يصف الثورة الاشتراكية بأنها « لن تكون كليا ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريا في كل بلد من البلدان ضد برجوازيتها انما ستكون نضالا من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي يقهرها الاستعمار نضالا من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمي » .

ان ظهور النظام الاشتراكي كنقيض تاريخي للنظام الراسمالي وتطوره الهائل هو مكتسب ثوري لعمال وشعوب العالم اجمع ويوفر امكانيات النمو اللاحق للحركة الاشتراكية والتحررية العالمية . ولقد ادى ذلك الى تحول تاريخي يتسم بأن التناقض الرئيسي الذي يحدد مجرى الاحداث لم يعد التناقض بين الدول الاستعمارية الكبرى حول اقتسام العالم انما بين النظامين الاشتراكي والراسمالي . ان القول بهذه الحقيقة مهم لحركة التحرر الوطني ليس فقط للتمييز بين اعدائها واصدقائها بل ولمعرفة افاق تطورها كحركة تنفصل عن الاستعمار لتأخذ سبيل التطور المستقل نحو الاشتراكية لا لتبقى في ظل النظام الاقتصادي الراسمالي حيث كانت تحتل مكانا تابعا . ومهم ايضا لدحض تلك المفاهيم السطحية والتي تزعم ان التناقضات

الرئيسية انما هي بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وأن الدول الغنية وهي تشكل مجموعات صناعية متقدمة تحقق استغلالها للدول الفقيرة المنتجة للسلع الاولية عن طريق توحيد الاسعار في السوق العالمية . هذا الزعم يقوم على طمس الفوارق الجدلية بين طبيعة البلدان الراسمالية والبلدان الاشتراكية واختلاف علاقات كل منهما بالبلدان ضعيفة التطور .

لقد تكونت السوق العالمية في عهد تطور الراسمالية الى احتكار واستعمار عالمي يتسم بتصدير الاموال . ونتيجة لتزايد تصدير رؤوس الاموال واتساع نفوذ الاحتكارات اكتمل تقسيم العالم بين احتكارات الدول الاستعمارية الكبرى . ولقد وضعت الاحتكارات بين يديها كل مصادر الخامات والمصادر التي يمكن باستخدام التكنيك ان تحقق خامات في المستقبل . وتحقق هذه السيطرة للبلدان الراسمالية ارباحا احتكارية عالية .

لقد ادى انفصال الدول الاشتراكية عن النظام الراسمالي العالمي (بكل مصادر خاماتها واسواقها الداخلية التي كانت تستهلك قدرا كبيرا من السلع الصناعية) الى تضييق السوق الراسمالية العالمية . واصبحت الاحتكارات تلجأ الى مختلف الوسائل لتشديد استغلالها للبلدان المستعمرة .

ان الاستقلال السياسي الذي تحققه البلدان المستعمرة والتابعة يصبح سلاحا فعالا لوضع حد لاشكال السيطرة الاقتصادية الاحتكارية المباشرة . ولكن طالما ظلت تلك البلدان في محيط الاقتصاد الراسمالي العالمي تخضع لاشكال الاستغلال الراسمالي الذي يتحقق عن طريق خفض اسعار موادها الاولية ورفع اسعار السلع الصناعية التي تستوردها وبأشكال اخرى جديدة تبدأ بالمعونات والقروض وتنتهي بسيطرة رؤوس الاموال الاحتكارية على مفاتيح الاقتصاد الوطني .

اما البلدان الاشتراكية فتقدم علاقات جديدة بينها وبين الدول حديثة الاستقلال تقوم على اساس المنفعة المتبادلة لا الاستغلال (حيث لم تعد بها طبقات تعيش على الاستثمار الداخلي او الخارجي) وتنسجم مصالحها مع مصالح تلك الدول في مواجهة الاحتكارات الراسمالية في السوق العالمية . وتستطيع البلدان المستقلة بالاستنادالى عون الدول الاشتراكية أن تتحكم في اسعار مواردها الاولية وذلك بطرق عديدة اهمها:

التنمية الصناعية لاستيعاب جزء من سلعها الاولية بما يقلل فيضها في السوق العالمي ويحسن اسعارها ويقلل في ذات الوقت من أستيراد السلع الصناعية من البلدان الراسمالية وتنسيق سياستها الاقتصادية والتجارية لمواجهة تكتل الاحتكارات المتكتلة الساعية الى خفض اسعار المواد الاولية ، ولقد كان مؤتمر جنيف للتجارة الدولية عام ١٩٦٤ والذي وقفت فيه البلدان الاشتراكية بجانب البلدان المستقلةحديثا بادرة ايجابية في هذا الاتجاه .

ان الحديث المجمل عن البلدان الغنية دون التمييز الضروري بين البلدان الاشتراكية والراسمالية لا يحرم البلدان المستقلة الضعيفة النمو من مساعدة البلدان الاشتراكية ومن احتذاء مثلها العملي في تصفية التخلف وتحقيق نهضة اقتصادية عظيمة في فترة تاريخية وجيزة وحسب وانما يعرضها ايضا للتخبط والوقوع في مزالق الاستعمار الحديث ، مما يضعف الجبهة العالمية المعادية للاستعمار .

وتعاظم قوى النظام الاشتراكي العالمي في ظروف المباراة السلمية مع النظام الراسمالي العالمي وتاثير هذا العامل على قضايا النضال من اجل الاشتراكية والتحرر والسلم العالمي .

لقد حققت الاشتراكية أنتصارات راسخة وانقضى حلم الاستعماريين في امكانية اعادة الراسمالية الى تلك البلدان لا من حيث الواقع الداخلي حيث تمت نهائيا تصفية الطبقات المعادية وخلقت مجتمعات مزدهرة اقتصاديا ومنسجمة اجتماعيا، ولا من حيث الوضع الدولي حيث اصبح بفضل القوى الدفاعية المستندة الى اعلى ما وصل اليه التكنيك الحديث للبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي اصبح من الممكن رد اي عدوان على النظام الاشتراكي .

وكل انتصار يحققه النظام الاشتراكي العالمي في المباراة الاقتصادية ينزل بالاستعمار العالمي ضربة قاصمة ويقربه من النهاية كما وأنه يؤثر بصورة رئيسية على تطور الثورة العالمية .

٢- أزمة الرأسمالية العالمية

ومن الخمسينات دخلت الراسمالية العالمية في المرحلة الثالثة من أزمتها العامة والتي تتسم بتفاقم كافة تناقضات الاستعمار مما ادى الى ضعفها وهبوطها .

في الاساس الاقتصادي تجد هذه المرحلة من الازمة جذورها في تحول الراسمالية الاحتكارية الى راسمالية الدولة الاحتكارية .

ان اشتداد حركة التمركز الراسمالي الاحتكاري وتطور حركة التكنيك الاحتكاري يحفزان الطغمة المالية للسيطرة على جهاز الدولة واستخدامه لتكثيف استغلال العمال ولتامين رؤوس الاموال ومصالح الاحتكارات في الخارج عن طريق استخدام قوة الدولة .

ان راسمالية الدولة الاحتكارية لا تعني تبديلا في طبيعة الدولة أنها نوع من الراسمالية الاحتكارية يمتاز بامتزاجه بجهاز الدولة . وهي تؤكد صحة النظرية اللينينية عن الاستعمار كراسمالية طفيلية ومتعفنة وفانية .

ان تعاظم تمركز الانتاج وراس المال وتشابك الاحتكارات واشاعة العسكرية في الاقتصاد انما يفضي الى تكرار الازمات الاقتصادية واتخاذها طابع الاستمرار والى مزيد من الانقسام التناحري بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع .

واستخدام التكنيك الاحتكاري لن يقدم للاقتصاد الراسمالي علاجا ناجعا في الازمات الاقتصادية وفوضى الانتاج فعلى العكس تماما يؤدي الى المزيد من التعفن وعدم الاستقرار الداخلي للراسمالية اللذان يتجليان في : —

— عدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة ففي الولايات المتحدة مثلا ظلت اكثر من ٣٧ ٪ من القدرات الانتاجية لصناعة الفولاذ عام ١٩٥٩ معطلة. وفي نهاية ١٩٦٠ استخدم أقل من نصف جهاز الانتاج في صناعة الفولاذ ، ولم يتجاوز تشغيل القدرات الانتاجية في امريكا حتى في فترات النهوض الاقتصادي ٧٠ — ٨٠ ٪ وهذا هو السبب في العطالة المزمنة وانخفاض القوة الشرائية وتدني مستوى معيشة الجماهير .

— تكررت الازمات الاقتصادية وبشكل اعمق ومستمر ففي أزمة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بلغ هبوط الانتاج في اميركا ١١ ٪ وفي أزمة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ بلغ ١٥ ٪ وفي الوقت الحاضر تنضج مقدمات ازمة عالمية اشد قوة .

— عسكرة الاقتصاد لم تقدم حلا للازمات . ان ازمة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ تفجرت في وقت كان فيه يصرف قرابة ٦٠ مليار دولار سنويا على التسلح في بلدان حلف شمال الاطلسي .

وهذه العوامل تؤدي الى تشديد التناقضات الاساسية للراسمالية .
ان ميل الاتحادات الاحتكارية العالمية للدمج (اي تشكيل تجمعات اقتصادية مغلقة يجري داخلها ازالة الحواجز الجمركية وتوحيد الاسواق) بهدف مواجهة النظام الاشتراكي ، لن يقدم حلولا جذرية لازمة الراسمالية المعاصرة . وعلى العكس انما يعمق منها باثارته النزاع بين الدول الاستعمارية بأشكال جديدة . فالسوق الاوروبية مثلا قادت الاحتكارات الاوروبية الغربية الى كتلتين (السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة) وحتى داخل السوق الاوروبية يقوم التناقض بين الاحتكارات الفرنسية والالمانية الاتحادية بوصف الاخيرة قد استفادت اكثر من قيام السوق كما ان اتجاه التجمع لن يقضي على التناقض بين الاحتكارات الاوروبية والامريكية .

ويظهر تعفن الرأسمالية المعاصرة على اشده في اكبر بلد راسمالي اي الولايات المتحدة الامريكية . فبالرغم مما تستنزفه من ثروات بلدان اميركا اللاتينية واسيا وافريقيا وتغلغلها بشكل سرطاني في اقتصاديات شركائها الاضعف في البلدان الرسمالية فان اقتصادها يتسم بالعجز الدائم في استخدام قوى الانتاج مما يؤدي الى العطالة المزمنة ، وتدني وتاثر الانتاج وتعدد ازمات فائض الانتاج مع انخفاض مستوى معيشة الجماهير .

والولايات المتحدة تجسد كل عدوانية الاستعمارية المعاصرة من تصدير للثورات المضادة ونشر اعمال التجسس وتدبير المؤامرات ضد سيادة البلدان الحديثة وخلق الحروب الصغيرة وتوتر الموقف الدولي واتباع سياسة عدوانية ضد البلدان الاشتراكية واحاطتها بالقواعد والكتل العسكرية .

ان اشتداد سيطرة الطغمة الاحتكارية المالية على حياة الامة جذبت الى النضال الملايين من الشغيلة بجانب الطبقة العاملة . وتتخذ الحركة الاضرابية طابعا سياسيا متزايدا من اجل الديمقراطية والسلم ويتجلى اتساع العمل الثوري في تزايد النضالات المشتركة بين مختلف قوى اليسار .

كذلك تعمق من ازمة الاقتصاد الراسمالي العالمي التغييرات التي تحدث في منطقة التحرر الوطني ونزوع البلدان نحو علاقات اقتصادية متساوية .

وكل تعمق في الازمة الاقتصادية يؤدي الى تعميق الازمة العامة للراسمالية .

غير ان الازمة العامة لا تعني الفكرة الخاطئة القائلة بأنه لم يعد امام الراسمالية العالمية متنفس او الضيق المطلق للسوق الراسمالية او تقلص الانتاج وركود التكنيك ويلاحظ ان حجم الانتاج الراسمالي قد زاد من عام ٣٨ الى ١٩٦١ بمقدار ٢/٧ مرة كما يلاحظ ازدياد الاستثمارات الخارجية . ان ميل الاحتكارات الى وقف تطور التكنيك وعدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة هو ميل الاحتكارات الى وقف تطور التكنيك التكنيك بهدف التفوق في المنافسة الذي يؤدي الى تطور القوى المنتجة ورفع الانتاج .
ان تعفن الراسمالية وعدم استقرارها الداخلي انما ينجمان عن ضيق علاقات الانتاج الراسمالية (القائمة على التملك الفردي) بالثورة التكنيكية وتطور وسائل الانتاج مما يؤدي الى ازمات فيض الانتاج وتعميق التناحرات الاجتماعية ويخلق الشروط الموضوعية للثورة الاشتراكية .

ولقد ساعدت عدة عوامل بعد الحرب الثانية على رفع الانتاج الراسمالي كالحاجة الى تجديد رأس المال الثابت بعدما لحق بأدوات الانتاج من خراب اثناء الحرب والى المزيد من السلع الاستهلاكية وظهور فروع جديدة في الصناعة

(خاصة الكهربائية والذرية) وانتاج المواد الصناعية ـ الخ وكل هذه عوامل مؤقتة اذ ان العامل الثابت الذي يرفع الانتاج في كل الظروف هو ازدياد الرفاهية المادية للجماهير وهذا ما يتوفر في النظام الاشتراكي ويدفع بدوره الى تطوره .

وتنعكس الازمة العامة للراسمالية في الحياة السياسية في الميل للتخلي عن الديمقراطية البرجوازية وبسط نفوذ الشركات الشامل على الامة بوسائل الارهاب السياسي والرشوة وخداع الجماهير . وفي المجال الخارجي باتباع سياسة « مواقع القوى » التي تستند على توسيع نطاق هستيريا الحرب واقامة الاحلاف العدوانية والقواعد العسكرية وبعث النازية والركض وراء التسلح للمواجهة مع البلدان الاشتراكية والى تصدير الثورات المضادة بمختلف الاشكال من الحروب الصغيرة ، والانقلابات العسكرية والتآمر مع القوى الرجعية — الخ لاعادة النفوذ الاستعماري الى البلدان حديثة الاستقلال .

اما في الصعيد الايديولوجي تنعكس في المحاولة اليائسة لتجميل الراسمالية واخفاء طبيعة الاستعمار وتشويه افكار الشيوعية التي تستحوذ على الملايين من الناس في العالم وجعل شعار محاربة الشيوعية شعارا لسياسة الحرب والعدوان وفي استخدام الشوفينية والاتجاهات العنصرية لاضطهاد القوميات والتميز العنصري وفي تنمية نزعات التعصب القومي ومعارضتها مع اممية الاشتراكية ، وفي ازكاء الايديولوجية الفاشية المتطرفة وفي استغلال النزعات الدينية لتفتيت جبهة القوى المعادية للاستعمار وعرقلة التقدم ، في كل ذلك تكشف الرجعية الاستعمارية انحطاط ايديولوجيتها البرجوازية وتأزمها الذي لا مخرج منه .

لقد حملت المرحلة الثالثة للازمة العامة للراسمالية المزيد من التردي والضعف ، ولا زالت القاعدة القائلة بميل ميزان القوى لصالح الاشتراكية — موضوعيا — بحكم قوانين التطور العامة — قاعدة سليمة . ولكن هذا لا يدعو الى تفسير سطحي للسياسة الاستعمارية المعاصرة واعتبار كل الاستعماريين نمورا من ورق بقدر ما يدعو الى الدراسة العلمية الدقيقة للقوانين الباطنية ايضا لكل من النظامين ومدى تأثيرها على السياسة الدولية .

فبالرغم من الضعف العام الذي اصاب الاستعمار وتفكك نظام حكمه الاستعماري الا ان انحسار السوق الراسمالية لم يكن مطلقا وقد استطاع وبفضل التكنيك الاحتكاري ايضا — ان يحقق نموا نسبيا ويستعيد بعض قواه « نمو الاحتكارات اليابانية » واحلامه في السيطرة الاستعمارية . وهذا يشكل خطرا على حركة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار الحديث . كما ان محاولات المانيا الاتحادية لامتلاك القنبلة الهيدروجينية والاسلحة الذرية يشكل خطرا على السلم وهذا يستوجب يقظة الشعوب لتعزيز مكتسباتها في الحرية والسلم .

ومن جهة اخرى فان التناقض الرئيسي بين النظام الاشتراكي والنظام الراسمالي لا يبطل التناقضات بين الدول الاستعمارية التي اخذت تتفاقم وتهدد نظام الكتل والاحلاف العدوانية الاستعمارية .

٤ - انقسامات في المعسكر الرأسمالي

وتلك الخلافات ليست ظاهرة عابرة وسطحية وانما هي انعكاس للمتناقضات الراسمالية التي تتفاقم تحت ظل التناقض الاكبر بينها وبين النظام الاشتراكي . ان

قانون التطور المتفاوت بين الدول الراسمالية ما زال يفعل فعله . فقد اصبحت امريكا بعد الحرب العالمية الثانية الدولة الاستعمارية الاولى عسكريا واقتصاديا وسياسيا . وشرعت عن طريق العون الاقتصادي في تدعيم سيطرتها على اوروبا وتنتزع الكثير من مواقع الدول الاوروبية الرأسمالية في المستعمرات وتتغلغل في كافة نواحي الحياة في تلك البلدان .
وما ان استطاعت اوروبا ان تعيد تجديد اقتصادها حتى اخذت تنزع نحو الاستقلال عن امريكا وتسعى الى التوسع الخارجي فهي تملك مقومات المنافسة من ايد عاملة وموارد خامات ومستوى تكنيكي عال وخبرة في السوق العالمي . وقد انعكس هذا الصراع بشكل مكشوف في شعار « اوروبا للاوروبيين » والذي وجد الترجمة العملية له في عدة مواقف منها رفض دول اوروبا الغربية قبول بريطانيا (حليفة امريكا) في السوق الاوروبية المشتركة ، موقف فرنسا من الناتو وسعيها لزحزحة امريكا في جنوب شرقي اسيا وتقربها للدول العربية وادانتها للعدوان الامريكي الاسرائيلي الاخير . ومنذ عام ١٩٦٤ كانت النيويورك تايمز تلحظ ان « العلاقات الفرنسية والامريكية اخذت تسير من سيء الى اسوأ وتقترب من المجابهة على النطاق العالمي » ولا يمكن بالضبط اتخاذ هذه الظاهرة على اساس جنون ديجول (بعظمة فرنسا) فوراءها تكمن مجموعة من العوامل والمصالح الاحتكارية لفرنسا وبلدان اوروبا الغربية والمصالح الوطنية التي تهددها سيطرة الاحتكارات الامريكية . ومهما يكن فان الطريق الذي تتزعمه فرنسا هو الطريق الذي ستسير عليه الكثير من الدول الراسمالية الاخرى في ظروف خاصة وهي تشق عصا الطاعة على الاحتكارات الامريكية .
هذا العامل مهم لانه يضعف الجبهة الاستعمارية ويمكن حركات الشعوب من فرض مواقف على المستعمرين تتلائم مع روح العصر وتوفر امام البلدان الحديثة امكانية للتعاون الاقتصادي بشروط افضل . ولكن من المهم التيقظ الى خطر الفكرة التي تنادي باعتبار العلاقات مع فرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية التي تنزع الى الاستقلال عن امريكا تقدم بديلا للعلاقات بينها وبين البلدان الاشتراكية وتكفل لها اسباب التطور المستقل . ففرنسا ايضا بلد رأسمالي ومصالحها الرأسمالية تكيف سياستها في التعامل . وبالطبع لا يمكن ان تعمل على مساعدة تلك البلدان على تحقيق مقومات استقلالها الاقتصادي . وهذا العامل يمكننا من رؤية الامكانيات امام قوى الاشتراكية والسلم والتحرر لتفرض على المستعمرين مواقف تتلائم مع روح العصر .

٥ - الثورة المضادة .. والتعايش السلمي

في مؤتمرنا الثالث كانت قضية السلم العالمي تحتل مكانا بارز وكنا نرى في الاستنتاج القائل بامكانية درء الحرب مصدر قوة لحركة السلم العالمية . فهل ما زالت تلك الامكانية متوفرة ؟
نعم . ولم يحدث ما يغير في ذلك الاستنتاج . لقد حقق توازن القوى الجديد بين النظامين الاشتراكي والراسمالي وتزايد نضال الشعوب فترة عشرين عاما من السلم . وبتنامي هذه القوى وبنضالها ووحدتها يمكن تفادي الحرب العالمية الثالثة . ومع ذلك فثمة حروب استعمارية محلية شنت لتقويض استقلال الشعوب الصغيرة

وكادت ان تدفع العالم الى حافة الحرب الكبيرة « كوبا ، مصر الخ » وقد اثارت هذه الحروب الشكوك حول جدوى سياسة السلمطالما كان الاستعمار يواصل تدخله السافر بغية ابتلاع الدول المستقلة الواحدة تلو الاخرى . ويرى البعض ان سياسة السلم تدفع البلدان الاشتراكية الى التضحية بمصير الدول الصغرى وان السلم اصبح يعني سلامة الدول الاشتراكية .

وهذه الحجج تنطلق من مواقع الجمود اليساري ولا ترى الكثير من الحقائق الخاصة بعملية النضال ضد الاستعمار .

ان الحروب الصغيرة هي شكل من اشكال الثورة المضادة ، شكل لتدخل الاستعمار في شؤون الدول المستقلة وضد مبادىءالمساواة الدولية والسيادةالوطنية.

ولكن البلدان الاشتراكية لا تتدخل في شؤون الشعوب وسيادتها ولا تفرض عليها وصاية وانما تقدم المساعدة والعون . والمساعدة باختيار ورغبة وارادة تلك الشعوب . وهذا مبدأ من مبادىء احترام السيادة الوطنية للدول والتعاون معها على قدم المساواة الذي تقوم عليه السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية مثلا ازاءالتدخل الاستعماري في الكونغو : هل كان من الواجب او المقبول — من وجهة نظر السيادة الوطنية للكونغو — ان يتدخل الاتحاد السوفييتي بحجة ضد التدخل الاستعماري ؟ والمعلوم ان مستوى علاقة الكونغو بلغ درجة طرد السفير السوفيتي (لا الامريكي ؟) واغلاق السفارة السوفيتية ؟ هل كان من الممكن ان يتدخل اي بلد اشتراكي لوقف الثورة المضادة الرجعية في اندونيسيا او الدومنيكان — الخ ؟ وفي حالة البلدان الصديقة للدول الاشتراكية لا شك فان مستوى المساعدة من قبل البلدان الاشتراكية يكون اكثر فعالية ولكن الاستفادة القصوى منتلك المساعدات بما يمكن من صد التدخل الاستعماري امر تقرره تلك البلدان الصديقة بكامل حريتها . وفي حدود اوضاعها السياسية والاجتماعية فقد استفادت تلك البلدان من العون الاشتراكي اقتصاديا وسياسيا : موقف الاتحاد السوفيتي الحازم الذي احبط عدوان ١٩٥٦ ، مساعداته والبلدان الاشتراكية الاخرى للتصنيع وتمتين القاعدةالاقتصادية للنظام في ج.ع.م. العون العسكري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي في الحدود التي تتطلبها الظروف الموضوعية التي تم فيها عدوان ١٩٦٧ .

ان النضال ضد الثورات المضادة يعتمد في الدرجة الاولى على الارادة الذاتية للشعوب وتمرسها في النضال ضد الاستعمار مع الاستناد الجرىء والواضح على العون المخلص للبلدان الاشتراكية وفي هذا المعنى نفهم دور حركة الشعوب في النضال العام لتصفية الاستعمار وتأمين السلم العالمي .

ان المنادين بتكبير كل حرب صغيرة الى حرب عالمية رغم اهوالها هم في الواقع قليلو الثقة بنضال الشعوب ومقدرتها على النصر وحماية سيادتها الوطنية وقضية السلم ، ومغامرون يساريون يريدون حل قضايا النضال العالمي المعقدة بضربة واحدة مهما كانت نتائج تلك الضربة على عملية التطور الثوري العالمي بأسرها ، ويفتقدون اي مسؤولية تجاه المصير الانساني ، قليلو الادراك بحقائق العصر .

واذا كانت المسألة بهذه البساطة لماذا لم يلجأ الاستعمار الى البدء بالحرب العالمية ؟ واذا كنا نعلم ان الراي العام التقدمي في العالم بأسره يقف ضد تفجير الحرب النووية ويعتبر البدء بها جريمة لا تغتفر فبأي حق نحمل البلدان الاشتراكية هذه الجريمة ؟ .

ان التعايش السلمي هو مبدأ سليم للعلاقات بين الدول قائم على الاعتراف

بالسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شئونها والتعامل بينها على قدم المساواة ورفض الحرب وسيلة لحل النزاعات بينها والحيلولة دون نشوب حرب عالمية . وهو موجه اساسا ضد عدوانية الاستعمار وتلاعبه بمصائر الشعوب وخلق افضل الشروط لتطور الحركة الاشتراكية والتحررية وللشعوب التي تبنى الاشتراكية والشيوعية او التي تناضل في سبيل تعزيز استقلالها وتغيير الحياة الاجتماعية فيها . « وهذا نضال صعب ومن كان يظن ان من السهل بلوغ السلام وانه يكفي التلميح حتى تحمله الينا البرجوازية على طبق ، انما هو انسان ساذج تماما » — لينين (من خطاب في مؤتمر الاسطول الحربي لعامة روسيا ١٩١٧) .

وليس هذا موقفا سلبيا من قضايا الشعوب ، ان الشيوعيين اذ يدافعون عن مبادىء السلم والتعايش السلمي انما يناضلون لوضع حد نهائي للحرب الباردة وحل الكتل الحربية وتصفية القواعد العسكرية وتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت الرقابة الدولية وتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها عن طريق التفاوض واحترام المساواة في الحقوق بين الدول ، وحرمة اراضيها واستقلالها وسيادتها وعدم تدخل البعض في الشئون الداخلية للبعض الاخر وتطوير العلاقات التجارية والثقافية والعلمية بين الشعوب على نطاق واسع (بيان الاحزاب الشيوعية — عام ١٩٦٠) .

وهذه المبادىء انما تلبي بشكل تام احتياجات النضال من اجل الاشتراكية ومن اجل التحرر الوطني وحق الشعوب في التطور المستقل وتخلق افضل الشروط لتطوير ذلك النضال .

وفي نفس الوقت فان الحركة الشيوعية العالمية الملتزمة ببيانها الصادر في عام ١٩٦٠ وهي تلتزم بعدم تصدير الثورة لا بد ان تقف ايضا ضد تصدير الثورة المضادة وهذا موقف تلتزم به الحركة الشيوعية وجميع قوى المعسكر الاشتراكي ولكن القضية الجديدة التي برزت بعد بيان ١٩٦٠ هي قضية الهجوم الاستعماري . وهذه مسألة تهم الجبهة المعادية للاستعمار بأسرها . ولقد اصدرت الاحزاب الشيوعية موقفا مجددا في هذه المسألة عام ١٩٦٠ بدعوتها لشعوب جميع البلدان بالتراص وتهيئة جميع قواها الداخلية والعمل بنشاط وحزم استنادا الى بأس النظام الاشتراكي لصد تدخل الاستعماريين في شؤون شعب او بلد ينهض للثورة . لقد كان الاستعمار وهو يرى نظام حكمه القديم ينهار يلجأ الى اشكال جديدة وبأساليب أكثر مراوغة وخداعا . لكن وقد اتخذ تطور البلدان المنعتقة منه اتجاه النضال الحازم ضد اشكال الاستعمار الحديث اصبح اكثر ضراوة في مواجهتها . وهنا تواجه الجبهة العالمية قضية الصياغة الملائمة للتضامن بين البلدان الاشتراكية والبلدان الحديثة لوقف اشكال الثورة الاستعمارية المضادة .

هل يمكن قيام التعايش السلمي وفي نفس الوقت العمل الحازم من قبل الشعوب

وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية لوقف الثورة المضادة ؟

هذا ممكن . اولا : لان التعايش السلمي يعني تفادي الحرب العالمية الثالثة . وهذه الامكانية اصبحت اوسع مما كانت فيما مضى بحكم تنامي القوى المعادية للحرب بين الشعوب وامكانياتها لكسب هذه الحرب ضد الاستعمار اذا ما ارتكب المجازفة بأشعالها .

واذا كان على الشعوب ان تصفي مواقع الاستعمار الاقتصادية والسياسية والعسكرية بينها وتدعم مراكز الثورة فانه من الجهة الاخرى ينبغي تحديد مستوى

العلاقة بينها وبين البلدان الاشتراكية بالشكل الواضح وبالحساب الدقيق لتكنيك الثورة المضادة وكيفية مواجهتـــــه .

ان تفاقم تناقضات الراسمالية امر محتوم في زمن الحرب والسلم على السواء. وفي ظروف المباراة السلمية بين النظامين حيث يسجل النظام الاشتراكي تفوقا مطردا تتزايد ازمة الاستعمار وتشتد تناقضاته وتنضج الازمة الثورية وتتهيأ شروط انتصار ثورات اجتماعية جديدة . لذلك يلجأ الاستعماريون الى سياسة التوتر الدولـــي والعدوان بدافع الخروج من ازماتهم واضعاف عملية التطور الثوري . وان اتخذت سياستهم اتجاه الهجوم على منطقة التحرر الوطني فذلك لان المواجهة مع النظـــام الاشتراكي والمجازفة بحرب عالمية لم تعد سهلة وانها المجازفة بنهاية النظـــام الاستعماري نفسه . فالاساس الموضوعي اذن لامكانية فرض السلم والتعايـــش السلمي على الاستعماريين لا زالت موجودة وفي اطار هذه الامكانية يمكن مواجهـــة العدوان الاستعماري ووقف ثوراته المضادة ويمكن تطوير الثورة الاجتماعية بمختلف الاشكـــــــال .

٦ـ شكل واحد لتقدم الثورة ؟

انه لمن الخطأ استخدام حقيقة تزايد عدوانية الاستعمار دليلا نظريا لتقديـــم شعارات خاطئة تقول بضرورة توحيد استراتيجية الثورة العالمية استنادا على قاعدة النضال المسلح باعتباره الشكل المطلق في جميع الظروف ذلك لان الثورة لا تصنع بالطلب ولا وفق الرغبات الذاتية ولكن تتحقق بتوفر شروطها الخاصة ولتباين ظروف التطور لمختلف البلدان تتخذسماتها الخاصة بها.وثانيا لانتزايدعدوانيةالاستعماروان لم تغير في الامكانيات الموضوعية التي تجعل الثورة في مختلف البلدان تتخذ مختلـف الاشكال ، وضعت صعوبات واقعية ينبغي مواجهتها .

ولتفادي الوقوع في الخطأ ينبغي تجنب النظر الى تلك القضية بشكل جامـــد ومعالجتها معالجة علمية تأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية (محتـــــوى العصر) والظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بالثورة في كل بلد .

يقول لينين : « الماركسية تعادي جميع الصيغ المجردة ووصفات المذهبيين وتقر بأن التغيير في الاوضاع الاجتماعية يؤدي حتما الى ظهور اشكال جديدة للنضـــال لا يعرفها مناضلو الفترة المعينة . »

(لينين ــ ماركس انجلز الماركسية ــ ص ٢٢٩)

وفي عصرنا المتسم بالصعود التاريخي للاشتراكية تظهر طرق جديدة وعديدة لذلـــــك الانتقـــــال .

ان سلمية الانتقال للاشتراكية ليست بدعة ولكنها امكانية تنشأ عن توازن معين في الصراع الطبقي . وحتى في ظروفه فان لينين لم يستثن تلك الامكانية وقال « انـــه من غير الجائز ان ننكر انه من الممكن في حالات معينة استثنائية مثلا في دولة من الدول الصغيرة تحققت الثورة الاجتماعية في جارتها مـــن الدول الكبيـــــرة ان تتنازل ــ البرجوازية عن السلطة بصورة سلمية اذا اقتنعت بأن مقاومتها امر لا جدوى منه . واذا كانت تفضل الابقاء على رؤوسها سليمة » (من مقال لينين .. بصدد الهـــزء بالماركسيـــــــة) .

وهذه الامكانية تتسع فرصها مع وجود نظام اشتراكي عالمي ومع المبــــاراة

الاقتصادية السلمية بينه وبين النظام الراسمالي وتأثير الاشتراكية على عقول الملايين بين الجماهيـــــــر .

وغني عن الذكر ان امكانية الانتقال السلمي لا تعني اغفال الامكانية الاخـــرى غير السلمية ومقاومة الطبقات المخلوعة لارادة الجماهير بالعنف وحتى قبل الثورة وفي مجرى التحضير لها تلجأ تلك الطبقات في كثير من الاحيان الى استعمال العنف ضد الحركة الجماهيرية . وفي خلال هذا الصراع تتمرس الطبقة العاملة والقوى الثورية الاخرى وتكتسب القدرة على مواجهة العنف بالعنف .

ومن العسير وغير السليم رسم اشكال انتقال بعينها للثورة الاشتراكية طالمـــا كانت الثورة الاجتماعية في واقع معين هي انعكاس لذلك الواقع بكل خصائصه المميزة ومؤسساته السياسية الخاصة ومستوى الصراع الطبقي ــ آلخ .

ويستقيم مع ما جاء في بيان الاحزاب ١٩٦٠ ــ « في كل بلد من البلدان تحـــــدد الظروف التاريخية الملموسة والامكانيات الفعلية هذه او تلك من طرق الانتقال الـــى الاشتراكيـــــــة . »

غير ان هذه المسألة لا زالت موضع جدال وتشكيك بالنسبة للعالم الثالث وذلك بسبب الظروف التي يعيشها والتي تتميز بالسمات الآتية : ــ

ــ الهجوم الاستعماري العنيف على الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليهـــا بمختلف اشكال الثورة المضادة من انقلابات الى حروب محلية الخ ..

ــ ضيق فرص التطور عن طريق الديمقراطية الغربية والتي برهنت على انها مكشوفة للتدخل الاستعماري والتوغل الرجعي في البلاد .

ــ اصطدام الروح النضالية للشعوب بمعوقات التطور ورغبتها في الاسراع بتصفية تلك المعوقات وهذه الافكار النازعة الى اشد انواع العمل الثوري عنفـــا تعكس صلابة تلك الحركة الشعبية في النضال ضد الاستعمار . ولكن عدم النضوج الفكري لقيادات تلك الحركة الشعبية في النضال ضد الاستعمار بدلا عن التعبير الايجابي عنها في العمل الثوري والذي يستوجب اجادة فن الثورة بتفهم قوانينها الموضوعية والعمل الواعي وفق تلك القوانين في النضال الثوري . ويعني هذا بالضرورة اقتراب تلك القيادات الى الماركسية اللينينية ــ علم الثورة الاجتماعية ــ حتى يصبحـــوا قادرين على تقديم قيادة سليمة في الظروف المعقدة التي تحيط بنضالهم . والماركسية بالطبع ترفض الاخذ بشكل واحد من اشكال النضال نظرا لاختلاف التطور من بلـــد الى آخر وما ينجم عنه من اختلاف اشكال الصراع الطبقي وادواته السياسية .

ان تنمية روح النضال بين الشعوب ضد العنف الاستعماري ومواجهة هـــذا العنف عملية ثورية اكثر تعقيدا والمسألة الاساسية فيها هي تكوين الجيش السياسي القادر على النضال بكافة الميادين السياسية والاقتصادية والايديولوجية وتعبئة قوى الشعب حول قضية الثورة الاجتماعية وهذه المهمة تقتضي العمل بين الجماهيـــر والاستناد اليها وتدريبها وتعليمها مختلف اشكال النضال الثوري . وعندما تنضـــج الشروط الموضوعية والذاتية ستجد الثورة التعبير الملائم عنها في هذا الشكل او ذلك من اشكـــــال النضــــال .

الباب الثاني

العالم العربي

١ـ حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية

السمة التي تميز الثورة العربية في مرحلتها الراهنة هي اقترابها من التصفية النهائية لنظام الحكم الاستعماري القديم ومواجهتها للاستعمار الحديث وهي تشق طريق التطور الاجتماعي .

في هذه المرحلة فان اساليب الاستعمار الرامية لقطع الثورة الاجتماعية وحصر الشعوب العربية في طريق الراسمالية تغدو اشد مكرا ومخاتلة . فبجانب الطبقات الرجعية التقليدية تسعى الدوائر الاستعمارية الى استمالة اقسام من الفئات ذات التطلعات الرأسمالية الى جانبها مؤثرة بذلك على وحدة الجبهة الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار .

ان وحدة القوى الثورية تغدو اكثر الحاحا لتامين سير الثورة الاجتماعية ولتجميع كافة قوى الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار الحديث .

لقد ارتفعت بعد نكسة يونيو العسكرية اصوات تدعو للمصالحة القومية كشرط « للوجود القومي » وتشكك في طريق الثورة الاجتماعية وما انجزته من تحولات ثورية تمهيدا لتصفيتها فتلتقي تلك الافكار بوعي او بغير وعي — مع اهداف الاستراتيجية الاستعمارية الرامية الى تحويل نصرها العسكري الى نصر سياسي اي اجهاض الثورة الاجتماعية .

واسباب الهزيمة انما هي في الواقع تكمن في عدم وصول التحولات الى مستوى التصفية الداخلية للعناصر المضادة للثورة وعدم اكتمال وحدة القوى الثورية على النطاق العربي ولا زالت هذه هي الشروط الضرورية لتطوير الثورة العربية بعد انتكاسة يونيو .

ان العامل القومي بالتأكيد موجود ولكنه لا يعني المصالحة القومية فالتفريق بين التعبيرين مهم وليس مسألة شكلية — فلقد احدث العدوان الاستعماري الصهيوني على البلدان العربية سخطا عميقا بين الجماهير العريضة من الشعوب العربية بما فيها

فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها ضمن القوى الاشتراكية او الراغبة في التطـــور الاشتراكي ولكنها لا زالت ترفض الاعتداء على الوطن العربي ولديها الاستعـــداد للدفاع عنه . هذه مسألة تختلف عن المصالحة القومية بين القوى الثورية والقـوى المعادية للثورة . اذن فان هذا الاستقطاب في حد ذاته تم خلال فترة من النضـــال

والصراع الاجتماعي تحركه مصالح طبقية متباينة لا يمكن التصالح معها الا على اساس وقف المصالح التقدمية وتغليب المصالح الرجعية عليها .

واهميه العامل القومي تنبع من كونه يمثل قوة ضغط على القوى الرجعيـــة تستطيع على الاقل غل يدها ان لم يدفعها هذا العامل الى اتخاذ بعض المواقـــف الايجابية ازاء الخطر الاستعماري المباشر .

ان البعث القومي للشعوب العربية لن يكون بدون استكمال تحررها السياسي وتطورها الاجتماعي . والخطر الذي يهدد هذا البعث هو « الثورة المضادة » الرامية الى اعادة النفوذ الاستعماري بأدوات سياسية وعسكرية تتمثل في الدوائر الرجعية وفي «اسرائيل» . هذا هو المفهوم التقدمي للبعث القومي العربي .

وهناك مفهوم رجعي للبعث القومي يعني بقاء الشعوب العربية في اطـــــار العلاقات التقليدية الموروثة عن نظام الحكم الاستعمـــــاري .

ان الدعوة للمصالحة القومية هي دعوة للاستكانة والتخلي عن النضال فـي سبيل اهداف الامة العربية . وهي في الواقع انما تعكس الوجه الرجعي للقوميـــة العربية الممثل لمصالح الفئات الرجعية المرتبطة بالاستعمار . وقد استغلت النزعـة القومية الرجعية دائما لاضعاف الحركة الثورية العربية داخليا وعزلها خارجيا عـن الحركة التحررية والاشتراكية العالمية كحليف طبيعي لنضالها التحرري والاجتماعي .

ان للفكرة القومية اثرا لدى الجماهير العربية لارتباطها بتطلعات مشروعة لرؤية امه عربية حديثة مزدهرة اقتصادا وثقافة ولغة وحضارة . ولكن هذه التطلعـــات الكبيرة لا يمكن تحقيقها بالرغبة الذاتية وانما بنضال شاق ضد كافة اسباب الانقسام والتخلف الاقتصادي والحضاري وجهود كبيرة لوضع المقومات الضرورية للنهضـة القومية ، وهذا النضال وخاصة بعد تحقيق الاستقلال السياسي وتكوين حكومـات محلية عربية سيكون بالضرورة ذا طابع طبقي وتحكمه قوانين التطور الاجتماعي . ذلك لان القومية من وجهة النظر العلمية واقع اجتماعي وتاريخي . وقد ظهـــرت القوميات في التاريخ في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي ، مرحلة الثورة الديمقراطية على النظام الاقطاعي وظل عامل الصراع الاجتماعي (الطبقي) مباشرا اكان ام غير مباشر يلعب الدور الحاسم في تطورها .

فقد واكبت الحركات القومية في العالم كله عهد انتصار الراسمالية الحاسم على الاقطاعية . ان الاساس الاقتصادي لتلك الحركات هو تفوق الانتاج البضاعي تفوقا تاما مما تطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلي وتوحيد جميع الاراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة ، وازالة كل حاجز من شانه ان يعوق تطور تلك اللغة ورسوخها في الادب — ذلك لان اللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم البعض . كما ان وحدة اللغة وحرية تطورها هما اهم الشروط لقيـــام مبـــادلات تجارية حرة شاملة حقا تتوافق والراسمالية الحديثة ولتكتل الناس تكتلا حرا واسعا داخل كل طبقة من طبقات المجتمع واخيرا لاقامة علاقات وثيقة بين السوق وبين كل رب عمل كبير او صغير ، بين السوق وبين كل بائع ومشتر . لينين (حق الامم فـي تقرير مصيرها) ولكن الثورة الديمقراطية التي قامت بها الجماهير ضد الحكم المطلق

والملكية الاقطاعية افضت الى سيطرة البرجوازية واحلال الاستغلال الراسمالي محل الاستغلال الاقطاعي . ان تطور الراسمالية الى احتكار فاستعمار تجاوز الحدود القومية وحمل الى المسالة القومية كل تناقضات الراسمالية .

فداخل الامة الواحدة عمقت الراسمالية الانقسام الطبقي حتى صارت (امتان) كما قال بحق لينين تعبيرا عن الفوارق الاجتماعية الشاسعة بين حفنة من الملاك والاجراء تستثمر الملايين من العاملين الفقراء . وقد اصبحت الثورة الاشتراكية ضرورة حتمية لحل التناقضات الاجتماعية وتوفير اسباب ازدهار الامة .

واقتسام العالم بين حفنة من الدول الراسمالية الكبرى عرض الامم الى اضطهاد مزدوج يتمثل في القهر القومي والاستغلال الراسمالي مع ابقاء الشعوب في حالة التخلف واحتفاظها بعلاقات شبه اقطاعية وقبلية شكلت عائقا لتطورها القومي بعد الاستقلال .

ان الايديولوجية الاستعمارية القائمة على تبرير استغلال ونهب الشعوب لا تعترف الا شكليا بمبدأ السيادة الوطنية وحقوق الدول الوطنية وتنكر عليها حقها الشرعي في التأميم لمواردها الطبيعية وغيرها من الثروات وترفض الاعتراف بحقها في اختيار طريق التطور الذي يروق لها وتبرر تصدير الثورات المضادة وتحارب الحكومات التقدمية . ويتبدى انحطاط الايديولوجية الاستعمارية في استغلال النزعة الشوفينية لاضطهاد الامم وازكاء العنصرية لتفرق بين الشعوب ولتسعير النزعات القومية الرجعية لتخدير حركات الشعوب وعزلها عن الجبهة الاشتراكية العالمية المعادية للاستعمار .

« الغوا استغلال انسان لانسان يلغى استغلال امة لامة ــ ماركس » . من هذه النقطة الجوهرية تنشأ الفكرة الاشتراكية لتحرير القوميات وتطويرها . ولقد طور لينين هذه الفكرة فيما بعد في برنامج الماركسيين الروس حول المسألة الوطنية « في ظل الراسمالية يستحيل القضاء على الاضطهاد القومي (والاضطهاد السياسي عامة) ولهذا كان من الضروري القضاء على الطبقات ، اي اقامة الاشتراكية ، ولكن اقامة الاشتراكية لا تقتصر اطلاقا على الاقتصاد وحسب ، فلاجل القضاء على الاضطهاد القومي لا بد من قاعدة ، وهذه القاعدة هي الانتاج الاشتراكي . الا انه لا بد ايضا من أن يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديمقراطي للدولة ، وجيش ديمقراطي ــ الخ ، ان تحول الراسمالية الى الاشتراكية يخلق امكانية القضاء على الاضطهاد القومي قضاء تاما . ولن تصبح تلك الامكانية حقيقة واقعة الا بشرط واحد وواحد فقط هو اقامة الديمقراطية على نحو تام في جميع الميادين بما في ذلك تعيين حدود الدولة (المتعددة القوميات) وفقا « لعواطف » السكان بما في ذلك حرية الانفصال . وعلى هذا الاساس يقضي عمليا واطلاقا على كل الاحتكاكات القومية ، وعلى كل بوادر الحذر القومي ، ويتم التقارب والاندماج بين الامم باضطراد » . « ــ لينين ــ الاشتراكية وحق الامم في تقرير مصيرها » .

ولقد قدمت الثورة الاشتراكية الحل الديمقراطي العملي بتحرير المستعمرات القيصرية واعطاء القوميات حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري مع حق الانفصال كما حققت المساواة بينها بتطوير القوميات المتخلفة اقتصاديا وثقافيا ورفعها الى مستوى القوميات المتقدمة فقضت بذلك على اسباب النزاعات بين الامم واقتلعت جذور شوفينية الامة الكبيرة والتعصب القومي في القوميات التي عانت الاضطهاد .

ان المبدأ الاممي المجسد في شعار « يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا » انما يعكس المصالح الحيوية بين الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني في النضال ضد العدو المشترك الاساسي : الامبريالية والاستعمار . كما انه يعكس أيضا الوحدة العميقة بين عمال وشعوب العالم النابعة من انسجام مصالحهم في الديمقراطية والاشتراكية .

يقول لينين : « ينبغي على الاممية الشيوعية ان تجعل من التقارب بين البروليتاريا وجماهير الكادحين في جميع الامم والبلدان بغية النضال الثوري المشترك من اجل اسقاط الاقطاعيين والبرجوازيين ، حجر الزاوية لكامل سياستها في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات . ذلك لان هذا التقارب هو الامر الوحيد الذي يضمن الانتصار على الراسمالية ، وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطني وعدم المساواة الوطنية . » (مشروع المبادىء في المسألة الوطنية) .

ان وقوع الحركة الوطنية العربية تحت تأثير النزعة القومية المنعزلة وتيارات العودة الى « الماضي الذهبي » منهجا في العمل الفكري والسياسي واغفالها تجارب الحركة الثورية والفكر الثوري المعاصر ، عاق انطلاقها وتفتحها على حقائق العصر ولقد انعكست الاثار السلبية لهذه العزلة في ما اصاب تلك الحركة بعد الاستقلال من تعثر في السير في طريق التطور الاجتماعي . ولقد ساعدت روح العداء للشيوعية على اضعاف الحركة الثورية والتمهيد لسيطرة الطبقات البرجوازية والاقطاعية . وتلك الطبقات بحكم مصالحها الطبقية عاجزة عن انجاز مهام الثورة الديمقراطية فانقطع سير الثورة الاجتماعية وظلت علاقات الانتاج التقليدية جسرا لاشكال الاستعمار الحديث .

ان الحياة تكتسح الدعوة القومية ذات المضمون الرجعي والتي تعارض امال الشعوب في التقدم ، وتدلل على سلامة الثورة الاجتماعية كالطريق الوحيد المؤدي الى تصفية الانقسام والفرقة القومية ومعوقات النهضة من اشكال التخلف والجمود الاقطاعي المرتبطة بالاستغلال الاستعماري . ان حركة التغيير الاجتماعي المنطلق نحو الاشتراكية تعطي الحركة القومية العربية محتواها التقدمي المنسجم مع مصالح الامة العربية وتضع قضية الوحدة العربية في وضعها السليم .

٢ - الوحدة العربية ومضمونها الجديد

ان شعار الوحدة العربية شعار له مقوماته الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الشعوب العربية ومن اهم تلك المقومات اللغة والثقافة والمصالح المشتركة .

ان ظروف التطور غير المتناسق التي ألمت بالبلدان العربية احدثت تفاوتا في التركيب الاقتصادي والاجتماعي وفي تفاوت — الثقافات العربية من بلد لاخر غير ان ذلك لا يهدم المقومات الاساسية للوحدة العربية . فهذه الشعوب في نضالها من اجل استكمال الثورة الاجتماعية تطور تلك المقومات وتجعل من تباين اوضاعها الاقتصادية والثقافية مصدر اثراء لخصائصها المشتركة .

وتنبعث ضرورة الوحدة من احتياجات التطور الملحة للبلدان العربية في ظروف الاشكال الحديثة للاستعمار اذ يتشبث الاستعماريون بمواقع نفوذهم ويسعون بطرق جديدة لا تستثني الضغوط الاقتصادية والعسكرية ، وفي ظروف تكتل الدول

الصناعية الراسمالية الكبرى في السوق العالمي للضغط على البلدان النامية والتحكم في اسعار منتجاتهـــــا .

وبالنظر الى كل بلد عربي على حدة نجده ، بدرجة او بأخرى ، يفتقر الى الكثير من عناصر النهضة الاقتصادية ككتلة الايدي العاملة (بخلاف ج.ع.م. ٣٠ مليون فان متوسط السكان في البلدان الاخرى لا يتجاوز ٥ ـــ ٧ مليون) وعدم تنوع المـــوارد الطبيعية الخ ..

ان الوحدة الاقتصادية توفر للبلدان العربية امكانيات واسعة للتطور تتمثل في موارد طبيعية عظيمة ومتنوعة الثروات وايدي عاملة بنسبة اعلى في حدود سكـــان ١٠٠ مليون نسمة وسوق شرائية واحدة وامكانيات نقل مفتوحة علـــــى العالم . واستنادا الى هذه القاعدة وبالتطور التكنيكي السريع يمكن خلق تجمع اقتصادي يتسم بالتكامل والوتيرات السريعة في التطور مما يضمن القدرة على الصمود امـــام الضغوط الاستعمارية الاقتصادية وتحقيق فوائد اكبر في السوق العالمي .

وعلى اساس النهضة الاقتصادية الحديثة تزدهر اللغة والحضارة وتغتنـــــي الثقافة المشتركة . وعلى الصعيد السياسي فان انتصار الثورة وتوحيدها علـــــى اساس دولة كبرى (١٠٠ مليون نسمة) سوف يقلب توازن القوى في هذه المنطقـــة ضد الاستعمار ويكسب لصالح قضايا السلم والتعاون الدولي قوة كبرى .

لقد كانت حركة الوحدة العربية في فترة السيطرة الاستعمارية تعبر عن الامال الوطنية في التحرر فكانت تجمع قوى متباينة من ملوك وحكام اقطاعيين وراسماليـــين بجانب عمال وفلاحين معدمين وفئات اخرى مهضومة الحقوق هم على تفاوت مواقفهم من الاستعمار كانت تجمعهم الرغبة المشتركة في الانعتاق من النير الاستعماري ،واليوم والطبقات المتملكة تقعد بها مصالحها المرتبطة مع مصالح الاستعمار عن مواكبة حركة الوحدة الوطنية فان حركة الوحدة لن تنقطع وسوف تستمر لتعبر عن مصالـــــح الجماهير العربية الراغبة في التقدم وتكتسب مضمونا اجتماعيا جديدا . وســــوف تستطيع في حالة اتساعها ان تؤثر بدرجات متفاوتة على مختلف الحكومات وتدفعـــها الى اتخاذ مواقف في صالح الحركة الجماهيرية .

ان حركة الوحدة العربية بمحتواها الاجتماعي الجديد لا تنفي ما سبقها اذ ان دور الجماهير الشعبية كان في جميع مراحل تلك الحركة هو الاساس في نشأتهـــا واتساعها . وعليه من الضروري تقييم التجارب السابقة في النضال من اجـــل الوحدة واستخلاص الدروس المفيدة منها .

لقد كان اول تعبير رسمي لهذه الحركة ميلاد الجامعة العربية . ولا شك ان تلك الجامعة لعبت دورا ايجابيا في تنمية الشعور بكينونة الامة العربية . وتطـــور النضال ضد الاستعمار وتتويجه في معظم البلدان بنيل الاستقلال السياسي . وكـــان هذا عاملا مساعدا لكي تصبح الجامعة العربية كومنولث عربيا حقيقيا . وقد حاولت الجامعة ان تصير شيئا من هذا النوع فميثاقها كان محاولة للتعبير عن اماني الشعوب العربية في مجالي الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن الحكومات العربية لم تكن في مستوى التعبير عن الاماني الشعبية ولا في مستوى النضال المستقيم ضد الاستعمار فانحصر التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الجامعة العربية في اضيق الحدود وشل من فعالية ذلك الجهاز ، فاصبح بالتدريج يتضاءل امام القضايا المشتركة التي تواجه الشعوب العربية وفي مقدمتها خطـــر الوجود الاسرائيلي كأداة للاستعمار الحديث ومؤتمرات القمة التي جاءت بمبـــادرة

الحكومات الثورية كمحاولة اخرى في التعاون الرسمي للتعبير عن الوحدة العربية لمواجهة القضايا الجديدة لم يكن في مقدورها فيما يبدو تخطى حدود معلومة من العمل القومي . وهذا طبيعي فمعركة المواجهة مع «اسرائيل» كأداة للاستعمار الحديث هي معركة المواجهة لمتطلبات الثورة الاجتماعية . ومؤتمرات القمة بحكم تباين الحكومات ليست الاداة الرسمية الصالحة للتعبير عن اهداف التغيير الاجتماعي فهي في احسن المجالات ـــ وتحت ضغط الحركة الجماهيرية ـــ يمكن أن تكون عاملا مساعدا في بعض قضايا التضامن العربي .

وعلى النطاق الشعبي كدست الشعوب العربية في نضالها من اجل الوحدة ذخيرة من التجارب فيها عناصر مفيدة لنضالها الراهن .

فقد مرت حركة الوحدة بتجارب مختلفة في سوريا والعراق تتفاوت فيه طبيعة السلطة السياسية حيث كانت تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين في ج٠ع٠م٠ وقادة الاجنحة الراديكالية من البرجوازية الوطنية في كل من سوريا والعراق وتركت تلك التجربة دروسا اهمها ضرورة استناد الوحدة الى العمل الجماهيري الواعي باهدافها الاجتماعية وان تكتمل بجانب العوامل الموضوعية (التحولات الاجتماعية) العوامل الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية داخليا .

وعلى ضوء تجاربنا في الوحدة نستطيع ان نقيم اثار الفكرة التي ظل يطرحها التقدميون والقائلة بأن الوحدة الشاملة تتم تحت ظل الاشتراكية .

مما لا شك فيه ان الاثر الايجابي المباشر لهذه الفكرة هو اعطاء حركة الوحدة طابعها الاجتماعي المحدد الذي كانت تفتقده وبالتالي اعطاؤها المقدرة على الالتصاق بالجماهير العاملة والتاثير عليها وفتح افاق واسعة لتطور الحركة الثورية في انحاء الوطن العربي المختلفة . وبهذا المحتوى تصير دعوة الوحدة قوة رافعة لنضال الشعوب العربية .

ولكن هناك آثار سلبية نجمت عن الفهم الجامد لهذه الصيغة وعدم النفاذ الى ابعادها المختلفة والقصور عن رؤية مراحل وسطى تعبرها الثورة الاجتماعية في سيرها من مرحلة التحولات الثورية ـــ الراهنة الى مرحلة انتصار الثورة الاشتراكية على نطاق البلدان العربية . وتحت تأثير ذلك الفهم الجامد اتخذت اقسام من القوى التقدمية مواقف سلبية من قضية الوحدة العربية وبعضها اتخذ مواقف عدائية صارخة متأثرا بالاتجاهات القومية المتعصبة للبرجوازية المحلية . فانعزلت قضية الوحدة عن القوى الثورية الاساسية ولم تكن شعارا من الشعارات الاساسية في النضال اليومي .

والان ولكي تواصل الثورة العربية سيرها نحو آفاق جديدة في التطور ولكي تحمي مكتسباتها الثورية الممثلة في الانظمة التقدمية الفتية ولكي ترفع من يقظتها ومقاومتها لاشكال الاستعمار الحديث والثورة المضادة فأن حركة الوحدة العربية ذات المحتوى الاجتماعي تغدو من القضايا الثورية الملحة . ان احساس القوى التقدمية بهذا الواجب وتصدى قادة مسؤولين بين صفوفها للدفاع عنه لهو دليل على نضجه .

وستجد هذه الوحدة التعبير الرسمي عنها في تقارب الانظمة التقدمية العربية وامكانية اتحادها . فهذه الانظمة بما انجزت وما ستنجز من تصفية للقاعدة المادية للطبقات الاقطاعية والراسمالية والمرابية كطبقات استثمارية طفيلية تزيل المعوقات

الاساسية المتمثلة في شوفينية تلك الطبقات ومطامعها التوسعية التي كانت في ما مضى تضر بقضية الوحدة العربية .

٣ـ اتحاد القوى الثورية العربية

ان وحدة القوى الثورية العربية تشكل القلب لحركة الشعوب العربية من اجل الوحـــدة .

وتتم وحدة القوى الثورية خلال عملية من النضال الفكري والعملي للتغلب على الصعوبات الناشئة تاريخيا من بلد لاخر بأختلاف تطوره وكذلك بسبب نشاة الحركات الثورية في اغلب البلدان العربية بمعـــزل عن بعضها البعض وعـــدم توفـــر الفرص والامكانيات للصلات العضوية المباشرة وتبادل التجارب .

لاحظنا حتى الان ان ما يباعد الوحدة التمسك بأشكال معينة من الوحدة والتعصب لتجارب بعينها في النضال دون اعتبار لتفاوت درجات التطور واختلاف انـــــواع المؤسسات السياسية ولاحظنا ايضا ان ما يقارب بين الفصائل الثورية نحو الوحدة انفتاحها على تجارب بعضها البعض والحوار بينها على اساس العلم منهجا ومرشدا ورؤيتها لتعدد اشكال التطور ووصول كل فصيلة ثورية اليه بطريقتها المتمشـــي مـــع الخصائص المميزة لظروفها الاجتماعية .

باكتمال وحدة القوى الثورية تكتسب الثورة العربية اهم شروط النجاح لصـــد الخطر الاستعماري الصهيوني .

ان قضية الوجود الاسرائيلي كحصان طروادة ـــ خطر حقيقي لضرب الثـــورة العربية التحررية من الداخل . فمنذ تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيـــل صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحا بيد الاستعمار . فلقد أستخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثوري الذي اعقب الحرب العالمية الثانية ، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قنال السويس ، واستخدمت عام ١٩٦٧ بعد فشل الردة الرجعيـــة السياسية لوقف حركة التغيير الاجتماعي .

وبهذا يتجلى تماما الدور الذي تلعبه نيابة عن الاستعمار القديم والحديث كأداة للثورة المضادة في المنطقة .

هذا واضح من الناحية السياسية كل الوضوح ومع ذلك فقد صاحب الغموض الفكري هذه القضية . وهل هناك اساس علمي يبرر قيام دولة اسرائيل كوطن قومي لليهـــود ؟.

ان مشكلة اليهود لم تنشأ في فلسطين ولا في العالم العربي ولكنها نشأت فـــي اوربا مع نشاة الراسمالية وتفاقمت بتفاقم الحياة في المجتمعات الاوربية الراسمالية . لقد نشأت الدعوة اليهودية على اساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصالـــــح ـــ الاقتصادية للبرجوازية اليهودية ـــ كرد فعل للحركة المعادية للساميـــة التـــي أنتشرت في اوربا في بداية القرن العشرين ، فالمجتمعات الرئيسية المغلقـــة المعروفـــة

بأسم « الغيتو » كانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للطبقة البرجوازية اليهودية (ومن ارباب المال والصناعة والربا) التي كانت تستغل افراد المجموعة اليهودية بأبخس الاثمان مما يخفض تكاليف الانتاج ويجعلها في مركز ممتاز للمنافسة . فتلك النزعة الرجعية التي لم تنشأ بدوافع قومية تطورت على نفس الاسس الاقتصادية التي استندت عليها . وبتحول الراسمالية الى مرحلة الاحتكار واحتلال اليهود مراكز في اضخم الاحتكارات العالمية تطورت الى حركة عامة هي الصهيونية ذات المطامع الاستغلالية على النطاق العالمي . وحتى مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ والذي اقر ان تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية لم تكن الحركة الصهيونية تتمسك بفلسطين ولا بنوع من الدولة يقوم على اساس الدين اليهودي بل كان (ثيودور هرتزل) ومفكرو الحركة يفضلون قيام دولة علمانية . ولقد شهدت فلسطين هجرة اليهود اليها عام ١٨٨١ وقبلها لم يكن اليهود الا اقلية بين السكان العرب وتحت تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية الانجليزية والامريكية ايدت هاتان الدولتان فكرة الوطن اليهودي في فلسطين واتخذ ذلك التأييد شكلا عمليا بوعد بلفور عام ١٩١٧ وبعدها انتظم تزايد الهجرة الى فلسطين بتشجيع الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها نشاط العصابات اليهودية المسلحة في فلسطين لطرد العرب عن اراضيهم ، حتى اتخذت شكل اول صدام كبير عام ١٩٤٧ لتهيئة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربي وانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ تجسيداً لتحالف استعماري صهيوني فوق ارض عربية .

ان السمة الحتمية للدولة القومية هي وجود القومية نفسها . وللقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمثل في الارض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية فهل يمكن الزعم بأن فلسطين هي الارض التي نشأت عليها تلك العناصر وخلقت قومية يهودية في يوم ما ؟. نجد الاجابة على هذا السؤال في رسالة لانجلز عام ١٨٥٣ بأن « اليهود انفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو كبقية القبائل وضعتها ظروف محلية ، كالزراعة وغيرها ، في معارضة مع القبائل الاخرى» (ماركس — انجلز رسائل مختارة — الطبعة الانجليزية ص ٩٦) . وليس هناك في تاريخ اليهود ما يثبت ان اليهود فيما بعد صاروا قومية مميزة في ارض فلسطين او غيرها ، وقد يقول زاعم بأن اكتساب دولة اسرائيل ارض فلسطين سيكمل عناصر الامة اليهودية . غير ان هذا ينافي العلم ويعزل الارض كعنصر لتكوين الامة عن العوامل الاخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكون الامة . «ان اليهود المقيمين في العالم المتمدن لا يشكلون امة فقد تمثلوا اكثر من غيرهم كما يقول كاوتسكي ويادير . كذلك لا يشكل اليهود القاطنون في روسيا وغاليسيا امة ، فليسوا في هذين البلدين سوى فئة مغلقة ومعزولة . وهذا هو الراي الثابت الذي يقول به اولئك الذين يعرفون التاريخ اليهودي يقين المعرفة . » لينين — من مقال (خوف التمثل القومي) .

ان التاريخ يسير الى الامام ومنذ انهيار النظام الاقطاعي وانتصار الراسمالية على النطاق العالمي اكتمل تاريخيا تكوين الامم . فليس ثمة سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف انحاء العالم مما يجعل منهم امة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي . ان اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كأقليات ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الامم التي يعيشون بينها وتحررهم هو تحرر تلك الامم سواء من القهر القومي او الطبقي حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها . وقد رفض لينين الاعتراف لليهود

باستقلال ذاتي مؤكد « ان الذين يستطيعون وحدهم دون غيرهم ان يقيموا الدنيا ويقعدوها ضد « التمثل » انما هم أولئك اليهود الرجعيون التافهون الضيقو الافق الذين يريدون ان يرجعوا عجلة التاريخ الى الوراء » .

ولم يرتفع قط اي صوت ضد « التمثل » من جانب اليهود الذين مجدهم تاريخ العالم ، والذين قدموا للانسانية مرشدين متقدمين في تاريخ الديمقراطية الاشتراكية » — لينين (خوف التمثل القومي) .

وقيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود ، ان المفهوم الرجعي العنصري الذي يعارض ذوبان اليهود في مجتمعاتهم المختلفة التي يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ويعتبر اساسا لتمييز عنصري جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الاوروبية المتقدمة وبين اليهود القادمين من المجتمعات الاسيوية والافريقية المتخلفة وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة اخرى .

« ان قومية اليهود الوهمية هي قومية التاجر ، قومية رجل الاعمال» ماركس (المسالة اليهودية) . والفئات العليا المرتبطة بالاقتصاد الراسمالي هي التي تسيطر على اسرائيل ومصالحها الاستعمارية هي الاساس المادي لسياستها العنصرية العدوانية .

واذا كانت مشكلة اليهود قد حلت في اطار الثورة الاشتراكية فهل هناك امكانية للتغيير الاجتماعي في اسرائيل من الباطن لا ان تصور مثل هذا الحل وهمي لا ياخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي ادت لقيام دولة اسرائيل وهي تفتقد السمات الاساسية للدولة الوطنية . فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على اساس اغتصاب مسلح وهي لا تعترف بحدود معينة وتبني سياستها على اساس المطامع التوسعية في الوطن العربي ، وشعارها « ليس لليهود ارض محدودة لاقامتهم » ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين له خصائصه المشتركة ، فاتساع الغزو لاراضي الغير مع اتساع الهجرة يجعل من دولة اسرائيل مجرد اداة للقهر الاستعماري والعنصري لسكان لا تربط بينهم روابط قومية ، ويكشف الوضع الاقتصادي لاسرائيل طفيلية وجودها كدولة ليست لها مقوماتها الوطنية .

تعتمد اسرائيل على اقتصاد غير منتج اساسه الخدمات والبناء اللذان يستوعبان ٦٧ ٪ من الناتج القومي ويشغلان ٦٠ ٪ من القوى العاملة — تعتمد اسرائيل على التحويل الخارجي . ففي غضون ١٩٥١ — ١٩٦٠ دخل اسرائيل حوالي ثلاثة الاف مليون دولار ولم تساهم المدخرات المحلية بشيء يستحق الذكر في تكوين راس المال اللازم لتنمية اقتصادها . ان طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري للحياة فيها وسيطرته التامة على الحياة المدنية بحيث يصبح سكانها من اليهود القادرين على حمل السلاح ، جيش احتلال قائم مستعد في اي وقت .

ان الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخيا ، حديث ينافي علم الثورة . ان الشعارات الزائفة التي تزعم امكانية تغيير اشتراكي في الوطن القومي لبني اسرائيل « ليست الا شعارا للمصالح الرجعية الصهيونية » . وعلى اساس هذه الحقائق الواضحة والتي تدحض مزاعم الصهيونية حول وطن قومي لليهود في فلسطين فان القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٨ .

والتجربة العملية ايضا اثبتت خطأ الافتراضات التى بررت التقسيم واعتباره

حلا لتحقيق التعايش السلمي بين الاقليات اليهودية والعرب في فلسطين .

ان الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه الان حقيقة الوجود الاسرائيلي كتجسيد للتحالف الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في المنطقة والموجه في الاساس لضرب الحركة الثورية والتقدمية في المنطقة العربية ونقطة انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الافريقية .

ان اعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلي الكثير من الضباب الفكري الذي احاط بهذه القضية مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في ازالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي .

أن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الاصليون واقيمت عليه دولة تمثل قاعدة للعدوان الاستعماري على النظم التقدمية العربية والثورة العربية باسرها هي في محتواها قضية صراع طبقي بين الاستعمار الحديث بكل ادواته العسكرية والرجعية في المنطقة وليست قضية نزاع ديني او عنصري . وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تتعزز الانظمة التقدمية وتتطور حركة النضال الثوري في العالم العربي عامة وفلسطين خاصة .

أن قيام الدولة العربيةالديمقراطية فوق ارض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨ . داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الاصليون عربا واقلية يهودية حقوقهم الكاملة ، وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة تصفي آثار الاضطهاد الصهيوني الاستعماري وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية . فعلى اساس التحديد الواضح لما هو المواطن الفلسطيني تجري اعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين . اما المهاجرين من الجنسيات الاخرى فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم .

٥ - دور الديمقراطيين الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الاقسام منها التي وصلت السلطة .

وقد قامت تلك العناصر باحداث تحولات ديمقراطية عميقة استهدفت تصفية راس المال الاجنبي والقواعد الاجتماعية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة مع اقصائها من مراكز السلطة .

وقد قيمنا تلك التجارب على اختلاف مستوياتها لكل من ج.ع.م والجزائر وسوريا ، تقييما ايجابيا في حدود اجراءاتها لاكمال الثورة الديمقراطية ومواقفها الجريئة ضد الاستعمار . ولا زال موقفنا هو دعم الانظمة التقدمية في تلك البلدان في وجه الردة الرجعية التي يقف وراءها الاستعمار الحديث .

وفي سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغي علينا ان نجيب على السؤال : في اي اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين ؟

ولكيلا نقع في خطأ التقديرات الذاتية او ننزلق في تعصبات الجمود العقائدي من المهم ان نستند في تقييمنا لتلك العناصر وتجربتها الحالية في الثورة العربية الى الحقائق الخاصة بتطور هذه الثورة في الظروف التاريخية الراهنة .

« ان جميع الامم ستصل الى الاشتراكية ، هذا أمر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة : فستحمل كل منها امرا تنفرد به في هذا الشكل او ذلك من

اشكال الديمقراطية . في هذا المظهر او ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا ، وفي سرعة تحويل مختلف وجوه الحياة الى الاشتراكية — لينين (من مقال بصدد الهزء بالماركسية) .

لقد راينا امكانية تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الراسمالي والدور الذي يمكن ان يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير في هذا الطريق وقد تكونت افكارنا حول هذه المسألة من احتكاكنا بشتى قضايا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والنظري .

وطريق التطور غير الراسمالي تنبأ به علميا لينين كأمكانية لتطور الشعوب المتخلفة اقتصاديا نحو الاشتراكية عن طريق عدد من المراحل الوسطية تنجز فيها مهام الثورة الديمقراطية وبعض مهام الثورة الاشتراكية .

ففي تقرير حول المستعمرات الروسية السابقة قال لينين : —

« لقد طرحت المسألة بالشكل التالي : هل يمكننا ان نعتبر التأكيد القائل بان المرحلة الراسمالية في تطور الاقتصاد الوطني محتومة بالنسبة للشعوب المتخلفة التي تتحرر الان والتي نلاحظ في اوساطها بعد الحرب حركة في اتجاه التقدم هو تأكيد صحيح ؟ وقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبيا . فاذا قامت البروليتاريا الثورية الظافرة بدعاية منتظمة بين هذه الشعوب واذا ما ساعدتها الحكومات السوفيتية بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها ، عندئذ يصبح من غير الصحيح التأكيد بأن مرحلة التطور الراسمالي هي مرحلة محتومة بالنسبة للامم المتأخرة » . ويضيف لينين انه « يتوجب على الشيوعية الاممية ان تقرر وان تثبت نظريا انه بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة يمكن للبلدان المتأخرة ان تنتقل للنظام السوفيتي والى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور متخطية مرحلة التطور الراسمالي . » (**المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ١٩٢٠**) .

فاذا كانت هذه الامكانية قد توفرت في عهد لينين فهل من شك في انها تصبح اكثر تفتحا اليوم وقد خرجت الاشتراكية عن نطاق البلد الواحد واصبحت نظاما عالميا ينافس النظام الراسمالي العالمي في ميدان انتاج الخيرات المادية وله القدرة على مساعدة حركات التحرر والتقدم الاجتماعي ؟

ان تخطي الثورة في بلد معين لمرحلة تاريخية معينة لا يحمل نفيا لقوانين التطور الاجتماعي ذلك اولا لان مراحل التطور الاجتماعي قد اكتملت تاريخيا وثانيا بالمقارنة مع النظام الذي سبقه . ومن الممكن بعد ان اتضح خط التطور التاريخي ان يتجاوز مجتمع معين التتابع التقليدي الى الامام ولكن من غير الممكن ان يعود المجتمع الى مرحلة تاريخية فاتها ، اي من الراسمالية الى الاقطاع مثلا .

ولقد راى ماركس حتى في وقت كانت فيه الثورات البرجوازية في عنفوانها وتواصل انتصاراتها في اوربا امكانية تطور الثورة على الملكية الاقطاعية والحكم المطلق في المانيا الى ثورة اشتراكية متخطية مرحلة الراسمالية — فقد جاء في الفصل الرابع من البيان الشيوعي : « ان الشيوعيين يوجهون اهتمامهم الى المانيا اساسا لان ذلك القطر في عشية ثورة برجوازية » .

وقد طور فكرته باشتراطه استناد البروليتاريا في الثورة على حركة الفلاحين « كل المسألة في المانيا تعتمد على دعم الثورة البروليتاريا بنسخة ثانية من حرب الفلاحين . » (من رسالة لانجلز عام ١٨٥٦) .

واستنادا الى فكرة ماركس صاغ لينين نظرية تطور الثورة البرجوازية الى ثورة اشتراكية خائضا نضالا فكريا حادا ضد المناشفة الذين كانوا يفصلون بشكل

ميكانيكي بين الثورتين زاعمين بأن قوانين التطور الاجتماعي تقتضي ضرورة انتصار الثورة الديمقراطية بزعامة البرجوازية وحكمها الى ان تتطور الراسمالية وتنضج شروط الثورة الاشتراكية بزعامة البروليتاريا .

وكان لينين يرى من وجهة نظر التطور التاريخي ان النظام الراسمالي العالمي كله قد نضج للانتقال للاشتراكية ولن تحول دون هذا الانتقال ظروف التخلف النسبي للشرق . ومن وجهة نظر التطور الداخلي كان يرى ان الطبقة العاملة قد نشأت في روسيا (وغيرها من البلاد التي لا زالت تعيش عشية الثورة المعادية للاقطاع) وان هذه الطبقة قد كونت حزبها السياسي ولها مصلحة في الثورة الديمقراطية البرجوازية اكثر من البرجوازية نفسها وانها تستطيع ان تعبيء حولها الجماهير العريضة من العاملين وخاصة الفلاحين وتقود الثورة البرجوازية منتزعة حقوقها السياسية — دون منحة من البرجوازية — التي ستمكنها من قيادة الثورة الى النهاية .

وحسب نظرية لينين فأن هذا النمط الجديد للثورة الديمقراطية البرجوازية التي تقودها الطبقة العاملة يفضي الى نوع جديد من السلطة هو دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية التي ستقوم بأحداث اصلاحات في مصلحة هذه الطبقات ومن خلالها تقوم الطبقة العاملة بالانتقال بالثورة الى قسمها الثاني — الاشتراكي — وهكذا فأن تحقيق المهام الديمقراطية الاشتراكية لا يتخذ بالضرورة شكل ثورتين منفصلتين وانما يتم في عملية ثورية واحدة ذات مرحلتين . وان بعض مهام التطور الاشتراكي يمكن ان تتحقق في المرحلة الاولى اي المرحلة الديمقراطية من الثورة .

وقد حملت التجربة التاريخية الظفر لنظرية لينين ، فتحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها اللينيني تم الانتقال بالثورة البرجوازية الى ثورة اشتراكية دون أن تدوم سيطرة البرجوازية اكثر من شهور . وفي بلدان اوروبا الشرقية واسيا امكن الانتقال دون فترة حكم للبرجوازية اطلاقا .

وهكذا فأن الثورة الديمقراطية (البرجوازية بالمفهوم التقليدي) تكتسب آفاق جديدة بفضل الانتصارات التاريخية للطبقة العاملة .

وفي عصرنا حيث تصير الاشتراكية هي العامل الحاسم للتطور وحيث يضعف الاستعمار ويتفتت نظام الحكم الاستعماري فأن الثورة الوطنية في المستعمرات السابقة التي تنفصل عن الجبهة الاستعمارية تصير جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية وتتمازج من كل الجوانب مهام الثورة الديمقراطية بمهام الثورة الاجتماعية .

ان طريق التطور غير الراسمالي هو الشكل الملائم لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية دون انقطاع في الثورة الاجتماعية كما كان يحدث سابقا حين لم يكن من افق للثورة البرجوازية غير المرور في طريق التطور الراسمالي التي يمر بها هذا الطريق يمكن ان تختصر اذا وجدت الطبقة العاملة ظروفا مواتية لبسط قيادتها ، وبغير ذلك ، اي في حالة قيادة الديمقراطيين الثوريين فأن عملية التطور قد تتضمن عدة مراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحل خلالها بالتدريج مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي وقضايا التحول التدريجي الاجتماعي للشعب وهذا التحول يحدث تأثيرا ايجابيا في عدة عوامل اهمها حتمية الحل الاشتراكي لتصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلدان حديثة الاستقلال . وطريق التطور الراسمالي المرتبط ببقاء تلك البلدان في دائرة الاستغلال الاستعماري وبانخفاض مستوى القوى المنتجة ومستوى الصناعة والتكنيك ، وبضعف الطبقات الراسمالية المحلية وبعجزها عن التنمية المستقلة لاقتصاد البلاد هو طريق

عاجز عن تحقيق مهام الثورة الديمقراطية التي تحققت في فترة الراسمالية الحرة في اوربا . وليس ثمة طريق اخر لتطور هذه البلدان سوى الطريق غير الراسمالي الذي يستطيع (بتأميم رؤوس الاموال الاجنبية ووضع مصادر الثروة القومية بيد الدولة الخ .. وتصفية الاقطاع وتطوير الزراعة على اساس التعاون والانتاج الكبير) ان يوفر شروط الثورة الصناعية والزراعية وهكذا يقضي على العلاقات المتخلفة لما قبل الراسمالية . ويبدأ تجديد الحياة على اساس التقدم ، وتتوفر امكانيات السير في الطريق غير الراسمالي بالعون المخلص للبلدان الاشتراكية في ميدان التصنيع وخلق شروط افضل في التجارة والتعاون الاقتصادي في المجال الدولي .

والطريق غير الراسمالي ليس خاليا من الصراع الطبقي . فالاصلاحات الديمقراطية تتم خلال صراع عنيف ضد طبقة الملاك الاقطاعيين وكبار الراسماليين مما يدفع بالعناصر الديمقراطية القائدة الى الاستناد على جماهير العاملين والفلاحين واتخاذ التدابير الثورية التي تغير من طبيعتها المترددة وتقربها سياسيا الى مواقع الطبقة العاملة .

هناك اقسام اخذت ايضا تدعو للاشتراكية بتأثير ج.ع.م ولكن من مواقع مختلفة تتمثل اساسا في صنفين : صنف يمثل في الاصل عناصر ذات تطلعات برجوازية وهي العناصر المتبقية والمرتبطة قديما بفكرة القومية العربية على صورتها القديمة وتسعى لاحتلال مواقع راسمالية في الاقتصاد الوطني فلا تخرج دعوتها للاشتراكية عن مجرد التزيين ، وصنف اخر من بين البرجوازية الصغيرة يحاول عزل هذه الدعوة عن الحركة الجماهيرية على اساس مواقف معادية للحزب الشيوعي . ولكن للظروف المشار اليها والتي تتميز بعمق الحركة الاشتراكية وثباتها لم تترك الفرصة لتلك التنظيمات لكي تنجح في اكتساب قواعد شعبية وخاصة بين القوى الاجتماعية الرئيسية (العمال والمزارعين) لم تنجح في خلق مراكز جديدة للدعوة للاشتراكية . ومع ذلك فالوحدة بين القوى الجاده في دعوتها للاشتراكية لم تتخذ شكل الدمج بينها في تنظيم واحد . والتباين بين المواقع الفكرية والجذور الاجتماعية لمختلف اقسام القوى الاشتراكية يفرض مستويات مختلفة من التنظيم : فهناك مستوى الحزب الطليعي القائم على وحدة الفكر والارادة والعمل والمعبر عن الدور القيادي للطبقة العاملة . وهناك القوى الاشتراكية التي ناضلت تاريخيا بجانب الحزب الشيوعي وليس لها تحفظات حول نظرية الاشتراكية ، وهناك ايضا القوى الاشتراكية التي رغم انطلاقها من مواقع ايجابية ولكنها لا تمتلك الوضوح الكافي حول الايديولوجية الاشتراكية . ولا بد من اختلاف مستويات التنظيم لتستطيع كل قوى ان تتطور في حدود امكانياتها وترتقي بالتدريج الى مواقع الماركسية اللينينية .

ان فكرة الدمج بين الحزب الشيوعي والقوى الاشتراكية الاخرى لا تعني سوى تذويب الحزب اي اغراق دور الطبقة العاملة بين تيارات البرجوازية الصغيرة وحرمان الحركة الجماهيرية من الطليعة السياسية المجربة .

ان أهم ما يميز حزب الطليعة هو نظرية الاشتراكية القائمة على الوضوح العلمي حول القوانين الاساسية للتطور الاجتماعي . ولقد برهنت تلك النظرية على قدرتها وأهميتها لقيادة الثورات الاجتماعية الى الظفر ، وهذا ينطبق على الثورات الاشتراكية والديمقراطية على السواء . وما بروز وتطور الاحزاب الشيوعية في مناطق التحرر الوطني الا دليلا على الضرورة الاجتماعية لوجودها . وحتى في البلدان

التي استطاعت قوى ثورية اخرى من الديمقراطيين مثلا ان تشرع بالخطوات الاولى للثورة تواجه هذه القوى قضية الحزب الطليعي بوصفه الطريق لتنمية القوى الثورية ولا طريق سواه .

وقد كان من الضروري ان تتخذ تلك القضية ـ وحدة القوى الاشتراكية في السودان ـ اشكالا بعينها : ـ

١ ـ ضرورة وجود الحزب الشيوعي وتدعيم نفوذه كمركز للقوى الثورية والاحتياج لتامين تطور الثورة على اساس التطبيق المبدع للنظرية الماركسية .

٢ ـ الحاجة الى تجميع القوى الشعبية الراغبة في التغيير الاجتماعي على اساس الاشتراكية في تنظيم جماهيري يضم كافة القوى التي لا تشلها تعصبات ازاء العمل الثوري .

٣ ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تقدم البديل للنظام الرجعي القائم وتفتح طريق التطور غير الراسمالي للبلاد .

٦ـ تغييرات داخل حركة التحرر الوطني العالمية

ومنطقة التحرر الوطني التي تشكل الجزء الاكبر من العالم والتي ظلت زمنا طويلا متخلفة ومستودعا للدول الراسمالية الكبرى شهدت في العشر سنوات الاخيرة حركة تغيير عميقة . لقد اتسعت الحركة الوطنية التي فجرتها ثورة اكتوبر الاشتراكية من ثورات وانتفاضات متفرقة الى حركة عالمية واسعة النطاق كان نتيجتها نهاية نظام السيطرة الاستعمارية المباشرة على اسيا وافريقية ولم يبق من سكان العالم تحت الحكم الاستعماري المباشر غير ٣٢ مليونا .

وسارت الحركة المعادية للاستعمار في بعض البلدان المستقلة نحو مراحل جديدة في التطور والنضال ضد اشكال الاستعمار الحديث كما هو الحال في مصر والجزائر .. الخ .. وتتسم حركة التحرر الوطني اكثر فاكثر بطابع التغيير الاجتماعي فهي لا تقف عند حد الاستقلال السياسي وانما تذهب بعده الى تصفية جذور السيطرة الاستعمارية الاقتصادية وتسلك طرقا جديدة في التنمية الاقتصادية وتغيير الاوضاع الاجتماعية .

ان هذه الحركة الواسعة التي تشمل اكثر من ثلثي سكان العالم تسهم في تغيير وجه الكرة الارضية بقضائها على نظام الحكم الاستعماري ولذا فهي تاتي من حيث الاهمية التاريخية بعد انتصار الاشتراكية في ثلث العالم . وهي نفسها كما حدث في اقسام منها تتحول وتدخل مرحلة الثورة الاشتراكية .

تبع انتصار الثورة الصينية ونيل الهند واندونيسيا استقلالهما تحرر عدد كبير من بلدان اسيا وافريقيا وبرزت هذه المجموعة من الدول كقوة جديدة تؤثر على مجرى الاحداث في العالم وتدفع حركة التحرر الوطني في البلدان الاخرى التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد ، وتلعب دورها في محاربة الاستعمار والدفاع عن السلم العالمي . وقد اكتسب مؤتمر باندونق اهميته من نجاحه في تجميع تلك البلدان حول المبادىء الخمسة المشهورة التي اصبحت اساسا للعلاقات الدولية القائمة على التعايش السلمي والاحترام ـ لسيادة الدول والتعاون على اساس التكافؤ وتاثيرها الفعال على المنظمات العالمية وفي مقدمتها هيئة الامم . واصبحت تلك الدول ـ تشكل ما عرف بمجموعة الحياد الايجابي .

ان ظاهرة الحياد الايجابي كانت ولا تزال عاملا هاما في النضال ضد الاستعمار وفي صف السلم والتحرر . وبالطبع لم تلتزم كل الدول التي حضرت مؤتمر باندونق بموقف الحياد الايجابي الحق : تعادي الاستعمار وتصادق الدول الاشتراكية وتدخل معها في علاقات مثمرة . غير ان هذا لا يقلل من قيمة المؤتمر ولا من دور الدول التي التزمت بالميثاق وظلت تعمل على الصعيد العالمي مما اضعف نفوذ الاستعمار وتحكمه وخفف من حدة التوتر الدولي . ومع تطور النضال ضد الاستعمار تطور مفهوم الحياد واصبح يحمل مضمون التصفية لاشكال الاستعمار الحديث واتخاذ خطوات اكثر اثرا مما مضى تجاه قضايا التطور الاجتماعي الملحة داخليا وتجاه خط الاستعمار في التجارة الدولية واساليبه الجديدة في تصدير الثورات المضادة . وهذه السياسة تنبع من الاحتياج الدائم لمقابلة خطط الاستعمار الحديث وتعبر عن دخول حركة التحرر الوطني مرحلة التغيير الاجتماعي . فانه لم يعد من الممكن الحديث عن حياد بين معسكرين متساويين في طبيعتهما . فالمعسكر الاستعماري وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية يسعى لوقف الثورة الاجتماعية ويصدر الثورات المضادة ويبقي التبعية الاستعمارية . ولذا فان الحياد بمعنى المساواة بين النظامين الاشتراكي والاستعماري يعبر عن تردد البرجوازية الوطنية التي تخاف من التطورات التي جرت في المنطقة ومن التحول نحو الاشتراكية ، وبهذا المعنى فان الحياد ليس عاملا عازلا لحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال عن النظام الاشتراكي ، ولكنا ايضا لا نذهب الى القول بدمج البلدان حديثة الاستقلال بمنظومة الدول الاشتراكية ومشاريعها المشتركة اذ لا بد من اعتبار التفاوت في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ومن الناحية الموضوعية فحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال جزء من عملية التطور الثوري العالمية التي ياتي في مقدمتها النظام الاشتراكي . والحلف بين المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية قائم على اساس المصالح الحيوية المشتركة في النضال ضد الامبريالية والاستعمار . والنظام الاشتراكي التزاما بواجبه الاممي يقدم للشعوب المساعدات لتوطيد إستقلالها والدفاع عن سيادتها الوطنية وضد الثورة المضادة . والبلدان حديثة الاستقلال تتحد معه في النضال من اجل السلام وتتعاون معه في مجال وضع الاسس الجديدة للعلاقات الدولية في الاقتصاد والتجارة والقضاء على الاستغلال .

ان استخدام سلاح الاستقلال السياسي للتخلص من اشكال السيطرة الاستعمارية المباشرة يفتح امام البلدان حديثة الاستقلال آفاقا واسعة للتطور والقضاء على التخلف ـ جاء في احصائيات الامم المتحدة ان معدل الزيادة السنوي في الانتاج القومي في البلدان حديثة الاستقلال ارتفع عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية من ١ ٪ الى ٤ ٪ كما زاد الانتاج الصناعي بمعدل ٧ ٪ وانتاج الصناعات الثقيلة والمعادن بمعدل ٩ ٪ سنويا ولكن الشعوب وهي تتطلع لجني ثمار الاستقلال تتحسس طريقها للقيام بالتنمية الاقتصادية تواجه اساليب الاستعمار الحديث .

بعد انهيار الحكم الاستعماري المباشر يلجأ الاستعمار لاشكال واساليب جديدة لاستمرار نفوذه وتغلغله الاقتصادي عن طريق المعونات والقروض واستثمارات الاحتكارات الكبيرة . ومراكز النفوذ الاستعماري في اكثرية تلك البلدان ما زالت قوية ، وعمل الاستعمار خصوصا الاميركي على تزايد نفوذه خلال العشرين سنة الماضية .

فبلغ مجموع الاستثمارات من اميركا وبريطانيا والمانيا الغربية في افريقيا واسيا واميركا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ ارقاما عالية ، اميركا استثمرت ٣٣ الف مليون دولار وبريطانيا ٧ الف مليون جنيه استرليني والمانيا الغربية .. الخ هذا عدا استثمارات البنك الدولي وغيره من المؤسسات الاحتكارية العالمية . وتستحوذ اميركا وحدها كل عام على ارباح وفوائد تبلغ ٢/٦ الف مليون دولار (في اميركا الجنوبية كانت ارباحها عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٤ ما جملته ٣٢٧٦ مليون دولار مقابل راسمال قدره ٦٦٢ مليون) .

وفي مواجهة الحركة الوطنية والثورة في البلدان الحديثة الاستقلال تتكتل الاحتكارات الاستعمارية وتتعاون حكوماتها في منظمات ضخمة (كونسورتيوم) لتصدير راس المال والسيطرة على المواد الخام الرئيسية ومثال ذلك اتحاد التعدين في كاتنقا (الذي دبر المؤامرة الكبرى على الكونغو وما زال يدبر العدوان بواسطة المرتزقة) واتحادات احتكارات في اسيا وفي جنوب افريقيا وروديسيا الخ .. وقيام السوق الاوروبية المشتركة بوصفها اداة لاستيعاب منتجات عديد من بلدان اسيا وافريقيا وضع شروط تجارية مجحفة وتغطية ذلك ببعض القروض التي تقيد تلك البلدان باستثمار الاحتكار.

وقد تمكنت دول تلك السوق أن تعقد اتفاقيات العضوية بالانتساب مع ١٨ بلدا افريقيا عام ١٩٦٣ .

وخوفا من انتصار الحركة الثورية وخطر التأميم تفرض الحكومات الاستعمارية على البلدان حديثة الاستقلال اتفاقيات خاصة وشروطا ضد التأميم وتؤدي تلك الاتفاقيات وغيرها من وسائل الضغط والتوجيه الى سير اقتصاد تلك البلدان في اتجاه التنمية الراسمالية . ونجحت الولايات المتحدة والبنك الدولي في فرض تلك الاتفاقيات (لضمان الاستثمار) على ١٧ بلدا منها السودان .

ان التغلغل الاقتصادي وتزايد راس المال الاجنبي في البلدان حديثة الاستقلال يعوق التطور الاقتصادي ولا يساعد على التنمية الصناعية . ان اكثر من ٦٠٪ من رؤوس الاموال الاجنبية في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تستخدم في الزراعة واستخراج المواد الخام المعدنية وتذهب ٢٠٪ لانشاء الصناعات التحويلية (تحضير المواد الخام المنتجات الزراعية) . بينما تستثمر ٥٪ فقط في الصناعات الثقيلة . هذا بالطبع يؤدي الى استمرار النفوذ الاستعماري في اقتصاد تلك البلدان . وما زالت الصادرات من البن والسكر والبترول نصف قيمة صادرات اميركا الجنوبية كلها . و٨٠٪ من صادرات افريقيا والشرق الاوسط تتوقف على عشرة انواع من المواد الخام ، البترول — القطن — النحاس — الذهب — الخ ..

وهدف الاستعمار الحديث هو ابقاء البلدان حديثة الاستقلال ضمن نطاق النظام الراسمالي العالمي الذي تهيمن عليه الاحتكارات الكبيرة . وذلك بتسييرها في طريق التنمية الراسمالية . وعلى هذا الطريق يجري النمو في بعض اقسام الاقتصاد في الزراعة والصناعات الصغيرة ويزداد راس المال التجاري ، فتنمو ثروات بعض اقسام السكان (البرجوازية) على حساب الجماهير الشعبية وانخفاض مستوى معيشتها ويدخل بعض راس المال الاجنبي للبلاد في شكل شركات مع تلك الاقسام . ان ذلك ينمي البرجوازية المحلية ذات المصلحة في سلوك طريق الراسمالية وبذلك يخلق نفوذ الاستعمار الحديث قاعدة اجتماعية تربطه به من تلك التي كان يستند اليها الاستعمار القديم وهكذا يستميل اليه جزءا من قوات الجبهة الوطنية .

وتعمل هذه القوى الاجتماعية على أن تسير التنمية الراسمالية على اساس القطاع

الخاص فتشن الهجوم على مؤسسات الدولة الانتاجية ـ القطاع العام ـ مستغلة المتاعب التي تواجهها لتحويلها للقطاع الخاص بحجة مقدرته على انجاحها . والحملة التي تشنها البرجوازية المحلية في السودان ومن ورائها الاستعمار الحديث على مشروع الجزيرة بحجة ان التدهور الذي يعانيه هو نتيجة لعدم وجود طبقة وسطى مقتدرة بين المزارعين مثال واضح لاساليب واهداف الاستعمار الحديث .

بالاستناد الى كوادر الدولة من فنيين ومديرين ، والذين يحتلون مراكز ذات اثر وتم تدريبهم في الدول الاستعمارية (البعثات) يعمل الاستعمار الحديث على التسرب وعلى النفوذ الى اجهزة الدولة واقسام الاقتصاد المختلفة .

ثم ان حملة معاداة الشيوعية هي الموقع الفكري الذي يشن منه الاستعمار الحديث حملته على الحركة الشعبية في البلدان حديثة الاستقلال بهدف عزلها عن حركة الثورة الاشتراكية ودول النظام الاشتراكي والقضاء على وحدتها في الداخل . وهي التي ينطلق منها الهجوم على الحريات الديمقراطية وكبت الحركة الشعبية واسكات صوت الطبقات الثورية وتدبير الانقلابات والمجازر خوفا من الخطر الشيوعي المزعوم .

أن اساليب الاستعمار الحديث تمتد لتشمل التسرب الى داخل المنظمات الشعبية والصحف والجمعيات الثقافية ومهاجمة الحركة بعناصر تلتحف ثوب اليسار ولكنها في الواقع عميلة للمخابرات .

لقد استطاعت حركة التحرر الوطني وهي تقاوم اشكال واساليب الاستعمار الحديث ان تحقق انتصارات عظيمة في اقسام منها وتنتقل على طريق التطور غير الراسمالي الى مراحل اعلى من الثورة الاجتماعية . وتمكنت بلدان عدة من ان تنجح في اتخاذ اجراءات تصفي النفوذ الاستعماري وذات اثر بعيد على اقتصادها والاوضاع الاجتماعية فيها . استطاعت ج.ع.م ان تؤمم قنال السويس وتنهي احتكارات السلاح وتبني السد العالي والصناعات الثقيلة وتؤمم الشركات والبنوك الاجنبية والمحلية وان تبدأ في الاصلاح الزراعي . ان ٩٠٪ من الصناعات وكل البنوك والجزء الاكبر من التجارة الخارجية والداخلية في يد الدولة . وقد صدر ميثاق العمل الوطني الذي ينادي بسير مصر في طريق الاشتراكية .

واصبحت ظاهرة قيام القطاع العام في الدول حديثة الاستقلال ظاهرة مشتركة وفي كثير منها ينمو ليصبح العامل الرئيسي في الاقتصاد الوطني . وان وجود قطاع الدولة يحد من سيطرة راس المال الاجنبي ويؤمن نمو الاقتصاد بطريقة منتظمة ولا يدعه تحت رحمة التطور العفوى ولا في يد راس المال الخاص الذي لا يستطيع ـ لضعفه ـ الوقوف امام راس المال الاجنبي . صحيح ان قطاع الدولة بشكله الذي نسميه راسمالية الدولة اصبح هو نفسه عرضة لتغلغل النفوذ الاستعماري الحديث كما حدث في المغرب وتونس والسودان وبلدان اميركا اللاتينية .. الخ .. ولكن مع ذلك استطاعت كثير من البلدان ان تبني الصناعة الاساسية (الكبيرة) في هذا القطاع ليصبح القوة المهيمنة على الاقتصاد وعاملا ضد تأثيرات الاستعمار الحديث .

٧- الثورة المضادة

وحركة التحرر الوطني بانتقالها لمرحلة الثورة الاجتماعية وبمواجهتها لاشكال جديدة من الاستعمار شهدت في اقسام منها التراجع والانتكاسات . وتبدو هذه الظاهرة

بوضوح عام ١٩٦٣ ولكنها لا تشير الى تغيير في ميزان القوى في العالم لضعف الـــم بالنظام الاشتراكي ولتراجعه امام العدوان الاستعماري . فالنهوض الذي صاحب حركة التحرر الوطني في اواخر الخمسينيات وخلال اعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٦٢ كان انتصارا على الحكم الاستعماري واشكاله القديمة التي تكشفت لشعوب اسيا وافريقيا وتراكمت لديها تجارب من النضال الطويل ضدها وتجمعت في صفها حركة عالمية عاتية في حين ان اشكال الاستعمار الحديث جديدة ولم تكتشف طبيعتها وتحتاج الى زمن طويل تتخلله التضحيات والنكسات لكشفها وتعلم النضال ضدها وهزيمتها .

شهد عام ١٩٦٤ وبعد مؤامرات الاستعمار وعناصر الثورة المضادة ضد الانظمة الشعبية في اندونيسيا وغانا وفي العالم العربي شهدنا مؤامرات الحلف الاسلامي وتصفية ثورة اكتوبر والهجوم على الحزب الشيوعي في السودان . وعلى نطاق حركة التحرر الوطني يشن الاستعمار هجوما ظهر في توسيع نطاق الحرب في فيتنام وفي العدوان على الدومنيكان واخيرا العدوان الاستعماري الاسرائيلي على المنطقة العربية والانظمة الثورية فيها .

ان عوامل الضعف الذاتية التي تعاني منها حركة التحرر الوطني وحركة التغيير الاجتماعي في داخلها ، تبرز كسبب للانكماش والتراجع ، فكثير من البلدان تم لها تحقيق الاستقلال بجبهة عريضة اصبحت اقسام منها ، مصلحتها في تنمية ثروتها ، تنفصل عن الجبهة الوطنية وتشكل قاعدة لنفوذ الاستعمار الحديث .

وفي معظم البلدان التي كانت تحت الحكم البريطاني جاء الاستقلال عن طريق التدرج الدستوري وقبل ان تصل الحركة الوطنية الى درجة النضوج الثوري الذي يمكنها من حسم مسالة استلام السلطة السياسية لصالح الشعب فتصفي بذلك نفوذ الاستعمار الاقتصادي وتغير جهاز الدولة القديم .

وفي هذه البلدان وغيرها بقيت المؤسسات السياسية جافة وتفتقد وضوح الرؤية وتهيمن على قيادتها العناصر التقليدية والرجعية بعد الاستقلال .

ان هذه البلدان تتقبل تغلغل الاستعمار الحديث ومشاريعه وهي تحمل آثار ذلك التدرج الدستوري فيجد من بين العناصر في جهاز الدولة وفي المنظمات السياسية وغيرها من القوى الاجتماعية الرجعية سندا يمكن له من نجاح خططه وسيطرته على البلاد .

والبلدان التي دخلت حركة التحرر الوطني فيها مرحلة الثورة الاجتماعية تم لها ذلك تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين الذين لم يتخلوا بعد عن كثير من الافكار الغريبة على علم الثورة الاجتماعية ولديهم التحفظات حيال التعامل مع المعسكر الاشتراكي وحيال الفئات الرجعية وضرورة تصفية نفوذها في مختلف المجالات وتجاه التعاون مع القوى الثورية الاخرى .

وفي افريقيا بشكل خاص ظهرت مدارس تدعو لما يسمى « بالاشتراكية الافريقية » من بين ممثليها ليوبولد سنغور في السنغال وتوم مبويا في كينيا . وتدعو هذه المدارس الى العودة الى تقاليد المجتمعات القبلية القديمة بوصفها مثالا للاخاء والحرية والمساواة . ولكن العودة الى تلك المجتمعات مستحيلة بعد التمايز الطبقي الذي نشأ بحكم قوانين التطور الموضوعية واثر احتكاك افريقيا بمجتمعات حديثة . ومن ناحية اخرى فان الاشتراكية ككل علم اخر ، لا يمكن ان تكون لا افريقية ولا آسيوية ولا اوروبية بل هي ذات خصائص معلومة ومحددة ولكن تختلف اشكال تطبيقها باختلاف الاوضاع المحلية

والتاريخية من مكان الى اخر .

ولقد رفض شعار « الاشتراكية الافريقية » كل القادة الافريقيين الذين يمموا وجوههم شطر الثورة الاجتماعية وشطر الاشتراكية العلمية ولم يبق متمسكا بها الا الذين يريدون ان يجعلوا منها قناعا لستر سياستهم الرامية الى اخضاع بلادهم للاشكال الحديثة من الاستعمار والى تنمية الراسمالية .

وبالطبع لا يتوقع احد ان تستمر حركة التحرر الوطني في انتصاراتها دون التعرض للنكسات . ان التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم وكل حركة ثورية تتعرض في تاريخها للمد والجذر وحركة التحرر الوطني لا تسير نحو التدهور فالذي ينهار هو الحكم الاستعماري . لقد عانت الحركة الشعبية في اندونيسيا وغانا ولكنها تحقق الانتصارات في الكونغو برازفيل وغيرها وفي مواجهة النكسة تقبض الشعوب العربية في اصرار على المضي في طريق الثورة الاشتراكية ، ان نجاح الثورات المضادة لا يدل على تبدل في ميزان القوى لصالح الاستعمار فلجوء الاستعمار الى العدوان يظهر ضعفه وازمته الحادة فهو يتحول من المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكي الى الهجوم على حركة التحرر الوطني بهدف اضعافها وقلب توازن القوى في العالم لصالحه عن ذلك الطريق . فالمعسكر الاشتراكي قد تضاعفت قواه واصبحت لديه قوة عسكرية لا شك في اثرها الحاسم . ومنطقة التحرر الوطني هي الحلقة الضعيفة لذا يوجه لها الاستعمار هجومه الرئيسي .

« ان الاحزاب الشيوعية التي تسترشد بتعاليم الماركسية اللينينية ، تقف دوما ضد تصدير الثورات وهي في الوقت نفسه تناضل بحزم ضد التصدير الاستعماري للردات الرجعية وهي ترى واجبها الاممي في دعوة شعوب جميع البلدان ان تتراص وان تعبىء جميع قواها الداخلية وان تعمل بنشاط وان تصد بكل حزم ، استنادا الى بأس النظام الاشتراكي العالمي ، تدخل الاستعماريين في شؤون اي بلد من البلدان ينهض للثورة . » (بيان الاحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠) .

كيف يتم وقف الثورات المضادة ؟ وما هي الصيغة المناسبة الفعالة لمواجهة الاستراتيجية الاميركية الرامية الى قلب توازن القوى في العالم عن طريق تغيير الخريطة السياسية لمنطقة التحرر الوطني ؟

ان ذلك يتم في حدود التحالف بين حركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي وتخلص الحركة الثورية والوطنية من عوامل ضعفها الذاتية . والواجب الاممي للبلدان الاشتراكية هو تقديم المساعدة لردع العدوان . ولكن ذلك لم يكن في يوم من الايام ولن يكون في المستقبل بديلا للحركة الثورية في البلدان حديثة الاستقلال . ان وجود النظام الاشتراكي وتزايد امكانياته بما يحققه من انتصارات في مجال النمو الاقتصادي وما يقدمه من مساعدات يضمن انتصار حركة التحرر الوطني ويجعل تحرر البلدان وخلاصها من النظام الراسمالي اسهل وبخسائر اقل فبالرغم من ذلك فهناك مشاكل موضوعية خاصة بوجود السوق العالمية والتي تستهدف باستمرار خفض اسعار السلع الاولية وبالرغم من وجود المعسكر الاشتراكي في نطاق هذه السوق وتاثيره فيها الا ان قوانين السوق العالمية ما زالت تؤثر سلبيا على مواقع الاقتصاد في البلدان حديثة الاستقلال وهذه قضية حقيقية وواقعية ويجب ان تواجه لدعم تحالف قوى التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي . ان دور المعسكر الاشتراكي في تنمية حركة الثورة الاجتماعية في البلدان حديثة الاستقلال لا يعدو كونه عنصرا مساعدا . ولا بد لنا من كشف الفهم الخاطىء والقائل

بأن المعسكر الاشتراكي يقوم بالبناء الاقتصادي في تلك البلدان نيابة عن شعوبهـا . أن ذلك يعني في النهاية تحميل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ما هو فوق طاقتها واضعافها أمام الاستعمار . أن المعسكر الاشتراكي يقدم القروض بفوائد قليلة والمساعدة الفنية التي تبني الصناعة والمشاريع الكبيرة الضرورية للتنمية ويقيم علاقات معها على أسس عادلة . وهو بهذا يقي هذه البلدان من الاثر الضار الذي ينتج عن العلاقـات التجارية غير المتكافئة مع البلدان الاستعمارية ويقلل من هذا الاثر الضار نسبـة لان السوق العالمية تتحكم فيها قوانينها الذاتية ولقوة النفوذ الراسمالي داخلها .

وعلى بلدان التحرر الوطني ان تعبىء امكانياتها الداخلية للقيام بالتنمية الاقتصادية وذلك بتأميم الاحتكارات الاجنبية واجراء الاصلاح الزراعي وسيطرة الدولة على المجالات الرئيسية للانتاج ، وابعاد العناصر الرجعية عن مركز السلطة والنفوذ السياسي ومن جهاز الدولة . ان علينا ان نغير العلاقات الاجتماعية المتخلفة الموروثة من عهد الحكم الاستعماري والسير في طريق التصنيع الذي يودي بها الى الخلاص من الاعتماد علـى تصدير المواد الخام . وعلى بلدان منطقة التحرر الوطني التجمع والتعاون مع المعسكـر الاشتراكي لتفرض اسس جديدة للتجارة الدولية .

ان حركة التحرر الوطني وحركة الطبقة العاملة العالمية والمعسكر الاشتراكـي تشكل فيما بينها جبهة عالمية واحدة تقف ضد الاستعمار العالمي ، وفي مواجهتها له لكل منها دوره .

ان الطبقة العاملة العالمية ووليدها المعسكر الاشتراكي تقفان في طليعة الحركـة الثورية لعصرنا وتقدمان السند الرئيسي لحركة التحرر والاشتراكية . ان الكلام عـن انتقال المركز الثوري الى حركة التحرر الوطني في القارات الثلاثة الخ غيـر سليـم ويهدف لعزل حركة التحرر الوطني عن اقوى فصائل الثورة العالمية . واذا كانت حركـة التحرر الوطني اليوم تلتقي الهجوم الرئيسي للاستعمار العالمي فذاك لانها اضعـف الحلقات في جبهة الثورة العالمية ، فهو لا يقدر على المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكي الذي يتفوق بمرور الزمن في التطور التكنيكي والقوة الدفاعية .

وحركة الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية وعلى راسها الاحزاب الشيوعيـة تلعب دورا مهما في مساندتها لحركة التحرر الوطني وهي تواجه الثورة المضادة . انهـا كانت تقوم دوما بأعمال التضامن مع نضال الشعوب المستعمرة والتابعة وتقدم المساعدة وتقيم الصلات مع حركتها الوطنية . ولكننا نلحظ بعد استقلال اغلبية المستعمرات ضعفا في هذا الدور . فهل نتج ذلك بسبب انقطاع الصلة المباشرة بين الدول الراسماليـة الكبيرة ومستعمراتها التي حل محلها الشكل المستتر للاستعمار الحديث ؟

ان حركة التحرر الوطني تتطلع للتضامن الاخوي من قبل حركة الطبقة العاملـة في البلدان الراسمالية ولكن على الاخيرة بما لها من خبرة وعراقة في نضال الاستعمـار أن تبادر بخلق أوسع الصلات مع الحركات الوطنية والثورية في البلدان حديثة الاستقلال وتقديم المساعدة واعمال التضامن . وطليعة الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية تصل الى التقدير السليم والتقييم الصحيح لظاهرة التطور غير الراسمالي التـي اصبحت طريقا لعدد من البلدان حديثة الاستقلال .

ومع وجود هذه الظروف الموضوعية وبالنضال لازالة عوامل الضعف الذاتيـة حركة التحرر الوطني فلا بد من ايجاد صياغة تستطيع بها الشعـوب مواجهـة الاستراتيجية الاستعمارية المعاصرة بزعامة اميركا القائمة على تصدير الثورة المضادة

على طريقة الحرب الخاطفة والانقلابات العسكرية واستخدام جيوش المرتزقة ـ الخ . .
بعض اقسام الحركة الثورية في آسيا واميركا اللاتينية ترى شكلا واحد لهـــذه المواجهة هو شكل الثورة الفيتنامية وتنادي بخلق اكثر من فيتنام . ولكن فيتنام واحــدة لا يمكن تكرارها بصورة ميكانيكية . وللثورات قوانينها التي لا يمكن تخطيها بالرغبــات الذاتية دون الوقوع في مغامرات تقودها الى الفشل .
ان الحديث عن تعميم الثورة في العالم الثالث على أساس استراتيجية واحــدة قائمة على النضال المسلح كالاسلوب الوحيد لمواجهة الاستعمار يتجاهل كلية حقيقة ان الحركات الثورية في هذه المنطقة تتباين في تطورها من بلد لاخر من حيث مستـــوى الصراع الطبقي ومؤسساته السياسية ـ الخ . . وقد اتخذت الردة الرجعية في كــــل بلد شكل يختلف عنه في غيرها ، ولذلك فان اشكال مقاومتها ايضا لا بد ان تختلف وان تنبع من مستوى الظروف الداخلية الملموسة .
ان علم الثورة الماركسية اللينينية كفيل بتقديم الحلول لكافة مشاكل العمل الثوري وبالمجهود المشترك لقوى الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين يمكن ايجــاد الصيغـــة المناسبة لمواجهة الثورة المضادة الاستعمارية كأحد قضايا النضال الثوري البارزة فـــي الظروف الحاضرة .

القسم الثاني

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية

"١٩٦٧ - ١٩٧٠"

الجزء الثاني من الوثيقة : قضايا الثورة السودانيه

الباب الأول

الحركة السياسة تواجه مهام ما بعد الاستقلال

١ـ عجز القوى التقليدية

لقد مرت الحركة الجماهيرية عبر نضالها منذ مؤتمر الحزب الشيوعي الثالث بثلاث فترات زمنية حتى اندلاع ثورة اكتوبر .
١ ـ فترة الحكم البرلماني منذ عام ١٩٥٦ الى نهاية عام ١٩٥٨ تقريبا .
٢ ـ فترة الحكم العسكري ـ ٣ ـ ثم ثورة اكتوبر .
لقد أصبحت المهمة العاجلة للحركة الجماهيرية بعد اعلان الاستقلال حل مشاكل البعث الوطني والسير بالثورة الى فترة جديدة ضمن المرحلة الوطنية الديمقراطية . صحيح ان المرحلة التي تعمل في اطارها الثورة السودانية لم تتغير باعلان الاستقلال السياسي ، ولكن كانت هنالك فترة جديدة اصبحت فيها قضايا البعث الوطني والديمقراطي في مقدمة واجبات الثورة ، ومن اهم المشاكل التي تواجهها في طريق دعم الاستقلال الوطني في وجه العدو الاستعماري . ان ادراك الجماهير لهذه المهام لا يمكن ان يأتي تلقائيا بل كان لا بد للطبقات والفئات الاجتماعية المتصدية للقيادة السياسية ان تطرح للجماهير طريقها لمواجهة قضايا البعث الوطني. ونستطيع القول بأن الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمره الثالث كان الحزب الوحيد الذي استطاع ـ قدر مستوى المعرفة وسطه ـ ان يستشعر التغيير الجديد في العمل السياسي والظروف الموضوعية التي تدفع بالثورة الوطنية الديمقراطية الى مستوى اعلى مما قبل . وقد كانت ايضا قوى اليمين المتطرف واضحة في طريقها : باصرارها على مواجهة البعث الوطني واستمرار البلاد على ما هي عليه ، كما تركها الاستعمار البريطاني ، كانت تعبر عن حقيقة ارتباطها بالاستعمار القديم ، اما الاقسام الاخرى والفرق المختلفة من عناصر البرجوازية فانها عجزت حتى عن ادراك العمل السياسي بعد الاستقلال ، وظلت تعمل لاحتكار النشاط السياسي تحت الشعارات الوطنية في فترة الاحتلال ، وهذا الوضع لم يقدم للجماهير ظروفا ذاتية

للاحساس بمسئولياتهم على نطاق واسع في هذه الفترة ، فقد ظلت اقسام واسعة من تلك الجماهير تعلق آمالها على فئات البرجوازيين المتصدين للعمل السياسي وهذا الوضع خلق صعوبات حقيقية امام تطور الثورة في بلادنا .

ولكن الفرق المتقدمة والعناصر الاكثر وعيا بين الجماهير والمتاثرة بالحزب الشيوعي شنت نضالا متسعا في هذه الفترة ضد توغل الاستعمار الحديث ، ومن اجل حل قضايا الثورة الديمقراطية المختلفة . ومهما تكن الظروف غير المواتية فان الحزب الشيوعي استطاع ان يضمن مواصلة اقسام من الجماهير لحركة النضال ، وما استطاع السياسيون البرجوازيون او الرجعيون ايقافها استنادا على اعلان الاستقلال السياسي بوصفه نهاية المطاف . وهذه الحقيقة التي لعبت وستظل تلعب دورا متزايدا في مجرى الثورة السودانية هي الانعكاس السياسي للفكرتين اللتين ظلتا تصطرعان بين حركة الجماهير المناوئة للاستعمار . الفكرة التقليدية للنضال ضد الاستعمار والمجردة من المحتوى الديمقراطي والتي تؤدي في النهاية الى السيطرة التامة للفئات الغنية على السلطة ، والفكرة الطبقية التي تحدد وجودها وبقاؤها بين الجماهير منذ اقرار البقاء لتنظيم الحزب الشيوعي السوداني مستقلا عام ١٩٤٧ ، وحركة البناء الواسعة للتنظيمات الطبقية والديمقراطية المستقلة بين جماهير الطبقة العاملة والمزارعين والطلبة — والجماهير الثورية .

خلق صعوبات حقيقية ايضا امام الحركة الجماهيرية وهي تواجه مهام الثورة لما بعد الاستقلال السياسي ، سياسة الانقسام التي سلكتها اقسام البرجوازية المتصدية للعمل السياسي . فقد ادى نضال الجبهة الواسعة من الراسمالية الوطنية، والطبقة العاملة ، المثقفين الوطنيين ، والفرق المتقدمة من المزارعين ، وعناصر من كبار الملاك المناهضين للوجود الاستعماري في بلادنا الى فتح الطريق امام انتصار معركة الاستقلال الوطني . ولكن ما ان بدأت تلوح آفاق هذا الانتصار حتى رفعت تلك الفئات من البرجوازيين شعار محاربة الديمقراطية والحزب الشيوعي . وكان ذلك اول خطوة لاضعاف صفوف الجماهير الوطنية . وقد تابعت تلك العناصر فيما بعد سياستها الانقسامية ، واتجاهها للاقتتال حول السلطة وكراسي الحكم ، فاستقبلت الجماهير الوطنية اعلان الاستقلال السياسي وهي تواجه الانقسام والضعف ، وهي مشغولة في الصراع بينها ، انتصارا لهذه القيادة او تلك ، وهذا الوضع غبش وعي الجماهير ، واضعف من الامكانيات الحقيقية للجماهير في مواجهة قضايا التقدم الاجتماعي ، انه اضعف من وزن القوى الاجتماعية المؤيدة لقضية التقدم الاجتماعي ، فانحصرت في التنظيمات النقابية للطبقة العاملة وطلائع حركة المزارعين والعناصر التقدمية .

ان العجز الذي اصاب اقساما من الحركة السياسية والجمود الذي واصله قسم آخر استجابة لروابطه بالاستعمار القديم جعل هذه الدوائر ذات مصلحة مشتركة — في مصادرة حركة الجماهير الديمقراطية ، والعمل على تصفيتها لانها تشكل تحديا واضحا امامهم ، ولهذا فاننا نلحظ ان القوى المستعدة للنضال من اجل التقدم الاجتماعي ودفع الثورة الوطنية الديمقراطية للامام قادت صراعا متواصلا من اجل بقائها ، وحقها في الحركة والتنظيم . يمكننا القول بان حركة التغيير الاجتماعي ، وقواعده الاساسية عبرت عن نفسها في مواجهة قوى التخلف ، والتخلي عن الثورة الديمقراطية بالنضال المستمر من اجل الحقوق الديمقراطية . وفي الحقيقة فان ارتباط هاتين القضيتين خلال النضال العملي الذي قامت به الحركة الجماهيرية

منذ الحكم الذاتي ــ قضية الديمقراطية ، وقضية التغيير الاجتماعي ــ ادى باستمرار الى اقتراب القضيتين من بعضهما ، وهذا له اثر في ايامنا الراهنة وفي مستقبل العمل الثوري في بلادنا . ان اقساما تتسع كل يوم من الجماهير المؤمنة بالحقوق الديمقراطية تقترب من مواقع حركة التغيير الاجتماعي وهذا يوسع المدى والدوائر التي تعمل بينها تلك الحركة .

لقد ادى العجز الموضوعي للنظام السياسي عن مواجهة قضايا ما بعد الاستقلال والاضطراب وسط الجماهير الوطنية الى ازمة حادة في البلاد ، يقابل هذا نمو متزايد في العناصر الثورية وخاصة الحزب الشيوعي بين الحركة الجماهيرية ، وكان زمام المبادرة في يد القوى اليمينية المتطرفة فنقلت الصراع الطبقي من حيزه السلمي الى دكتاتورية عسكرية موجهة في الاساس لصدر القوى الديمقراطية ، ما عجزوا عنه بالصراع السلمي ارادوا تحقيقه بالصراع الدموي . ان السهولة التي تمت بها عملية الانقلاب اليميني توضح الحقائق التالية :

أ ــ قدرة اليمين على الحركة ومراكز قوته المتعددة في الحركة السياسية .

ب ــ مراكز اليمين في جهاز الدولة من كبار البيروقراطيين الذين تربطهم بالاستعمار الاجنبي اكثر من رابطة ومستعدين على الدوام لخلق جبهة مع القوى اليمينية ضد تقدم الثورة الديمقراطية في البلاد . وهذه الحقيقة طرحت بشكل جاد قضية جهاز الدولة في مجرى تطور الثورة الديمقراطية . لقد كان للاقسام البرجوازية التي تولت الحكم استنادا على النضال الجماهيري الوطني في البلاد دور ملحوظ ومسئولية تاريخية في الابقاء على جهاز الدولة تحت سيطرة العناصر المرتبطة بالنفوذ الاستعماري والتي شكلت باستمرار جبهة واحدة مع القوى الاجتماعية المناهضة للتحرر الوطني .

ج ــ ضعف الاساس الاجتماعي للبرلمانية الغربية في بلادنا نتيجة للوزن القوي للقطاع التقليدى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما ادى دائما الى وجود قوى في اطار ذلك النظام ذات مصلحة مضادة لتوسيع قاعدة الديمقراطية وتغيير الحياة وسط السكان العاملين في اطار القطاع التقليدي . لقد دفعت هذه الثورة بشكل او بآخر قضية الديمقراطية وسيلة لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا . ان تجربة البرلمانيين تؤكد الحقيقة التالية :

ان الديمقراطية الموجهة هي اداة في بلادنا المتخلفة لوضع السلطة في يد القوى المناهضة للاستعمار ، واعتمادا عليها يمكن ويجب ان توسع قاعدتها لجلب الاقسام الاخرى من المواطنين الى ميدان النشاط السياسي ، البرلمان الاول الذي عبر عن اتجاهات مناوئة للاستعمار هو الاول والاخير حتى الان الذي استطاع ان يرتبط بمجرى الثورة الوطنية بشكل او آخر . وقد بني هذا البرلمان جزئيا على قاعدة من الديمقراطية الموجهة التي تعطي وزنا اكثر لمواقع التحرر الوطني والجماهير النشطة سياسيا في المدن وبين قوى القطاع الحديث في الاقتصاد .

د ــ ضعف الجماهير الوطنية نتيجة لتفككها وصراعاتها الداخلية وانعدام الوحدة بين صفوفها . ان الاتحاد بين الجماهير الوطنية شرط هام لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو درعها الحامي لها من هجمات اليمين والمستعمرين اثناء نضالها الشاق لانجاز مهام الثورة . لقد طرح الحزب الشيوعي السوداني في الظروف التي احاطت باعلان الاستقلال وبعد الاستقلال ، شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية. ولكن القوى الاجتماعية التي تبنى عليها تلك الجبهة لم تكن ناضجة للتصدي لمهامها

التاريخية ؛ وحتى يتم ذلك فقد كرس الحزب الشيوعي الكثير من مجهوداته منذ الاستقلال وحتى تسلم الدكتاتورية العسكرية للسلطة ، لوقف الصراعات بين الفئات البرجوارية في بلادنا والتي كانت تحتل جزءا هاما وكبيرا بين الجماهير ولم يكن ذلك خطا ؛ لقد اسهم في يقظة اقسام من الجماهير ومواجهتها لمشاكلها الحقيقية . ان الجماهير الوطنية النشطة كانت تؤمل بحل مشاكل التطور في التقاء حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي ، ولهذا فقد كان على حزبنا ان يناضل حيث تقف وان يعمل على اقتراب هذه الجماهير من بعضها في اتجاه النضال من اجل دعم استقلال البلاد ولتلبية حاجيات التقدم الاجتماعي .

٢- تجارب هامة تحت الحكم العسكري

عبر سنوات الدكتاتورية العسكرية خاضت حركة الثورة السودانية معارك متعددة واكتنزت في احشائها تجارب هامة لتنمية نظرية الثورة علينا ان نلخصها ، ونضعها بثبات بين مجموع تجارب الحركة الشعبية ، ونرفعها الى مستوى العمل النظري الذي لا بد منه لنجاح النضال الثوري في بلادنا .
ما هي اهم هذه التجارب ، والمحصول النظري ؟.

أ- البيروقراطية ضد حركة الشعب

لقد دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية البيروقراطية الكبيرة الى الامام ووضعنا في الامتحان في موقفها ازاء قضايا الجماهير التي تواجهها في سبيل دعم الاستقلال السياسي وفي طريق التقدم الاجتماعي .
وقد برهن هذا الامتحان على ان القوى الاجتماعية المناهضة لاهداف جماهير الشعب لا تقتصر على الدوائر العاملة في الحركة السياسية مباشرة وحسب والمستندة على مصالح طبقية فرغت الحركة الثورية من تحديد اعماقها وابعادها : العناصر شبه الاقطاعية ، عناصر التخلف بين القطاع التقليدي في الانتاج عناصر البرجوازية المتشابكة المصالح مع تلك الدوائر .. الخ بل ان جهاز الدولة في قممه العليا والذي شيده الاستعمار الاجنبي هو ايضا قوة تيمم وجها صوب تلك المصالح المعادية الشعبية . ان الدعوى النظرية القائلة بأن البيروقراطية الكبيرة لا تتصل مباشرة بمصالح انتاجية معادية للتقدم ، ومن ثم فهي ذات مصالح مرتبطة بالشعب ويمكن ان تعبر عن امانيه ، دعوى برهنت تجارب النضال الثوري في بلادنا على بطلانها . فجهاز الدولة في قطاعاته العليا عناصر ذات اثر روضها الاستعمار الاجنبي ، وبحكم امتيازاتها تتطلع للدفع الراسمالي تحت سيطرة الاستعمار الحديث والقديم . ان المراكز الاساسية لهذه العناصر تقوم بين اجهزة السلطة . غير ان الصورة ليست بهذه الدرجة من البساطة اذ ان اقساما واسعة من العاملين في اجهزة الدولة الاخرى وفي قطاعات عليا ايضا ما زالوا مرتبطين بالدوائر الشعبية وهم ذوو مصلحة في التقدم واخراج البلاد من حالة التخلف الراهنة . لقد ظهر التعبير عن هذه الحقائق خلال ثورة اكتوبر بوضوح وفي انتخابهم لليسار ممثلا لهم في البرلمان . وهذا الوضع يسهل كثيرا

ما يمكن ويجب احداثه في جهاز الدولة خلال النضال لاستكمال الثورة الديمقراطية في بلادنا . أن علاقة الحركة الثورية بجهاز الدولة تتجه في الاساس لتصفية قطاع البيروقراطية الموالي للاستعمار واجراء اصلاح في هذا الجهاز لجعله اكثر ديمقراطية ولدفع العناصر الامينة الراغبة في خدمة الجماهير الشعبية الى مراكز القيادة .

ان الدولة الوطنية الديمقراطية — باستمرار النضال الثوري وباقترابه اكثر من قطاعات الكوادر في اجهزة الدولة التي ما زالت سليمة — يمكن ان تجد ظروفا أيسر للاستفادة من هذا الكادر في خدمة الجماهير الشعبية واهداف الثورة .

بالطبع هذا الوضع الملائم يمكن ان يكون بين يدي الحركة الثورية اذا استطاعت باستمرار ان تنمي علاقاتها بهذه الكوادر وان ترفع بينهم مستوى الامانة والارتباط بالمصالح الشعبية وأن تعمل بوعي في معاهد التعليم المختلفة لتوسيع دائرة تلك الكوادر بمدها بعناصر صلبة تتجه نحو الشعب وقضاياه . وهذا الطريق بالطبع وعر وتقف دونه صعوبات كثيرة بوجود القوى اليمينية والرجعية في الحكم ومحاولاتها المستمرة لافساد هذا الكادر ولربطه بمصالح غريبة عن اماني الجماهير الشعبية ، وبمحاولاتها المتزايدة لغزو المعاهد وتوجيه البعثات الاكاديمية والفنية والمهنية صوب الغرب الاستعماري بقصد خلق كادر متعال على الشعب ومعتزل — وبهذا تخلق الظروف الملائمة لوضع جهاز الدولة في يد قوى اليمين ومن خلفه من اعداء الثورة الديمقراطية .

ب — منهج التنمية الاقتصادية

دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية تنمية البلاد للمقدمة . فالنزعات السياسية الحزبية التي كانت تشغل الجماهير خلال الحكم البرلماني اختفت بحكم وجود نظام دكتاتوري . كما ان الدكتاتورية العسكرية وهي تصادر نضال الجماهير الرامي الى تأثيرها على مجريات الاحداث في بلادنا كان لا بد لها ان تقدم للجماهير شيئا يبعدها عن التأثير النشط على الحياة السياسية ، ويخلق اساسا اجتماعيا للنظام الدكتاتوري . ان محصول هذا الدفع جاء لمصلحة الاستعمار الحديث والراسمالية الاجنبية وطرح بشكل حاد طريقين للدعوة للخروج من التخلف : طريق التنمية الراسمالية المؤدي في نهاية الامر الى فقدان الاستقلال ، وطريق التنمية المستقلة الذي لا سبيل له غير تفادي المنهج الراسمالي . ان الدعوة للبناء والتقدم لا تؤخذ على وجه الاطلاق او على عواهنها ، بل لا بد من اكتشاف المواقع الطبقية التي تصدر منها هذه الدعوة . فالراسمالية المحلية غير المرتبطة بالاستعمار مصلحتها الموضوعية في الخروج على التخلف واطلاق الامكانيات الموجودة في البلاد وخاصة بين القطاع التقليدي للانتاج ، ولكن هذه المصالح لن تجد التعبير الحقيقي في اتخاذ المنهج الراسمالي بل في تحقيق التطور الوطني الديمقراطي في بلادنا . وسنوات الحكم العسكري كانت تمثل ذروة الدفع الراسمالي بما يمتلك ذلك النظام من قدرة على التنفيذ ومن مصادرة لكل القوى الديمقراطية في البلاد، ولتوفير الجو الصالح للنفوذ الراسمالي على حساب الجماهير . وكانت النتيجة هي الازمة الخانقة التي تعيشها بلادنا ، والفشل الذريع لذلك المنهج . ولكن هذا لا يعني الازمة النهائية لهذا المنهج فهو ما زال مستطيعا بالامكانيات الواسعة في بلادنا رفع معدلات التنمية واحداث تقدم نسبي ، ولكنه سرعان ما يواجه الاستغلال الخارجي ، والاضعاف المستمر لقدرات بلادنا على

الاستثمار في المشاريع الانتاجية ، سرعان ما يواجه بين الجماهير انحدارا في مستوى معيشتها . ان القضية معقدة وتبسيطها ايضا غير سليم . فاذا كان محصول بلادنا من هذا الطريق : هو مواجهة الاستعمار الحديث الذي خلق له قواعد في بلادنا فان **القضية بتعقيداتها تظهر على صورتها الحقيقية . القضية ليست مجرد منهج اقتصادي بل هي تتطلب مواجهة على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسط حركة شعبية خبرت الاستعمار القديم وعرفت اساليبه ولم تنضج بعد في مواجهة الاستغلال الحديث .**

جـ ــ نمو العلاقات الاقتصادية

وفي مجرى التنمية الاقتصادية لبلادنا في هذه الفترة برزت قضية العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي .

ونسجل ان فترة الحكم العسكري شهدت تصاعدا في هذه العلاقات كما يتضح من الارقام التي وردت من قبل . ما تقييمنا لهذه الحقيقة ؟.

ان ظهور المعسكر الاشتراكي في السوق السودانية ليس وليد الصدفة بل كان وسيطا معبرا عن حركة النضال الشعبية التي ظلت تفتح الطريق لهذا التطور ، كما انه يعبر عن الحقيقة المعاصرة التي لا يمكن التعامي عنها : وهي وجود النظام الاشتراكي العالمي وتأثيره المتزايد على السوق العالمية . لكن هذا التزايد (في حجم التجارة بين السودان والمعسكر الاشتراكي) لم يمس كيان التجارة الخارجية من حيث ارتباطها غير المتكافيء بالدول الراسمالية الكبرى ، ولم يؤثر في الاتجاه الاقتصادي للبلاد (استيراد سلع الاستهلاك الصناعية وتصدير المواد الخام الذي ورث من عهد الاستعمار ، وانها بمقارنة نسب الصادرات والواردات تكشف عن رغبة المعسكر الاشتراكي في مساعدة البلدان المتخلفة واقامة علاقات تفيد شعوب هذه البلدان . وانكماش النظام الراهن (العسكري) عن دعم وتنمية هذه العلاقات (من مداولات اللجنة المركزية يناير ١٩٦٣)

ان رفض هذه العلاقات اعتبارا للصراع الطبقي في داخل البلاد اتجاه غير سليم ، اذ ان هذه العلاقات تقدم لشعوبنا مثلا حيا للتعامل الاقتصادي على اساس الاستقلال الوطني ، وهي في نفس الوقت تخفف من وطأة الاستغلال والتدني في مستوى معيشة الجماهير . نلحظ ذلك في حقيقة المصاعب الشديدة التي واجهها شعبنا خلال ٥٨ ــ ٥٩ عندما اختفت السلع الضرورية نتيجة لاحتكار السوق الراسمالية لبلادنا ، وفي حقيقة انه اعتمادا على السوق الاشتراكية خفت هذه الظاهرة التي يقع ثقلها على الجماهير . هذا لا شك عنصر مساعد للجماهير الشعبية.

وفي نفس الوقت فان اتجاه التعامي عن الوضع الطبقي في البلاد ، واعتبار العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي مقياسا لتقدمية هذا النظام او ذاك اتجاه غير صحيح . في نهاية الأمر يحدد مجرى الاحداث الصراع الطبقي ويضع التعايش السلمي مع المعسكر الاشتراكي ظروفا مساعدة لتنمية هذا الصراع لصالح الاستقلال الوطني والتقدم . ان مهام الثورة الوطنية الديمقراطية متكاملة كما جاء في وثيقة الاحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٠ وحتى في حيز حكم البرجوازية الوطنية في طريق الثورة الديمقراطية فالمواقف ايضا واضحة .

« ان الاحزاب الشيوعية تناضل بنشاط من اجل استكمال الثورة الديمقراطية

المناهضة للاستعمار والاقطاع ، من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي ، من اجل اجراء تحسينات جذرية في مستوى معيشة الشعب انها تؤيد خطوات الحكومات الوطنية التي تعمد لدعم مكاسب الشعب لتنسف مراكز الامبريالية . »

(من بيان الاحزاب الشيوعية والعمالية ــ ١٩٦٠)

ولهذا فان التحليل الطبقي للنظام ووجهات سيره الاساسية هي التي تحكم مواقف الشيوعيين اولا وقبل كل شيء ، كما انه من ضمن برنامج الحزب الشيوعي عبر الثورة الديمقراطية فتح الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي مع المعسكر الاشتراكي ، واعتمادا على هذا التعاون ، النضال بحزم ضد مواقع المستعمرين ، وحتى يؤدي هذا التعاون الى توسيع قواعد الاستقلال الاقتصادي وليصبح عاملا محركا لقوى الدفع الداخلية بين الاقتصاد المحلي في طريق النهضة الوطنية المستقلة .

د ــ صرف القوات المسلحة عن دورها الوطني

بعد ثورة عام ١٩٢٤ لم يعد للجيش السوداني دور في الحياة السياسية ، ولكن وبمجرد تسلم القادة العسكريين لزمام السلطة فان القوات المسلحة وضعت في مقدمة الصورة وكان لا بد للحركة الثورية ان تتعلم من تلك التجربة . صحيح ان السلطة بقيت بين ايدي كبار الضباط يخدمون بها مصالح الاستعمار الحديث ويواجهون بها الحركة الثورية قمعا ومصادرة . ولكن قضية وضع القوات المسلحة برزت امام كل المناضلين والحركة السياسية في البلاد ، وطرحت نفسها بالحاح . لقد تبين بوضوح انه من الخطأ الحديث عن القوات المسلحة كأنها جسم واحد أو طبقة واحدة بل انها تمثل في الواقع الصراع الطبقي والوطني الذي يجري بين مجتمعنا . فالغالبية العظمى من جنود وضباط القوات المسلحة يخرجون من الصفوف الشعبية وهم بهذا جزء من الشعب لا من اعدائه . ان التمردات المختلفة مهما كان تقييمنا لها والتي وقعت خلال تحكم الضباط الكبار ، وحركات « التطهير » والطرد من الخدمة ، ثم الروح السلبية التي سادت القوات المسلحة رغم الرشوات والامتيازات التي قدمت لاقسام منها قصد عزلها عن الشعب وتوجيهها ضده كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الاجتماعي الحقيقي للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقي بين الحركة الشعبية .

وكانت العلامة الاوضح هي التمرد الفعلي في اقسام منها خلال ثورة اكتوبر ورفضها جعل نفسها اداة طيعة في يد الدكتاتورية .

ان الايام المنتصرة لثورة اكتوبر حفلت بمناقشة هذه القضية بين الاوساط الشعبية بلا حرج وكانت ايضا تدخل في أدرك قوى الثورة المضادة التي عملت وما زالت تعمل تحت ستار « حياد القوات المسلحة » الى تغيير تركيبها الاجتماعي وتحويلها الى أداة حزبية لها بوضع المراكز الحساسة والقيادية في ايدي العناصر الموالية ، وعن طريق التجنيد الحزبي للجنود والضباط .

هذه المحاولات ترمي الى تحديد دور القوات المسلحة كجزء من قوى الثورة المضادة .

وهذا الوضع ليس فريدا بالنسبة للقوات المسلحة في السودان . فبين البلدان النامية ، وكما دلت تجارب التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية ، فان الجيش النظامي بين هذه البلدان يختلف عنه في البلدان الراسمالية المكتملة التكوين حيث يقع

تحت أيدي الطبقات الاحتكارية ويشكل اداة للقمع واضطهاد حركة الطبقة العاملة . وهذه الحقيقة جزء من تجارب الحركة الثورية العالمية .

هـ ـ ضعف البرجوازية :

كشفت سنوات الحكم العسكري الضعف المتناهي للتنظيمات السياسيةالبرجوازية التي اختفت عمليا من الوجود الا في معنى بقاء بعض الاشخاص . فاذا استثنينا الحزب الشيوعي والتنظيمات الطائفية التي لم يمسسها الحكم العسكري فان كافة التنظيمات الاخرى تبخرت ولم يبق منها الا اثر ضئيل . هذه الحقيقة لا يفسرها ضعف التنظيمات السياسية وحسب بل ضعف البرجوازية نفسها . وقد ادى هذا الضعف في احيان كثيرة الى تطلع أقسام منها للقيادة في النظام العسكري نفسه على الرغم من ممالاته لرأس المال الاجنبي .

ان القوة التي ربما بدت في بعض الاحيان على تلك التنظيمات السياسية في فترات العمل البرلماني ليست دليلا على رسوخ القيادة البرجوازية بين الجماهير ، ولا على ثقل وزنها الاجتماعي والاقتصادي . . وهذه حقيقة مهمة لتطور الثورة الديمقراطية في بلادنا التي يحسم مستقبلها ايجابا حينما تقتنع الجماهير بأن طريق النمو الراسمالي هو طريق الالم والعذاب ، عندما ترفع الجماهير راسها وتتطلع الى قيادة جديدة في تحالف الطبقات الثورية وحزب الثوريين ـ حزب الطبقة العاملة . ان ضعف البرجوازية في بلادنا والعناصر السياسية التي ما زالت تقودها يخلق ظروفا مواتية امام قيادة الطبقة العاملة اذا استطاعت ان تعمل بدأب وحكمة في هذا الميدان . **وعندما تميل الكفة لصالح القيادة الجديدة فان المشكلة الجوهرية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تكون قد حلت لصالح الثورة والتقدم .**

و ـ فشل بناء الجبهة الديمقراطية

من قبل رفع حزبنا شعار تكوين الجبهة الديمقراطية في البلاد طريقا لتوحيد الطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر الراغبة في التحرر الوطني والتقدم . ولكن الظرفو الموضوعية لم تكن ناضجة لبناء تلك الجبهة . فالاقسام الواسعة من السكان كانت تأمل من وراء القيادات البرجوازية واليمينية ولم تكن تحس بالطريق الجديد للنهضة الوطنية . ولكن هذه القضية اصبحت اكثر الحاحا امام الحزب الشيوعي خلال سني الحكم العسكري . في الفترة الاولى طفق حزبنا يبحث عن اشكال لتوسيع العمل الجماهيري وجذب فئات أوسع من السكان في سبيل النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مدفوعا بوقوفه وحيدا في الميدان وبالرغبة المشروعة لايجاد حلف ثوري لتحمل أعباء النضال وانجاحه حقا . وقد اصبحت تلك القضية اكثر الحاحا بعد انهيار جبهة المعارضة المشكلة من اليمين واليسار والداعية لعودة النظام البرلماني . وبعد ان اصبح تنظيم الجبهة الديمقراطية حاجة ملحة لفتح طريق جديد للنضال ضد الدكتاتورية العسكرية ـ لا يؤدي الى ازالتها ، بل يؤدي الى تكوين نظام وطني ديمقراطي . وقد عبرت عن هذه الحاجة الملحة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني . « لقد حانت الظروف الان ليتخذ الحزب الشيوعي خطوة ثورية متمشية مع الاحوال السياسية وذلك بتحويل الانعزال البادي عند الجماهير والعزوف عن تجمع المعارضة الحالي لعدم فعاليته ، الى اتجاه

ايجابي . لقد اصبح التجمع الحالي للاحزاب المعارضة يعوق نمو وعي الجماهير ويحد من امكانيات تحويل هذا النضال في سبيل الديمقراطية — وهذا يمنع تطور القوى الثورية الوطنية الديمقراطية وامكانية تنمية نضالها وانتظامها في اتحاد مناهض للاستعمار والرجعية ومن اجل حكم وطني ديمقراطي . »

(مداولات اللجنة المركزية — يناير ١٩٦٣ — الشيوعي ١١٦)

ولكن برغم الحاح الظروف والمحاولات المتعددة فان حزبنا فشل في تكوين الجبهة الديمقراطية وقد ترك هذا الوضع اثرا سلبيا ملحوظا على فترة التحضير الاضراب السياسي ، ثم في المنحنى التاريخي الحاد الذي أعلن فيه الاضراب . وفي خلال ثورة اكتوبر . من ناحية التحليل العام للقوات الاجتماعية التي تنتظم في الجبهة فحزبنا لا يواجه مشكلة . ولكن المشكلة هي في العثور الواقعي على هذه القوات في مجتمعنا ، واكتشاف الحقيقة الواقعية . من يعبر عن هذه القوات ؟ . اين تنتظم ؟ . — هي في اكتشاف الاشكال التنظيمية المختلفة لهذا الغرض في بلد يسير فيه التطور سيرا غير مستو الخ . .

هذا الوضوح النظري المرتبط بالمشاكل العملية لقضية الجبهة الديمقراطية في بلادنا هو ما يطلب اليوم بعد تجارب السنين قوة وفشلا ، بعد الالحاح والحاجة التي برزت حادة خلال الحكم العسكري . ولدينا الان الامكانية لمواجهة هذه القضية في مؤتمرنا الرابع وحلها لصالح التطور الثوري في بلادنا .

٣ - نقائص عمل الحزب الشيوعي

دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية الحزب الشيوعي ووضعه بين حركة الشعب وقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية الى المقدمة ، فهو الحزب السياسي الوحيد الذي ظل في تنظيماته الاساسية جمعيا وعاملا للارتباط بالجماهير وتوجيه نضالاتها . وبحكم هذه الالتزامات التاريخية وفي بوتقة النشاط العملي ، كان على الحزب الشيوعي ان ينظر في حياته الداخلية وفي اشكال صلاته بالجماهير . وقد حفلت هذه الفترة بالمحاولات الدائبة والمناقشات حول هذه القضايا . ان النقائص التي عانى منها الحزب الشيوعي لم تؤثر على سير النضال ضد الحكم العسكري في جبهة وطنية ديمقراطية وحسب ، بل اثرت ايضا في امكانيات الحزب الشيوعي وقدرته على قيادة ثورة اكتوبر في مراحلها المختلفة فيما بعد . ما هي اهم تلك النقائص ؟.

عبر النضال ضد الاستعمار المباشر جذب البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوداني وقدراته على النضال الحاسم ضد الاستعماريين طلائع متعددة من بين جماهير الشعب الى صفوف الحزب . وكان من المهم ان تتحول هذه العناصر الى عناصر شيوعية حقا ، لا تقتنع فقط بالبرنامج السياسي للحزب الشيوعي بل يجري تكوينها الفكري على اساس الماركسية اللينينية . لقد نالت الاقسام الاولى من كادر الحزب في تأسيسه وعندما كان التلاحم مباشرا بين كادر المثقفين الشيوعيين ، والكادر الشعبي المناضل ، قدرا لا بأس به من التكوين الماركسي ، الا ان هذه القضية لم تجد الاهتمام الكافي خلال

النشاط العملي للحزب الشيوعي . صحيح ان وضع الحزب التاريخي في مراحل تأسيسه ونهوضه مباشرة وسط ضجيج الحركة الثورية زاد من التزاماته في النضال اليومي والقى عليه أعباء كثيرة ، وانه لم يتمتع بفترة تطور مستقرة كالاحزاب الشيوعية في أوروبا حينما نشأت حركة المثقفين والطبقة العاملة في ظروف التطور السلمي للرأسمالية . ولكن هذه الاوضاع تركت اثرها سلبا على الحياة الداخلية في الحزب . وقد ظهر هذا الاثر السلبي بعد اعلان الاستقلال السياسي والتحولات الموضوعية التي جرت في المهام الثورية . وطرح قضية الثورة الديمقراطية في مستوى أعلى . ان اقساما لا يستهان بها من الكادر الذي لعب دورا في النضال ضد الاستعمار بدأ في التراجع قاصرا في نظرته على حدود « التحرر الوطني » وبقي هذا الكادر بشكل أو بآخر في داخل الحزب الشيوعي عندما واجهت بلادنا الدكتاتورية العسكرية وانتقل الصراع الطبقي من حيزه البرلماني الى حيز العنف وتوجيه القوة ضد الحركة الثورية والحزب الشيوعي . ان ظاهرة تساقط عدد من كادر الحزب وقتها ، وفي قطاع قيادي هام مثل اللاجنة المركزية ، يجد تفسيرا له في هذا الواقع ايضا مع العوامل الاخرى .. ان قدرة حزبنا على رفع لواء الماركسية في داخله ووحدة تفكيره ، لا على اساس البرنامج السياسي وحسب بل على الاساس الايديولوجي ستظل مهمة اساسية باستمرار اذا كان لنا ان نتقدم للجماهير الثورية حزبا قادرا على قيادة الثورة الاجتماعية .

لقد ادت الاتجاهات اليسارية الى خسائر في العمل الثوري والى تأخير انتصار حركة الشعب على الدكتاتورية العسكرية . وفي الحقيقه فان خطوة الاصلاح في تلك الفترة في وضع الحزب والحركة الجماهيرية كانت تتجه للانتصار على الاتجاهات اليسارية .. تحت تأثير الاتجاهات اليسارية في العمل والتنفيذ لم يستطع الحزب الشيوعي ان يدعم اتصالاته اليومية بالجماهير ولم يكتشف طرقا متعددة للعمل السياسي غير المباشر في ظروف صودر فيها العمل السياسي . وعندما امكن لحزبنا ان يهزم الاتجاهات اليسارية عمليا ويعمل وسط النقابات العمالية التي انشأتها الدكتاتورية العسكرية جرى تغير كبير في وضع الطبقة العاملة وقدرتها على النشاط والحركة . ولكن الحزب في اتجاهه العام لم ينجح في هذا الاتجاه ، تارة باتخاذ موقف اللامبالاة ، وتارة بالمقاومة الحقيقية من العناصر اليسارية كما جرى بين الطلاب الشيوعيين الذين عارضوا مبدئيا موقف الحزب الشيوعي من خوض معركة المجالس المحلية ، وعطلوا قدرات الحزب في هذا المضمار . وبتأثير الاتجاهات اليسارية ايضا واجه الحزب الشيوعي سني الدكتاتورية وحبل اتصاله بالجماهير واحد : العمل السياسي المباشر والمؤسسات السياسية .. وقد قطع هذا الحبل ، ولكن الحزب الشيوعي بقي محصورا في هذا الميدان وحده ، يعمل لاحيانه بالطرق غير القانونية (المنشور ، الاثارة .. الخ) . اما اشكال العمل الاخرى التي نسف وجودها الاتجاه اليساري بالفعل « العمل الاصلاحي الثقافي » فما كانت تذكر ، وما واجه الحزب الشيوعي النظام العسكري وهو يمتلك هذه الاشكال ، وما نجح في اتباعها طيلة سني الحكم العسكري . ان هذا بالتأكيد اسهم في اضعاف الحركة الثورية وقدرتها على النضال وأدى في بعض الميادين الى نمو نفوذ قوى اليمين مثلما حدث بين الحركة الطلابية .

والاتجاه اليساري ايضا ، وفي غياب خط سياسي كامل للنضال الثوري ، اهدافه وآفاقه ، أدى في فترات الى طبع عمل الحزب الشيوعي بالاثارة البحتة وبالتقديرات الذاتية للمعارك اليومية دون تقييم حقيقي لتوازن القوى ودون وضوح في قضية هامة للعمل الثوري : قضية نضوج الازمة الثورية . وهذا الطابع للعمل الحق بالحزب

خسائر مختلفة وبالحركة الشعبية ايضا . فبين عدد من كادر الحزب ساد اليأس وتخلى بعضهم عن النضال كما انهك الحزب الشيوعي في معارك قدرت بانها حاسمة تقديرا لا يستند الا على الرغبات الذاتية . ومن اكبر الخسائر التي تكبدتها الحركة الثورية نتيجة التقديرات الذاتية الاحداث العسكرية التي وقعت في نوفمبر عام ١٩٥٩، فقد ادت هذه الاحداث الى فقدان كادر وطني وتقدمي ، وهبطتبمعنويات الحركة الثوريه فترة ليست بالقصيرة .

ان حزبنا لا تنقصه القدرة على النضال ولا الحماس الثوري ولكنه ، وهو يواجه المراحل العليا من الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو ملزم ببناء حركة البديل في طريق التطور غير الراسمالي ، لا يمكن ان يبقى حبيس فكرة المعارضة المتطرفة بل عليه ان يرتبط بالحياة في اكثر من افق وان يتوحد بحركة وجرأة النضال الثوري في بلادنا . والخطر الاول الذي يواجهه الحزب الشيوعي في اداء هذه المهمة هو خطر التقديرات الذاتية ، خطر الاتجاهات اليسارية التي لم تعد فقط وليدة الظروف المحلية بل اصبح لها مركز عالمي بين الحركة الشيوعية .

لقد مضت سنوات الحكم العسكري حقيقة تخلف حزبنا كتنظيم سياسي يتصدى لمهام النقد الاجتماعي — تخلفه من ناحية الاداء والتنفيذ . وان مجموعة من الافكار التي تقدم الحلول لاكثر القضايا الثورية الحاحا تضيع بين التخلف والبدائية في التنفيذ الاداء . لقد وضح مثلا امام حزبنا ان المهمة الكبرى في حياته الداخلية ، وفي توقعات الثورة ، تاهيل ذاته لاستقبال المنحنى المقبل في مجرى العمل الثوري والذى من شأنه أن يدفع بوضع الحزب الشيوعي خطوات الى الامام فيطريق التحول الى حزب جماهيري على النطاق الوطني . وبين البدائية والتخلف وعدم القدرة على تنظيم الاحداث تضيع قضية من اهم قضايا العمل الثوري . ويقتحم حزبنا ثورة اكتوبر وهو يعاني عجزا ظاهرا في كل اجهزته وشللا في قدراته على تحمل اعباء الثورة كاملة .

ان حديثنا عن الحزب الشيوعي بوصفه الحزب من النوع الجديد يقع في ميدان اسس تنظيمه ولوائحه وبرامجه المتمشية مع قوانين التطور الاجتماعي . ولكنه في الواقع يعاني من كل أمراض البدائية والتخلف في الاداء والتنفيذ . وما لم يحل هذا التناقض بحسم فان فرص العمل الثوري تضيع بين الايدي ويلحق بانجاز مهام الثورة الديمقراطية الضرر الجسيم .

وبينما حياة حزبنا تتأثر بالاتجاهات اليسارية ، وتخلف الاداء والتنفيذ وبدائيتها تعتم تلك الحياة وتضعف المركزية الديمقراطية خاصة وأن الديمقراطية بأسرها مصادرة من الحياة السياسية . وقد ادى ضعف المركزية الديمقراطية في الحزب الشيوعي وعدم اشراك عضوية الحزب اشراكا نشطا في حياته الداخلية وفي حياة فروعه الى انكماش كبير في عضوية الحزب لدرجة عاقت قدرات الحزب الذاتية وهو يواجه مهام ثورة اكتوبر . ان الحزب لم تكن تتعدى عضويته بضع مئات وهو يقود حركة الاضراب السياسي وهو يتصدى لثورة اكتوبر في ايامها الاولى الحاسمة . قد اسهم هذا الوضع في تقوية روح الحلقية وسيادة البيروقراطية في العمل والانغلاق الذي يصعب كسره لاستقبال الجديد مما خلق ظروفا ذاتية صعبة لاستقبال التحول الهائل الذي طرأ على وضع الحزب بعد الانتصار الاولى لثورة اكتوبر . ان عجزنا الذي نسجله في استقبال الطلائع وتحويل الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية بعد الثورة لا ترجع اسبابه لعجز في النشاط الجماهيري فقد جذب الحزب الشيوعي بذلك النشاط الالاف من خيرة ممثلي الشعب نحوه ، ولكن العجز

يرجع الى عقم الحياة الداخلية والى الخلل الناتج عن ضعف مبادىء الديموقراطية المركزية فيه .

ولهذا فان الحياة الداخلية السليمة القائمة على التطبيق الحازم والدقيق للمركزية الديموقراطية يشيع بين اطراف الحزب الحياة ويجعل مكان التغيير والتجديد والاتساع مضمونا ومحببا وهي مهمة كبيرة تحتاج الى العلاج . فالثورة تنتظرنا ظروف غنية بالنضال الشاق بأشكاله المختلفة ويتوقف الكثير على مستوى حساسية الحزب الشيوعي وتجاربه مع كل منحنياتها واشكالها الفنية .

لقد ظللنا ندعو بوضوح لقضية الحزب وتأهيله لقيادة العمل الثوري ولبنائه كواجب ثوري ... منفصل عن المهام ... الاخرى . اي ان الحزب لا يتأهل ولا ينمو تلقائيا بل ان واجب بنائه وتأهيله قضية للعمل اليومي بغض النظر عن الظروف السياسية ومدها وجزرها ـــ منذ اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٥٣ .

ولكن هذه المهمة الثورية ظلت ... بخطى عرجاء وباداء بدائي ومتخلف . ولكنا ونحن نعقد مؤتمرنا الرابع ا... سنعنا ان نضع ارجلنا على طريق بمتابعته نصل الى الانتصار. فمن مجموع ... تجربنا الايجابي منها والسلبي نشرك تنظيات الحزب الشيوعي الاساسية في دراسة مجتمعنا دراسة علمية تتعرف على التركيب الطبقي وعلى امكانيات نشاط الحزب الشيوعي والاشكال المختلفة من التنظيم ـــ اي ما يسمى بالخط التنظيمي . وهذا يعني ان لحزبنا القدرة على كسر حلقة التخلف والبدائية . وهذا جميل . ومن هذه النقطة تبدو آفاق التقدم لحل هذه المشكلة المزمنة التي اضرت وما زالت تلحق الضرر بحركة الثورة باسرها .

٤ ـ موضع أكتوبر في مجرى حركتنا

وخاض شعبنا ثورة اكتوبر فاصبحت جزءا من تجاربه الثورية لا يمكن تجاهلها . فاذا كان التاريخ والعمل الثوري يسيران في خط متعرج فان دراسة التجارب الاساسية للمعارك والثورات التي تخوضها الجماهير هي مهمة كبرى بالنسبة للثوريين ومسؤولية امام مستقبل العمل الثوري . لقد خاض حزبنا وجماهير شعبنا الثورية وكل العناصر التقدمية الثورة ساعة بساعة ، عاشوا ، انتصاراتها وانتكاساتها ـــ وخبروا معارك يومية واكتنزوا تجارب لا يمكن أن تقاس بأي فترة من فترات مرحلة النضال الوطني الديموقراطي في بلادنا . ان ثورة اكتوبر هي بالتاكيد اكبر تجربة ثورية لحزبنا منذ نهضة الحركة الوطنية الحديثة في اعقاب الحرب العالمية الثانية ولهذا فان التصدي لتجاربها الاساسية ، وصياغة هذه التجارب من وجهة نظر الماركسية اللينينية يتخذ اهمية كبرى في مؤتمرنا الراهن .

والاسئلة التي تدور عادة في اذهان الجماهير وهي تعيش اليوم ايام الثورة المضادة ، وتحس بانحدار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحس موجة الفساد تكاد تقتلع كل ما في طريقها ، هي : ماذا كانت ثورة اكتوبر ؟ ولماذا انتكست هذه الثورة ؟ وماذا كانت قيمة التضحيات وهي تنحدر في النهاية الى قيام نظام للحكم اسوأ من الحكم العسكري ؟ الخ ـــ ولكي نضع في مجرى التاريخ عملنا الثوري ومستقبله ثورة اكتوبر مما ينقل هذه الثورة من مستوى التساؤلات الى مستويات

التجربة التي تدخل في تقاليد النضال الثوري وفي مستقبله نرى ان نعالج المشاكل والقضايا الرئيسية التالية : من غير الممكن تقييم القضايا المتعلقة بثورة اكتوبر دون النظر في الظروف الاجتماعية والسياسية والتي سبقتها واحاطت بها . فالعناصر الساذجه سياسيا ، أو العناصر اليمينية التي تحاول التقليل من الثورة والحيلولة دون تحول تجاربها الى رصيد للمعركة الشعبية تعرض للثورة وكانها بدات بين احداث جامعة الخرطوم . وهذا مسلك خاطيء .

أ ــ انهاك القوى الديمقراطية

اندلعت الثورة وببلادنا وضع خاص في توازن القوى الاجتماعية وفي الاستعداد الذاتي للطبقات والفئات الاجتماعية المصطرعة اصلا عبر مرحلة النضال الوطني الديمقراطي في بلادنا بالنسبة للطبقات والفئات الاجتماعية الثورية الاساسية الطبقة العاملة ، المثقفون الثوريون ، الاقسام الحديثة من جماهير المزارعين وادوات نضالها الرئيسية : الحزب الشيوعي والاتحاد الديموقراطي بين اطرافها ... فان هذه الجماهير تحملت عبء الهجوم الحاد طيلة سنوات الحكم العسكري الذي استهدف تصفية مقاومتها نهائيا وتسميم بدنها وابطال قدراتها الثورية . فالقمع ثم تنصيب القيادات الصفراء كان الوسيلة عبر سنوات الدكتاتورية لقتل روح النضال بين الطبقة العاملة.
وتعرضت حركة المزارعين في القطاع الحديث لاجراءات انتقامية واسعة ثم لمحاولات متعددة ايضا لاشاعة العمى السياسي بين صفوفها . وطيلة تلك السنوات ظلت السياسة اليومية للعسكريين تستهدف التصفية النهائية للحزب الشيوعي السوداني بالقمع وبالسجون وبواسطة العناصر المرتدة عن صفوفه في حملة فكرية لتحطيم وحدته ولاشاعة اليأس بين صفوفه .

ب ــ لم تنطلق الطاقات الوطنية

وفي نفس الوقت فان المستوى العام للحركة الجماهيرية ، ونضوج قدراتها كان يواجه فترة انتقالية . لقد كانت الجماهير تتطلع الى جبهة المعارضة في الفترة الاولى من الستينات ، وترى في اقسام منها وافراد تعبيرا عن امكانيات العمل ضد النظام العسكري . وهذا التوجه نحو جبهة المعارضة والعناصر اليمينية والبرجوازية بينها يعني ان الجماهير لم تكتشف بعد بتجربتها اهمية شق طريق جديد ، يعني انها ما زالت حبيسة الفكرة البرلمانية ، يعني ان الظروف الذاتية للجماهير المؤثرة في حركة النضال السياسي لم تصل بعد الى مستوى اطلاق طاقات النضال الوطني الديمقراطي والتصدي للثورة الديمقراطية . ولم يكن عبثا او مجرد تصور ذاتي ان جماهير شعبنا واجهت ثورة اكتوبر وكانت الجبهة الديمقراطية مجرد شعار . صحيح ان ثمة تحولات كانت تجرى بين الجماهير في اتجاه شق طريق النضال الديمقراطي ، ومواجهة الحكم العسكري لا بوصفه دكتاتورية عسكرية ، بل بوصفه نظاما طبقيا اداته العسكرية، وانه لا بد من تصفيته من اساسه واحلال نظام وطني ديمقراطي محله . وقد كانت هذه التحولات تتخذ شكل العمل الجماهيري المستقل وبداية تحمل الطبقات الثورية

لمسؤوليتها . وعزوفها عن الانتظار القاتل والمعارضة التقليدية . وقد لخص الحزب الشيوعي هذه التحركات في بيانه الصادر بتاريخ ٢٠ اكتوبر (قبل يوم من نشـــوب الثورة) تحت عنوان : « أزمة النظام الراهن تتفاقم ... مزيدا من اليقظة والوحدة ».

« فالطبقة العاملة تقف في عناد قصد التنظيم وخلق مركز ثوري لها بقيادة اتحاد النقابات على اسس ديمقراطية . وجماهير المزارعين تتدخل في المعركة وتعلـــن اضرابها في النيل الازرق مطالبة بحقوقها وتنظيمها ، كما استطاعت جماهير المزارعين في الجزيرة والمناقل ان تنظم نفسها . وبين كل هذه التحركات الثورية وسط العمـــال والمزارعين يفقد الانتهازيون والعناصر التي باعت نفسها للنظام الراهن مكانهم . والقطاعات التي تعمل بأجر بدات تحس بوطأة الازمة وتشرع في النضال الثوري ، وما اضراب الطيارين السودانيين الا تعبيرا عن هذا الاحساس سيشمل حتما دوائـــر اخرى . وكذلك تتحفز حركة الطلاب المناضلة التي صمدت امام النظام الراهن للنضال الثوري ... ولهذا اصبح الواجب الاول على كل الثوريين وعلى الشيوعيين بوجه خاص ان ينموا هذه الحركة في صبر وأن يربطوا بينها وأن يوحدوها في جبهة ديمقراطية مناضلة . ان هذه الحركة الثورية هي المعبرة عن اماني شعبنا وهي امله لا فـــي الخلاص من هذا النظام وحسب ، اذ ان هذا امر مؤكد اذا اتحدت هذه القوى ونشطت في النضال ، بل في وضع السودان في طريق التقدم والاشتراكية . »

لقد بدأ الاساس الثوري ـ الوطني الديمقراطي ـ للبديل يظهر ولكن الاقسام الواسعة من الجماهير الثورية لم تصل الى ذلك المستوى ، بل أن الجو العام كـــان ما يزال محبوسا في اطار الخلاص من الدكتاتورية العسكرية والرغبة في التخلص منها وحســـب .

جـ ـ ... والابقاء على مصالح اليمين

لقد دعم النظام العسكري مواقع اليمين في البلاد في اجهزة الدولة وبيـــن الاقتصاد . ان الحديث عن قهر النظام العسكري لهذه الفئة او تلك لا يمكن ان يعبر حقيقة عن وزن قوى اليمين او يدعم الحجة القائلة بأن النظام العسكري في مواقفه من التشكيلات السياسية اليمينية او البرجوازية قد اضعف مراكز اليمين . فهذه الحقيقة لا تقدر في مستوى التنظيمات السياسية بل في مستوى المصالح الطبقية المادية لليمين. فالمصالح الطبقية للفئات اليمينية بقيت ولم تمس مراكزها بل على العكس نصب الحكم العسكري نفسه حاميا لها وتدعمت مراكز اليمين بين قطاعات الصناعة والدفـــع الراسمالي مع ما وجه لحركة الطبقة العاملة من ارهاب . ونتيجة للارهاب الشامل الموجه ضد الحزب الشيوعي وقوى التقدم نمت مراكز يمينية جديدة بين حركة الجماهير وخاصة بين الطلاب الخ .. وفي كل هذه المواقع كانت تعمل عناصر اليمين محمية من الحكم ، بينما ظلت حركة الجماهير الثورية تدفع بطاقاتها حماية لبقائها .

وهذا الوضع هيأ ظروفا افضل لقوى اليمين لتعيد تنظيم نفسها سريعا بعـــد اكتوبر وأن تواجه حركة الثورة .

أن مستقبل الثورة تقرره الى حد كبير القوى التي يقع عليها موضوعيا وذاتيا قيادة تلك الثورة . واذا كانت الانفجارات الجماهيرية والتعبيرات السياسية التـــي رصدها الحزب الشيوعي في صيف عام ١٩٦٤ بين الجماهير تبشر بأرتفاع جديد في مستوى النضال الجماهيري وتدفعه في طريق الارتقاء لمواجهة مهام الثورة الوطنيـــة

الديمقراطية لا مجرد ازالة الحكم العسكري فان الكثير كان يعتمد على وضع الطبقة العاملة السودانية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية . فشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية هو اقناع الجماهير المشتركة فيها بهذه القيادة بابعادها الطبقية وتنظيماتها المختلفة . وحركة الطبقة العاملة كانت تعاني كثيرا من القصور الذاتي للتصدي لقيادة الثورة . صحيح ان الطبقة العاملة واجهت الحكم العسكري في معارك متعددة ولكنا نلاحظ انها لم تستطع خلال الحكم العسكري ان تزحف الى مواقع القيادة الجماهيرية باقناع الجماهير بما تقوم به من نضال سياسي مثابر ضد الاضطهاد وضد الطريق الذي دفعت به الدكتاتورية بلادنا من خضوع للاستعمار الحديث الخ . وهذا الاقناع للجماهير لا يأتي باقتناع الجماهير بالعمل القيادي لحزب الطبقة العاملة بل باشراك الجماهير العاملة نفسها بمثابرة وعناد في النضال اليومي وقيادته . وهذا امر قصرت حركة الطبقة العاملة السودانية عن بلوغه في هذه الفترة .

وبالنسبة أيضا للتنظيمات الطبقية للجماهير العاملة فان سياسة تصفية العناصر الشيوعية والديمقراطية من النقابات والارهاب الاسود واستغلال السلطة وضعت نقابات ذات وزن كبير في ايدي العناصر الانتهازية كما حدث في نقابة السكة الحديد .

وقد ادى هذا الوضع الى اضعاف القدرات الذاتية للجماهير العاملة في احتلال مواقع ملائمة بين الحركة الجماهيرية قبيل الثورة وخلال الاضراب السياسي الذي خاضته اقسام كبيرة من الطبقة العاملة في وقت لاحق . والاقسام التي خاضت الثورة في بادئها كانت بقيادة عناصر الجبهة النقابية وتاثيرها لا من خلال الادوات الرسمية للطبقة العاملة ، بكل ما يحمل ذلك من صعوبات ومتاعب . وكذلك كان الوضع بالنسبة لحزب الطبقة العاملة يواجه مشاكل متعددة . فالحزب الشيوعي رغم طرحه على مستوى القيادة وعلى نطاق العضوية لمهمة تأهيل نفسه لاستقبال الظروف المرتقبة التي بدأ في تحديد معالمها منذ عام ١٩٦١ الا انه — مع الاعتبار الكافي لصعوبات العمل تحت تلك الظروف — لم يلب هذه المسؤولية بنجاح ، ضعفا في الاداء والتنفيذ ، وانهاك الحزب في معارك مشتتة متأثرة بالاتجاهات اليسارية . وحزب الطبقة العاملة — وهو يستقبل ظروف النمو الجديد في الحركة الجماهيرية صوب الثورة الديمقراطية — واجه ايضا في خريف ١٩٦٤ وقبيل الثورة باسابيع حركة انقسامية من قبل العناصر اليسارية التي خرجت من صفوفه وشكلت « القيادة الثورية ! » فاهدرت طاقات واسعة من قبل كادر الحزب للمحافظة على وحدته بوصفها الشرط الرئيسي لنجاح نضال الجماهير .

ووسط هذه الظروف اندلعت الثورة تحت شعار الاضراب السياسي ، وبين هذه العلاقات الطبقية والاستعدادات الذاتية للجماهير كانت قوى مثقفي البرجوازية الصغيرة المنتظمين في جهاز الدولة اكثر قدرة على الحركة المباشرة وبحكم الاوضاع الذاتية لقيادة الطبقة العاملة ، بحثت الاقسام من الفئات المضربة ضد النظام العسكري عن قيادة لها فشكلت جبهة الهيئات . صحيح أن الحزب الشيوعي لعب دورا بارزا في وسط القوى المضربة وبذل اعضاؤه التضحيات الجسام استشهادا ومثابرة وتضحية ولكن بروز جبهة الهيئات كان في قاعه يعبر عن تطلع الاقسام التي تقدمت الاضراب « مثقفي البرجوازية الصغيرة » لايجاد قيادة تعبر عن

مطامحهم كان يعبر عن حقيقة ان هذه الاقسام لم تكن ترى موضوعيا في تنظيمات الطبقة العاملة معبرا عن امانيها .

٥ - اكتوبر والنضال في سبيل الديمقراطية :

أ - عناصر الضعف

هذه العوامل المحلية تحكمت الى حد بعيد في طاقات ثورة اكتوبر وفي قدراتها على التصدي للمهام الوطنية الديمقراطية في بلادنا فنتاج ثورة اكتوبر من ناحية تكوين السلطة يوضح ان الطابع الغالب فيها كان اتجاها وطنيا ومناوئا للاستعمار بوجود عناصر تقدمية ووطنية وشيوعية بداخلها ولكن في نفس الوقت كانت هناك عناصر يمينية من الاحزاب التقليدية . وبهذه الصفة فقد كانت تعبيرا عن النضال العام لانهاء الحكم العسكري . لا تعبيرا عن التحولات التي بدات بين الجماهير قبل ثورة اكتوبر والهادفة لتكوين قيادة وطنية ديمقراطية ثم في النهاية سلطة وطنية ديمقراطية ايضا .

صحيح ان القوة الاجتماعية التي قادت بالاضراب السياسي العام وخاضت معارك الشارع كان من مصلحتها موضوعيا انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولكن التصور الذاتي للجماهير في تنظيماتها وقياداتها وادراكها لمهام الثورة **الديمقراطية العسكري وحده** . ان الاقسام **الطليعية** استطاعت حتى في هذا الاطار ان تطرح قضايا الثورة الديمقراطية بين الجماهير من زاوية ديمقراطية الحياة في بلادنا وتحريرها من التبعية واجراء اصلاح زراعي الخ .. وكلها مهام تدخل في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهذا يعبر عن مصالح الجماهير التي قامت بالثورة ... ولكن هذه المهام لم تصبح الطابع الرئيسي للثورة ، ولم تجد الادوات اللازمة للتنفيذ . وقد عبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٤ عن هذه المطامح والرغبات الثورية :

١ — بطرح الامكانيات لتحويل جبهة الهيئات الى جبهة ديمقراطية تتحمل عبء النضال من اجل المهام الثورية .

٢ — بطرح الامكانية لتنمية سلطة ديمقراطية في البلاد مستندة الى قوة النفوذ الوطني المناهض للاستعمار والعناصر الديمقراطية وحزب طليعي ثوري يوحد طلائع الثورة .

٣ — بطرح طريق النضال من اجل ديمقراطية ثورية تؤمن السلطة في يد الجماهير التي تحملت اعباء النضال وذات المصلحة في استكمال البعث الوطني الديمقراطي .

ولكن العوامل التي تحكمت في سير الثورة جعلت من غير الممكن عمليا شق هذا الطريق . واعتبارا لهذه الاوضاع فقد سلك الحزب الشيوعي طريقا اخر لتنمية مواقع الثورة كان عاملا رئيسيا في توقف الثورة عند حدود التغيير للنظام الديمقراطية في البلاد . فاجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ١٤—١—١٩٦٥ وضع الاعتبارات التالية :

١ — الحكومة القائمة وقتها تحددت طبيعتها بانها حكومة ذات صفة وطنية

مناهضة للاستعمار ، يوجد بها تمثيل للقوى الثورية وبها ثوريون من البرجوازية الصغيرة ، كما بها ايضا عناصر تمثل اوساطا يمينية .

٢ — وبهذه الصفة وبالظروف المحيطة وقتها لم يعد من الممكن سير الحركة الثورية بتطلعات اكتوبر كما لخصها الاجتماع السابق للجنة المركزية ، بل أن الممكن والواجب الثوري المباشر هو دفع حركة الجماهير لتكسب مواقع ديمقراطية في البلاد ، ونضع ثقلها لصالح الديمقراطية الثورية طريقا لنهوض سلطة جديدة ، وطنية وديمقراطية .

وبهذا الطريق سارت الحركة الثورية في سبيل تحف به المنعطفات ، في طريق متعرج ، نصرا وهزيمة : في نضالها من أجل شق الطريق الديمقراطي الجديد وضد قوى اليمين . وفي خلال هذا الصراع وفي نهايته استطاعت الثورة المضادة تسجيل انتصاراتها . ما هي الدوروس الاساسية التي قدمتها ثورة اكتوبر لشعبنا في انتصاراتها وهزائمها ؟

★ كان الاضراب السياسي الاداة الرئيسية لانتصار ثورة اكتوبر في ازالة الحكم العسكري . وهذه الفعالية للاضراب جاءت نتيجة لشموله لمراكز الانتاج الاساسية بين القطاع الحديث ولانسلاخ جهاز الدولة باسره من السلطة الحاكمة عدا قوات الامن . وفي اطار قوات الامن اثر شمول الاضراب على القوات المسلحة نفسها معبرت اقسام منها بهذا الشكل او ذاك عن رفضها لاستمرار السلطة الحاكمة فعجزت الاخيرة عن توجيه السلاح بشكل فعال ضد الجماهير الشعبية . ومن هذه الزاوية فان النضال الجماهيري كان هو الشكل الرئيسي للانتصار الاولي على الدكتاتورية العسكرية .

وعلى الرغم من ان الاضراب السياسي كان يعبر عن مراكز قوة ثورة اكتوبر الا انه عبر ايضا عن ضعفها خلال الثورة وعندما الحت الظروف على استمرارها فيما بعد وارتقائها لمهام الثورة الديمقراطية . فالثورة وهي تواجه حكما عسكريا كان لا بد لها أن تجد التأمين والدعم لشق طريقها اولا ثم لحماية سيرها فيما بعد . وفي كلا الحالين كانت الثورة في حاجة الى انضمام اقسام مؤثرة من القوات المسلحة لصفها في تحالف ديمقراطي وطني . ان ابقاء القوات المسلحة في ايدي القوى اليمينية والجماهير تخوض معركة الاضراب السياسي وقصور جيوب المقاومة في داخلها عن تبين دورها الوطني الديمقراطي بصورة عميقة — والتآمر الصامت عندما شهرت القوى الرجعية السلاح في وجه العاصمة الثائرة ، تؤكد ان الاضراب السياسي كوسيلة جماهيرية للنضال كانت في حاجة للحماية .

★ خبرت بلادنا الدعوة للنظام البرلماني الغربي ايضا طريقا للتطور ولمواجهة مهام الثورة الديمقراطية . ان الجماهير بدأت تحس بفشل هذا النظام قبل الحكم العسكري ولكن هذا الاحساس كان قاصرا في مداه على الاقسام الطليعية من تلك الجماهير . وعند انهيار النظام العسكري كانت قضية الديمقراطية غامضة في اذهان الجماهير بل في اذهان الكثير من عناصر الديمقراطيين الثوريين . ان محاولات ونضال الحزب الشيوعي في هذه الفترة لاقناع الجماهير واستنهاضها في النضال من اجل ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للتقدم لم تجد التأييد الموصل للنجاح . ان القضية في جوهرها لم تكن صراع حول توزيع الدوائر الانتخابية ، ولا في صورة تخصيص دوائر للعمال والمزارعين الحديثين والمثقفين — ذلك كان الشكل مهما كان قصوره — ولكن

المحتوى هو : ديمقراطية جديدة تفتح الطريق **للسلطة الوطنية الديمقراطية ، وترفع الى اقصى درجة من نشاط الجماهير وابداعها وترمي بثقلها لتوجيه سياسة بلادنا واعادة بعثها** . وهذا المحتوى يعني تمتع الجماهير الشعبية بالحقوق الديمقراطية الاساسية وتقييد نشاط الفئات المعادية للثورة الديمقراطية : اطلاق طاقات الطبقات والفئات الوطنية والديمقراطية من مزارعين وعمال ومثقفين وطنيين ، وعناصر رأسمالية وطنية غير مرتبطة بالاستعمار ، وتقييد ومصادرة نشاط الطبقات ذات الروابط مع الاستعمار والتي ليست لديها مصلحة في البعث الوطني .

ب ــ الانتكاسة باسم الديمقراطية الليبرالية

بدعوى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية وتحت رايتها ، واعتمادا على غموض الجماهير حيال هذه القضية جمعت القوى الرجعية قواها وقوى اجتماعية مضادة للثورة ، واستطاعت أن تقف في وجه التطور الثوري في بلادنا . ولكن النضال الثوري في بلادنا سرعان ما نزع هذا القناع من القوى الرجعية في بلادنا ، وهذا يرجع الى تزايد حدة التناقضات الاجتماعية والاثار العميقة التي تركتها ثورة اكتوبر في حياة بلادنا السياسيه والاجتماعية ، يرجع الى حقيقة ان بلادنا بثورة اكتوبر دخلت فترة جديدة من مرحلة الثورة الديمقراطية حيث اصبحت مهام التغيير الاجتماعي اكثر الحاحا من قبل .

« فالرجعيون يستهدفون في الاصل خنق الثورات الديمقراطية في البلاد والوصول الى مصادرة الحقوق الديمقراطية نفسها . ان دعوتهم للنظام البرلماني كطريق لمصادرة الديمقراطية يبدو عليها التناقض لاول وهلة وهذا التناقض ناتج من طبيعة الثورة نفسها ويوضح الصعاب التي يواجهها الرجعيون في تنفيذ مآربهم . ففي عام ١٩٥٨ والحركة الشعبية الديمقراطية في البلاد ما زالت ضعيفة هاجم الرجعيون النظام البرلماني وادانوه كنظام لا يؤدي الى الاستقرار ولجأوا للحكم الدكتاتوري. ولكن ذلك لم يكن ممكنا بعد ثورة أكتوبر .فالحركة الديمقراطية ارتفعت الى مستويات اعلى وخبر شعبنا الثمار المرة للحكم الدكتاتوري .ابتدأت تتضح الفرص لتطبيق ديمقراطية جديدة في البلاد لتضمن دفع بلادنا في الطريق الوطني الديمقراطي والاشتراكية . ولهذا وضع الرجعيون في مركز لا يحسدون عليه ... فالقضية لم تعد ديمقراطية او لا ديمقراطية بل اصبحت تسير كل يوم لتكون كالاتي : **أي نوع من الديمقراطية ؟ .** »

(اعمال اللجنة المركزية ــ ٢٧ــ٥ــ١٩٦٥)

هذا جانب من قضية الديمقراطية كما طرحتها ثورة اكتوبر في نضالها المتعرج ضد قوى الرجعية في بلادنا . وهي قضية نظرية وعملية من الدرجة الاولى لمستقبل الثورة الديمقراطية السودانية . ولكن ثمة جانب اخر للقضية طرحه النضال الثوري والموقف المعقد خلال التحضير للنكسة وبعد ان انتصرت الثورة المضادة .

« والسمة الاخرى للهجوم الرجعي وهي معاداة الشيوعية تكشف ايضا الرغبات الحقيقية للرجعيين اذ لا يستقيم وجود نظام برلماني مع وجود هذه الحملة المنظمة . فمعاداة الشيوعية لا معنى لها سوى مصادرة الحقوق الديمقراطية وقتل النظام البرلماني نفسه .

وبهذا يمكننا القول بان الرجعيين وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية البرجوازية يستهدفون في الاصل تحطيمها ومصادرة الحقوق الديمقراطية . » **(نفس المصدر)**

ان ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني (الديمقراطية البرجوازية) قضية تستحق الاعتبار من قبل الشيوعيين وكل الحركة الثورية . لقد كشفت التاكتيكات المرنة التي اتخذها حزبنا منذ الانتصار الاول لقوى الثورة المضادة بالانتخابات العامة والرجوع الى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداءات على حزبنا الخ .. **كشفت ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني وعدم قدرتها على حكم البلاد بواسطته ، ومصادرة النشاط المتزايد للجماهير الثورية** . وهذا الضيق والفشل ترجع اصولهما الى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعي في البلاد والحاح المهام الديمقراطية للثورة في التنفيذ والتعبير عن ذاتها ، وهذا لم يدفع فقط اليمين التقليدي الى اتخاذ مواقف ثابتة ضد الحقوق الديمقراطية ، بل ان القيادات التقليدية المتصدية للتحدث باسم البرجوازية الوطنية اصبحت أقرب للمصالحة مع هذه القوى والاستعمار الاجنبي . وحدة النضال الاجتماعي تدفع بالتدريج الطبقة العاملة وحزبها والقوى التقدمية الى مراكز القيادة الوطنية وتحط من نفوذ قيادات البرجوازية الراهنة . ترجع اصولهما الى ان الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها اصبحت عاملا في جلب الاقسام العاملة في القطاع التقليدي الى ميدان النشاط السياسي والاجتماعي معبرة حتى في اكثر اقسامها تأخرا عن ضيقها بالنظام القبلي وتحكم زعماء العشائر الخ . ان هذه القوى ذات مصلحة في وقف النضال الثوري وفي مصادرة حركة التقدم ، في مصادرة الديمقراطية البرجوازية نفسها .

ان هذا الازدواج في وضع قضية الديمقراطية امام حركة الجماهير الثورية يقوي من الارض التي تناضل فوقها ويمكن ان يجمع حولها قوى واسعة وهائلة لكسر الاحاطة الرجعية في البلاد ويجعل التقارب بين قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعي يسير بخطى حثيثة . أن تردي قوى اليمين في طريق الدكتاتورية وتزييف رغبات الجماهير وحقوقها سيقنع اقساما واسعة بضرورة النهوض وردعها اعتمادا على التجارب التي اوضحت شراسة تلك القوى وسيرها ضدها حثيثا في استعمال العنف والتآمر طريقا لتصفية مواقع التقدم والثورة .

وقضية حماية الثورة تأخذ صورة جدية في بلادنا اذ ان وضع القطاع الحديث حيث الجماهير التي تؤثر على وضع السلطة في البلاد ، أضعف من وضع القطاع التقليدي حيث تستمد القوى الرجعية تأييدها الجماهيري ، وقد برهن نضال شعبنا وتجاربه الاليمة ان هذه القوى الرجعية تستغل الجماهير التي لم تستيقظ بعد للوعي بالمصالح الوطنية ومصالحها نفسها في التقدم والمستوى اللائق بالانسان ، في توجيه العنف او التلويح به ضد حركة الجماهير في المدن ومناطق الزراعة المتقدمة . **ولهذا فحماية مواقع الثورة شرط جوهري في امكانية تطور الثورة الديمقراطية عن طريق النضال الجماهيري** .

★ وسط تجارب ثورة اكتوبر اكتنز الحزب الشيوعي السوداني معرفة اكثر بفن العمل الثوري وخاصة في قضية الازمة الثورية . فمنذ ان طرح الحزب الشيوعي شعار الاضراب السياسي للاطاحة بالدكتاتورية العسكرية شرع في الدعاية والشرح لهذا الشعار : وعبر الاخطاء التي دفع اليها حزبنا تحت تأثير الاتجاهات اليسارية الساذجة ادرك ان ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير او حزبها ، ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما اشار ف.ا. لينين حقيقة عجز السلطة عن الحكم وضيق جماهير الشعب به . ولكن ثورة اكتوبر بأداتها — الاضراب السياسي — برهنت على أن التطور الثوري والدفع يمكن أن يحدثا اذا عجزت السلطة عن الحكم

واذا ما قررت الجماهير الاساسية في القطاع الحديث ان الحياة تحت تلك السلطة اصبحت لا تطاق . واعتماداً على قدرات هذه الجماهير ودرجة استعدادها لحماية منجزاتها الثورية وغل يد الرجعيين عن الاعتداء على قوى الثورة — تستطيع هذه الجماهير ان تنجز مهام الثورة الديموقراطية ببث روح التقدم واعادة صياغة الحياة على اسس ديمقراطية بين الاقسام الاخرى من السكان في القطاع التقليدي وجلبهم الى حياة المسرفة وفي اطار البعث الوطني الجديد .

غير ان امكانية احداث تطور ثوري في البلاد اعتماداً على قوى القطاع الحديث وتولي هذه الجماهير التصدي لقضية البعث الوطني الديموقراطي وتنمية الثورة الديموقراطية بين الاقسام البعيدة من النشاط السياسي المباشر تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع في جنوب البلاد . فوجود حركة سياسية ذات طابع غالب معاد للنهوض الوطني ، وللتحرر من التبعية الاستعمارية ، ولتطور الثورة الديموقراطية ، وتزايد هذا الطابع نتيجة للسياسة الرجعية التي تسلكها الفئات الحاكمة في بلادنا يجعل من هذه القضية عبئاً كبيراً على الحركة الشعبية الديمقراطية ، ومستنداً للضغط الاستعماري . ان جماهير شعبنا في الجنوب — كاقليات قومية — ذات مصلحة حقيقية في انجاز الثورة الديمقراطية ولا حليف لها في الحركة السياسية في الشمال غير الطبقة العاملة والكادحين والحركة الثورية ، ومن هذه الارض ولمصلحة تطور الثورة في بلادنا لا بد ان نهيىء الظروف والشروط اللازمة لتنمية مراكز العناصر الوطنية والتقدمية في جنوب البلاد وتشجيعها ومساعدتها مساعدات فعالة وقاطعة لبناء الحلف الثابت بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية في جنوب البلاد .

★ امتحنت قدرات حزبنا في الاشتراك في الحكم وقد وضح جليا ان حزبنا يعاني من ضعف شديد جدا في مقدرته على جعل برنامجه ملموسا بتقديم مشاريع مدروسة لتقدم الحركة الثورية .

أن شعار تاهيل حزبنا لمواجهة الظروف المتغيرة ، وحملة الاصلاح بين الكادر والقيادات لم تصل الى نتائج مثمرة وظل حزبنا اسيرا للنشاط الاثاري والعملي وقد برهنت الاحداث وما قدمنا من مشاريع على وجود امكانيات هائلة لصالح الحركة الثورية بين المثقفين الذين لا ينتمون الى حزبنا وعلى ان هذه الدوائر مستعدة لخدمة العمل الثوري ولنجدة الحزب الشيوعي والتعاون معه .

فاذا احصينا المشاريع الجوهرية المدروسة التي امكننا تقديمها ، نلاحظ هذا الضعف ، مما اثر بالفعل بل اضر في بعض الاوقات بمصالح الحركة الجماهيرية وتنمية نضالها فيما بعد .

أن استعداد حزبنا ومعالجته لقضية ارتباطه بخيرة المثقفين المفكرين الجادين قضايا هامة لمستقبل العمل الثوري ، كما ان رفع قدرات حزبنا على الحسم الثوري والتنفيذ لها اهميتها ايضا .

وهكذا ومن خلال النظر في هذه التجارب يتاكد وضع ثورة اكتوبر في مجرى حركة شعبنا . فهي التي هزت الحياة الراكدة في بلادنا . وفتحت منافذ وبنت مواقع للثورة الديمقراطية ورفعت الى الامام الى درجة لا يمكن تجاهلها قضية التغيير الاجتماعي والتقدم ، هي التي اثرت الحركة الثورية بتجارب النضال العملي وعلمتها من خلال نشاطها ومن مواقع اخطائها ونجاحاتها . وفوق كل ، فان ثورة اكتوبر رفعت من نشاط الجماهير الثورية ، ومن ثقتها بنفسها ومن اصرارها الثوري الذي

العمل الثوري في البلاد وابعدت المعارضة البرلمانية .
٤ — اللجوء للعنف وتشجيع المنظمات الارهابية بقصد تهديد العمل الثوري في البلاد وتصفية المؤسسات الثورية بدنيا .
٥ — اغراق المطالب المشروعة لثورة اكتوبر في بحر من التمويع ثم الانقلاب عليهـــا .
(من اعمال اللجنة المركزية — دورة نوفمبر ١٩٦٦)
هذه الاساليب يمكننا ارجاعها الى شكلين رئيسيين من اشكال العمل الرجعي : مواجهة قوى الشعب بالعنف والاضطهاد ، وبفتح طريق جديد لاستمرار الثورة المضادة : ومنحها متنفسا بواسطة الاصلاح اليميني . وفي كلا الحالين فان الصراع من اجل الحقوق الديمقراطية يمثل المركز الجوهري في حياة البلاد السياسية . وفوق ارضه وعلى تعدد المسارب والروافد يدور النضال من اجل تصاعد جديد في الحركة الثورية واقترابها من التصدي لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتنفيذها .
ان مواجهة الحركة الثورية بالعنف والاضطهاد — على الرغم من انها الاتجاه السائد حتى اليوم — الا انها برهنت على الفشل في هذه الفترة . فالعنف الموجه ضد الحزب الشيوعي والاضطهاد للحركة الثورية لم يؤديا الى النتائج المطلوبة . فقــد بقي الحزب الشيوعي وسط حركة الجماهير ، واستطاع المحافظة على كــادره وتنظيماته الاساسية . كما ان التنظيمات الديمقراطيــــة واجهت الاضطهاد بثبات . لم يقتصر فشل هذه السياسة على هذه الصورة فحسب بل ان مراكز المواجهة ومتابعة العنف بين قوى اليمين هبط نفوذها الادبي وبدات تواجه عزلة فعلية بيــن الجماهير . لا يعني هذا ان تلك السياسة اصبحت منبوذة . على العكس . فالعناصر السياسية الداعية لتصفية الثورة عن طريق العنف والاضطهاد موجودة ، وفــي مواقع مؤثرة بين قــوى اليمين ، وهي اليــوم تستمـد عــن طريق دعــم سلطتها ، وتقنيــن الثورة المضــادة الــى مواصلة ما بدات طريقا لاضعاف الحركة الثورية وخلق « استقرار » لسلطة الثورة المضادة . من المهم للحركة الثورية ان تدرك انه بعد ثورة اكتوبر وبروز الاتجـــاه الشعبي للتغيير الاجتماعي ومهما تعددت اشكال العنف والاضطهاد للحركة الثورية فان الحاح قضايا الثورة الديمقراطية والحاجة التاريخية التي اصبح لا مناص مــن مواجهتها وتلبيتها ، والفشل الذريع الذي يمنى به يوميا الطريق التقليدي في التنمية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والسياسية فانه لا بد للقوى الرجعية ان تجــد مخرجا غير العنف والاضطهاد وحدهما لتاجيل الثورة او اجهاضها . واعتبارا للوضع الطبقي بين قوى الثورة المضادة والنضال الملي الذي شنته قوى الثورة والتصور الذاتي عند اقسام من قادة البرجوازيين التقليديين فان القوى الاجتماعية التي تبرز في الميدان داعية للطريق الراسمالي ، ومعتمدة على الدفع الراسمالي وقواعده فــي بلادنا هي القوى الداعيةللاصلاح اليميني والتي تدفع بحدة سبيل التطور الراسمالي .
ولهذه القوى قدرة على الحركة ، ميدان العمل ما زالت فيه امكانيات لتلــك الحركة بالاصلاح ووقف التبذير ، وحقيقة اتساع الاقتصاد السوداني وامكانيـاته البكر الخ . القول بأن الازمة الاقتصادية وافلاس التطور الراسمالي في بلادنــا سليم . ولكن هذا لا يعني سير الازمة في خط مستقيم بل من الممكن حدوث انفراج وقتي في هذا الظرف او ذاك ، وان يعيد هذا الانفراج نفسه بصفة متكررة .
فاذا اصبح لزاما على حزبنا وحركة شعبنا الثورية ان تقف بحزم وتناضــل بمثابرة ضد العنف والاضطهاد فانه عليها ايضا ان تنقي صفوف حزبنــا وترفع من

قدراته النضالية ، ان تطرح في حركة مستمرة ومتعددة الجوانب والاشكال سبيل التطور الديمقراطي في ميادين النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ان غرس البديل لسياسات الاصلاح اليميني وفضحها هو ضمان مؤكد لتراص الجماهير، ولحدة رؤيتها الثورية — وهو الارض التي ستنمو فوقها يوما بعد يوم قيادة الطبقة العاملة السودانية وحزبها الشيوعي ، تنمو فوقها حركة الاتحاد بين الجماهير الثورية في نطاق الاتحاد الوطني الديمقراطي . ووجود هذا البديل عند نضوج الازمة الثورية — واستعداداتها اعتمادا على تجارب الثورة سلبا وايجابا هو الذي سيقرر انتصار الثورة الوطنية .

ولان قوى الاصلاح اليميني هي المتنفس الوحيد للثورة المضادة في بلادنا فهي تشكل الامكانية امامها للاستقرار فترة معينة ، رغم تذبذب الحركة الثورية صعودا وهبوطا . وهذا الوضع ناشيء من حقيقة ان الجماهير في القطاع الحديث هي التي تؤثر مباشرة في العمل الشعبي وهي الكتلة من السكان حيث تتعمق افكار التغيير الاجتماعي ... ولا يمكن قيام نظام مستقر يجد المعارضة الحازمة من قبل هذه الجماهير ولا تنظر اليه او الى قسم منه كمعبر عن امانيها . ولهذا فلكي تستقر حقا الثورة المضادة لا بد لها ان تتأثر بموقف هذه الكتلة من السكان : فالعنف وحده لا يكفي ولا بد من وجود اسلوب لضم صفوف جماهير القطاع الحديث ، وبناء سند للثورة المضادة بينها .

وبمقدار نضال الجماهير الثورية وقدرة الحزب الشيوعي في طليعتها ضد سياسات العنف والاضطهاد ومن اجل الحقوق الديمقراطية بمقدار نضال هذه الجماهير ونقاء صفوفها من الاثار السلبية لاتجاه الاصلاح اليميني وفضح هذا الاتجاه وتجريده من اي سند جماهيري بفتح الطرق والوسائل لردع الثورة المضادة وتتهيأ ظروف بلادنا لفترة جديدة من مركز الثورة الوطنية الديمقراطية . وهذا النضال يعبر عنه في شكل حركة ثورية مستمرة تدفع باقسام واسعة من الجماهير الى حلبة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تزيد من ثقتها بنفسها وقدرتها على مواجهة الاضطهاد والعنف الرجعي فتجعل منها اداة فاعلة — ووسط هذه الحركة تقتنع الجماهير بقدرة الطبقة العاملة وحزبها على قيادتها وعلى بناء وحدة بين هذه الجماهير .

ب — ضد اليأس والمغامرين

ان روح الاستسلام الناتجة عن انتصار الثورة المضادة تعلن ان الطريق للحركة الثورية اصبح مقفولا . ونحن نشهد اثر هذا في سلبية اقسام من البرجوازية الصغيرة وفي انغماس بعضها في الفساد واللامبالاة . وهذه حقا مظاهر النكسة وليست مستغربة . والنضال اليومي لحزبنا والجماهير الثورية والعمل الفكري الدائب لنقاء صفوف الثوريين وضد روح الاستسلام — هذه الحركة من شأنها حسر هذه الموجة التي نشهدها ومن نفس المواقع تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر بانه لا مكان للنضال الجماهيري ولا امل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو ان تنكفيء على نفسها وتقوم بعمل مسلح لان هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري .

مثل هذا الخط يمكن ان يستوى ، وهو يستهوي في الواقع العناصر السياسية اليائسة والتي لم تتمرس بعد بالنضال الثوري الذي يتعرض دائما للصعود والهبوط، للمد والجزر . وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا التصدي

للنضال ضده بحزم وبفكر عميق ويفتح الطرق باستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواه يعبىء قوى الشعب ويهيىء الظروف الملائمة لانضاج الازمة الثورية . ان الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواه تقتنع بأن الحياة تحت ظل تحكم الرجعيين لا تطاق ، وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية ويتقوى عودها ويصلب وتصل الى مستوى تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية . والشكل الذي تنفذ به الجماهير التحول الديمقراطي الحاسم يتوقف ايضا على تجاربها عبر النضال من اجل انضاج الازمة الثورية . وفي قلب تجاربها تحتل تجارب ثورة اكتوبر مركزا مرموقا : فالرجعية لم تتورع لتحقيق أهدافها عن نزع القناع الليبرالي عن وجهها ، ومواجهة قلعة الثورة ـ العاصمة ـ بالعنف المباشر تارة والتلويح به تارة أخرى . وهذه السمة للعمل السياسي بين غلاة الرجعيين يجب ان تنتهي لغير رجعة ويجب دائما أن تكون قلاع الثورة محمية الجانب . وحماية هذا النضال الشعبي المشروع تتطلب اولا وقبل كل شيء إن يكون الحزب الشيوعي طليعة الثورة صلبا وقادرا على حماية النضال الجماهيري ومؤكدا من خلال نضاله اليومي ونضال الجماهير ان المدينة الثائرة لم تعد مفتوحة لعنف البادية والجماهير المتخلفة التي لا تدرك مصالحها الحقيقية ، [illegible] خبرت هذه الجماهير الثورية النضال المنيف في ثورة اكتوبر ويمكنها بالفعل أن تحمي حركتها من عنف الرجعيين ، انه لا بديل على الاطلاق للنشاط الجماهيري والتنظيم والعمل اليومي المثابر ، وسير الثورة في طريق متعرج وبنمو هذا النضال ضد خطط الثورة المضادة يرتفع وعي الجماهير وتدرك مهامها التاريخية ، ولا بديل على الاطلاق ايضا من ان يتجه هذا النضال صوب انضاج الازمة الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ، ومتراصة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديمقراطي (وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فأن هذه المهمة تقع على الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الاخرى) . ان تبسيط هذا النضال خطأ فالقوى الاستعمارية القديمة والحديثة التي تعمل في [illegible] ضد نمو بلادنا وخروجها من حالة التخلف تواصل هجماتها بأساليب مختلفة على طول منطقة التحرر الوطني ومن ضمنها بلادنا ، وهي تحرز انتصارات مؤقتة في العالم العربي وتصل في شراستها لدرجة العدوان المسلح وهي بالنسبة لبلادنا تعلمت ايضا من ثورة اكتوبر وأدركت بعمق خطر الجماهير النشطة بين قطاع الاقتصاد الحديث . ولهذا فأن كشف خططها وفضحها ويقظة الجماهير ضدها قضية هامة بالنسبة لتطور حركة الثورة في ظروف تحكم الثورة المضادة في بلادنا .

ما هي اذن قسمات الوضع في بلادنا ؟ مواقع العمل الثوري ؟ طريق هذا العمل وآفاقـه ؟

جـ ـ اكتوبر فترة جديدة .. وليست مرحلة جديدة

أدخلت ثورة اكتوبر بلادنا في فترة جديدة ضمن مرحلة النضال الوطني الديمقراطي . ويميز هذه الفترة اتساع الرقعة المتيقظة على مهام التغيير الاجتماعي وتطلعها الى قيادة جديدة تحقق أمانيها ، ونزوعها للاستقلال عن القيادات البرجوازية . وهذه الجماهير تشمل أقساما واسعة من العاملين في قطاع الاقتصاد الحديث وتؤثر على الاقسام الاخرى تحت تعبيرات مختلفة تتجمع في رفض السير على الطريق الذي سلكته الطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال . وهذا النزوع للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابرا ، ولا يعني انتكاس ثورة اكتوبر ابعاده كعامل

مبرز من العوامل التي تؤثر في سير الحركة السياسية في بلادنا . ان تزايد حدة التناقضات الاجتماعية دفعت باقسام من القيادات البرجوازية القديمة الى مواقع التصالح والتهادن مع اليمين الموغل في الرجعية ومع الاستعمار بشقيه القديم والحديث ، تشكلت جبهة مضادة للثورة من العناصر الرجعية المحافظة : اشباه الاقطاعيين والمنتفعين من التأخر القبلي ، وعناصر من البرجوازية والفاسدين والعملاء ضد الثورة .

★ بلادنا تعيش تحت ظل الثورة المضادة ، ولكن هذه القوى لم تنتصر نهائيا! فالمقاومة الشعبية خلال السنوات الثلاث الماضية وقدرة الجماهير على الاحتفاظ بتنظيماتها لا تعبر عن بقايا زائلة لثورة منتكسة بل تعبر عن عمق الثورة وقدرتها على البقاء وامكانياتها للتصاعد مرة اخرى . ولتصفية الثورة تسلك القوى الرجعية طرق العنف والاضطهاد وتفضح نفسها يوميا بتخليها عن شعار البرلمانية الديمقراطية وفي هذا السبيل فهي لا تتورع عن سلوك طريق الدكتاتورية المدنية ثم الدكتاتورية العسكرية .

★ امكانية الحركة لهذا النظام ما زالت موجودة فهناك فرص لتقوية صفوف القيادات البرجوازية القديمة التي تصالحت مع قوى الرجعية والاستعمار ، وفقدت الكثير من نفوذها على الجماهير بمحاولاتها للاستفادة من الامكانيات النسبية للتنمية الراسمالية ومن ترقيع النظام بالمناورات السياسية والتحالفات الوقتية . غير أن الشيء الجوهري لا ينتمي الى هذه التاكتيكات السياسية بل الى الوضع الطبقي في البلاد : الى الاساس المادي . وفي هذا الشأن فان القوى المعبرة عن المصالح الراسمالية الجديدة في بلادنا ، والمرتبطة بالاستعمار الحديث ، يمكن تحت مظلة الاصلاح ان تلعب دورا في احداث استقرار نسبي ومؤقت للثورة المضادة اكثر من غيرها .

★ تسير الثورة المضادة في سبيل توطيد حكمها واكتمال سطوتها على كل اوجه الحياة في بلادنا في ظروف خارجية تتميز بالهجوم العام الذي تشنه قوى المستعمرين على نطاق منطقة التحرر الوطني قصد احداث تغيير في ميزان القوى لصالحهم . وهذا الهجوم يمتاز بالشراسة . يضاف الى هذا ان ثورة اكتوبر كما تعلم منها شعبنا تعلم منها أيضا المستعمرون . فهم يعملون بدأب مع الثورة المضادة لنسف كل مراكز الثورة بأعمال التجسس والتخريب وتشجيع الارهاب ، ثم بدعم حركة الاصلاح اليميني قصد اغراق حركة الجماهير الثورية في بحر من التضليل والحيرة : ومن هذا فالاستعمار الحديث المهاجم بالاضافة الى انه يستغل الضعف العام الموجود في حركة التحرر الوطني العالمية ، يستغل نقاط الضعف التي خبرها في حركتنا الثورية في هذه الفترة وفي خلال ثورة اكتوبر .

وبهذا اصبحت قضية الاستعمار الحديث : استكشاف وسائله ومعرفتها وتعليم الجماهير الثورية ، على نطاق واسع ، بطبيعته قضية مقدمة في الصراع الموجه لصدر الثورة المضادة .

تسير الثورة المضادة في بلادنا لتوطيد حكمها ايضا في ظروف تمتاز بوقوع هزيمة على حركة التحرر الوطني العربية بنجاح العدوان الاخير وانتصاره عسكريا ، وفي توجيه ضربة قويه ضد النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة والذي يقف في طليعة الثورة العربية . فوق الانتصار العسكري يسعى الاستعمار الغربي بزعامة امريكا لاحداث ردة شاملة على طول حركة التحرر الوطني العربية هدفها تصفية النضال الثوري وضرب المنظمات الوطنية والثورية . وقلب انظمة الحكم

الثورية ـــ وسيادة الدوائر الرجعية على طول المنطقة ، وبهذا تؤمن مصالحه .
صحيح ان هذه الاوضاع تقوي مركز الثورة المضادة في بلادنا ، وتجعلها اكثر جراة في تنفيذ خططها وفي ضرب الحركة الثورية في بلادنا ، ولكن صحيح ايضا ان هذا العامل ـــ الاستعمار الحديث ـــ انكشف امره الى حد بعيد خلال العدوان الاخير وبرز وجه الاستعمار . **ان اقساما واسعة من جماهير شعبنا بدأت تستيقظ على حقيقة الاستعمار الامريكي ، وتنمية هذا العامل بالرعاية والاهتمام** يخلق صعوبات امام هجوم المستعمرين على الحركة الثورية في بلادنا .

٧ـ توسيع الحركة الثورية وتصعيدها

وعلى الرغم من الهجوم الاستعماري على بلادنا ، ومنطقتنا العربية والافريقية، فان هذا الهجوم نفسه ادى الى ارتفاع في ادراك الجماهير لحقيقته . فالتواطؤ الامريكي البريطاني مع اسرائيل في العدوان الاخير على الشعوب العربية دفع بحركة النضال ضد الاستعمار الحديث في بلادنا خطوات ، ونشر اوسع مما مضى الوعي بطبيعة هذا الاستعمار ، وهذا عامل لصالح الحركة الثورية في بلادنا ، يمكنها اذا ما ثبتت على تلك المواقع والمستويات التي وصلت اليها جماهير شعبنا في فهمها لحقيقة الاستعمار الحديث ، ان تنمي حركتها في النضال ضده وضد الفئات المحلية والعناصر التي تربط مصيرها به وسيفيد هذا كثيرا في تنمية الحركة الشعبية المناوئة لطريق التطور الراسمالي لبلادنا بوصف هذا الطريق هو الشكل الذي به سيطر الاستعمار الحديث على وطننا ويدفع به اكثر واكثر الى هاوية التبعية .
★ ان التنظيمات الديمقراطية للعمال والمزارعين والطلاب والشباب الخ . هي منارات الثورة ، وفي تقويتها وازدهارها وبين حركة النضال من اجل الحقوق الديمقراطية يستمر النضال الثوري في بلادنا وتتهيأ الامكانية لا لابقاء مواقع الثورة وحسب بل لتوفر شروط ملائمة لتساعد من جديد في الحركة الثورية . والطبيعة المزدوجة لحركة النضال من اجل الحقوق الديمقراطية في بلادنا سمة فريدة لتطور الثورة الديمقراطية ناتجة من حقيقة وجود قوى جماهيرية تقتنع يوميا وبتجاربها بأنه لا مفر لتحقيق النهضة الوطنية من السير في الطريق الوطني الديمقراطي ، متوسلة بالديمقراطية الجديدة التي ترفع الى اعلى من نشاط الجماهير وتدخل الحياة والحركة وسط الجماهير في القطاع التقليدي وتضع السلطة في يد القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الديمقراطية والتحرر الوطني والتقدم .
٢ ـــ من حقيقة ان النظام البرلماني على يد قوى اليمين تتقطع اوصاله يوما بعد يوم وتصبح الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها اداة في يد الحركة الثورية لتطوير نضالها ولدعم مواقعها في البلاد .
وهذا وضع معقد يحتاج الى الكثير من الادراك ، والقدرة على الوضوح النظري والعملي ، ولكنه يعكس الامكانيات الواسعة لتطور الحركة الثورية واتساع مداها الجماهيري في البلاد .
★ تشد انظار الجماهير الثورية المتقدمة في بلادنا ، وهي تختبر فشل النظام التقليدي واحزابه ، وتتيقظ على الحقائق المروعة للتطور الراسمالي الذي يقود الى زقاق لا منفذ له ـــ تشد نحو البديل ، نحو طريق التطور غير الراسمالي . وفي هذا تعبر هذه الجماهير بأشكال مختلفة عن يأس من الاحزاب البرجوازية والرجعية ،وعن نزوع الى الاستقلال الطبقي والى تأييد الحزب الشيوعي في نضاله ضد الرجعية

في البلاد . وتعبر الجماهير في القطاع التقليدي عن تطلعها للبديل بتزايد حركتها من اجل الاصلاح الاداري وضد ارهاق الضرائب بالرغبة المتزايدة في التعليم والخدمات العامة وببروز قيادات جديدة وسطها من ابنائها الذين نالوا حظا من التعليم الخ .

ولهذا فان حركة النضال من أجل تقوية مراكز البديل المتجمع حول الطريق غير الراسمالي ، والتحرر من الاستعمار الحديث والقديم ، هي القانون الذي يحكم سير الثورة الديمقراطية في بلادنا . ولكن الجماهير لن تتسع حركتها حوله بمجرد الاعلان عنه بالدعاية والاثارة ، بل تتسع هذه الحركة بالنضال اليومي الذي تشنه التنظيمات الثورية في بلادنا في مقدمتها منظمات الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . وهذه الحركة لا تهيء مركزا وقيادة جديدة للجماهير وحسب بل عليها ان تسعى حتى في اطار النظام القائم ، لدعم مواقعها ، ولفتح نوافذ تطل منها الجماهير على جدوى النضال الوطني الديمقراطي ، وعلى ما يمكن ان يهيئه النظام المنبثق منه والذي يفتح الطريق للتطور الاشتراكي .

فالنضال الثوري في بلادنا من اجل المحافظة على القطاع العام ، وتنمية صفات الديمقراطية والوقوف بحزم ضد تقليل دوره في الاقتصاد الوطني او تفككه التدريجي تعبيدا لسياسة القطاع الخاص ، يمكن أن يجمع قوة اجتماعية كبرى في بلادنا . وهو يستند الى واقع صلد يقول بوضوح ان الدفع الراسمالي في بلادنا منذ عام ١٩٥٨ برهن على حقيقة ساطعة وهي : أن القطاع العام رغم الاهمال الذي واجهه ظل السند الرئيسي للانتاج في بلادنا . والنضال مثلا من اجل تخفيف حدة التأخر والاضطهاد بين القطاع التقليدي ، بتوسيع العمل الجماهيري من اجل الاصلاح الاداري وتصفية قوى زعامات العشائر والقبائل ، من شأنه أن يضع ظروفا افضل لتحرر الجماهير والى اقترابها من التحالف مع الحركة الديمقراطية في بلادنا . وتنمية حركة التعاون بين المزارعين على اسس ديمقراطية ، من شأنها خلق صعوبات عملية امام الاتجاه لتوسيع سيطرة العناصر الرأسمالية ، وبناء قواعد للمعرفة والوعي والعمل الجماعي . وفي اتساع مثل هذه الحركة تخلق ظروف ملائمة لتطور النضال الديمقراطي بين جماهير المزارعين ، وتبني قاعدة قوية تمتد عليها الثورة الوطنية الدمقراطية في البلاد ، وحركة الاصلاح الزراعي .

« لكي تدرك الجماهير اهمية الاشتراكية لا بد أن تفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو في لمحة ما يمكن ان يحققه الحزب الشيوعي . وهذا لن يتم الا اذا استطاع الحزب الشيوعي أن يكون بين الشعب لتخفيف الام المجتمع المتخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق ... اننا نريد ان نجعلهم يحسون بفائدتنا اليومية لهم فيدركون ان الحزب الشيوعي يستطيع أن يقدم الكثير حتى قبل قيام النظام الاشتراكي وكل فائدة يومية يقدمها الحزب الشيوعي هي خير دعاية للنظام الاشتراكي المقبل ، وستؤدي الى رفع المستوى النضالي بين الجماهير **الشعبية لان الجماهير التي تجد بعض حقوقها اقدر على النضال واصلب من غيرها . »**

(اعمال اللجنة المركزية — دورة سبتمبر ١٩٦٥)

هذا يعني أن النضال من اجل تنمية مواقع التطور غير الراسمالي لها امكانيات وواجب ثوري لتسهيل العبور للنظام الوطني الديمقراطي بالنضال اليومي في قلب النظام الراهن وبناء مواقع في تركيبه تحول دون طغيان النمو الرأسمالي والتخلف . هذا النضال ليس مجرد حركة اصلاح خارج التركيب الاجتماعي للنظام الراهن ، بل بين أجهزته المختلفة الاقتصادية والثقافية والادارية الخ .

★ هذه الحركة الطبقية التي تدفع للامام مواقع البديل لطريق التخلف والتبعية ليست حركة عامة للاصلاح ... بل هي نضال واع وموجه لتدريب الجماهير ثوريا ، لانجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية ، وهذا يتطلب أن تصمد الطبقة العاملة باستمرار الى مراكز القيادة وان تقتنع الجماهير عمليا بفضل نضال جماهير الطبقة العاملة ـ لا طلائعها فحسب باهلية هذه الطبقة للقيادة ، وللتعبير عن الاماني الوطنية وفي هذا المضمار تلعب المنظمات الطبقية للعمال دورا متقدما وحاسما ، ولان الثورة الوطنية دخلت فترة جديدة ، واصبح الصراع يوما بعد يوم حول افضل الطرق لتطور البلاد فان قيادة الطبقة العاملة تتوقف على قدراتها في منظماتها المختلفة ، وبين تنظيماتها الاقتصادية خاصة ، **على التصدي لهذه المهمة ، واقناع الجماهير فعلا ، وفي وسط الحركة الدائبة لتقديم البديل ، بأن برامجها ونضالها اليومي يرشحانها بالفعل لهذه المهمة .**

ان تلاحم طلائع العمال بالمثقفين الشيوعيين هيأ في الفترات الاولى للطبقة العاملة كادرها الاساسي الذي انجز الاستقلال لحركة الطبقة العاملة ، وشيد تنظيماتها الطبقية ولكن الفترة الراهنة من الثورة تتطلب استخدام الكادر المثقف الذي ربط نفسه بمصير الطبقة العاملة في داخل تنظيماتها لكي يساهم في هذه المهمة ، وليهيء ظروفا افضل لتنمية التنظيمات النقابية كقوة جاذبة على الصعيد الوطني ، ولدفع قوة اوسع من كادر الطبقة العاملة الى مستويات القيادة الوطنية ، وهذا التلاحم من شأنه ايضا ان يدرأ عن الطبقة العامله خطر حركة الاصلاح اليميني وينقي صفوفها ، وهي اذ تنجح في عبور هذه العقبه فانها تصبح ولا شك القوه القائده وتتهيأ ذاتيا لحسم قضايا الثوره الديمقراطية .

★ ولان حركة الجماهير لتطوير مراكز الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا تسير في طريق متعرج ، وليس طريقا مستقيما ، للظروف الموضوعية القائمة وللظروف الذاتية الخاصة بعلاقات الطبقات في مجتمعنا ، ولان عليها ان تبني مواقع ميسرة لانتصارها في تركيب النظام القائم واجهزته المختلفة فانها تؤثر بالفعل في مواقف فئات من البرجوازية سلبا وايجابا . فتزايد حدة النضال الاجتماعي يجعل اقساما من البرجوازية مائلة للتصالح مع الرجعية الموغلة والاستعمار ضد الثورة . ولكن ايضا يؤثر هذا النضال في اقسام اخرى من البرجوازيه قريبة للمصالح الوطنية وذات طابع مناهض للاستعمار في قاع جوهرها بطريقه ايجابية لتقترب اكثر الى دائره النهضه الديمقراطية .

صحيح أن هذه القضية واضحة في اطار برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية الذي يطرح مصالح هذه الفئة ويدافع عنها في اطار الاتحاد الوطني الديمقراطي ولكن الدوائر المعبرة سياسيا عن هذه المصالح ليس لها منبر مستقل حتى الان ، وهي متناثرة في داخل الحركة السياسية ، ومهمتنا ، كما سلف ، هي اكتشافها خلال النضال العملي ، وتحت تأثرها بالحركة الوطنيه الديمقراطية تظهر التعاطف . فعلينا ان نضع هذا دائما في الاحتمال وان نقترب منها . مثل لهذه التجربة العملية انه رغم الصراع الحاد بين الحركة الثورية والقيادة التقليدية للحزب الوطني الاتحادي المتحده في جبهة مع قوى اليمين ضد الثورة وتردي هذه القيادة الى مستوى التامر والتحريض لارتكاب اعمال العنف ضد الحزب الشيوعي وقوى التقدم ، فقد ظهرت عناصر هنا وهناك من داخل هذا الحزب هاجرة هذه السياسة ومقتربة اكثر الى التجاوب مع الحركة الشعبية في افاق بعينها : تخفيف المواجهة ، الشعارات المعادية للاستعمار .. الـخ .

ومهما كان وزن هذه الدوائر ومهما كانت الاحتمالات لتاثيرها في مجرى السياسة الموجهة للبلاد فانه من الواجب على الحركة الثورية ان تشجع تعبيراتها الايجابية ، ولن يؤخر هذا تطور الثورة وتنمية قوى البديل كما تتوهم العناصر اليسارية التي ترغب، في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بضربة واحدة .. بل على العكس يؤدي هذا الى خلق مناخ افضل للثورة في بلادنا وخاصة لحركة النضال من اجل الحقوق الديمقراطية . القول بأن هذا ينمي من مركز هذه الدوائر بين الجماهير خطأ فالمسالة ليست رغبة ذاتية في تنمية هذا الدور بل توضع على الوجه التالي : من غير الممكن القفز على فترات النضال الوطني الديمقراطي وكل طبقة لها دور في هذه الفترة وفي اطار المرحلة بأسرها ستستمر في دورها حتى تستنفد قدرتها على الحركة وعلى التعبير عن مصالح ثابتة في اطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لا يقفز لها قفزا بل هي تبنى من خلال العمل اليومي ، وبقدرات الطبقة العاملة كطبقة في الدفاع عن مصالح الجماهير الثورية، وفي تقديم البديل الجاذب . وما عاد هذا الوضع مطروحا كقضية نظرية في حيز الحتمية التاريخية بل هناك الان اساس مادى لتحقيق هذه القيادة فعلا .

٨ ـ قدرات النظام البرلماني

تطرح ظروف بلادنا سؤالا هاما ايضا بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية : ما هي امكانيات استمرار نظام برلماني على النمط الغربي في بلادنا ؟ .. والرد على هذا السؤال تتحكم فيه عوامل شتى خاصة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي ، خاصة بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة بالسودان كجزء من العالم الثالث والشعوب التي نالت الاستقلال حديثا وترغب في الخروج من حالة التخلف والتبعية التي تعانيها ..الخ

اولا : ان بلادنا تعاني من التخلف ولم تواجه بعد مهمة الثورة الديمقراطية الشاملة التي تحرك ساكن الحياة في القرى والبوادي وتحرر الجماهير من سيطرة العلاقات القديمة القبلية وشبه الاقطاعية والتسلط الطائفي المستغل ، فالقطاع التقليدي الذي يكتم انفاس الجماهير ويحجب عنها حركة الثورة الديمقراطية ما زال يحبس بين جدرانه الغليظة اكثر من ٨٧ بالمئة من سكان بلادنا . ومهما كان الاختلاف حول مضمون هذه الثورة الديمقراطية ــ ان كان بالطرق غير الراسمالية او بالطرق الراسمالية العتيقة ــ فان الوضع الاجتماعي الراهن يشير بقوة الى ضعف القواعد الاجتماعية التي يمكن ان يبنى عليها نظام برلماني برجوازي . وفي نفس الوقت فان الراسمالية السودانية نفسها التي يمكن ان تبني هذا النظام السياسي البرجوازي ما زالت من اضعف الطبقات الاجتماعية في البلاد اقتصاديا وسياسيا وهي لا تستطيع التعبير المستقل عن ذاتها الا في حيز التحالف مع القوى القديمة القبلية وشبه الاقطاعية.

ثانيا : هذا التحالف البرلماني يعبر في واقع الامر عن تسلط القوى الممعنة في الرجعية وهي تهدم اساسا هاما يقوم عليه : الحقوق الديمقراطية البرجوازية . انها تقدم شكلا للنظام البرلماني مجردا من كل محتوى وقائما على قهر الجماهير المتقدمة التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة . وهذا التناقض من شانه أن ينمي الصراع ويزيد من حدة التناقضات الاجتماعية ويعزل النظام البرلماني الشكلي يوما بعد يوم عن حركة الجماهير النشطة التي تلح في ايجاد سبيل للتعبير عن ذاتها وللتصدي لمهام قيادة البلاد في طريق دعم الحرية الوطنية وفي سبيل النهضة والتطور . ولأن النظام البرلماني بحكم الاوضاع الاجتماعية والطبقية في بلادنا يصبح

اداء لوقف التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي فان الجماهير النشطة ، وهي ترفض التدهور في حياتها ، ويثقل كاهلها التخلف والاستغلال تشق طريقها وتبحث عن خير الطرق للتقدم والتطور . فالقول بامكانية استقرار النظام البرلماني على هذه الصورة لا يعني الا امكانية استمرار سلطة الطبقات والفئات الاجتماعية التي ترفض استكمال النهضة الوطنية الديمقراطية ليس ذلك محسب ، بل هذا يعني ان هذه السلطة مستقرة ووقف الصراع الذي تحتمه ظروف البلاد والنابع من احتياجاتها التاريخية .

★ ان جوهر المشكلة هو تفجير الثورة الديمقراطية في بلادنا وتحرير الجماهير من التخلف واطلاق قدراتها السياسية والاقتصادية . لقد استطاعت البرجوازية في بلدان اوروبا الراسمالية ان تقوم بهذه المهمة : لان البرجوازية كانت تحمل راية التقدم وكانت تعبر تاريخيا عن اماني الامة ، وكانت ذات مصلحة في هدم النظام الاقطاعي المتخلف . ولكن هذا الوضع أصبح مستحيلا في ظل الامبريالية وتحول الراسمالية الى الاحتكار : لقد وقع هذا الواجب بحكم التاريخ على جماهير الطبقة العاملة وعلى احزابها الثورية . وفي عالمنا ــ منطقة التحرر الوطني حيث يجابه الاستعمار القديم والحديث الثورة الديمقراطية بعنف ويعمل على ابقاء البلاد على حالة التخلفوالجهل، ونسبة لان البرجوازية ــ بالاضافة الى ضعفها النسبي ــ ذات روابط بقوى التخلف المحلية وبالاستعمار الحديث نفسه « في اقسامها » العليا ونسبة الى انتشار افكار التغيير الاجتماعي من قبل الجماهير ورفضها لدخول الحياة الحديثة عن طريق القهر والخراب كما حدث في اوروبا واستحالة حدوث الثورة الديمقراطية فيها اعتمادا على استغلال ونهب البلدان الاخرى ــ فان القوى القادرة والمكلفة تاريخيا باقتحام هذه المهمة : هي قوى الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعناصر الديمقراطيين الثوريين المتاثرين بمواقعها الفكرية ونفوذها على النطاق العالمي كما دلت التجارب في اجزاء من العالم الثالث .

اذن فالقضية في بلادنا هي : استقرار حكم الرجعية القائم على العنف بنظام برلماني شكلي ، او العنف المباشر من هذه القوى او اجهزة دولتها وخاصة كبار البيروقراطيين في القوات المسلحة او دفع بلادنا في طريق النهضة الديمقراطية وبناء الاساس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع بلادنا الى رحاب القرن العشرين ولا طريق لهذا الدفع الا بانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في ربوع وطننا .

★ ان جماهير شعبنا تعلمت خلال نضالها الطويل ضد الاستعمار المباشر ، وفي الفترات المختلفة للثورة الديمقراطية ، وفي ثورة اكتوبر ، تجارب عديدة وخبرتوسائل مختلفة من النضال الثوري الهادىء والعاصف ، السلمي والعنيف ... ان القول بأن هذه الاداة او تلك لا تصلح للتصدي لهذه المهام قول خاطىء . فتجارب الجماهير الايجابية هي جزء من تقاليد عملها للتعبير عن ذاتها وللتاثير على مجرى الاحداث السياسية ومن المستحيل نزع هذه الادوات والتجارب من بين يديها . تحت تاثير صعود نجم الثورة المضادة تبرز فكرة قائلة بأن فعالية الجماهير ونشاطها في الاضراب السياسي كما حدث في ثورة اكتوبر امر لا يمكن ان يعود الى بلادنا مرة اخرى . وتحاول قوى الرجعية مثابرة ان تطمس معالم تلك التجارب الثورية وخاصةالاضرابات السياسي سبيلا لغل يد الرجعيين ، وللتاثير على مجرى الاحداث السياسية . انثورة اكتوبر كانت امتحانا لقدرات شعبنا احاط بها الخطأ والصواب والضعف والقوة ، وعلى الثوريين ان يجلو جوانبها وان يجعلوا منها تجربة مستقرة بين تجارب شعبنا الثورية وان يجعلوا من ادواتها وفي مقدمتها الاضراب السياسي اداة من ادوات العمل الثوري وفق الظروف الملائمة والنضوج في الازمة الثورية ، وفق مواقف الطبقات وتوازن القوى وقدراتها على الحركة .

والشيء الجوهري هو ان تحشد الجماهير وتعد فكريا وتنظيميا وبالادوات الملائمة في حركة واسعة ومتعددة الجوانب ومؤثرة في تركيب المجتمع واجهزته بما في ذلك اجهزته الادارية « الاقتصادية والتعليمية الخ » وان تصل هذه الجماهير في اتحادها الى درجة قبول قيادة الجماهير العاملة والى مستوى الحسم وعندها يصبح في متناول اليد استكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وبين هذه الحركة يتخذ التنظيم دورا بارزا ومقدما : تنظيم ادوات العمل الثوري وعلى راسها الجبهة الوطنية الديمقراطية والحزب الشيوعي قائد حركة الكادحين والطبقة العاملة .

الباب الثاني

١ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية :

طالما أن بلادنا ما زالت في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فان الجبهة التي تمثل الطبقات والفئات والافراد الذين يضمهم اطار هذه المرحلة هي الاداة التنظيمية لتحقيق المهام التاريخية المطروحة ، ولا سبيل اخر لتحقيق هذا الهدف . اننا ندرك الان اكثر من قبل ، المصالح الاجتماعية والطبقية والوطنية لهذه المرحلة كما هو مقدم في مشروع برنامج حزبنا الان ، على نقائصه والحاجة الى استكمال ما غمض منه ، بالارتقاء في مستوى معرفتنا ونضالنا العملي . وعلى المستوى الذي توصلنا اليه نظريا ندرك ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة والمزارعون والمثقفون الثوريون والرأسمالية الوطنية . وان قيادة هذه القوى تكمن بين جماهير الطبقة العاملة . واستطعنا من الناحية النظرية ان نتعرف على اقسام الراسمالية في بلادنا ومصادر نموها ، كما عرفنا منافذ الاستعمار الحديث . حددنا الى من يوجه حد الثورة : الاستعمار بشقيه القديم والحديث والطبقات والحركات السياسية المتعاونة معه .

هذا الفهم النظري كنا نمتلكه منذ ان طرحنا برنامجنا في المؤتمر الثالث في مطلع عام ١٩٥٦ ولكن نحن نمتلك الان تفصيلات نظرية لا مجرد تعميمات . واستطعنا حسب مستوى معرفتنا ان نطبق عموميات الماركسية فيما يختص بالمرحلة الوطنية الديمقراطية على ظروف بلادنا . وبهذا يمكن لنا ان نقول بأنه في هذه الفترة جرى تقدم كبير في قدرة حزبنا على تحليل المجتمع السوداني ، وعلى تطبيق الماركسية لاجلاء جوانب المرحلة الوطنية في بلادنا بصورة ملموسة . هذا حسن ومفيد .

ومن مجموع هذا التقدم في فهمنا النظري ومن تجارب هذه الفترة علينا ان نخرج بالصياغة العملية لهذه القضية : كيف نبني الجبهة الديمقراطية ؟

أ ـ تصورات خاطئة

علينا ان ننهي لغير رجعة بعض التصورات الخاطئة التي عوقت عمليا نضالنا لهذا الهدف . في مقدمة هذه التصورات ان الجبهة الديمقراطية في بلادنا يمكن ان تقوم في شكل تنظيم عمودي ثابت ومحدد المعالم مثله في ذلك مثل الحزب السياسي ـ يضم في داخله وتحت قيادته منظمات سياسية تعبر عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة

في الثورة الوطنية الديمقراطية . ومثل هذا التصور لا يضع في الاعتبار حقيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا .

فالتنظيم السياسي في بلادنا والذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية لا يسمح بوضوح طبقي حاد . فخلافا للحزب الشيوعي السوداني فان الاحزاب التي نشأت وقتها بنيت على اسس انقسامات طائفية وقبلية . صحيح ان هذا لم يكن يمنع وجود الاتجاه السياسي الغالب هنا وهناك . فحزب الامة ظل يمثل القوى المتعاونة مع الاستعمار ويجمع دعائم النظام القبلي وكبار الموظفين الذين صنعهم الاستعمار صنعا . والاحزاب الاتحادية كانت تمثل مجموعة من المثقفين البرجوازيين ذوي الموقف المناهض للاستعمار ؛ وبكل ما تحمل هذه الفئة من البرجوازية من تناقض ووجوه تناقض حركة الجماهير الشعبية الا انها بنت عملها السياسي على تنظيمات طائفية ايضا وهذه الاوضاع جعلت من العسير بالنسبة للبرجوازية الوطنية ان تجد تنظيما يعبر تعبيرا كاملا عن تطلعاتها السياسية والاقتصادية يضاف الى هذا ان مصادر الثروة المحلية في البلاد بحكم النهج الاقتصادي ظلت محصورة في ميداني الزراعة والتجارة الخارجية حيث تتداخل المصالح الطبقية للبرجوازية والعناصر شبه الاقطاعية . وفي الدفع الراسمالي الاخير الذي واجهته بلادنا بتطبيق الخطة العشرية ارتبطت اقسام من هذه البرجوازية براس المال الاجنبي معبرة عن مصالحها بين هذه الاحزاب التقليدية في جبهة ضد حركة الشعب والتقدم . غير ان التلق الذي نشهده ومراكز التذمر على السياسات الموالية للاستعمار والداعية لمواجهة حركة الشعب عنفا او بالاضطهاد ، تعبر في كثير من الاحوال عن مصالح البرجوازية الوطنية . وباحساس هذه الطبقة بالضياع لوجودها وسط حركات سياسية لا تعبر عن مصالحها الحقيقية فانها ستشق طريقها حتما للتنظيم المستقل وللتعبير عن امانيها .

هذه الاوضاع من شانها ان تجعل العمل من اجل استيعاب البرجوازية الوطنية في اطار الجبهة الديمقراطية عملا شاقا يحتاج الى الكثير من الدقة ويقوم ، حيث نكتشف وجودهم « بين مزارعي الجزيرة والمناقل مثلا » ويجعل من غير الممكن الان التعاون مع ممثلين لها على النطاق الوطني ، لانه لم يوجد بعد هؤلاء الممثلون في الحركة السياسية مستقلين ومن فوق منابر تعبر حقيقة عن مصالح هذه الطبقة .

وهناك ايضا تقاليد الحركة السياسية في بلادنا . فالاقسام المتقدمة من جماهير المزارعين والعاملة في نطاق الاقتصاد الحديث استيقظت على مصالحها ودخلت ميادين النشاط السياسي والاقتصادي في بلادنا تحت تأثير حركة الطبقة العاملة والبعث التنظيمي الهائل الذي شهدته هذه الحركة في النصف الاخير من الاربعينات وخلال الخمسينات . ان هذه اليقظة احدث عهدا من حركة الطبقة العاملة ، ومهما يكن الضعف الذي اصاب عمل النقابات العمالية في هذا المضمار فان هذه الصلة ما زالت موجودة عن طريق الحزب الشيوعي . والكادر الشيوعي وسط حركة المزارعين . خلافا لبعض البلدان التي توجه فيها مثقفون غير شيوعيين ومن مواقع الفكر البرجوازي الصغير نحو حركة المزارعين فدفعوها في طريق التنظيم السياسي البرجوازي ؛ فان الحزب الشيوعي هو الذي دفع بكادره الى هناك ويبدو انه سيظل يفعل ذلك — وبهذا تدخل الثورة الديمقراطية بين قوى المزارعين متحملا عبئها الحزب الشيوعي . وهذه سمة ما زالت تترك اثرها ايضا في اشكال بناء الجبهة الديمقراطية .

ان حركة اتحادات المزارعين تعبر عن هذه الجبهة بين المزارعين ويؤكد العبء

الذي يقع على الحزب الشيوعي ان هذه الجبهات عندما تسيطر عليها العناصر الممثلة للبرجوازية او اليمين الموغل في رجعيته تفقد حويتها . فالصراع في داخلها هو في الواقع صراع من اجل قيادتها ومصيرها .

يترك التطور غير المستوى في بلادنا اثرا ملحوظا في تنظيم الجماهير وفي اشكاله، ويستبعد وجود شكل افقي له ، او وجود قاعدة ثابتة لذلك التنظيم . وهذا الوضع من شانه ، بالطبع ان يؤثر على تنظيم قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية . فبالنسبة للقطاع الزراعي هناك القسم الحديث منه ، والقسم التقليدي ، كل قسم له ظروفه ، ما يصلح من التنظيم هنا لا يصلح هناك . وبين الجزء الاكبر من القطاع التقليدي تبرز قضايا القبيلة والاصلاح الاداري كجزء من حركة الاصلاح الزراعي . كما تبرز قضايا الصراع بين القوميات المتخلفة والاقل تخلفا . والصورة الاخيرة تبرز حادة بين التجمعات القبلية والقومية في الجنوب والحركة الديمقراطية في الشمال ، ويستوجب اشكالا تنظيمية تتلاءم مع هذه القضية .

وحتى في ضمن القطاع الحديث فان قواعد الانتاج الاساسية تحتاج الى تنظيمات متنوعة لعلاقات الانتاج المتباينة وتقاليد التنظيم حيثوجدت ، في الجزيرة والمناقل ، ومشاريع القطن الخاصة ومناطق الزراعة الالية ، والزراعة في المديرية الشمالية الخ.

هذه القواعد الانتاجية تحتاج الى تنوع في تنظيم جماهير المزارعين كجزء من القوى الوطنية الديمقراطية . فالتنظيم المركزي مثل اتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل ، من العسير تطبيقه لتنظيم المزارعين في المديرية الشمالية مثلا .. كما ان العلاقات الانتاجية تختلف بين تلك القواعد الخ . وهذه الاختلافات في التطور تجعل جماهير المزارعين وهي تقتحم ميدان النضال الوطني الديمقراطي في مجرى حركة البديل للتطور الراسمالي والتخلف لا تتخذ شكلا تنظيميا واحدا بل تتنوع تنظيماتها حسب ظروفها .

الامر الجوهري هنا هو ، على تنوع هذه التنظيمات من اتحاد للمزارعين في منطقة الى تنظيم مستقل للعمال الزراعيين ، الى حركة تعاونية ، الى تنظيم اقليمي او قبلي من اجل التقدم والاصلاح الاداري ، أن ترتبط بحركة الطبقة العاملة ، وان يتصدى الحزب الشيوعي لانهاض هذه التنظيمات ودفعها في مجرى العمل الثوري الوطني الديمقراطي . وبهذا يخلق الاساس الصلد للتحالف بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين في القطاعين الحديث والتقليدي وهذه هي الارض الصلدة للاتحاد الوطني الديمقراطي .

ب ـ قوى اليسار

ان عمل الحزب الشيوعي المتواصل لعشرين عاما بين الاقسام المختلفة من الطبقات والفئات الثورية جذب قوى كبيرة من المناضلين حوله . وقد خاضت معه هذه القوى معارك متعددة ضد الاستعمار المباشر وفي الفترة الجديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية الاستقلال السياسي : خبرت مع الحزب الشيوعي تجارب العمل القانوني وغير القانوني ، السلمي والعنيف . وهذه القوى تمثل جزءا هاما من الجبهه الوطنية الديمقراطية بل هي تقف مع الحزب الشيوعي في طليعة تلك الجبهة . بين الطبقة العاملة ناضلت هذه القوى بحزم مع الحزب الشيوعي من اجل انشاء وبناء تنظيمات الطبقة العاملة المستقلة . ومن اجل استقلالها الطبقي في وجه محاولات البرجوازية لتسميم جسدها وافساده ... وخبرت هذه القوى التنظيم في

اشكال مختلفة أعلى من مستوى تنظيم النقابة في لجان العمال الوطنية في الخمسينيات وفي الجبهة النقابية فيما بعد .

وبين جماهير المزارعين وخاصة في مشروع الجزيرة والمناقل وقفت هذه القوى بثبات دفاعا عن حق التنظيم للمزارعين وتعاونت مع الحزب الشيوعي تعاونا صادقا في هذا الشأن ، وظلت تناضل بصبر ودون انقطاع من اجل تحرير جماهير المزارعين من نفوذ اليمين والبرجوازيين وللسير في طريق التطور الوطني الديمقراطي . وسط حركة الطلاب رفعت هذه القوى مع الشيوعيين كل شعارات العمل الثوري في وجه الاضطهاد وظلت تعمل منذ قيام مؤتمر الطلبة في عام ١٩٤٩ ، ثم في الجبهة الديمقراطية التي تعبر عن تحالفها مع الحزب الشيوعي حتى يومنا هذا ، ولا تناضل سياسيا فحسب بل تدافع عن مواقع الثورة والحزب الشيوعي في كل المعارك الفكرية التي خاضها الخ الخ .

ان نطاق هذه القوى الضاربة في العمل الثوري قد اتسع في ثورة اكتوبر عندما ارتفعت الى اعلى شعارات التغيير الاجتماعي ، واتسع مدى هذه القوى المنادية بالاشتراكية ، وقد اقتربت هذه الدعوة الاجتماعية من الجماهير نتيجة لطرحها في منطقتنا العربية بواسطة النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة . وهذا الاتساع الناتج من التحول في حركة التحرر الوطني العربية يسير حتى الان متلاحما مع قوى الحزب الشيوعي والقوى التي تشكلت تاريخيا في التحالف معه عبر نضال طوى حقبتين من تاريخ بلادنا .

صحيح أن هناك محاولات لمنع هذا التلاحم بقيام تنظيمات تسعى لاستيعاب هذا الاتساع ، وتخلق روح العداء بين هذه الجماهير والحزب الشيوعي ، ولكن هذه المحاولات مقضي عليها بالفشل اذا استطاع حزبنا ان يستوعب في مجرى النضال الوطني الديمقراطي هذه الجماهير ويساعدها في التعبير عن ذاتها وفي الاشتراك النشط في الحياة السياسية في بلادنا . ومثل هذا العمل هو جزء من النضال لبناء دعائم الجبهة الوطنية الديمقراطية في بلادنا ، وسيكون ابعد شأنا من ذلك اذ هو يهيىء طلائع شعبية متصلة بآفاق متعددة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية توسع من دائرة الدعوة للاشتراكية والتقدم .

فالاتحاد النشيط بين هذه القوى والحزب الشيوعي في تنظيم سياسي مشترك ، شكل من التنظيم يلبي احتياجات الثورة في بلادنا ، ويدفع بالحركة السياسية بين الجماهير الشعبية الى مستويات أعلى ويمنح الحركة الثورية امكانيات أوسع للحركة ، ولتنمية قوى التغيير الاجتماعي وتقديم البديل في اوجه الحياة المختلفة في بلادنا ، كما أن هذا الاتحاد من شأنه ان يدخل المعرفة السياسية الى اقسام اوسع من السكان لا يستطيع الحزب الشيوعي وحده الوصول اليها .

لقد قيمت اللجنة المركزية لحزبنا هذه المصادر للقوى الاشتراكية في السودان — من غير الحزب الشيوعي السوداني — تقييما سليما في دورتها المنعقدة في نوفمبر ١٩٦٦ .

« بالاضافة الى عامل النضال الذي شنه الحزب الشيوعي سنوات بين الجماهير وتأثير الماركسية اللينينية واثر المعسكر الاشتراكي العالمي قيمت اللجنة المركزية تقييما ايجابيا اثر التحولات الاجتماعية التي تجري في الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلدان الافريقية على تفكير الجماهير في السودان . وقد اتصل هذا التفكير في الوثيقة التي تبعت ذلك الاجتماع تحت عنوان « مشروع تحول عميق » .

« اذن كان وما زال سليما تقييم ذلك العامل ايجابيا بهدف ان تلتقى العوامل

الثلاثة وتصب في مجرى واحد وهو مجرى الثورة والتقدم نحو الاشتراكية . »
ان توجيه طاقات الحزب الشيوعي في حركة واسعة للتنظيم وتجديد حياتــه حيث وجد قصد تجميع هذه القوى في اتحاد ثابت لهذه القوى الاشتراكية ، وفي اشكال متنوعة للتنظيم ، هي مهمة عاجلة وهامة لدفع حركة النضال الوطني الديمقراطــي وتنمية قواته ، فالتنظيم السياسي على هذه الصورة يجب ان يجد قواعد ثابتة له بين جماهير الطبقــة العاملــة ، بين الطــلاب والمزارعين والروابط المهنيــة والشباب والنساء الخ ...

واعتمادا على ما تقدم الحياة ، وما تفرض علاقات الانتاج والتقليد السياســي من اشكال تنظيمية يتشكل المجرى العام لتنظيم القوى الوطنية الديمقراطية في بلادنا . وستدفع هذه الاشكال المتنوعة من التنظيمات بقادتها الى النطاق الوطني فتتضح الامكانيات الحقيقية للعمل على نطاقه استنادا الى تنظيمات راسخة وجاذبة للجماهير هي في الواقع جزء من الجبهة الوطنية الديمقراطية النابعة من ظروف بلادنــا ومن علاقاتها الانتاجية والطبقية . فالجبهة الديمقراطية اذن تقوم في بلادنا على اشكــال متنوعة ومختلفة ومن التنظيمات وهي في نفس الوقت تسير في شكل حركــة عامــة وواسعة للنضال الوطني الديمقراطي ، تربطها اجزاء من برنامج هذه المرحلة تختلف قدرا ومستوى ووفق طبيعة تلك التنظيمات المتنوعة ووفق المستوى الذاتي للجماهير المنضوية تحت لواء تلك التنظيمات ، وتجتمع في المجرى العام بوصفها حركة منظمــة ذات اتجاه يعالج في الاساس مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . ولهذا فان استعجال شكل تنظيمي مركزي لهذه الحركة تقدير ذاتي خاطىء وتجاهل للظروف الموضوعيــة القائمة في بلادنا وللظروف الذاتية الخاصة بمستوى الوعي الجماهيري المختلــف والمتفاوت بين الجماهير الثورية عماد الجبهة الديمقراطية . كما أن تصور المحالفــات المؤقتة بين الحزب الشيوعي واطراف الحركة السياسية البرجوازية الاخرى وكأنــه الجبهة الديمقراطية او كأنه تحالف ثابت يقود حتما لتنظيم الجبهة الديمقراطية تصور خاطىء برهنت الاحداث على خطئه .

وفي العمل لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية يأخذ حزبنا في اعتباره ان نضالــه عبر الاعوام الماضية وتعاونه الوثيق مع احزاب وقوى اجتماعية مختلفة قد ادى الى تأثر شخصيات من مختلف الاحزاب والطبقات تأثرا يتفاوت عمقه بالماركسية . ومــن ثم تعطف هذه الشخصيات بدرجات متفاوتة على الحركة الثورية والحزب الشيوعــي وينعكس ذلك في مواقف سياسية عملية . ان وجود هذه الشخصيات في احزاب تتخذ قياداتها موقف العداء الثابت او المتأرجح للحركة الثورية ينبغي الا يدفع بنــا للتفكير اليساري ، الذي لا يفرق بينها وبين احزابها او الذي ييأس منها بسبب بعض المواقف الفردية التي تتخذها هي نفسها ضد الحركة الثورية بعض الاحيان . ورغم وجودها في احزابها ورغم بعض مواقفها الا انها تقف الى حدود في صف التقدم وتتخذ مواقــف تفيد حركة الثورة . لذلك يصبح من الضروري الاستمرار في تعهدها والعنايــة بهــا وتنمية صلاتنا بهــا .

اذن لنبسط المسائل : توجيه طاقات حزبنا لبناء الاتحاد الثابت مع كل العناصر الاشتراكية حول الحزب الشيوعي المتيقظة على شعارات الاشتراكية في اكتوبر، بناء التنظيمات الاشتراكية وسط المعلمين والمهنيين ومؤسساتهم ، بنــاء التنظيمــات الديمقراطية والتعاونية للنساء والشباب ، بعث الروح بين الجبهة الديمقراطية وسط الطلاب ، تنمية تنظيمات المزارعين في اتحاداتهم وتطوير الحركة التعاونية ، دعم مركز التنظيم السياسي بين مزارعي الجزيرة والمناقل والارتباط بالتنظيم الداعي للنهضة بين

القبائل ، ترسيخ حركة نقابات العاملين والمهنيين وجلبها الى مواقع اليسار ... هذا العمل التنظيمي الذي يبدأ من البسيط فالمعقد هو البناء الحقيقي للجبهة الديمقراطية في بلادنـــا .

٢- تأهيل الحزب الشيوعي للقيام بدوره الطليعي :

وبين تنظيمات الثورة التي لا طريق للثورة للسير بأهدافها دون التصدي لوضعها ولتأهيلها للقيام بدورها ، يحتل الحزب الشيوعي مركز الاهتمام . فاستجابة لاحتياجات الثورة الوطنية الديمقراطية اهتم المؤتمر الثالث لحزبنا فعالج قضية تحـــول الحـــزب الشيوعي الى قوة اجتماعية كبرى اعتمادا على دخول بلادنا فترة جديدة من المرحلـــة الوطنية الديمقراطية تتطلع فيها الجماهير الى تجديد حياتها وتغيير البؤس الذي تعيش بينه . وعبر هذه السنوات الممتدة من ذلك المؤتمر حتى مؤتمرنا الرابع هذا ســارت حركة الجماهير صعوداً وهبوطا وتجمعت تجارب واسعة في العمل الثوري وطرحت بشكل يتزايد حدة قضية التطور الاجتماعي وقضايا الديمقراطية . لهذا وضع الاساس لتحول الحزب من النوع الجديد ــ الحزب الماركسي اللينيني ــ الى قوة جماهيريـــة تتصدى لمهام التغيير والتقدم .

ان الثورة المضادة في بلادنا استهدفت وما زالت تستهدف منع هذا التحـــول وارتباط الحزب الشيوعي بالجماهير المتيقظة على دواعي التغيير والتطور ، تستهدف وقف سير الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا بحرمان الجماهير الثورية مـــن الاداة المنظمة والقائدة لتلك الثورة : الحزب الشيوعي السوداني . والصراع الذي جـــرى خلال الحكم العسكري بأداة الدكتاتورية والذي جرى بعد ثورة اكتوبر ، آفاق الثورة المضادة اليوم .. يجد التفسير السليم له حول هذه الحقيقة . ان الوسائل التـــي تستعملها الثورة المضادة لهذا الهدف لا بد وأن تكون موضع اعتبارنا ، فهي لا تهدف فقط وقف مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بل تهدف الى تصفية كل مراكز هـــذه الثورة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي .

طرحت الثورة المضادة اساليب العنف البدني والقانوني لتحقيق هذا الغرض ، وهذه الاساليب ليست طارئة بل لها اساس مادي للاستقرار والنمو بالاضافـــة الى اصرار الاستعمار الحديث على الهجوم بعنف على حركة التحرر الوطني في العالـــم الثالث وخاصـــة في افريقيا ، واحداث ثورة مضادة تصفي قواعد النضال ضده ، فهناك ايضا أسس محلية تؤكد استمرار تلك الاساليب للثورة المضادة . فتزايد حدة النضال الاجتماعي فترة تاريخية لبلادنا لا يمكن منعها او الوقوف ضدها او تجاهلها ، وبتزايد هذا النضال تلتحم أكثر صفوف الثورة المضادة مع النشاط الاستعماري فتتضاعـــف شراستها . وبين هذه الصورة توجد واقعا وسط الحركة السياسية في البلاد منظمات العنف الرجعي الموغل في رجعيته ، والمنظمات التي تنهج اسلوبا فاشيا فـــي العمـــل السياسي . وبوجود هذه الشوائب يصبح العنف والاضطهاد سمة من سمات العمل السياسي في بلادنا ، لا يمكن ازالتها الا بتصفية هذه المواقع سياسيا وغل ايديهـــا ، وسحب كل تأييد جماهيري لها ثم وقف نشاطها اعتمادا على انتصارات حركـــة الجماهير الثورية ، وعلى الاقتراب من حل مشاكل المرحلة الوطنية الديمقراطيـــة ووجود سلطة وطنية ديمقراطية تبسط النقاء وسط الحياة السياسية وتصادر النشاط المخرب لتلك الطبقات والفئات الاجتماعية .

وحتى يتم هذا فان من الواجب المقدم على الحزب الشيوعي ان يصلب عـوده وعود الجماهير الثورية لتؤر هذا العنف ، وفي نفس الوقت يصبح واجبا ملحـا على الحزب الشيوعي أن يقدم للحركة الثورية القيادة في مستوى عال في ظروف الاضطهاد.
لقد واجه حزبنا ظروف الاضطهاد خلال الحكم الدكتاتوري العسكري ، وهو على استعداد من ناحية صلابة اعضائه ، ومن ناحية وضوحه السياسي والفكري . ولكننا ظللنا لفترة نواجه فيها قضية بناء تنظيماتنا واجهزتنا غير القانونية ، وقد تحكم هذا الوضع في عمل حزبنا حتى منتصف عام ١٩٥٩ تقريبا ، مما صرف جهدا كبيرا وحال دون وضع ثقل حزبنا الى جانب النضال النشط ضد الدكتاتورية . والحزب الشيوعي يقدم على ظروف تعمل فيها الثورة المضادة لتثبت نفسها في السلطة ، ودعم انتصارهـا السياسي دستوريا ؛ فعليه بحزم أن يضع هذه القضية موضع التنفيذ بين كـل تنظيماته . وهذا العمل يجب الا يتصف بالبدائية او على المستوى الذي ناضلنا فوقه ضد الحكم العسكري : فالحكم العسكري كان معزولا عن الجماهير في فترات مختلفة من حياته ولهذا فان المعارك الفكرية ضده كانت تتم بيسر اكثر ، ولكن الثورة المضادة تعمل بواسطة الحياة البرلمانية الشكلية ، وتخاطب الجماهير وتعمل على اشاعـة العمى السياسي بينها ، فتصبح بذلك مهمة الحزب الشيوعي ــ تحت الاضطهـاد ــ ان يكون قادرا وفي نفس المستويات للتصدي لقضايا العمل الجماهيري الفكريـة والعملية ، والارتباط اليومي بحركة الجماهير بكل اداة ممكنة . والمستوى الذي ناضلنا فوقه ضد الحكم العسكري لا يصلح عمليا ، فبالاضافة الى معرفة قوى الثورة المضادة بهذا المستوى فانه لا يضمن عمليا استمرار الحزب في مهمته في الظروف الراهنة .
اننا نعتقد أن الحزب الشيوعي السوداني بما اكتسب من تجارب في مواجهـة الاضطهاد والعنف واذا استطاع ان يتصدى لتنظيم بنائه الداخلي بطريقة تضمـن مواصلة العمل الثوري ، يمكنه ان يواجه هذا الشكل الذي تباشره الثورة المضادة . ولكن من المهم ايضا ان ننظر في الاساليب الاخرى التى تتخذ في هذا المضمار .

أ ــ عمل فكري دائب .. لتقوية الحزب الشيوعي

هناك المواقع الفكرية التي تشن منها الحملات قصد عزل الحزب الشيوعي عن الجماهير اولا ، ثم احداث ارتباك في داخله وفي داخل الحركة الثورية بأسرها . وبين هذه المواقع هناك ما تطرح عناصر الاصلاح اليميني من نظريات تستهدف كيان الحزب الشيوعي ذاته ، وعلى رأسها النظرية القائلة بأن السودان ليست به **طبقات** ولهذا فلا احتياج للحزب الشيوعي ! هناك عمل فكري دائب في كل الميادين يستهدف تأكيد هذه الفكرة : لا حاجة للحزب الشيوعي في السودان . وفي **مستوى اعلى** يمكننا القول بأن النضال الفكري المستمر والثابت ضد هذه العناصر هو في نهاية الامر نضال من أجـل استمرار الحركة **الثورية في بلادنا** ، ومن اجل منح هذه الثورة قيادة من نوع جديـد : قيادة الماركسية اللينينية والطبقة العاملة . وهذه القضية تطرح بوضوح علاقـة المثقفين الشيوعيين لا بعمل **الحزب وحده** بل بالعمل **في داخل الحركة الثورية بأسرها .**
لقد كانت هذه العلاقة مبسطة وواضحة والحزب الشيوعي يبني كـادره الاساسي بين جماهير الطبقة العاملة والحركة الثورية . المثقفون الذين انجذبوا الى صفوف الحزب الشيوعي كانوا يقومون بدورهم كمثقفين في تقديم عموميات الماركسية ــ والحد الادنى منها ــ الى اعضاء الحزب وكانت علاقاتهم مباشرة في هذا المستوى، ولكننا بعد هذه الفترة نلحظ التالي :

أولا : مرت فترة ببلادنا وخاصة بعد الحكم الذاتي ثم الفترات الاولى من الاستقلال حيث وقع وضع جديد ارتفع فيه مستوى المثقفين وتطلعاتهم الطبقية لوراثة جهاز الدولة . وهذا الوضع جعل الامكانيات شحيحة فيما يختص بالكادر المثقف الذي يرتبط نهائيا بقضية الحزب الشيوعي ويسخر امكانياته لهذا الغرض فالرفاق الذين ولجوا الحزب الشيوعي من هذا الباب شح عددهم الى درجة مخلة في هذه الفترة .

ثانيا : عبر النضال في هذه الفترة استطاع حزبنا ان يقدم منابر للعمل الشعبي من كادره ، ومن ضمن هذا الكادر نسبة عالية من المثقفين الشيوعيين فأصبحوا يعملون في النشاط السياسي وما عادت لديهم الامكانيات للعمل كمثقفين . ولشح كادر المثقفين تحمل ذلك الكادر مسئوليات مرهقة ومتعددة الجوانب : في النشاط السياسي والجماهيري ، والتنظيم الداخلي ، وفي مد الحزب الشيوعي بالمعرفة الماركسية . ولكن التحولات التي جرت في بلادنا واتساع دائرة الجماهير المتيقظة على حركة التغيير الاجتماعي وحدة النضال من اجل البديل .. كل هذا جعل من غير الممكن الاستمرار في الوضع وطرحت اليوم بشكل حاد قضية تنمية قدرات حزبنا بين المثقفين الشيوعيين ، وتحديد العلاقات في داخل حزبنا بحيث يجد هذا الكادر امكانيات واسعة للعمل والانتاج .

ثالثا : لقد اكدت ثورة اكتوبر ان عناصر كثيرة بل هائلة من المثقفين يتجهون صوب الحزب الشيوعي وعلى استعداد للنضال معه . وهذه العناصر تمتاز بالمعرفة وبالقدرة على الوصول الى هذه المعرفة عبر البحث والتفكير . ولهذا ما عاد من الممكن الحديث عن وضع المثقفين وكانهم في الفترة الاولى من الحكم الذاتي والاستقلال : فنطاق التعليم قد اتسع وزاد عدد خريجي الجامعات من المئات كما كان عليه مطلع الاستقلال الى الالاف في يومنا الراهن ، تفتحت فرص التعليم والتأثر بالعالم الخارجي واتسع نطاق البعثات في الجامعات الاشتراكية الخ . وبهذا تنوعت الروافد التي يمكن ان يستوعبها الحزب الشيوعي بضم خيرة المثقفين الى صفوفه ، باختيار الاشكال الملائمة للارتباط بالاقسام الواسعة منهم حسب المستوى ووفقا لظروفهم . ونستطيع القول بأن للحزب الشيوعي امكانيات اكثر من أي حزب اخر في بلادنا في هذا المضمار ، وكل ما ينقصنا هو ازالة السدود بيننا وبين هذا المنبع الثر لحزبنا ، واختيار الكادر الشيوعي المحترم للعمل في هذا الميدان . ان اجيالا جديدة من المثقفين تتطلع للوجود وهي اجيال جادة ترغب في المساهمة في العمل الثوري بقدراتها على البحث والقراءة واعمال الذهن ولا بد لحزبنا أن يجند طلائعها الى صفوفه فيصلب من عودها وقدرتها على النضال .

رابعا : ان هذا المنبع المتزايد يمكن ان يسهم في حركة النضال للتقدم الاجتماعي على نطاق الحركة الثورية ايضا وتنظيماتها الديمقراطية . فالقوى الجاذبة لتوسيع هذه الحركة لا تنمو في مجرى واحد ، مجرى التنظيم السياسي ، بل تعمل لتنميتها اشكال متعددة من التنظيم النقابي ، المهني ، والتعاوني ، والنشر ، والمحاضرات والاندية التثقيفية الخ . واستيعاب المثقفين الامناء الثوريين في هذا العمل يفيد كثيرا تطور الحركة الشعبية ، وينمي من قدرات هذه التنظيمات وجاذبيتها . وفوق هذا يشكل هذا الواجب مهمة ملحة من مهام مرحلة النضال الوطني الديمقراطي . وهذا الاستيعاب من شأنه ايضا ان يبعث قيم الالتزام بقضايا الشعب والمسئولية الاجتماعية وهما درع واق ضد الافساد الذي تحاول ان تنشره قوى الثورة المضادة في ظروف سيطرتها : فسادا ومنافع شخصية ، وجريا وراء المنفعة الخاصة . ان انتشار هذا

الجو وسط المثقفين يعني عزلهم عن حركة الجماهير الشعبية وبالتالي وضع العراقيل امام انجاز المهام الوطنية الديمقراطية لشعبنا .

ب ــ الرجعية تزيف الدين

تحت راية الدعوة للاسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقدم والحزب الشيوعي ، وهي ستستظل بهذه الراية في محاولاتها الرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية ، وتحوله الى قوة اجتماعية مؤثرة في سير الاحداث بوطننا لتاخير الثورة الوطنية الديمقراطية . ان لجوء الثورة المضادة الى هذا السلاح يؤكد افلاسها السياسي . لقد ظلت القوى الرجعية تعمل في اطار الحركة السياسية العقلانية على الرغم من استنادها بين جماهيرها على الدجل باسم الدين . ولكن تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها بعد اكتوبر اشهر افلاسها ودفع بها الى ترك الحياة السياسية العلمانية ونشر جو من الدجل اليميني مس كل اوجه الحياة في بلادنا ويهدف في النهاية الى قيام سلطة رجعية باسم الدين . ولقد كانت تجربة حزبنا في النضال ضد هذه الموجه من الثورة المضادة خلال السنوات الماضية غنية . فعلى الرغم من كل العقبات استطاع الحزب الشيوعي ، بدفاعه عن الحياة السياسية العلمانية ، واعتمادا على تراثه في النضال دفاعا عن مصالح الجماهير وتجارب هذه الجماهير معه ، ان يواجه الموجات العاتية وان يحسر هذه الهستيريا الرامية لتضليل الجماهير ، وهذا حسن .

ولكن علينا ان نقر ان السلاح الفكري للثورة المضادة واتجاهاته الدائمة لفرض العنف على حركة الثورة تسير دائما تحت مظلة التهريج والدجل باسم الدين . ولهذا فلا يكفي في مواجهة هذا الموقف الاقتناع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية وشعار فصل السياسة عن الدين . **صحيح ان هذا هو الموقف المبدئي الذي ندافع عنه لرفع وعي الجماهير السياسي وشحذ ادراكها الاجتماعي والوطني والطبقي ، ومن اجل وحدة بلادنا التي لا يمكن ان تبنى فوق تعصب جاهل باسم الدين تختبيء من ورائه المصالح الطبقية الرجعية ، ومصالح هذه الطبقات في قهر القوميات الجنوبية وفرض دكتاتورية عليها ومنعها من حرية الاعتقاد والحركة السياسية . صحيح ايضا ان خط حزبنا بين الجماهير في الدفاع المستميت عن مصالحها ، وفي الاقتراب اليومي من طرق معيشتها وتقاليدها السياسية والاجتماعية سيجعل هذه الجماهير تقتنع بتجاربها ببطلان الهستيريا الرجعية ، وستكتشف الدجل الطبقي الذي تحاول القوى الرجعية الباسه مسوح الدين . ولكن هذا وحده لا يكفي لمواجهة خطر مستمر من الهجوم الفكري . اصبح لزاما على حزبنا ان ينمي خطه الدعائي حول قضية الدين الاسلامي وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعي** . لقد جرت محاولات متقطعة وينقصها التوفر على الدراسة العميقة والالمام بعلم الفلسفة من جوانبه المختلفة ولا تشكل خطا دعائيا ثابتا لحزبنا . **ولا تقتصر اهمية هذا الخط الدعائي العميق على الردود لما يثار من قبل اجهزة الدعاية الرجعية بل يتعدى ذلك لجعل الدين الاسلامي عاملا يخدم المصالح الاساسية لجماهير الشعب ، لا اداة في يد المستغلين والقوى الرجعية التي لا ترتبط بثرى هذا الوطن في مصالحها وتطلعاتها . ونحن في حاجة الى هذا الخط في المستوى الفلسفي اذ تجري محاولات دائبة في معاهد التعليم للتخلي عن الحياة العلمانية وتربية جيل بتزوير الافكار الاسلامية ضد التقدم الاجتماعي والاشتراكية ، قوام حياته اعتزال**

المجتمع وتحطيمه لكل ما انجز محليا وكجزء من البشرية . لمواجهة هذا الوضع الخطير اصبح لزاما على حزبنا ان يدخل بين الطلاب لا بصفته داعية للنضال السياسي بل كتوة فكرية تتصدى لهذا الخطر وتواجهه بخط يضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب.

جـ ـ تنقية حياة الحزب الداخلية واجب ازاء مستقبل الثورة

ان هذه الحملات الفكرية الموجهة ضد الحزب الشيوعي تصد منع تحوله الى قوة جماهيرية لا بد ان تجد انعكاسا في داخل الحزب الشيوعي نفسه . فبالاضافة الى أن الحزب الشيوعي تضاعفت عضويته عدة مرات بعد اكتوبر ، وما وجد فرصة للعمل المستقر لتدريب العضوية الجديدة وتكوينها تكوينا شيوعيا ، فان مصاعب العمل في ظروف الثورة المضادة واضطراب اشكاله وسرعة تغيرها ترك لهذه الافكار انعكاسا في صفوف حزبنا . **لقد قضينا عاما تقريبا ونحن نناضل ضد الاثار السلبية للاتجاهات اليمينية التي قللت من دور الحزب الشيوعي وكادره بين حركة الشعب** . ولهذا يتخذ الصراع الداخلي ضد الافكار الغريبة على الطبقة العاملة دورا مقدما في رد الهجوم الموجه للحزب ، وفي توفير الشروط اللازمة لالتحامه بحركة الجماهير . ويعوق هذا انخفاض مستوى الحياة الداخلية في حزبنا وابتعادها عن أسس التنظيم الحزبي اللينيني . ان كثيرا من الرفاق يعبرون عن آرائهم وسط « الشلل » وخارج الاجتماعات الحزبية مما يجعل الاختلاف في الافكار غير مثمر ويضعف نمو حزبنا . ان هذه الظاهرة اصبحت متفشية بين عدد من كادر الحزب القيادي ، وفي بعض المديريات ، وهي تعكس **نمط الفكر البرجوازي الصغير الذي يرفض النقد والنقد الذاتي ويهرب منهما الى اسلب ، فيتحول صراع الافكار الى تذمر ونميمة** .

وخطورة هذا الضعف في مستوى حياتنا الداخلية الحزبية يتضاعف اذا لاحظنا النشاط المحموم للدوائر الرجعية والمخابرات الاجنبية للنفوذ الى داخل الحزب الشيوعي ، ومحاولة نشر الارتباك في صفوفه حتى ينحول عن مهامه الاساسية بين الجماهير ـ فيتضاءل دوره ويتعطل سير الثورة الوطنية الديمقراطية . ان عدم تطبيق مبادىء اللينينية في حياة الحزب الداخلية بحزم يؤدي الى نشر الفقاة في صفوفنا مما يفتح الباب على مصراعيه لعناصر التخريب تنفذ الى صفوفنا وتؤدي مهمتها .

ولكي نحافظ على نقاء حزبنا لا بد من تشجيع صراع الافكار على منابر الحزب الرسمية حتى يتحول الصراع من حيز الاشخاص الى حيز الافكار وحتى توضع مبادىء الصراع الداخلي في مستواها اللينيني الحق . وفي نفس الوقت على حزبنا ان يقف بحزم ضد المحاولات الرامية الى بسط منهج البرجوازية الصغيرة في التفكير وفي العمل الحزبي ، باستعمال سلاح النقد والنقد الذاتي وباعلاء نفوذ التنظيم والتدريب على الماركسية ثم بتطهير صفوف الحزب بحزم من العناصر التي تصر على رفض التعليم وتواصل اسلوبا يخرب حياة الحزب ، ويضعف من قدراته لمواجهة مهام الثورة ويصرف اهتمامات اعضائنا الى صراعات لا مبدئية قائمة على مصالح الشلل لا مصالح الحزب والحركة الثورية . ومؤتمرنا ينظر اليوم في لائحة الحزب بعد تجربتها خلال هذه الفترة الطويلة ، وباجازتها يمكن ان تقوم حملة واسعة من أجل تنقية حياة الحزب الداخلية وتطهيرها من الاتجاهات المعادية للمناهج اللينينية .

اذن لكسر الحواجز التي تضعها قوى الرجعية والنشاط الاستعماري في بلادنا لمنع تلاحم الحزب الشيوعي مع حركة الجماهير ، اصبح لزاما على حزبنا ان يواجه هذه

الحواجز ــ حاجز العنف والاضطهاد ، والحملات الفكرية التي تتجه ضد كيانه واستمراره كحاجة تاريخية تفرضها الثورة السودانية ، التستر باسم الدين سلاحا فكريا ضد نمو الحركة الثورية ثم المحاولات للنفوذ لداخل الحزب الشيوعي واحداث ارتباك في صفوفه بتسميم حياته الداخلية واحلال اساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي محل مبادىء اللينينية .

وعبر هذه السنوات وخلال ظروفها المختلفة صعودا وهبوطا في حركة الجماهير الثورية ظل حزبنا يستكشف الوسائل والطرق المختلفة ليحقق شعار المؤتمر الثالث لتحويل ذاته الى قوة اجتماعية كبرى . ان كافة مشاريع العمل الداخلي ومشاريع العمل بين الجماهير والصراع ضد الاتجاهات المنعزلة والجامدة كانت كلما تستوحي ذلك الهدف. **ومهما كان وضع الثورة المضادة اليوم فان شرطا مبدئيا لنمو الحزب كقوة مؤثرة على حركة الجماهير قد تحقق ولا يمكن مسحه من الحياة السياسية في بلادنا : نمو حركة التغيير وبروز قوى طبقية تستهدف انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذا الشرط لم يتحقق عفوا او بمجرد تجارب الجماهير خلال نضال اعمى، بل يمكننا القول بأن نضال الحزب الشيوعي في قلب الحركة الثورية كان عاملا رئيسيا في انضاج هذه الحركة الجماهيرية . وبوجود هذا العامل فان ما يمكن ان يمنع التحام الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية يصبح متعلقا بوضعه الذاتي ونقائصه الذاتية .**

نستطيع اليوم ان نقول ان حزبنا بعد مجهود سنوات من تقليب الفكر والتجارب ودراسة ظروف بلادنا اكتشف فعلا لا قولا القوانين الاساسية التي تتحكم في تطوره الى قوة جماهيرية كبيرة .

(١) يتحول الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية خلال عملية تشمل التطبيق الخلاق المستقل للماركسية في تنمية خطوطه السياسية والجماهيرية وفي اكتشاف الاشكال الملائمة للتنظيم .

« الحزب الشيوعي لكي يصبح فعلا حزبا جماهيريا لا بد له أن يحتك بكل الافاق وان يحس الشعب بوجوده في كافة المستويات » .

(مداولات اللجنة المركزية يوم ٢٤ر٩ر١٩٦٥)

(٢) لا ينمو الحزب الشيوعي السوداني الى قوة جماهيرية بشكل تنظيمي واحد بل تختلف هذه الاشكال من مديرية لاخرى نسبة للتطور غير المتوازي في البلاد . « ففي المدن الرئيسية تشكل تنظيمات الحزب الشيوعي بين قوى الطبقة العاملة الصناعية وبقية العاملين الاساس الصلد للحزب وعلى كسبها الى جانب الحزب وفي داخله يتوقف أمر تحويله الى حزب جماهيري . . ولكن ، في مناطق الاقتصاد التقليدي تؤكد تجارب حزبنا في البناء عبر السنوات ان هذا الخط التنظيمي لا يطبق بجمود . ويلعب هنا أبناء القبائل من المتعلمين والجيوب المتناثرة من عمال الخدمات وابناء تلك القبائل ايضا دورا طليعيا . هذا بالاضافة الى العامل الاجتماعي ، لا بد من اعتبار العامل القبلي والقومي . لهذا فان بناء الحزب الشيوعي وتحوله الى قوة جماهيرية يعتمد على كسبه لهذه الفئة . »

ينمو الحزب الشيوعي في المديريات الجنوبية خلال النضال الوطني الديمقراطي وتنظيم كل العناصر الوطنية والديمقراطية الراغبة في التحالف مع حركة الجماهير في الشمال ضد التخلف والاستعمار الحديث ومن اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومن خلال هذا النضال بأشكاله التنظيمية الملائمة ينتشر نفوذ الفكر الاشتراكي .

(٣) لهذا فان وجود خط تنظيمي واحد (شكل تنظيمي) لبناء الحزب الشيوعي

خطأ ولا يتفق مع تجاربنا ومع ظروف بلادنا . يصبح اذن على حزبنا أن ينهض في حركة اصلاح واسعة لحياته الداخلية بحيث يبني نشاطه على دراسة تفصيلية وملموسة لكل الاقاليم السودانية . تركيبها الاجتماعي والطبقي ، اقتصادياتها الخ حتى يعمل الحزب بتنظيماته المختلفة وفق مرشد يحميه من تبديد الجهود ويستغل استغلالا كاملا طاقات كادرنا وتنظيماتنا بأقصى مستوى من الكفاءة والانجاز .

(٤)تحويل الحزب الشيوعي السوداني الى قوة جماهيرية مؤثرة يتطلب عملية مستمرة وخلاقة لبناء التنظيمات الحديثة المختلفة بين الجماهير وتعريف الجماهير بتلك التنظيمات وارتباطها بها . فالحزب الشيوعي تنظيم حديث وهو لا ينمو في جو عقيم بل ينمو في جو تنتشر فيه هذه التنظيمات التي ترفع من مستوى الاهتمامات الاجتماعية المختلفة بين الجماهير . وهذه المهمة تقع على عاتق الحزب الشيوعي . التنظيم الحديث لم يسبق قيام الحزب الشيوعي ، بل على العكس قامت التنظيمات الحديثة بعد قيامه وبمبادرته .

ولكنا نلاحظ أن هذا الخط الجماهيري السليم توقف عند الحدود التقليدية للتنظيم الجماهيري . وهذا العقم خلق ظاهرة خطيرة بين الطبقات الثورية . فحياتها اليومية واهتماماتها بل بعض المؤسسات التي تخلقها تسير منفصلة عن الحركة السياسية . وهذا الوضع يعوق تقدم الحزب الشيوعي نحو مواقع التأثير على الجماهير . لهذا فان اهتمام الحزب الشيوعي بالتنظيمات الجماهيرية ورفع فعاليتها كقوة جذابة لصالح حركة التقدم الاجتماعي واجب يوفر تنفيذه ظروفا أفضل لنمو الحزب الشيوعي ولتطوره .

(من مداولات اللجنة المركزية ـــ دورة نوفمبر ١٩٦٦) .

هذه الخطوط العامة كانت ثمار تجارب حزبنا ، ومشاهداته العامة ـــ ولكنا اليوم وقد أنجزت معظم تنظيمات حزبنا الاساسية دراساتها للتركيب الاجتماعي حولها نستطيع أن نقول بأن الباب قد فتح أمام حزبنا حقا للتصدي بكفاءة لمهمة بنائه كقوة جماهيرية وما توصلنا اليه ليس مجرد عملية بحث اكاديمي بل هو نتيجة لصراع في داخل حزبنا ولحركة متواترة من النظر في وضع الحزب والحركة الجماهيرية **ولتطبيق الماركسية طريقا علميا مخططا لنمو الحزب . وهذا** سيكسب عمل حزبنا صفة الثبات والاستمرار وسيهيء ظروفا أفضل لحل التناقض الذي لازم حياة حزبنا : تطور عمله السياسي ونفوذه الادبي بين الجماهير ، وجمود وتأخر حركة بنائه ، اداة متصلة بكل آفاق الحياة في بلادنا .

لقد ظل الاحساس بهذه المهمة حبيس دائرة بعينها بين كادر حزبنا ، وهذا يفسر حتمية التناقض بين ما كتب في أدب الحزب الشيوعي حول مهام بناء الحزب ، والافكار المتراكمة في هذا المضمار وبين النتائج الشحيحة التي توصلنا اليها . والعمليات الواسعة التي شغلت حزبنا عاملا كاملا ، وما توصلنا اليه من نتائج يفصح عن حتمية اتساع هذه الدائرة وانها أصبحت تشمل الكادر الاساسي في حزبنا لا في قياداته المركزية فحسب بل على نطاق تنظيماته الاقليمية .

وبهذا نقول أن مهمة بناء الحزب الشيوعي ليصبح قوة جماهيرية أصبحت خاضعة لمعرفتنا ، وان امكانياتنا أصبحت مقيمة تقييما سليما واذا استطعنا أن نضع ثقل كادرنا للسير في هذا الطريق الذي شيدناه ووفرنا له جهاز التنفيذ الحديث الملائم فان علاقة حزبنا بحركته الجماهيرية ووتيرة نموه قوة وسطها أصبح أمر ممكن التحقيق . ويمكن الان لحزبنا أن ينجح المحاولات المتقطعة التي مارسها لجعل بناء الحزب الشيوعي قضية ثابتة وقائمة بذاتها ، تتم وفق تخطيط لمشاريع محددة بزمن معين . لقد فشلت تلك المحاولات مرارا لانها لم تكن مبنية على دراسة واقعية لامكانيات الحزب الشيوعي ولا على

دراسة ملموسة للقوى الاجتماعية التي يعمل وسطها والتي تحدد مستويات الجماهير في طلائعها واقسامها المختلفة واثر هذه التقسيمات على مراكز القيادة والتاثير .

د ـ نمو الحزب اعتمادا على العلم والتخطيط

لقد ظلت حركة بناء الحزب خاضعة للعفوية في كل شيء : في الاقسام من الجماهير الثورية التي توجه شطرها لضم طلائعها ، في استجلاء اكثر هذه الجماهير تاثيرا وتملكا لمواقع القيادة الفكرية والعملية ، وفي حركة التجنيد اليومية التي تسير في الغالب بالمعرفة الشخصية والروابط الخاصة ـ هذا عندما نسير هذه الحركة ـ ولكن في الغالب الاعم تتوقف هذه الحركة وتبقى تنظيمات كاملة لا توسع من عضويتها بوعي وعن قصد وتحت رقابة حازمة . ان قضية ارتباط الحزب الشيوعي بطلائع الشعب وضمها اليه اصبحت أوضح من قبل بوضوح هذه الطلائع نفسها وما وقع وسطها من تغيير .
فالطبقة العاملة مثلا وهي الطليعة التي يتوجه اليها الحزب الشيوعي ليركز عليها في مؤسساتها نمت خلال هذه السنوات وتحت الدفع الراسمالي ـ عدديا ونوعيا . فعمال الانتاج الصناعي الذين يشكلون مستقبل الطبقة العاملة نما عددهم من حوالي ١٢ الف الى اكثر من ٢٠ الف عامل ، ووجدت صناعات جديدة حديثة على راسها صناعة الغزل والنسيج . وهذه سمة جديدة للطبقة العاملة تضع قضية الطلائع بينها في وضع جديد . وقد ادى هذا النمو في الطبقة العاملة ـ بين الانتاج الصناعي وبين الخدمات ـ الى الارتفاع في المستوى المهني للطبقة العاملة فاتسع نطاق التعليم المهني والفني . وبهذا جرى تطور في تركيب الطبقة العاملة نفسها واتسع نطاق الكادر الفني المؤثر على الانتاج وهذا الكادر في الصناعات الجديدة يشكل قلبها ويؤثر في جماهير العمال ويمكن اذا تم تدريبه طبقيا على الماركسية اللينينية ان يلعب دورا فعالا في ربط جماهير الطبقة العاملة نهائيا بقضية الحزب الشيوعي السوداني . ويتخذ وضع هذا الكادر اهمية كبيرة في المصانع الجديدة لوجود الالات المتقدمة والاعتماد على العمل غير الفني الرخيص الذي يجلب من بين القطاع التقليدي . ان تدريب هذا العمل غير الفني وربطه جيدا بحركة الطبقة العاملة يتطلب الاهتمام الطبقي بكادر العمل الفني العامل في تلك المصانع وتدريبه ورفع وعيه حتى يستطيع قيادة الجماهير غير الفنية في مصنعه ويشحذ حاستها الطبقية وينظمها في تنظيماتها الطبقية الاقتصادية والسياسية .
وفي هذه الفترة وفي ثورة اكتوبر ارتفع دور العاملين غير العمال الصناعيين وتزايد نشاطهم على الجبهتين الاقتصادية والسياسية . وهذه ظاهرة جديدة يجب تشجيعها من قبل الحزب كما انها توسع من دائرة الطلائع التي تلج صفوف الحزب الشيوعي وتلعب في مناطق الاقتصاد التقليدي دورا بارزا في دفع حركة التقدم ورفع اليقظة والوعي الوطني والاجتماعي .

ان الاحاطة الفكرية بقضية الطلائع : مواقعها وتاثيراتها يجعل خطة بناء الحزب الشيوعي تقف على ارض ثابتة وتجعل من الممكن والميسور متابعة هذا البناء كقضية منفصلة وثابتة في الحزب الشيوعي على قدم المساواة مع جبهات العمل السياسي والعمل الفكري ومجموع النشاط اليومي لحزبنا . وهذه ولا شك نقطة تحول تدل على ان الحزب الشيوعي دخل فعلا لا قولا مرحلة النضوج . ومن فوق هذا المستوى تجري حركة الاصلاح الذاتي لعمل حزبنا في المجالات المختلفة . فالحزب الشيوعي يمتلك اليوم وبفضل هذا المستوى والحركة والمتواصلة التي تصدى لها في حقل بنائه الداخلي ما يقرب من العام ـ وفي الاونة الاخيرة تحضيرا للمؤتمر الرابع ـ

مقومات نظرية واضحة — مبنية على تجميع تجاربه في حقل التطبيق الماركسي على أساليب ووسائل عمله بين الطلائع الشعبية — للعمل بين مؤسسات الطبقة العاملة وجماهير العاملين بالاجر بين المكاتب والمهن المختلفة ، بين جماهير المزارعين في قواعد الاقتصاد الحديث وبين حركة الطلبة والشباب والنساء الخ . وستصبح المهمة الاساسية التي يتصدى لها حزبنا بعد المؤتمر هي تطبيق هذه المقومات النظرية بخطة عملية وواقعية لانجاز هذا التحسين خطوة وراء خطوة ، وتوفير القيادة اللازمة والمناسبة للسير بهذه الخطة وجعل قضية بناء الحزب معلما ثابتا بغض النظر عن الظروف السياسية التي يواجهها حزبنا ، بغض النظر عن هموم ومشاغل النضال اليومي .

واذا كان نمو الحزب الشيوعي كقوة جماهيرية مؤثرة يرتبط ايضا بنمو حركة التنظيم للجماهير الحديثة وتنوع هذا التنظيم على اعتبار **ان الحزب الشيوعي وهو احدث التنظيمات الثورية — في تركيبه الداخلي وفي المهام الثورية التي يتصدى لها وفي نظريته — يبنى وسط حركة واسعة من التنظيمات الحديثة ، فان الاهتمام بالتنظيمات الجماهيرية هو جزء مكمل لقضية بناء الحزب الشيوعي** . وفي هذا المضمار نشير ملخصين تجارب عملنا في التالي :

اولا : ان هذه التنظيمات في حاجة للتنوع والرسوخ ، وقد اثبتت تجربة الحكم العسكري ضعف هذه التنظيمات وانها لم تصبح ثابتة في الحياة اليومية تدافع عن بقائها الجماهيري وتتعلق بها وتمنحها صفة الاستمرار في الظروف المختلفة للصراع وتوازن القوى . وهذا وضع خطير ، خصوصا وبلادنا تعيش فترة تحت ظل الثورة المضادة باحتمالاتها المختلفة ، ومن العسير ان تصبح في وقت ما الاداة الوحيدة للتعبير عن النضال الشعبي للحزب الشيوعي العامل في ظل السرية واللاقانونية .

ثانيا : لكي ترسخ هذه التنظيمات عليها بداب ان تسلك خطا للعمل بين جماهيرها **من شأنه ان يدخلها كجزء من الحياة اليومية للجماهير ، وان تنفع هذه الجماهير في حل مشاكلها اليومية**. لقد عبرت عن هذه الحاجة اللجنة المركزية وهي تحدد دور الحزب الشيوعي بين التنظيمات الجماهيرية ودور هذه التنظيمات في المسلك العملي بين الجماهير لكي تصبح ثابتة ومستقرة .

« **فاذا كان هذا هو ما نريد من اعضائنا الجدد فعلينا ان ندرك اننا نود تنمية حركة شعبية واسعة وان هذه الحركة معقدة ومختلفة المستويات فهي تمتد بين العاملين مثلا من مستوى التنظيم النقابي المناضل الى حلقة الترفيه في النادي ، تمتد بين النساء من مستوى الدفاع عن حقوق المراة السياسية الى الجمعية التعاونية الصغيرة لتسويق منتجات المنزل من تطريز وصناعات يدوية ، تمتد بين المثقفين وتتنوع في نضال سياسي وانتاج ادبي ممتع .. الخ . تمتد بين المزارعين من مستوى الصدام من اجل الاصلاح الزراعي الى حلقةمحو الامية في القرية .. الخ .** »

واذا كانت لنا هذه النظرة الشاملة فان اعضاءنا سيكونون مثل الشعيرات الدقيقة التي تنقل بمجموعها الدم الى الشرايين ولهذا فان بقاءهم في بيئتهم وتحولهم الى شيوعيين في نظرتهم (بأن يدركوا دورهم في الحركة الثورية العامة ، وانهم جزء من حركة غنية متعددة الجوانب تستهدف في النهاية الاشتراكية) . هو الشرط لنمو هذه الحركة الثورية وفي قلبها الحزب الشيوعي .

« ان الناس يحسون بأن لهم حقا في الحياة . وتبتديء محاولاتهم من مستوى الاصلاح الفردي والاجتهاد حتى مستوى التطلع لتغيير المجتمع والحزب الشيوعي لكي يصبح فعلا حزبا جماهيريا لا بد له ان يحتك بكل هذه الافاق وان يحس الشعب بوجوده

في كافة هذه المستويات . »

« اننا ندرك كشيوعيين ان هذه التطلعات لن تتحقق الا في ظل نظام اشتراكي وأن مهمتنا هي اعداد الجيش السياسي الذي يحقق ذلك النظام ، ولكن المشكلة الجوهرية كيف يمكن اعداد ذلك الجيش السياسي ؟. هل يمكن اعداده بمجرد العمل وسط طلائع الشعب القليلة التي تدرك اهمية النضال السياسي المباشر ؟. لقد سرنا في هذا الطريق سنوات وخلقنا دعاة ومثيرين . . وهذا امر حسن وكان لا بد منه . . ولكن الثورة لا تنتصر بالطلائع القليلة بل تنتصر بحركة واسعة بين الجماهير . ولكي تدرك الجماهير اهمية الاشتراكية لا بد أن تفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو في لمحة ما يمكن ان يحققه الحزب الشيوعي . وهذا لن يتم الا اذا استطاع الحزب الشيوعي ان يكون بين الشعب ليخفف آلام المجتمع المتخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق . » (**مداولات اللجنة المركزية ٢٥ر٦ر٦٦**) .

ان هذه التجارب والتعميمات النظرية ترسم خط الحزب للعمل بين الجماهير ترسم المهام العاجلة لتطور حركة التنظيم الجماهيرية وتفتح لها الافاق لا لمجرد الارتباط والرسوخ وسط حركة الشعب بل للتأثير المباشر على التركيب الاجتماعي والاداري القائم في بلادنا اليوم . وهذه قضية هامة في الدرجة الاولى لمستقبل الحركة الثورية ولبناء الحزب الشيوعي لانها تشكل آلة رافعة للطلائع الشعبية وتقدم لها التدريب وتجعل اقترابها من ولوج باب الحزب الشيوعي ومعانقة الماركسية اللينينية امرا ممكنا وميسورا . ووفق هذا الاتجاه علينا اجراء التحسينات اللازمة في نضالنا من اجل تنظيم الجماهير على نطاق واسع ، ومن أجل تنمية ودعم التنظيمات الشعبية وسيكون هذا جزءا لا ينفصل من كل خطة مبرمجة لبناء الحزب وتنمية قدراته النضالية وامكانياته للجذب والالهام .

واذا أصبح حزبنا يمتلك اليوم مقومات نظرية لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية على مجتمعنا ، وفوق هذه المقومات بنى خطه التنظيمي فان مشكلة الكادر الذي ينفذ هذا التحول في حزبنا تبرز كأخطر قضايا بناء الحزب ، وكأخطر القضايا بالتالي لتطوير حركة الثورة في بلادنا .

والواقع الان هو ان حزبنا استطاع ان يبني كادرا جماهيريا يتصدى للمسؤوليات على النطاق الوطني ، ومعروف لدى اقسام قد تتسع او تضيق بين الجماهير . وهذا وضع طبيعي ناتج عن قولنا بتزايد النفوذ السياسي للحزب الشيوعي ، وعن تراكم عمليات النضال بين الشعب التي قادها الكادر الشيوعي في هذه الفترة وما سبقها من فترات . هناك كادر شيوعي سياسي ، ونقابي ونسوي وبين الاحياء وفي المؤسسات الاخرى المختلفة . وهذا الباب مفتوح بمقدار خوض حزبنا للمعارك وانفتاحه على حركة الجماهير الشعبية في نضالها اليومي . وحزبنا بنى من التقاليد في هذا المضمار ما يجعل من الممكن دائما له تزايد هذا النوع من الكادر . هذا حسن . ولكن كادرنا من هذا النوع يواجه مشاكل التقدم في الثورة ، وهي تتسع كحركة نضال من اجل التقدم ولتقديم البديل . لقد أصبح لزاما على كادرنا ان يمتلك القدرة لقيادة هذه الحركة بالفعل ولتأهيل نفسه لهذه المهام التاريخية ، والا تخلف وفاته القطار . ان هذه القضية ما زالت تحل بطريقة عرجاء اما بالاعتماد على طاقات الكادر هذا لتثقيف نفسه أو من خلال الاجتماعات الحزبية التي يسهم فيها رفاق آخرون في حل مشاكل الثورة مع هذا الكادر . ولن يؤدي هذا الا الى تقليل دور كادرنا بين الحركة الجماهيرية النامية والتي تواجه مشاكل متعددة .

(١) لكي تنمو رغبات كادرنا للتصدي للعمل على النطاق الوطني للتحصيل الذاتي ، وتزداد قدراته على مواجهة مشاكل الحركة الشعبية المتعددة لا بد لحزبنا من جهاز حديث

يتكون من مجموعة من المختصين في شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلام والنشر الخ الخ . . لقد قمنا بمحاولات في هذا السبيل ولكنها لم تصل بعد الى خط حاسم ازاء تعبئة طاقات المثقفين الشيوعيين في هذا الجهاز الحديث . مهما تكن قدرات كادرنا الذاتية فان وضعه لا بد ان يتحدد لكي يستطيع وضع ثقله لما هو مكلف به . كمنبر للعمل الشعبي ، يسنده جهاز متخصص من المثقفين الشيوعيين الذين يخدمون العمل الثوري كمثقفين .

(٢) ولينال حزبنا الثمرة الكاملة من وراء هذا العمل علينا أيضا أن نساعد كادرنا على مضاعفة معرفته الذاتية ، وعلى رفع مقدرته للتفهم والدراسة والتحصيل . وفي هذا المجال ندرس كادرنا ونبني سياسة ثابتة لتعليمه وسحبه لفترات من مشاغل العمل اليومي للتخصص في فروع العمل الثوري التي يباشرها . ان معظم كادرنا نال معرفته الماركسية بالقدر الضئيل الذي اتاحته لنا ظروف العمل الثوري ، وتعرف على الماركسية اللينينية في فترات تقديمها لطلائع الشعب . وقد انغمس هذا الكادر في مشاكل العمل اليومي التي لم تهيىء لحزبنا فترة من التطور المستقر والهادىء نتيجة للتطورات العاصفة لحركة الجماهيرية وللهجوم المستمر على حزبنا من قبل قوى الاستعمار والرجعية المحلية .

لقد ضاعف من مسؤوليات كادرنا الاساسي ووقوع اعباء وهموم العمل اليومي على عاتقه عدم وجود خطة ثابتة لتنمية الكادر الجديد ولتحميله المسئوليات . وما يحدث كثيرا ما تتحكم فيه العفوية : كادر قديم يذبل وجديد يطلع لم توفر لديه المعرفة القديمة لعملنا الثوري فسرعان ما يصيبه الفتور والضعف أمام المشاكل المعقدة للحركة الثورية فاذا نظرنا عمليا لكادرنا النقابي مثلا ، او لحركة الطلاب (بصورة اخرى) وبين حركة المزارعين لوجدنا تباينا واضحا بين كادر الحزب الشيوعي الذي ولج ابوابه من البداية وعبر الخمسينات والكادر الذي خلفه . ومستقبل عملنا الثوري يتطلب ان تبنى قنطرة بين هذين الصفين من الكادر حتى يكون هناك رصيد دائم للحركة الثورية يضمن لها صفة الاستمرار والصمود . صحيح أن فترة الحكم العسكري ادت الى توقف هذه العملية نسبة للظروف الموضوعية القاهرة وللضعف الذاتي في العمل القيادي للحزب الشيوعي الذي عجز عن تنفيذ خطه القائل « بتأهيل الحزب الشيوعي لاستقبال التحولات المرتقبة » — ولكن حزبنا الان وهو يسير في طريق التغيير وتتضح مقومات عمله النظرية عليه ان ينفذ بحسم هذه المهمة وأن يقدم خطة واضحة لتوسيع حلقة الكادر العامل في الحركة الثورية وفي مسئوليات الحزب الشيوعي المختلفة .

ومن خلال هذه الحركة وبنجاحها يمكن ان ترتفع الى اعلى مستويات القيادة الجماعية التي لا يمكن أن تقتصر على الشكل وحده دون المحتوى . فاجتماعات الهيئات المنتظمة ، وتقديم التقارير الدورية وتوسيع العمل القيادي في شكل مكاتب تخصص للجنة المركزية وللقيادات الاقليمية امر حسن ولكن لن يؤدي الى تحقيق القيادة الجماعية بالفعل . مستوى الكادر وقدرته على المشاركة الحقيقية في رسم سياسة الحزب الشيوعي هما اللذان يحددان محتوى القيادة الجماعية ، وطالما بقي التفاوت واسعا بين مستويات الكادر من ناحية وقدراته على امتلاك ناصية الماركسية اللينينية ، وطالما بقي تطوره في مستوى القيادات معتمدا على طاقاته الذاتية فان العمل القيادي سيعبر عن مستوى هذا التفاوت لا عن مستوى العمل الجماعي . وهذا نلحظه في اوضاع القيادة المركزية ، وفي وضع المتفرغين بين التنظيمات الاقليمية، وفي وضع المسئولين الذين يتوجهون من مستويات اعلى لتولي مسئوليات في القطاعات التنظيمية الادنى . ان تجربة حزبنا « تؤكد وجود عوامل الصحة في هذه القضية : ففي

هذه الفترة صعد الى مراكز القيادة عدد واسع من الكادر ، فبين اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر الثالث تراجع ما يقرب من الستين بالمائة ولم تركب حزبنا الحيرة بل اندفع كادر من بين صفوف الحزب واسهم في قيادة الحزب الشيوعي مساهمة فعالة خلال ايام الدكتاتورية العسكرية العصبية ، وسار وسط حلقة الكادر الاساسية فيما بعد . ولكن هذه الظاهرة يجب الا تتحكم فيها العفوية بل يجب أن تخضع للعمل الواعي المدرك .

وبادخال الوعي في هذه الحركة فان حزبنا يلبي احتياجات العمل الثوري ويقفل المنافذ ايضا للمحاولات المسمومة التي تضغط الدوائر المعادية لحزبنا لاشاعتها بين حزبنا : بهدف خلق تناقضات بين كادر الحزب القديم والجديد . **والقاعدة هي ان كادر حزبنا متمم لبعضه ويعمل في أتحاد اختياري رفاقي تجمعه الايديولوجية الواحدة والمصير الواحد في النضال الثوري .**

حقا ان لكادرنا القديم سلبياته وكذلك للكادر الجديد . ولا يمكن لحزبنا أن يتطور ولا يمكن للكادر الجديد أن ينمو ، الا بهضم التجارب الثورية لحزبنا ، واستمرار تقاليده الثورية . وهذا يتطلب النضال على اساس الماركسية اللينينية ضد السلبيات في كادرنا ككل وتمتين الوحدة بينهما . يتطلب كما ذكرنا من قبل تنقية الحياة الداخلية لحزبنا وقيامها على اسس ماركسية حقا في صراع الافكار المبدئي وبالمسئولية ازاء قضية الحزب والثورة كما تشير الى ذلك لائحة حزبنا .

وفي نفس الوقت تتهيأ الان ظروف احسن لتنمية قدرات كادرنا وللحكم عليه من زوايا موضوعية . فحركة النضال الاجتماعي تتسع ويزداد الطابع الماركسي للحزب الشيوعي . فالهزات بين قيادة الحزب الشيوعي نتيجة للتحولات المختلفة في حركة النضال الوطني مما ادى الى ولوج عناصر جديدة ابوابه على اساس برنامجه السياسي المناهض للاستعمار ... هذه الهزات في طريق الانحسار . ومن ناحية موضوعية تدخل حركة الثورة الى مرحلة اعلى من مراحل النضال الطبقي والاجتماعي وهذا بالطبع ينمي الصفات الطبقية في حزبنا ويهيىء ظروفا احسن لرفع مستوى التكوين اللينيني بين كادره ، وسيؤدي هذا بالطبع الى ثبات اكثر في مستوى حلقة الكادر الاساسي . وكذلك فان الفترة التي تمتع فيها حزبنا بحقوقه الدستورية منحت عضوية حزبنا والجماهير فرصا للتعرف بطريقة مفتوحة وعلنية على نشاط كادرنا وذلك امر لم يكن متوفرا من قبل مما جعل كثيرا من الاحكام فيما يختص باختيار الكادر القيادي غير ناضجة . اليوم تتوفر ظروف احسن تساعد في اختيار الكادر القيادي اختيارا اكثر موضوعية . وهذا ايضا عامل يمكن ان يمنح العمل القيادي في الحزب الاستقرار والكفاءة في درجة اعلى من ذي قبل ، طالما اقترب مؤتمرنا والمؤتمرات الاقليمية لاختيار الكادر القيادي على اساس موضوعي يضع في الاعتبار صلابته في النضال وتاريخ نضاله العملي وكفاءته لمواجهة الظروف المقبلة والثورة المضادة .

٣ ـ التطبيق الخلاق والمستقل للماركسية .

بين القضايا التي طرحت نفسها مرارا خلال هذه السنوات والتي ظل حزبنا يستكشف فيها طرق واشكال تحوله الى قوة جماهيرية مؤثرة قضية ما يسمى « بالمستوى الفكري للاعضاء » اي ضعف معارفهم الماركسية ـ نتصدى لهذه القضية بوصفها قضية التعليم الحزبي وفي هذا المضمار وصلنا الى المعالم الرئيسية التالية :

اولا : لقد قدمت الماركسية في الفترة الاولى لبناء حلقات الحزب الشيوعي وتنظيماته الاساسية كعموميات بواسطة الكادر المثقف الشيوعي في احتكاكه المباشر

بطلائع الجماهير الثورية ، وفي مقدمتهم كادر الطبقة العاملة . وكان هذا هو الشكل الوحيد لاقتراب الماركسية من طلائع الشعب ، والطريقة الوحيدة للتعليم الماركسي في الحزب الشيوعي السوداني . ومن هذه الحلقات بدا تعليم الماركسية للاعضاء الوافدين بتبسيط العموميات ، اعتماداً على الكتب الماركسية المترجمة .

ثانيا : بتزايد علاقات حزبنا بالنضال الجماهيري وتصديه لحل قضايا ملموسة بدات المطالبة من قبل اعضاء الحزب « بايراد امثلة من الواقع » توضح العموميات الماركسية التي تدرس وكانت هذه المطالبة تعبيراً عن :

(ا) حقيقة أن تقديم العموميات الماركسية وحدها ما عاد يكفي وما عاد الطريق الاوحد لتعليم الماركسية في حزبنا .

(ب) ان هناك حاجات متزايدة تواجه اعضاء حزبنا لقيادة النضال الشعبي قيادة ملموسة وايجاد الحلول للقضايا بتطبيق الماركسية على ظروف بلادنا .

ثالثا : باتحسار السلطة السياسية الاستعمارية تدفقت الكتب الماركسية المترجمة الى بلادنا واصبح التعليم الحزبي القائم على مجرد تبسيط هذه الكتب لا يفي بالحاجة ، فالكثير من اعضاء الحزب الشيوعي وخاصة في المدن يستطيعون الوصول اليها والتعرف على ما فيها ولهذا بدا الاقبال على التعليم الحزبي بالطريقة القديمة يتراجع وكان على حزبنا أن يرفع من مستوى هذا التعليم الى مستوى تقديم الماركسية مطبقة على ظروف بلادنا . وقد ادى ضعف هذا العمل الى الازمة المستمرة في ميدان التعليم الحزبي ، والذي اصبح يتميز بالتقطع ثم الذبول اخيرا . واصبحت مجلة الشيوعي وقرارات اللجنة المركزية هي الوسائل الرئيسية للتعليم في داخل حزبنا ، على أن هذه الوسائل لا تخرج عن نطاق العمل السياسي ، وتطبيق الماركسية في حقل النشاط العملي (الاستراتيجية والتاكتيك) ولكن التعليم الحزبي كوسلية للتكوين الايديولوجي للاعضاء ما وجد سبيله للتنفيذ .

وبالرغم من أن الحزب الشيوعي استطاع في هذه الفترة انجاز اعمال لا باس بها في حقل تطبيق الماركسية ــ اكانت في ميدان بناء الحزب او في دراسة اقتصاديات البلاد الخ . فان هذه الاعمال لم تات بالنتيجة المطلوبة في تنمية مستوى المعرفة الماركسية بين حزبنا في ثبات وبأقصى درجات الفائدة .

ان تخلف هذه المهمة لتطور حزبنا يرجع الى اسباب من بينها :

ا ــ الاشكال التنظيمية التي قامت في حزبنا والمبنية على (فرع العمل وفرع السكن) وهذا الشكل ليس خاطئاً ولكنه طبق بطريقة حالت دون توفير الكادر اللازم للتعليم الحزبي بين مؤسسات الطبقة العاملة . وهذا الكادر هو بالطبع كادر المثقفين الشيوعيين . أن الالتحام المباشر بين كادر المثقفين والكادر الشعبي في المراحل الاولى لبناء الحزب هو الذي اسهم في تقديم الماركسية ، ولا يمكن ان نرفع من مستوى الماركسية وسط حزبنا الا اذا التحم هذا الكادر ببعضه في مؤسسات العمل .

وعندما طبق الشكل التنظيمي (كل اعضاء الحزب الشيوعي في مؤسسة ما اعضاء في فرعه) خلقت امكانيات افضل ، ولو سار هذا الاتجاه بحزم وبدون تراجع لكان الوضع احسن كثيرا من قبل .

ب ــ عدم وجود جهاز فعال للتعليم الحزبي والتثقيف . فقد ظل العمل طيلة هذه الفترة في اطار مكتب للدعاية وبين كادر خبير متخصص يقوده رفيق مسئول . وبالرغم من المجهودات المختلفة صعوداً وهبوطا والتي بذلت من قبل مكاتب الدعاية فانها لم تستطع ان تخلق جهازا يشمل الحزب بمستوياته من المرشحين حتى حلقات الكادر القيادي ، لم نستطع أن ننمي بين هذه الحلقة الاتجاه الثابت للتثقيف الذاتي . صحيح

كانت هناك صعاب من ضمنها عدم وجود كادر مثقف قادر على هذه العملية ،والظروف العاصفة التى عاشها حزبنا ، والتاخر بل البدائية في اجهزة طباعته ونشره . وقد انعكس هذا في تحميل كادر من حزبنا بمسئوليات متعددة لا قبل له بها : مسئول الفرع وهو الذي يعنى بالقيادة السياسية وحياة الفرع الداخلية ، ويتحمل في كثير من الاحيان مسئوليات تلخيص وتدريس مطبوعات الحزب ، ويظهر هذا الارهاق على متفرغي الحزب في الاقاليم وفي تنظيمات الحزب الرئيسية حيث يباشرون كل مسئولية .

وغياب هذا الجهاز ادى الى احتباس منجزات الحزب الشيوعي في حقل تطبيق الماركسية في اطار سطحي لا يتمشى مع ما يقابل حزبنا من مهام ، وما يتحمله كادرنا واعضاؤنا من مسؤوليات بين الحركة الجماهيرية . ويكفي ان نشير مثالا للضعف والتدهور في هذا الشأن الوضع في تنظيمات الطلبة الشيوعيين فقد اتضح أن اعضاء بقوا اكثر من سنتين في التنظيم لم يطلعوا على لائحة الحزب ولم يدرسوا ابجديات الماركسية .

اذا وضعنا في اعتبارنا الظروف الراهنة في بلادنا واحتمالاتها ، وهي تشير الى امكانيات حقيقية في اتساع نطاق الجماهير الثورية المقتربة من مهام التغيير الاجتماعي والثورة الديمقراطية ، تشير الى أن شعار « الاشتراكية » اصبح حبيبا الى قلوب اقسام واسعة من سكان بلادنا اذا وضعنا في اعتبارنا الظروف المحيطة بالعالم العربي وانه اصبح من المحتم اقتراب طلائع الثورة العربية الى مواقع الماركسية لان هذا هو الطريق لانقاذ الثورة العربية وتطورها — فان قضية تعليم الماركسية في حزبنا ورفعها الى مستويات اعلى تصبح مهمة من الدرجة الاولى . مهما كان شأن الثورة المضادة في العالم العربي وفي بلادنا : فان حركة شعوبنا تتعلم من تجاربها وستدرك ان العمل الثوري بدون نظرية ثورية لا يقود الى نتائجه المطلوبة ، وهذا سيدفع الى طرح الماركسية طريقا للعمل السياسي وللارشاد الفكري ايضا . ان الجماهير التقدمية في بلادنا تتفتح للفكرة الاشتراكية والظروف تحتم طرح الماركسية فكرا وايديولوجية للتطور ولحل قضايا الثورة المحلية والعربية . ولن يتم هذا في بلادنا الا اذا واجهنا بحزم قضية التعليم الماركسي في حزبنا .

ولا عذر للبدائية في هذه الظروف . ففي الحزب كادر مثقف ، وللحزب امكانيات في كادره المتفرغ الذي يجب ان يتحول في مسئولياته للتصدي لقضية التعليم الحزبي والتثقيف ، وبين الكادر المثقف الشيوعي هناك اعداد علينا تحويلها للعمل كمدرسين للماركسية في فروع الحزب . وبهذا لا يبقى المكتب القائد للدعاية والتثقيف محصورا في حدوده كمكتب بل يتحول الى جهاز متصل بكل فروع الحزب الشيوعي بواسطة فرق مدرسي الماركسية الذين عليه تدريبهم ومداومة تعليمهم وامدادهم بالمناهج والمواد اللازمة للتعليم .

لقد ظل حزبنا يناقش سنوات قضية تطوره الى قوة جماهيرية وتحسين كافة اوجه نشاطه للتصدي لهذه المهمة ، فتوصل الى افكار متعددة ومتنوعة وغنية لا مجال لترددها ، ولكن المهم الان هو قدرته اولا على اجتياز الحواجز الفكرية والتشريعية واساليب الاضطهاد المختلفة والتي تبنيها الثورة المضادة قصد قطع الطريق عليه واقتلاع جذوره من بين المجتمع . المهم الان هي قدرته على تنقية حياته الداخلية

وللنضال في حزم ضد اساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي والتي تشكل رصيدا للمحاولات الرجعية لاحداث ارتباك في صفوفه الداخلية . قدرته على اعلاء راية المبادىء اللينينية في الحياة الحزبية القائمة على الصراع وفق المبادىء واليقظة للتسرب الى داخله من قبل المخربين . **وقد امتلك حزبنا مقومات نظرية للمجتمع السوداني ، والتركيب الطبقي والاقتصادي والسياسي الذي يشكل ارض العمل لتنظيمات حزبنا المختلفة — وهو ما نسميه بالخط التنظيمي — فان عليه** ان يضع مشاريعه المناسبة للسير ببناء الحزب الشيوعي وفق طريقة علمية **باكتمال خطنا السياسي وبزوغ خطنا التنظيمي فان تأهيل كادرنا بمستوياته المختلفة للتصدي لهذا التحول الكبير ، الذي يقتحم الحزب الشيوعي ابوابه ، يصبح واجبا** تنفيذه ضربة لازب . وبضمان وضع منعطفات الثورة في صعودها وهبوطها ، وفي مواجهة الثورة المضادة باساليبها الناعمة والعنيفة — **فان مستقبل ثورتنا مضمون في ظروف تنضج فيها يوميا بين الجماهير عناصر المرحلة الوطنية الديمقراطية ، وعندئذ تصبح حقيقة قيادة الثورة وقدرتها على العمل هي الامر الحاسم .**

اكتوبر تشرين الاول ١٩٦٧

القسم الثالث

صراع الحزب الأول ضد المرتدين اليمينيين الانقساميين
وشريحة ٢٥ مايو ١٩٦٩ العسكرية البرجوازية الصغيرة
الانقلابية اليمينية

الباب الأول

وثيقة: الخطاب الدوري رقم «١» من اللجنة المركزية لأعضاء الحزب بتاريخ ٢٥ مايو - أيار - ١٩٦٩.

خطاب دوري رقم (١) من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني لاعضاء الحزب

من المحتم في هذه الظروف ان يتحد الحزب الشيوعي السوداني حول تحليل سياسي للانقلاب العسكري الذي حدث صباح اليوم ٢٥-٥-١٩٦٩ . اذ انه بدون اللجوء للتحليل الماركسي العلمي الذي ظل يقود حزبنا والحركة الثورية لاكثر من ٢٥ عاماً ، فاننا نضل الطريق ، ونقع في شرك التحليلات الذاتية المدمرة للعمل الثوري .

ولا يمكننا أن نتقدم هذا التحليل الا في ضوء تكتيكات حزبنا المقرة في مؤتمره الرابع ومن كافة اجتماعات هيئاته القيادية ، وآخرها اجتماع اللجنة المركزية في دورة مارس ١٩٦٩ والمدون في الوثائق : - « الوضع السياسي الراهن واستراتيجية وتكتيك الحزب الشيوعي السوداني » .

« في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر الرابع » ما هي ابرز المعالم في تلك التكتيكات : -

١ - يرى الحزب الشيوعي أن بلادنا بعد فشل اضراب فبراير ١٩٦٩ ، واجهت ثورة مضادة لجأت للعنف في مراحلها المختلفة .

٢ - بني تكتيك الحزب الشيوعي منذ تلك الفترة على اساس الدفاع تمهيداً للهجوم .

٣ - الخط الدفاعي يعني تجميع الحركة الشعبية ، وتمتين مراكزها ، وفي مقدمة ذلك توحيد الحزب الشيوعي أمام هجمات الثورة المضادة العنيفة والفكرية ايضا .

٤ - بنضوج الظروف الموضوعية ، يتحول تكتيك الحزب الى الهجوم وسط حركة شعبية واسعة .

٥ - تنتصر الحركة الشعبية بمعنى وصول الحلف الديمقراطي تحت قيادة الطبقة العاملة للسلطة ، وتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية عندما تنضج الازمة الثورية وسط الجماهير .

٦ - لا يرى الحزب الشيوعي لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية

والانتقال بالثورة الى آفاق الاشتراكية بديلا لنشاط الجماهير وتصدينا لكل مهام تلك الثورة .

٧ — يتشكل هذا الحلف الوطني الديمقراطي من جماهير الطبقة العاملة في القيادة ، وجماهير المزارعين والبورجوازية الوطنية والمثقفين الثوريين والاقسام الثورية المسلحة التي تضع نفسها في خدمة ذلك الحلف .

٨ — يضع الحزب الشيوعي في اعتباره كافة الاحتمالات التي ربما طرأت على علاقات القوى السياسية في البلاد ، عبر هذه الفترة . فكان يضع احتمال لجوء القوى الرجعية لاقسامها المسلحة في الجيش لاقامة دكتاتورية عسكرية ، ويقر ايضا سير النظام الرجعي نحو دكتاتورية مدنية الخ .. وهذه الاحتمالات جميعها لم تكن تخرج عن كونها امتداد للثورة المضادة في البلاد .

٩ — ولكن في نفس الوقت كان الحزب الشيوعي يرى ايضا انه ربما لجأت فئات اجتماعية من بين قوى الجبهة الديمقراطية في البلاد الى الانقلاب العسكري .

وموقف الحزب الشيوعي من هذه القضية لخصته اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية في مارس ١٩٦٩ على النحو التالي :

يبين تكتيك الحزب الشيوعي انه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير وتنظيمها وتعبئتها لاستكمال الثورة الديمقراطية وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا ، **فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي ، بديلا للنضال الجماهيري الصابر والدؤوب واليومي . بالنضال الجماهيري يمكن ان نحسم قضية قيادة الثورة ، ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين** . وهذا هو الامر الحاسم لنستكمل الثورة والديمقراطية في بلادنا . ان التخلي عن هذا الطريق واتخاذ طريق الانقلاب هو اجهاض للثورة . ونقل مواقع قيادة الثورة في مستقبلها وفي حاضرها الى فئات اخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . وهذه الفئات يتخذ منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة كما ان جزءا آخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز ، وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة بل سيعرضها للالام ولاضرار واسعة . وهذا الجزء اختبر في ثورة اكتوبر فاسهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا .

التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ، مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة .

ما هي طبيعة احداث هذا الصباح ، الاثنين ٢٥—٥—١٩٦٩ ، وما هو وضعها الطبيعي ؟

● ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري ، وليس عملا شعبيا مسلحا ، قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح .

● ادى هذا الانقلاب الى تغيير في القوى الاجتماعية التي كان بيدها القوات المسلحة ، ونعني قوى الثورة المضادة .

● طبيعة هذا الانقلاب نبحث عنها في التكوين الطبقي للمجلس الذي باشر الانقلاب « مجلس الثورة » وفي التكوين الجديد للقيادات . هذا البحث يشير الى ان السلطة اليوم تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة في البلاد ، اصبحت مهمة الحزب الشيوعي في تطوير الثورة في بلادنا والوصول بها الى تأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة ، اصبحت هذه المهمة تنجز :

١ — تحت سلطة طبقة جديدة هي في واقع الامر بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الديمقراطية في البلاد .

٢ ـ تحت ظروف ازيحت فيها الثورة المضادة من قمة السلطة . ما هي احتمالات التطور لهذا الوضع الجديد :

ا ـ اذا استطاعت الطبقة الجديدة أن تقبض على زمام الامور في القوات المسلحة ، وتبقي السلطة بين يديها ، فان ظروفا جديدة تتهيأ بالنسبة لتطور الثورة الديمقراطية وانتصارها في انجاز مهام مرحلة التطور الوطني الديمقراطي ، وفتح آفاق الاشتراكية . وذلك التطور الذي لن يتم الا بمبادرة الجماهير وبقيادة الجماهير العاملة .

ب ـ من المؤكد في حالة بقاء هذه السلطة ان تتأثر بالجو الديمقراطي العام في بلادنا ، وبالمطالب الثورية للجماهير وليس لها طريق آخر وستلقى الفشل اذا ما حاولت أن تختط لنفسها طريقا يعادي قوى الثورة السودانية .

ج ـ لكيما ترتبط السلطة الجديدة ارتباطا عميقا في الاهداف وفي المنهج بالقوى الديمقراطية لا بد ان يلعب الحزب الشيوعي دورا بارزا **اولا** : في دعم وحماية هذه السلطة ضد خطر الثورة المضادة ، **ثانيا** : أن يحتفظ بقدراته الايجابية من نقد وكشف مناهج البرجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة لنقل قيادة الثورة من يد الطبقة العاملة الى يدها « فالبرجوازية الصغيرة ليس في استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة » ، **ثالثا** : في الاهتمام البالغ بنشر الايديولوجية الماركسية بين صفوف الحزب وصفوف الجماهير الثورية وخاصة الطبقة العاملة وان اي تراخ في هذا الميدان يؤدي الى سيادة افكار الديمقراطيين الثوريين من البرجوازية الصغيرة مما يعد انتكاسة بين الجماهير الثورية .

ومهما كان المنهج الذي تسلكه السلطة الجديدة ، فان تطور الثورة الديمقراطية يعتمد في الأساس على درجة **تنظيم الجماهير ومستوى وعيها** ومقدرتها الفعلية في النضال والوحدة والالتفاف حول مطالبها الاصيلة العريقة الاساسية ، التي تستهدف التغيير الاجتماعي الديمقراطي ، ولهذا فان تأييد الحركة الجماهيرية للسلطة الجديدة مرتبط بمدى استجابتها لهذه المطالب وسيرها في طريق الارتباط بالشعب . وفي هذا الصدد على الحركة الشعبية ان تتفادى الاخطاء التي حدثت في اكتوبر ، وتتجنب التأييد الاجوف الذي يساعد العناصر الوصولية والانتهازية التي تتمسح بأعتاب كل سلطة جديدة .

ومن جهة اخرى فان قوى الثورة المضادة لن تقف مكتوفة الايدي وستوجه هجومها نحو الحركة الثورية لعزل السلطة السياسية الجديدة والضغط عليها ثم ضربها للعودة للحكم من جديد . وهذا يفرض على كل منظمات الحركة الجماهيرية ، رفع درجة يقظتها وتماسك صفوفها في وجه هجوم الثورة المضادة .

كل هذا يعتمد نجاحه على تماسك فروع الحزب والارتفاع بمستوى الوحدة والانضباط والوضوح الفكري والسياسي حول خطوط الحزب وتكتيكاته التي صاغها المؤتمر الرابع وطورتها اللجنة المرزية وبصفة كخاصة في دورة مارس هذا العام .

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تهيب بكل الاعضاء والفروع والمناطق ان يدافعوا عن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية وان يؤمنوا الحزب من الافكار الضارة وان يكرسوا كل جهودهم ووقتهم لتنظيم الجماهير ورفع مستوى الحركة الشعبية في البلاد للسير في طريق استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

٢٥ـ٥ـ١٩٦٩

الباب الثاني

جزء من وثيقة الرفيق عبد الخالق محجوب المقدمة للمؤتمر التداولي لكادر الحزب عن خلفية موقف التيار الانتهازي اليميني الانقسامي وتحديد الديمقراطيين الثوريين والازمة الثورية والعمل المسلح، وطبيعة السلطة الانقلابية الجديدة ـ ١٩٧٠

تقرير عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في شهر اغسطس «اب» ١٩٦٩ ينعقد هذا الاجتماع التداولي لكادر الحزب الشيوعي وفقا للاجراءات التي نصت عليها لائحة الحزب والتي نفذتها اللجنة التحضيرية . يستهدف هذا الاجتماع توحيد كادر الحزب الشيوعي ومن ثم العمل على توحيد الحزب الشيوعي وجماهير الطبقة العاملة حول قضية جوهرية هي : النظام الراهن وتكتيكات الحزب الشيوعي .

لهذه القضية كما يبدو ركنان : اولهما تحديد طبيعة النظام الراهن من وجهة نظر الماركسية اللينينية التي نسترشد بها في عملنا الثوري ،وثانيهما موقف الحزب الشيوعي من هذا النظام وتحديد واجبات الحزب في الفترة الراهنة من تطور الحركة الثورية في بلادنا . اننا ندرك ان الوحدة في الحزب الشيوعي لا تتم بمناقشة القضايا المختلف عليها

بصراحة وموضوعية فحسب ، بل بمناقشة ظلال الافكار قبل ان تعلو للسطح وتصبح واقعا ملموسا . ونحن في اجتماعنا هذا احوج ما نكون لهذا الوضوح لتحديد نقاط الاختلاف ، ثم لتكريس جهودنا لمناقشة تلك القضايا بعمق والوصول فيها الى وحدة على اساس المبادىء ، على اساس الماركسية اللينينية . يحدث هذا لان هناك اختلافات حقيقية حول طبيعة النظام الراهن وحول تكتيكاتنا تجلت في بعض اجتماعات اللجنة المركزية ، وفي اجتماعات المكتب السياسي في هذه الفترة وفي ما كتب بعض الرفاق في صحافة الحزب القانونية وغير القانونية .

ما هي اهم مظاهر هذه الاختلافات الفكرية ؟

اولا :

المقالة التي نشرت للزميل معاوية ابراهيم في مجلة « الشيوعي » العدد ٢٣٤ ، ينتقد فيها الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية ويعتبر اتجاهه سلبيا في وصفه للسلطة الجديدة بانها برجوازية صغيرة مما يؤدي حسب رايه الى التقليل من قدراتها الثورية والى اضعاف دعم الشيوعيين لها والى اخطاء في تفهمهم لقضية التحالف معها. في ايراد ، لتحليل سابق لم توافق اللجنة المركزية على تفاصيله بل وافقت على الاتجاه العام للتقرير الذي طرحه في دورة مارس « اذار » ١٩٦٩ حول الموقف من الانقلاب العسكري .

ثانيا : راي الزميل عمر مصطفى في اجتماع المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو « ايار » ١٩٦٩ : ثم تكامل هذا الراي في اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٢٧ اكتوبر — ١٩٦٩ حول الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية والذي اعتبره الزميل وثيقة ملعونة . ثم راى الزميل عمر مصطفى في ما بعد حول اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٩ مايو «ايار» ١٩٦٩ والخاص بمناقشة التحضير للانقلاب العسكري اذ يرى ان ذلك الاجتماع اخطأ في موقفه واكد سير الاحداث ذلك الخطأ حسب رايه .

ثالثا : مجموعة مواقف عملية اخرى في نشاط الهيئات القيادية بعد صدور الخطاب الدوري الرابع ، وهي على سبيل المثال :

ا — الاختلاف في اللجنة المركزية حول تقييم استدعاء وزير الداخلية لعدد من كادر الحزب واعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ١٨—٩—١٩٦٩ .

ب — الاختلاف حول تقييم التعديل الوزاري وموقف الحزب الشيوعي منه مما دعا الى مناقشة هذا الموضوع في خمس جلسات للمكتب السياسي وتعطل بهذا اتخاذ موقف موحد في حينه .

ج — عدم وصول راي الحزب الشيوعي حول تخفيض الاجور والموازنة للجماهير وعدم وضوح موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية .

د — الخط الدعائي الذي تسلكه صحيفة الحزب القانونية . الخ ...

ان هذه المظاهر المختلفة وغيرها مما اصبح امرا معلوما لا لاعضاء الحزب فحسب بل لدوائر اجتماعية اخرى ، تؤكد وجود خلافات ايديولوجية في الحزب الشيوعي حول القضيتين اللتين اشرت اليهما ، ولان هذه الخلافات تمس تكتيك الحزب فمن المهم مناقشتها والوصول الى حد معقول من الوحدة يسمح بمواصلة الحزب الشيوعي لنشاطه بفعالية ، ولنضاله ضد قوى الرجعية في بلادنا .

ولكي نتفهم طبيعة هذه الخلافات ارى من انه من المهم الرجوع الى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كوادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته ، وذلك لان تلك الاختلافات اخذت شكلا جديدا بعد الخامس والعشرين من مايو وتؤثر الان على الاختلافات الايديولوجية في حزبنا . ومن المهم

الوصول الى جذور الخلافات والتيارات حتى نستطيع ان نتوحد ، وليس غريبا على الحزب الشيوعي ان يواجه خلافات ايديولوجية في الظروف الراهنة وهي ظروف جديدة بالنسبة الى تطور الثورة السودانية .

ان بعض الخلافات الفكرية الراهنة او تيارا منها ترجع جذوره التاريخية الى ما قبل ٢٥ مايو «ايار» ١٩٦٩ . وقد حاولنا مرارا ان نبرز تلك التيارات الى السطح ، وان يدور صراع مبدئي في تلك الظروف ، فقد طرحنا القضايا المختلف عليها قصد المناقشة المهمة في الحزب في دورة اللجنة المركزية في يناير « كانون الثاني » ١٩٦٨ ، ثم في يونيو «حزيران» من ذلك العام ، واخيرا في دورة اللجنة المركزية في مارس «اذار» ١٩٦٩ ، ومن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية للمناقشة العامة في قضايا التكتيك وموقف الحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية وصلت الى اعضاء الحزب .

وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فان الصراع تبلور حول استنتاج المؤتمر الرابع في ما يختص بالبرجوازية الوطنية السودانية — مواقعها واقسامها المختلفة والصيغة السليمة التي يتخذها الحزب الشيوعي في الموقف حيالها . لقد طرحت في هذه الوثائق نظريا وعمليا مهمة النضال ضد سياسة وافكار البرجوازية الاصلاحية استنادا الى استنتاجات المؤتمر الرابع . وقد برزت في المناقشات التي دارت في اجتماع اللجنة المركزية في شهر يونيو « حزيران » ١٩٦٨ اراء مناوئة لذلك الاتجاه بحجة انه سيؤدي الى مراجعة مواقفنا التاريخية ، كما ان بعض المواقف العملية لاقسام من كادرنا كانت ترفض ذلك الاتجاه فعدم الاقتناع في الهيئة البرلمانية وقتها بموقف الامتناع عن تأييد حكومة محمد احمد محجوب كان تعبيرا عن تلك الاراء، كما تبع هذا تقديم رئيس الاتحادي الديمقراطي السابق من قبل تنظيمات ديمقراطية وتقدمية نحتل فيها مراكز قيادية في مناسبات عديدة .

ان هذا التيار لم يستجب للمناقشة الواضحة والصريحة الا في القليل النادر ، وعندما افصح جزئيا عن رايه اتخذ شكل الهجوم والاتهامات معتبرا ان المناقشات التي طرحت والاجتهادات المختلفة لتطوير استنتاجات المؤتمر لم تكن الا ستارا لدعم سياسة الصادق المهدي ولمساعدته على الوصول الى الحكم . عبر عن هذا الزميل محمد احمد سليمان في دورة اللجنة المركزية في مارس « اذار » ١٩٦٩ والمنشورة لكل اعضاء الحزب .

لقد كان طابع هذا التيار في الغالب المعارضة الصامتة كما اشرت في التقرير الذي قدمته الى اللجنة المركزية في دورة مارس « اذار » وذلك « لان البرجوازية نفسها مواقعها ضعيفة بين حركة الجماهير الثورية ، وهي تفقد اقساما من تلك الجماهير وتصادمها ولهذا فان الاثر الفكري لها في داخل حزبنا لا يتخذ شكل شعارات عالية واضحة ومفصحة ولا يقف على منابر وا ضحة كما كان عليه الامر من قبل » . « في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر » .

ان صعوبات العمل في ظروف الثورة المضادة خلقت اهتزازات مختلفة بين بعض كادر الحزب يطرح تارة يمينا وتارة اخرى يسارا ، وفي كلا الحالين كان هناك تراجع عن تكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والمتفق عليها في المؤتمر الرابع للحزب واعني التكتيكات القائمة على الدفاع وتجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما تتهيأ الاسباب الموضوعية والذاتية لذلك .

وكمثال لهذا الاختلاف الذي وصل الى درجة المناقشة في الصحف البرجوازية ، المقالة التي نشرها الزميل احمد سليمان في جريدة « الايام » بتاريخ ٨—١٢—١٩٦٨

وورد ذكرها في اجتماع اللجنة المركزية في مارس (اذار) ١٩٦٩ . نرجع الى هذه المقالة لانها مرتبطة بالاختلافات الايديولوجية الراهنة . لقد جاء في تلك المقالة حلا لازمة الحكم وقتها ما يأتي . « رايي ان المخرج يكمن في الرضاء والالتزام بميثاق شعبي يصحح هنات ميثاق اكتوبر « تشرين الاول » ويسد ثغراته ليكون اكثر شمولا وادق تفصيلا ، يحدد ويعالج المشاكل الرئيسية التي تخنق البلاد وتحبس انطلاقها نحو افاق التطور الديمقراطي ، تنبع من صميمه حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الحقيقية الرئيسية للمجتمع تشبه حكومة اكتوبر « تشرين الاول » ١٩٦٤ من حيث تمثيلها للاحزاب والطبقات الحديثة ذات المصلحة في التقديم . حكومة تنعم بالاستقرار والحماية التي فقدتها حكومة أكتوبر « تشرين الاول » حتى يتسنى لها انجاز المهام التي ينيطها بها الميثاق الشعبي. ولا سبيل في نظري لهذا الاستقرار غير حماية القوات المسلحة التي يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعال في حياة البلاد السياسية ، وينبغي علينا الا ننظر اليها بمنظار اسود وبضيق افق محملين لها كل سوءات حكومة نوفمبر (تشرين الثاني) » .

لقد دافع الزميل عن هذا الخط في اجتماع اللجنة المركزية في مارس « اذار » ١٩٦٩ ، واعتبر ان ما جاء فيه يبيض وجه الحزب امام القوات المسلحة . لقد اضر هذا المقال بموقف الحزب الشيوعي الموحد حيال القوات المسلحة وتكتيكات الحزب الشيوعي المقررة في المؤتمر الرابع :

١ ــ لا يرى ان « الشيء الجوهري هو ان تحشد الجماهير وتعد فكرياوتنظيميا حتي تصل الى مستوى استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية » بل ان الحل لازمة الحكم والطبقات الحاكمة هو قيام حكومة « الوحدة الوطنية » تجمع بين القوى الرجعية وقوى التقدم .

٢ ــ يعارض تحليل المؤتمر للقوات المسلحة ذلك التحليل الذي لا يرى فيها جمعا طبقيا واحدا يدخل ضمن القوى الوطنية الديمقراطية . فالمقالة تقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد باقسامها الوطنية والرجعية لحل ازمة الحكم .

٣ ــ يطرح دخول القوات المسلحة ككل في العمل السياسي لحماية حكومة الوحدة الوطنية ، ولكن حمايتها ممن ؟ . . . الا يدل هذا على أن القوات المسلحة مدعوة الى دعم حكم رجعي به عناصر « تقدمية » شكلا ؟ . وايجاد صيغة للتصالح بين تلك القوى الرجعية حتى بين ابسط ميادين الديمقراطية واعني الانتخابات ؟

ولخطورة هذه المقالة في ظروف يتزايد فيها الصراع بين القوى الرجعية ولما يكتمل بعد نهوض حركة الجماهير الثورية ، فقد نشرت « اخبار الاسبوع » بتاريخ ١٦ يناير « كانون الثاني » ١٩٦٩ في الرد على تلك الافكار ما يأتي :

« وفي مجالس الناس كثر الحديث عن القوات المسلحة بوصفها الامل الوحيد للانقاذ ، والحديث بهذا الاجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب في بلادنا . لقد خبر السودانيون طيلة ست سنوات حكما عسكريا بعينه ، هو حكم كبار الجنرالات من المستوى المركزي الى مستوى الادارة الاقليمية وما خرج عملهم ونشاطهم في حيز القضايا الجوهرية التي تواجه بلادنا بعد الاستقلال عن بعض الاجراءات وما استطاعوا ــ وما كان في امكانهم ولا في مصلحتهم ــ احداث تغيير جوهري في طرق تطور بلادنا . . وحاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم في مستوى بعض الاجراءات مثل « الضبط والربط » والتنفيذ السريع كما انها ترفض قطعا المسخ الذي سموه حزما وسياسة فكان وبالا على حركة الثورة في بلادنا : احتقر كل فكر تقدمي واهانه وعزل بلادنا عن كل تقدم فاصبحت مريض افريقيا والعالم العربي بحق . . . ان الحديث عن

اجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ومن ثم اعتبارها شيئا مميزا عن الفئات والطبقات الاجتماعية التي جربت في السلطة وفشلت غير سليم ومجاف للحقيقة ... والقوات المسلحة لا تخرج من اطار التحليل الطبقي وتشكل في مستواها الاعلى وبالتجربة جزءا من النادي الذي سقط طريقه الاقتصادي واصبح لا مفر من نظام سياسي جديد يعقب القوى الاجتماعية التي حكمت من قبل وتحكم فعليا على تعدد الحكومات الحزبية منها والعسكرية » .

لقد اتخذ هذا التيار في ما يختص بموقف الحزب الشيوعي المستقل وبنضاله ضد افكار عناصر الاصلاح اليميني وفي ما يختص بافاق التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يخرج عن اطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وبافاق العمل الثوري في بلادنا .

لقد واصل هذا التيار موقفه بعد انقلاب ٢٥ مايو « ايار » ١٩٦٩ بصورة قد تبدو جديدة ولكنها في حقيقة الامر الصورة القديمة نفسها . قد يبدو غريبا ان الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الاجنحة الاصلاحية في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي اطاح بذلك الجناح ضمن ما اطاح ، ولكن الخيط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا ذيليا في كلا الحلفين : هناك يتحالف بصورة ذيلية مع البرجوازية الاصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذيلا للبرجوازية الصغيرة . ان عناصر من الحاملين لهذا الاتجاه اليميني واخص بالذكر الزميل محمد احمد سليمان انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي الى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده امرا شكليا او مجرد خرق لاجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادره الى موظفين .

نستطيع القول بأن ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من حملات فكرية شرسة . فالانتصار النسبي للثورة المضادة ينتج عنه تقلص في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي الى اليأس عند بعض اعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك الصبور لتجميع قوى الثورة ويدعو الى ايجاد وضع مريح نسبي للحزب الشيوعي . وقد اخذ هذا اتجاه التحالف مع البرجوازية وفق مصالحها وشروطها . كان نتاجا لما طرحته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تصدي الشيوعيين لمراكز العمل القيادي بين الجماهير ، ولم يكن هذا امرا مستحيل التحقيق برغم الصعوبات الشديدة التي تكتنفه . فالحزب الشيوعي بدا بعد اكتوبر « تشرين الاول » يتحول الى حزب جماهيري كما اصبحت جذوره تتعمق وتترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية أصبح من الممكن ان يتحقق عبر النضال الصبور لتجميع قوى الجماهير الثورية .

ومثل هذا الواجب يعني ضمن ما يعني تناقضا مع البرجوازية الوطنية باجنحتها المختلفة . ولهذا فان الاتجاه اليميني الرافض لتطور العمل الثوري الشعبي كان مترددا بل معارضا في كثير من الاحيان لقضية دفع الحزب الشيوعي وصراعه ضد قيادة البرجوازية الوطنية لحركة الجماهير ليسير نحو الصدارة .

وكما عجز هذا التيار عن فهم اسس التحالف مع البرجوازية الوطنية وفقا لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو ايضا يعاني الان من المشكلة نفسها : اسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة . ولان هذا التيار كان يائسا من العمل الثوري الشعبي وخط تجميع وتراكم القوى الثورية بالنضال في الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية

ويبحث عن المخارج الاخرى فقد كان من الطبيعي ان يكون له راي في ما يخص القوات المسلحة والعمل الانقلابي يختلف عما اجمعنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب .

تحليل الحزب للقوات المسلحة السودانية

من المهم ان نبرز هذا الاختلاف بوضوح وبصراحة لانه وثيق الصلة بالاختلافات الايديولوجية الراهنة في حزبنا .

اولا : ليست لدى الحزب الشيوعي السوداني مشكلة في مـــا يختص بالفروق بين وضع القوات المسلحة في كثير من مناطق التحرر الوطني ووضعها في البلـــدان الراسمالية المتقدمة . عبرت عن هذا لسنوات خلت جريدتا « الجهاد » و «الصراحة» تعليقا على انقلاب يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر . في افتتاحية « الجهاد » بتاريخ ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ورد تعبيرا عن موقف الحزب الشيوعي السوداني الاتي :

« ان حركة الجيش المصري لهي جزء لا يتجزا من الحركة الوطنية في مصر » .

وفي الكلمة الرئيسية للعدد نفســه : « حركة الجيش المصري حركة ديمقراطية فـــي صالح وادي النيل » .

اعتقد ان هذا هو المهم : طرح التفكير العام الذي يتناول فقط وضع القـــوات المسلحة في البلدان الراسمالية المتقدمة والنظر بطريقة واقعية وجديدة لمنطقة التحرر الوطني ووضع القوات المسلحة فيها .

ثانيا : ان يحدد الحزب الشيوعي موقفه من القوات المسلحة في بلده . اذ ليس صحيحا الاكتفاء باطلاق نظرية عامة عن تقدمية القوات المسلحة لكل البلدان المتخلفة. هذا سيكون تعميما ضارا . تحدد موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية بطريقـــة ايجابية :

أ ــ عمل لتكوين تنظيم شيوعي بين القوات المسلحة رغم الصعوبات . اقنـــاع رابطة الطلاب الثوريين وقتها . العقبات التي توضع في وجه قبول الطلاب في القوات المسلحة في وقت كانت تسود الاتجاهات الثورية حركة الطلبة . ان بناء هذا التنظيم هو الذي يؤكد موقف الحزب الشيوعي السليم من القوات المسلحة لا مجرد المناقشات النظرية وحدها .

ثالثا : للحزب الشيوعي تحليل للاوضاع الطبقية والسياسية في القوات المسلحة السودانية منشور في وثائقه ، معالمه الاتية :

أ ــ ليس الجيش طبقة او فئة اجتماعية واحدة كما انه ليس جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقي . فهناك كبار الجنرالات الرجعيين الذين برهن حكمهـــم الديكتاتوري في اعوام ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ على انه جزء من البرجوازيـــة المرتبطـــة بالاستعمـــار .

ب ــ غالبية جنود القوات المسلحة السودانية وضباطها جزء من الشعب لا من معسكر اعدائه .

هذا التحليل لا نبتدعه اليوم بغرض التأقلم السياسي ، فبالاضافـــة الى ان قيام تنظيم ديمقراطي في القوات المسلحة في الماضي يؤكد وجود امكانات العمل الوطنـــي المناوىء للاستعمار في داخل هذا الجهاز ، فان هناك العديد من الوثائق الحزبيـــة توضح هذه الحقيقة . هناك بيان المكتب السياسي بتاريخ ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني)

١٩٥٨ والصادر تحت عنوان « ١٧ نوفمبر انقلاب رجعي » والذي يفرق بين القادة الرجعيين للقوات المسلحة وبين : « الاغلبية الساحقة من ضباط الجيش وهم من البورجوازية الصغيرة في بلادنا ولهم اتجاهات وطنية ومتأثرون بالفعل بالحركة الجماهيرية الوطنية الديمقراطية » . — «البيان» — كما ان هناك مطبوعات اخرى مختلفة .

هذا واضح ولكن اثارة دور القوات المسلحة بطريقة يفهم منها وكأن الحزب الشيوعي يضعها ككل في صف القوى المعادية للثورة السودانية امر يخفي وراءه ، اختلافنا حول قضيتين اخريين : اولاهما وضع القوات المسلحة بين قوى الجبهة الديمقراطية ، وثانيهما الموقف من الانقلاب .

يقيم الحزب الشيوعي تقديره للقوى الاجتماعية ذات المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية في بلادنا على اساس تحليل اقتصادي وطبقي . فهو يقول : « ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة ، والمزارعون ، والمثقفون الثوريون ، والراسمالية الوطنية ، وتكمن قيادة هذه القوى بين جماهير الطبقة العاملة » .

(قرارات المؤتمر الرابع حول الجبهة الوطنية الديمقراطية)

وبهذا فان القوات المسلحة تدخل بين هذه القوى حسب فئاتها الاجتماعية وتوزيعاتها الطبقية . فهناك البورجوازية الصغيرة (اغلبية الضباط) وهناك أبناء المزارعين وعناصر من العمال يعملون كجنود . فالقوات المسلحة اذن لا تضيف طبقة جديدة او فئة اجتماعية جديدة للقوى الطبقية والاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الديمقراطية في بلادنا . ان الحزب الشيوعي في نضاله لضمان انجاز الثورة الديمقراطية يتوجه بسياسة طبقية نحو جماهير الطبقة العاملة والمزارعين ويبني الحلف الدائم بينهم ويشكل هذا اساس نشاط الحزب الشيوعي ، كما يتوجه في موقفه وفي عمله على اسس طبقية بين كل الجماهير صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية .

هناك تصور يرى ان تحتل الفئات الوطنية والديموقراطية في القوات المسلحة المركز المقدم في نشاط الحزب الشيوعي بفضل وجود السلاح بين ايديها ولانها بهذا اقدر من غيرها على حسم قضية السلطة بسرعة وبأبجاز ، وهذا في رايي تصور خاطىء وغير ماركسي .

فالثورة الديمقراطية هي ثورة الاصلاح الزراعي ولا يمكن ان تصل الى نتيجتها المنطقية الا باستنهاض جماهير الكادحين من المزارعين على نطاق واسع وادخالهم ميادين الصراع السياسي والاقتصادي والفكري !

والثورة الاشتراكية هي ثورة غالبية الجماهير الكادحة تتم بوعيهم وبرضاهم وبمشاركتهم الفعالة في اعلى مستويات النشاط الثوري .

والقوات المسلحة في بلادنا تنظر الى اقسامها من زاوية انتماءاتها الفئوية والطبقية ويحدد دورها كجزء من الفئات الفئوية او الطبقية المتصارعة في هذه الفترة او تلك من فترات التداور الثوري .

وعندما يصل هذا التصور الخاطىء الى مراميه النظرية يتحول الى نظرية انقلابية كاملة تدعو الحزب الشيوعي الى التخلي عن النشاط بين الجماهير وعن مهمته

الصعبة في توعيتها وتنظيمها وتدريبها خلال المعارك العملية والفكرية ، واللجوء الى تنظيم « انقلاب تقدمي » .

العلاقة بين « العمل المسلح » والنضال الجماهيري

نضع القضية بشكل اصرح واوسع ، نضعها في تحديد العلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيري .

نحن كشيوعيين لا نقبل ايديولوجيا نظرية القلة التي تقبض على السلطة ثم بعد هذا ترجع للجماهير . في اعتقادي ان هذا موقف ايديولوجي ثابت للشيوعية وجزء من فهم الشيوعيين للثورة ، وقد تطورت الشيوعية كعلم في الصراع ضد هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضد الايديولوجيات الغريبة على حركة الطبقة العاملة .

« ولم يكن خط البلانكيين خير من البرودونيين . كانوا — وهم الذين تدربوا في مدرسة التآمر — ينطلقون من وجهة نظر تقول بأن مجموعة صغيرة على درجة عالية من التنظيم والحزم تستطيع في لحظة مؤاتية ان تقبض على قيادة الدولة ثم تحافظ على سلطتها اعتمادا على مستوى نشاطها المادي والحازم الى ان يتم لها استنهاض الجماهير الشعبية في العملية الثورية ورصها خلف تلك المجموعة الصغيرة من القادة » .

(فريدريك انغلز : الحرب الاهلية في فرنسا) .

لقد لخص ف.ا. لينين الموقف الايديولوجي للشيوعيين في ما يختص بعلاقة العمل المسلح بالنضال الجماهيري في مقالته الشهيرة « الماركسية والانتفاضة » — ويمكننا ان نقول ان اركان هذه القضية ما يأتي :

— لنجاح الانتفاضة المسلحة ماديا وسياسيا يجب الا يعتمد على التآمر ولا على حزب بل على الطبقة القائدة .

— ان يعتمد على مد ثوري بين الجماهير .

— ان يعتمد على منعطف في تاريخ الثورة النامية يكون فيه نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب في اعلى مستوياته ، والتردد في صفوف الاعداء وفي صفوف اصدقاء الثورة الضعاف والمترددين في اعلى مستوياته .

هذا الفهم جزء من الشيوعية في ركنين : فهو اولا — ايديولوجيا — موقف من مفهوم الثورة والتغيير الثوري وردود الجماهير ونظرية الثورة وهو ثانيا يطرح التكتيك الشيوعي كعلم وخاصة في ميدان الازمة الثورية — شروطها وعواملها .

ولهذا فالقبض على السلطة بواسطة اقلية مدنية كانت ام عسكرية من غير اعتبار لدور الجماهير واستيفاء عوامل نضوج الازمة الثورية ، من غير اعتبار لدور الطبقة العاملة في حالة وجودها — ايديولوجية غير شيوعية ، وهي في وضع بلادنا المتخلف ايديولوجية للبورجوازية الصغيرة .

وهذا المفهوم في اعتقادي يتطابق مع ما اشار اليه التقرير الذي عرض على اللجنة

المركزية في دورة مارس (اذار) ١٩٦٩ تحت عنوان في « سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر » ، وجاء فيه : « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة » . — وكنت اعني الاتي :

أن نرفض التكتيك الذي يهمل العمل الجماهيري ويتراجع امام مشاقه ويتغاضى عن المفهوم الشيوعي للثورة بوصفها اعلى قمم النشاط الجماهيري ولا يعترف بمبدأ الازمة الثورية — شروطها وعوامل النجاح فيها .

التكتيك الانقلابي ايديولوجية غير شيوعية .

يمكن ان يلجأ اليه الضباط البورجوازيون الرامون الى التخلص من ازمة الحكم بدفع البلاد بطريقة حادة في طريق التطور الراسمالي ، كما يمكن ان يلجأ اليه الضباط الديمقراطيون الذين ينطلقون من ايديولوجية البرجوازية الصغيرة .

في رأيي ان هذا الموقف الايديولوجي المتكامل للشيوعيين لا يتأثر بالشكل المسلح الذي يقبض به على السلطة ، سيان في هذا كونه انتفاضة مسلحة من فرق نظمها الحزب الشيوعي من بين الجماهير او كانت فرقا مسلحة تابعة للجيش النظامي .

والمتتبع لموقف البلاشفة في الفترة بين يوليو (تموز) واكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧ يلحظ اصرار ف.أ. لينين على توافر الشروط اللازمة لنضوج الازمة الثورية وبعد هذا تنظيم الانتفاضة المسلحة . كان لا يضع في اعتباره انجاح العمل العسكري ماديا فحسب بل انجاح العملية العسكرية نجاحا سياسيا حينما تصل الجماهير المتقدمة قمة نشاطها الثوري .

والحزب الشيوعي السوداني كان مدركا لايديولوجية البورجوازية الصغيرة في ما يختص بهذه القضية ووصل من خلال نشاطه العملي والنظري الى استنتاجات سليمة وموقف شيوعي في مؤتمره الرابع .

« من المواقع نفسها (البرجوازية الصغيرة) تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر بأنه لا مكان للنضال الجماهيري ولا أمل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو ان تنكفىء على نفسها وتقوم بعمل مسلح لان هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري . مثل هذا الخط يمكن ان يستهوي وهو يستهوي العناصر السياسية اليائسة والتي لم تتمرس بعد بالنضال الثوري ... وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا التصدي للنضال ضده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطرق لاستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواه يعبىء قوى الشعب ويهيىء الظروف اللازمة لانضاج الازمة الثورية . ان الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواه تقتنع بأن الحياة تحت ظل تحكم الرجعيين لا تطاق وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية ويتقوى عودها ويصلب وتصل الى مستوى تنفيذ مهام للثورة الديمقراطية » .

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية — ص ٢٠٩)

هذا مفهوم شيوعي للعمل الثوري الذي يعتبر نشاط الجماهير ووصول هذا النشاط الى اعلى مستوياته ، هو القادر على التغيير وانجاز مهام الثورة ، هو الثورة .

يطرح ايضا المؤتمر الرابع للحزب قضية نضوج الازمة الثورية شرطا لتغيير السلطة :

ولا بديل على الاطلاق ايضا من أن يتجه هذا النضال صوب انضاج الازمة

الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ومتراصة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديموقراطي ، وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فان هذه المهمة تقع على عاتق الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الاخرى » .

(المصدر نفسه — ص ٢٠٩ — ٢١٠) .

ويلخص المؤتمر الرابع تجربة الحزب الشيوعي السوداني في ما يختص بالمدى الاجتماعي اي الدائرة التى تنضج بينها الازمة الثورية في ظروف بلادنا المتخلفة فيحددها بالجماهير المتقدمة في القطاع الحديث :

« وعبر الاخطاء التي دفع اليها حزبنا تحت تاثير الاتجاهات اليسارية الساذجة ادرك أن ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير او حزبها ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما اشار ف.ا. لينين ، حقيقة عجز السلطة عن الحكم وضيق جماهير الشعب . وكون ثورة اكتوبر — بأداتها — الاضراب السياسي — برهنت على ان التطور الثوري والدفع يمكن ان يحدثا اذا عجزت السلطة عن الحكم واذا ما قررت الجماهير الاساسية في القطاع الحديث ان الحياة تحت تلك السلطة اصبحت لا تطاق » .

(المصدر نفسه — ص ٩٨) .

وتيار اخر بين بعض كادر الحزب هو نتاج طبيعي للفترة التي نمر بها في العمل الثوري واعني بخصوص وجود سلطة جديدة بعد الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ من فئات البورجوازية الصغيرة تشترك مع الحزب الشيوعي في برنامجه لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في اكثر من نقطة . هذا امر جيد في تطوير الحركة الثورية في بلادنا لم نواجهه من قبل ، يفرض قوانين جديدة لتطور الثورة السودانية كما انه يطرح امام الحزب الشيوعي قضايا ايديولوجية من نوع جديد . انه يؤثر على الصراع الايديولوجي في الحزب الشيوعي السوداني ويقدم قضايا جديدة لم نعهدها من قبل ايضا .

وكلنا يعلم ان الحزب الشيوعي يتطور كفصيلة طليعية خلال الصراع الفكري وان هذا الصراع لا يتم بمعزل عن الصراع الطبقي بين الجماهير .

ليس هذا بمستغرب على تاريخ حزبنا كما انه ليس بالغريب على كل مناضل يعرف اوليات الماركسية . فقد حدد فريدريك أنغلز ثلاث جبهات يناضل فيها الشيوعيون : الجبهة السياسية ، والجبهة الاقتصادية ، والجبهة الفكرية . والتخلي عن مهام النضال في اية جبهة من هذه الجبهات يؤدي الى وقف التكوين الشيوعي للمناضلين الملتزمين بالماركسية اللينينية ويؤدي الى انحرافات تضر بقضية الاشتراكية.

والحزب الشيوعي السوداني اتضحت معالمه واصبح يتحول بالتدرج الى حزب شيوعي خلال مراحل مختلفة من الصراع الايديولوجي الذي يعكس صراعات طبقية بين المجتمع . ويمكننا ان نقول على وجه التحديد ان الحزب الشيوعي في تاريخه الفكري كان يتحول بالتدرج الى الايديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضد افكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة او اكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية .

تحكم في التطور الايديولوجي للحزب الشيوعي في فترة النضال ضد الحكم الاستعماري المباشر الصراع ضد مفاهيم وايديولوجيات البورجوازية الوطنية المناهضة للاستعمار ، والتي كان برنامجها للحركة الوطنية يلتقي في بعض نقاطه مع الحزب الشيوعي . فالصراع الداخلي في الحزب الشيوعي عام ١٩٤٧ حول استقلال الحزب في العمل الثوري او تحوله الى جناح يساري في حزب البورجوازية ،

كان صراعا ايديولوجيا ضد مفاهيم البورجوازية حول « قومية » النضال الوطني تحت قيادتها . الصراع الحاد الذي نشب في الحزب الشيوعي في اعقاب ١٩٥٠ وانتهى بالانقسام فيه عام ١٩٥١ ، كان ايضا يتناول العديد من القضايا التي ترتبط بتحديد الفروق بين الشيوعيين والبورجوازية المناهضة للاستعمار في الفكر والمنهج . والتراجع والانتكاسات بين اقسام من كادر الحزب الشيوعي عند وصول فئات من تلك البورجوازية للحكم ، ثم انجاز الاستقلال السياسي كانت ايضا تعبيرا عن صراع ايديولوجي بين الشيوعية والبورجوازية حول مسيرة الثورة السودانية ، ان كانت لها اهداف بعد الاستقلال ام ان الاستقلال السياسي هو الهدف النهائي لتلك الثورة ... وهكذا ...

ومن خلال هذه المعارك ترسخت في الحزب مفاهيم شيوعية حول دوره في الثورة السودانية ، وعلاقته بالطبقة العاملة ، وحول توجه الثورة الى اهدافها بعد الاستقلال الوطني . الخ ... صحيح ان الحزب الشيوعي كان يضع في دستوره القصير عند تأسيسه وفق برنامجه في ما بعد ، الماركسية اللينينية شرطا للانضمام الى صفوفه ، ولكن هذا لا يعني ان الحزب الشيوعي من الناحية الايديولوجية تنظيم شيوعي حقا ولا يعني ان اعضاءه شيوعيون من الناحية الفكرية كأمر مسلم به . انه اعلان بقبول الماركسية والاعلان شيء وتحول الاعضاء الراضين عن البرنامج السياسي للحزب الشيوعي ولائحته الى ماركسيين لينينيين وشيوعيين حقا شيء آخر .

ليس غريبا اذا ، من ناحية المبادىء الشيوعية ومن ناحية تاريخ تطور الحزب الشيوعي في بلادنا ان ينشب صراع ايديولوجي بين صفوف الحزب والجماهير الثورية وقد ظهر النشاط المستقل لبعض فئات البورجوازية الصغيرة التي بدات في طرح مفاهيمها للثورة السودانية ومناهجها في العمل الثوري ، وباشرت هذه الفئات درجة عالية من نشاطها المستقل بقبضها على السلطة بين يديها . ولان هذه الفئات تلتقي مع الحزب الشيوعي في برنامجه الوطني الديمقراطي في اكثر من نقطة خلافا لاي طبقة اجتماعية اخرى ، ولان هذه الفئات تشكل الاغلبية الساحقة من مجتمعنا يخرج من بين صفوفها الشيوعيون والطبقة العاملة ، ولان الطبقة العاملة حديثة التكوين في مجتمعنا وتتأثر ايضا بمنشئها بين البورجوازية الصغيرة فان هذا الصراع يصبح اكثر تعقيدا وصعوبة .

ولكن القضية بسيطة ايضا من ناحية اخرى وتكمن في الاجابة عن سؤال بسيط : هل هناك فروق بين الشيوعيين وبين فئات البورجوازية الصغيرة التي تشارك الشيوعيين برنامج الفترة الديمقراطية ام ليست هناك فروق ؟

وفي رايي ان تطور الحزب الشيوعي في الظروف الراهنة من الناحية الايديولوجية كتنظيم يستهدف الانصهار في بوتقة الماركسية اللينينية ويرمي يوميا وفي كل فترة من فترات تطور الثورة السودانية ليصبح ذلك الحزب الذي « يسعى بأستمرار لتحقيق اكبر قدر من استيعاب الماركسية اللينينية للاسترشاد بها في نضاله الثوري من اجل تغيير المجتمع » (**النظام الداخلي للحزب السوداني**) ، **يعتمد على قدراته في توضيح** هذه الفروق لمجموع اعضائه ولطبقته ولكل الجماهير الثورية .

لقد نشب بالفعل صراع ايديولوجي في الحزب الشيوعي في هذه الفترة الجديدة من تطور الثورة السودانية اتخذ بصورة رئيسية هيئة الصراع حول مفهوم التحالف مع السلطة الجديدة . وبرغم القضايا المتعددة المثارة في الوقائع التي اشرت اليها في صدر هذا التقرير : نسمي السلطة الجديدة ديموقراطية ثورية ام برجوازية صغيرة ، الاختلاف حول مواقف واحداث وقضايا عرضت على المكتب السياسي واللجنة

المركزية في هـذة الفترة ، لا نركز على التمايز بقدر ما نركز على نقاط الاتفاق . الخ ..
الا انني اعتقد ان كل هذه الظواهر تعبر عن مفهومين يتصارعان حول قضية التحالف في هذه الفترة مع السلطة الجديدة احدهما مفهوم يميني والاخر مفهوم شيوعي .
سأفصل هذه النتيجة واتولاها بالشرح في ما بعد ومن خلال عرض لمشاكل الحركة الثورية في الظروف الراهنة .

طبيعة السلطة القائمة بكل تفاصيلها

ان اهتمامنا بتفهم طبيعة السلطة الراهنة بكل تفاصيلها وصبرنا على هذه الدراسة لا يعتبرا مضيعة للوقت او « حذلقة » شيوعية لا تصلح في وقت العمل والجد والثورة . فعلى فهمنا لطبيعة السلطة نبني تكتيكاتنا ، وعليه يتوقف تطور الثورة السودانية .
« ان القضية الجوهرية لكل ثورة هي دون شك قضية السلطة . فالطبقة التي تقبض على السلطة تقرر كل شيء » .
(ف . ا . لينين — مجموعة الاعمال — مجلد ٢٩ — ص ٢٦٧)
ونحن نستهدف من دراسة طبيعة السلطة الراهنة معرفة وضعها الطبقي لاننا كشيوعيين ملتزمون بلب الماركسية واعني المادية التاريخية والمادية الجدلية ، وندرك أن المظاهر والمواقف السياسية . الخ ... تفسر في ظل الصراع الطبقي ولا شيء سواه .
ونحن نعتمد في هذه المعرفة على :
١ — الاستنتاجات العامة للماركسية اللينينية .
٢ — الدراسة الباطنية للسلطة القائمة ومحصول مواقفنا العلمية والفكرية في هذه الفترة .
٣ — تجاربنا واستنتاجاتنا في المؤتمر الرابع وغيره من اعمال الحزب الشيوعي السوداني .

● السلطة بيد الضباط وبوجه خاص في يد تلك العناصر التي قامت بالانقلاب العسكري صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ . وبرغم ان القوات المسلحة تتكون من الضباط وصف الضباط والجنود ، والكتلة الاخيرة لها اوضاع اجتماعية تختلف عن وضع الضباط الا انهم لا يدخلون ضمن القوى الحاكمة التي نبحث عن وضعها الطبقي . فالقوات المسلحة السودانية ما زالت قائمة كجهاز ، القيادة فيه للضباط ، العملية العسكرية (الانقلاب) تمت ايضا تحت قيادة اقسام من الضباط . وطبيعة اي جهاز او حركة سياسية او تنظيمية نبحث عنها في طبيعة قيادتها . ان الجنود في القوات المسلحة السودانية لم يتحركوا كقوة مستقلة ولم يدخلوا حركة الصراع الاجتماعي والطبقي مستقلين عن قيادتهم كما حدث مثلا في ثورتي فبراير (شباط) واكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧ في روسيا حينما تصرف الجنود كفلاحين يحملون السلاح .

● نبحث عن الوضع الطبقي للسلطة في الميدان الاقتصادي — ميدان علاقات الانتاج ولا ميدان سواه . والضباط هم من بين تلك الفئات من البورجوازية الصغيرة في المدينة التي تنضم للعمل في جهاز الدولة وبوضعه التقليدي ، انهم ليسوا بالطبع من العمال ، وليسوا من الفئات الكادحة العاملة في حقل الزراعة . وبحكم دخولهم ايضا فالضباط من فئات البورجوازية الصغيرة مقارنين بالدخل القومي وبدخل الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة .

● والسلطة الجديدة بحكم ايديولوجيتها بورجوازية صغيرة ايضا ونحن لا نضيف جديدا ان قلنا انهم حتي الان وحتى هذه اللحظة ، ليسوا شيوعيين ولا يطالبهم احد بذلك . وقد أثرت هذه القضية لانه ربما قال البعض — وقد قيل ذلك في مناسبات مختلفة ومن بعض الشيوعيين — ولكن نحن ، اي الشيوعيين بورجوازية صغيرة بهذا المعنى ؟ . . .
صحيح ان حزبنا فيه بورجوازية صغيرة نشأت في قيادته وقاعدته ولكنهم شيوعيون قبلوا ايديولوجية طبقة اخرى (الطبقة العاملة) ويناضلون ضد مفاهيم منشأهم وضد ايديولوجيتهم . والوعي الشيوعي عامة وبين صفوف الطبقة العاملة جاء من مثقفي البورجوازية الصغيرة وسيظل دائما التمازج بين المثقفين الشيوعيين وحركة الطبقة العاملة عماد الحركة الشيوعية في بلادنا .

لقد عارض رفاق هذا التحليل الطبقي : « بورجوازية صغيرة » بعبارة « الديمقراطيين الثوريين » . اود ان اجلو هذه القضية كما اراها من زاوية الماركسية ومن زاوية ادب الحزب الشيوعي السوداني .

— لقد وردت عبارة « الديمقراطيين الثوريين » بوصفها شاملة لكل الطبقات ذات المصلحة والفعالية في الثورة الديمقراطية البورجوازية من البروليتاريا والفلاحين والبورجوازية ذاتها .

« كيف يمكن لماركسي ان ينسى ان الراسماليين ايضا كانوا غالبا في تاريخ كل البلدان « ديمقراطيين ثوريين » كما حدث في بريطانيا عام ١٩٤٩ ، وفي فرنسا في اعوام ١٧٨٩ — ١٨٧٠ — وفي روسيا في فبراير (شباط) ١٩١٧ ؟

« هل نسيت انه يجب التفريق بين الديمقراطية الثورية للراسماليين وللبورجوازية الصغيرة وللبروليتاريا ؟ الا يدل تاريخ كل تلك الثورات التي ذكرتها على انه يوجد تمايز طبقي داخل اطار « الديمقراطية الثورية » ؟

(ف . ا . لينين — موقف البورجوازية الصغيرة من مسألة انهيار النظام الاقتصادي) . . .

— أن عبارتي « ديمقراطي البورجوازية الصغيرة » او « الديمقراطيين الثوريين » كانتا تردان بمعنى واحد في مؤلفات ف . ا . لينين وصفا للعناصر الثورية من المثقفين البورجوازيين الذين اتجهوا للعمل صوب الفلاحين :

« ان الديمقراطية البورجوازية بداية رائدها الوحيد في الازمان السابقة واعني (هرزن) ووصولا لممثليها الجماهيريين اعضاء اتحاد المزارعين عام ١٩٠٥ ونواب كتلة العمل في البرلمانات الثلاثة بين عامي ١٩٠٦ — ١٩١٢ ، كان لها لون شعبي » .
(الديمقراطية الشعبية في الصين)

واستمر ف . ا . لينين يطلق هاتين العبارتين بمعنى واحد على ممثلي البورجوازية الصغيرة في النضال السياسي حتى ظهور الاشتراكيين والمنشفيك كأحزاب منفصلة تعبر بدرجة او بأخرى بين هذه الفئة او تلك من مجموع حركة الفلاحين .

وفي المقالة نفسها سالفة الذكر يصف ف . ا . لينين الدكتور صن يات صن رئيس الجمهورية الصينية وقتها بأنه ديمقراطي ثوري ويقصد بهذا انه ممثل البورجوازية الصينية التي تريد انجاز الثورة الديمقراطية البورجوازية في بلادها . فهو يقارنه بممثلي البورجوازية المتعفنة في اوروبا حيث ارتدت هذه الطبقة واصبحت عقبة في سبيل التطور مشيرا الى الفارق بين البورجوازية حيث ما زالت البورجوازية الصينية ممثلة في قائدها صن يات تلعب دورا ثوريا وتقدميا .

« ولكن ما زالت توجد في آسيا بورجوازية قادرة على الدفاع عن الديمقراطية

النقية الصلبة المثابرة ، بورجوازية تستحق بجدارة زمالة عظماء عهد التنور في فرنسا والقادة العظام في نهاية القرن الثامن عشر » .

(المصدر نفسه)

ويحدد السند الطبقي لهذه البورجوازية بين الفلاحين الصينيين . لهذا نرى :

أولا : الديمقراطيون الثوريون ليسوا طبقة أو فئة اجتماعية ذات وضع بعينه في الانتاج وبين علاقاته .

ثانيا : اطلق هذه العبارة ف . أ . لينين في اغلب الاحيان على ممثلي حركة الفلاحين او المدافعين عنها بفئاتها المختلفة المناضلة ضد النظام الاقطاعي .

ثالثا : في كل الاحوال وبالدرجات المختلفة للنشاط السياسي لهذه القوى فعقيدتها ليست الايديولوجية الشيوعية ، ايديولوجية الطبقة العاملة التي تبيع قوة عملها، بل هي ايديولوجية المالك الصغير ، ايديولوجية البورجوازية في نهاية الامر . ومن هذا فان ايديولوجية العناصر الديمقراطية الثورية يتحكم فيها وضعها الطبقي البرجوازي الصغير .

— ومن ناحية ادب الحزب الشيوعي السوداني اطلقنا على ممثلي البورجوازية الصغيرة الذين خرجوا للعمل السياسي والتصدي للسلطة في منطقة التحرر الوطني ، بعد انحسار البورجوازية الوطنية التي قادت حركة الاستقلال السياسي في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية — اطلقنا عليهم عبارة « الديمقراطيين الثوريين » . ومع الاختلاف في مستوى النشاط بين الجماهير الشعبية والارتباط بها بين الديمقراطيين الثوريين الذين قصدهم ف . أ . لينين في مؤلفاته ، وبين هذه القوى التي نحن بصددها ، الا ان عبارة الديمقراطيين الثوريين عبرت بحق عن فترة جديدة من فترات الثورة الديمقراطية في منطقة التحرر الوطني . تمتاز هذه الفترة بموقف احزم ضد الاستعمار الحديث وتطرح قضية التقدم الاجتماعي تفاديا للثورة الراسمالية القديمة ، وتمتاز بدرجات متفاوتة بموقف اكثر ثباتا وصراحة من قضية التحالف مع حركة الطبقة العاملة العالمية (المعسكر الاشتراكي) .

لقد توصلنا الى هذا الفهم واطلقنا تلك العبارة خلال عملية طويلة من التجربة والاستقراء وبعدما بدأت تتضح المعالم الثورية والديمقراطية لتلك الفئات القائدة وخاصة في العالم العربي :

« لقد رأينا امكان تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الراسمالي والدور الذي يمكن ان يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير في هذا الطريق وقد تكونت افكارنا حول هذه المسألة من احتكاكنا بشتى قضايا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والنظري » .

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية — ص ٦٥)

فعندما تورد مطبوعاتنا هذه العبارة فهي تتصور تصورا كاملا تلك الفرق من البورجوازية الصغيرة التي اثبتت عمليا موقفا حازما ضد الاستعمار القديم والحديث وفي سبيل تغيير الحياة الاجتماعية — تتصور شعارات وتطبيقات بعينها مثل التاميم ، الاصلاح الزراعي ، النداء للاشتراكية ، الديمقراطية الجديدة . الخ ... ومن هذه الزاوية فان عبارة الديمقراطيين الثوريين تعني ايضا مجموعة من النشاط السياسي لفئات من البورجوازية الصغيرة تستهدف احداث ثورة ديمقراطية عميقة .

هذا التصور تم خلال فترة طويلة وعبر عملية طويلة لان تلك الفئات من البورجوازية

الصغيرة تتغير وتتجه صوب الثورة الديمقراطية العميقة خلال عمليات من الصراع السياسي والطبقي وخلال التجارب .

— نلاحظ في ما أورد المؤتمر الرابع من مناقشة لدور الديمقراطيين الثوريين انه قد مرت فترتان والتقرير يكتب ، فترة ما قبل هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وما بعدها .

الفترة الاولى تميز فيها تحليلنا بالتفاؤل وكان اتجاهه السائد ابراز الجوانب الايجابية للنظم التقدمية العربية وعناصر الديمقراطيين الثوريين ، والفترة الثانية ظهرت فيها الانتقادات الموجهة لهذه القوى اعتبارا لواقع الهزيمة ولوجوب دراسة اسبابها .

فقد طرحنا مثلا ان تجربة حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ اكدت انه لا بد لعناصر الديمقراطيين الثوريين من الاقتراب للماركسية بصورة او بأخرى للسير بحركة التحرر الوطني العربية قدما في قضايا معينة مثل جهاز الدولة ، الموقف من قضايا الديمقراطية بالنسبة الى الجماهير ، اهمية وجود الحزب الطليعي المسترشد بالنظرية الاشتراكية العلمية (الماركسية — اللينينية) .

أ — « لقد أكدت تجربة النكسة الاخيرة ضرورة تسليح تلك الحركة بالنظرية العلمية الشاملة ومعرفة قوانين التطور الاجتماعي بغية تطور الثورة وقيادتها في اكثر الظروف تعقيدا وهذا هو الجانب الاكثر تعقيدا للعمل الثوري وتصل اليه الاقسام المختلفة من الديمقراطيين الثوريين بدرجة متفاوتة من السرعة والبطء » (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) .

ب — « ولقد كشفت احداث النكسة في الجمهورية العربية المتحدة المخاطر الجسيمة التي ترتبت على غياب حزب من هذا النوع حين تسللت العناصر الخائنة الى اجهزة الدولة والقوات المسلحة والى مراكز القيادة في المنظمات السياسية والنقابية والاقتصادية كما كشفت ايضا اهمية توسيع الديمقراطية الثورية انطلاقا من قاعدة الديمقراطية لكل المخلصين للاشتراكية ولا حرية لاعدائها ، وعدم احتكار العمل الثوري لفئة من القوى الثورية » .

(المصدر نفسه)

لقد كان هذا التنبؤ القائم على نقد الجوانب السلبية في حركة العناصر الديمقراطية الثورية في المنطقة العربية سليما بشكل عام . فنحن نلحظ الان تحولا في مواقع فرق من هذه العناصر : بعضها طرح الماركسية اللينينية راغبا في ان تكون منهاجا لعمله كما هو الحال بالنسبة الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبعضها نلحظ بينه انحسارا في موجة العداء للشيوعية كما يجري الان بين اقسام يسارية في حزب البعث في كل من سوريا والعراق كما انه بدأ التمايز بين هذه العناصر بعضها يسير نحو اليسار والبعض الاخر يتمسك بالموقف المحافظ واليميني .

كيف نقيم موقفنا وما ورد في المؤتمر الرابع عن العناصر الديمقراطية الثورية في الفترة الاولى قبل هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ؟

— لقد استطعنا بحق ان نلحظ بالمشاهدة والاستقراء ان اقساما من حركة التحرر الوطني في بلدان عربية وافريقية تدخل فترات متقدمة من المرحلة الديمقراطية تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين عمليا . وكان تقديرنا لهذا الواقع ايجابيا وموضوعيا وسليما فاتخذنا موقف الدعم لتلك الانظمة في النضال ضد الاستعمار والرجعية المحلية ودعمنا كل الاجراءات التقدمية التي تقوم بها .

— لقد لحظنا ان هذا الوضع بين حركة التحرر الوطني ورد في قسمين : في بلدان

قامت فيها احزاب شيوعية وفي بلدان اخرى لم تتكون فيها احزاب شيوعية بعد . وكان موقفنا سليما وخاصة في القسم الاول فلم نصدر موقفنا اعتمادا على تقييمات ذاتية بل على ما هو واقع واعني قيادة الديمقراطيين الثوريين عمليا لخطى الثورة برغم وجود احزاب شيوعية .

ولكن هل يعني هذا اننا خرجنا باستنتاج نظري عام يشمل بلدان التحرر الوطني بأسرها ويعتبر بانه من اللازم والحتمي على تلك الحركة ان تصل الى الاشتراكية اما بقيادة الديمقراطيين الثوريين او عبر فترات يلعب فيها الديمقراطيون الثوريون دورا قياديا بين الجماهير ؟

في اعتقادي انه لو حدث مثل هذا الاستنتاج او فهم انه وارد نكون قد اخطانا اذ ليست هناك نظرية عامة للبلدان المتخلفة حول حتمية المرور بفترة قيادة الديمقراطيين الثوريين او تفادي هذه الفترة ، ومن العسير ان تكون هناك نظرية على هذه الشاكلة . فلكل بلد في مناطق التحرر الوطني ظروفه الخاصة ومستوى النضج السياسي والاقتصادي يختلف بين بلد والاخر ، ولكل بلد ظروفه الخاصة في توازن القوى الاجتماعية بباطنه ، ظروفه الخاصة بين مؤسساته السياسية وتقاليده الثورية . الخ . . . الايجابي في موقفنا هو اننا اصدرنا موقفا موضوعيا مبنيا على ما هو واقع بين فصائل بعينها وبلدان بعينها لحركة التحرر الوطني .

أ — نحن كشيوعيين قطعا نرى ان الاشتراكية لن تتحقق الا بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الماركسي — اللينيني ، نرى انه مهما تعددت الاشكال فمضمون السلطة ومحتواها في النظام الاشتراكي هو ديكتاتورية الطبقة العاملة . هذه قضية ايديولوجية من اسس النظرية الشيوعية .

ب — كنا نرى على حق وما زلنا ان مناداة عناصر من الديمقراطيين الثوريين بالاشتراكية سبيلا للخروج من التخلف الى رحاب التقدم « وان كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض الغموض النظري ويحوي مفاهيم غير علمية حول الاشتراكية » (الماركسية وقضايا الثورة السودانية — ص ٦٣ — ٦٤) ، عنصر ايجابي ، تعبر بصورة رئيسية عن ارتفاع مستوى الاثر الفكري لحركة الطبقة العاملة العالمية .

ولكن الخطأ الذي وقعنا فيه في تقديري هو اننا غلبنا الجانب السياسي على قضايا التمايز الايديولوجي بين الفكر الديمقراطي الثوري والفكر الشيوعي ، ويظهر هذا في اتجاه نشاطنا الدعائي العام .

يظهر هذا في المحاضرات عن المدارس الاشتراكية التي القيتها في مؤسسات مختلفة ؛ في بعض ما كتبت في الصحف ، وفي ايرادنا بعض النصوص الماركسية التي يمكن ان يفهم منها ان الاشتراكية التي تطرحها تلك العناصر من الديمقراطيين الثوريين بصورتها تلك تشكل طريقا خاصا في الانتقال الى الاشتراكية . مثلا ايرادنا لما قال ف . ا . لينين حول تعدد الصور للوصول الى الاشتراكية (« بصدد الهزء بالماركسية » — ص ٦٤ — من « الماركسية وقضايا الثورة السودانية ») . حينما كنا ننتقد الجمود في تقييم الاتجاهات الثورية للفئات الديمقراطية الثورية ، ربما فهم منه ذلك . السليم ان ف . ا . لينين اكد انه من الممكن في فترة الانتقال ان يساهم كل شعب بتجربته حول اشكال الديمقراطية (الدولة الديمقراطية) او بمظهر جديد من مظاهر ديكتاتورية البروليتاريا (الدولة الاشتراكية) . . . ولكن هذا لا ينفي ان ديكتاتورية البروليتاريا هي الحتمية .

ج — ولقد نقدنا في حيز البلدان العربية التي احتل فيها الديمقراطيون الثوريون مراكز القيادة الجماهيرية والسلطة كلا من الموقف اليميني الذي يضعهم بديلا للماركسية

والحزب الشيوعي والموقف اليساري الذي يتجاهل هذا الواقـــع ولا يخـرج منـــه بالاستنتاجات السليمة التي تزخر بها الحياة في بلادهم عمليا . وهذا هو في رايي للتفسير السليم لما ورد في « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » :

« فهناك التقديرات اليمينية التي تهول منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفيـــا للماركسية حول قوانين التطور الاجتماعي ، وهناك تقديرات يسارية تخفضها الى مستوى حركة للبورجوازية الصغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها » . (المصدر نفسه ص ٦٤) .

وضع البرجوازية الصغيرة في السودان

اذا عرضنا لهذه الفئات الاجتماعية حسب نشاطها السياسي ومواقفها خـلال الصراع الاجتماعي والطبقي الذي مرت به الحركة الثورية السودانية ، فاننا نجد قسما منها يتخذ موقفا متكاملا لصالح الثورة الديمقراطية ، وقد ثبت هذا عمليا خـلال فترات النضال المتعددة . هذه العناصر من الديمقراطيين الثوريين توجد بيـــن البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، من المزارعين الذين ادخلت عليهم حركة الطبقـة العاملة والحزب الشيوعي الوعي والتنظيم . ان عناصر وحدة المزارعيـــــن والديمقراطيين من المزارعين في مشاريع القطن الخاصة هم ديمقراطيون ثوريـــون والعناصر الديموقراطية المتحالفة مع الشيوعيين في حركة الطلبة وبين المثقفيـــن (البرجوازية الصغيرة في المدن) هم ايضا ديمقراطيون ثوريون .

هؤلاء عناصر متقدمة وطليعية بين الاتجاه الديمقراطي الثوري (من البرجوازية الصغيرة) فهم يرون عينا بعين مع الحزب الشيوعي برنامج فترة الانتقال للاشتراكية يتحالفون مع حركة الطبقة العاملة وتصل اقسام واسعة منهم قيادة هذه الطبقـــة متمثلة في حزبها الشيوعي لعدم قدرته على التصدي لهذه القضية بمستوى عـــال ولصعوبة مثل هذا العمل .

« لقد اوضحت تجربة الكثير من احزاب العمال ان تعليم الجماهير غيـــر البروليتارية بروح الماركسية اللينينية الحقيقية مهمة شديدة التعقيد لا يمكن انيتصدى لها بنجاح غير طليعة للطبقة العاملـــة متمرسة ايديولوجيا وسياسيـــا » . (ف.ا.لينين) .

تم هذا التطور السياسي بين هذه الفئات عبر صراعات سياسية وفكريـــة وبوقوع انقسامات مختلفة بينها ادت الى مواقف جديدة وفرز سياسي بين صفوفها ولم يتم للوهلة الاولى وبمجرد تحليل وضعها الطبقي او مواقفها السياسيـــة في اول اول معركة او معارك .

● هناك غالبية البرجوازية الصغيرة في بلادنا من العاملين بالزراعة وهم مـــا زالوا يتصرفون كتبع للعناصر شبه الاقطاعية والبرجوازية ولم يدخلوا ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي مستقلين عن تأثير تلك الطبقات . انهم يتصرفون سياسيا تحت قيادة تلك الطبقات برغم ان مصالحهم موضوعيا تكمن في الانجاز الشامل والحاسم للثورة الديمقراطية في بلادنا .

● المتعلمون من البرجوازية الصغيرة اقلية بالنسبة الى هذه الفئاتالاجتماعية

في بلادنا وهم لا يتخذون موقفا سياسيا واحدا ، فمنهم من تكامل اتجاهه كديمقراطي ثوري كما اشرنا ، ومنهم من يتخذ موقفا يمينيا ومعاديا للثورة الديمقراطية (الاخوان المسلمون والمتعلمون الذين وضعوا انفسهم في خدمة الفئات والطبقات الرجعية في بلادنا). هناك عناصر ليبرالية ذات اتجاه للدفع الراسمالي في بلادنا وتقف في نهاية الامر ضد الاشتراكية ، وهناك عناصر اخرى تحمل هذا الفكر او ذاك من افكار الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية . والاخيرون نهتم بهم في هذه الظروف التي تخرج فيها بلادنا الى محيط الصراع في العالم العربي وتطرح فيها للانجاز العملي مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية :

ــ هناك فئات متأثرة بالتطور الذي جرى في المنطقة العربية بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ كما اشرنا اليها في سابق حديثنا ، فهي تطرح قضايا الثورة الديمقراطية وتتخذ موقفا سليما من التحالف بين قواتها الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . ولقد جاء هذا الموقف ايضا نتيجة للنضال المشترك معهم ، والتفهم لوجهات النظر وخلال النضال العملي وخاصة بعد أنتكاسة ثورة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ .

هؤلاء هم الوحدويون الاشتراكيون .

الناصريون : هناك فئات من البرجوازية الصغيرة المتعلمة متأثرة بالتجربة الناصرية وهم ايجابيون في موقفهم ضد الاستعمار ومن اجل التقدم الاجتماعي ولكن حركتهم لا تضع في الاعتبار عوامل تطور الثورة السودانية بل ينقلون تجربة الجمهورية العربية المتحدة بحذافيرها ويتخذون من المواقف ما يشجع على العداء للشيوعية ويطرحون طريقا مؤداه امكان التطور في بلادنا في عزلة عن حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي وفي عداء لها في كثير من الاحيان .

ا ــ نحن نلحظ الفرق في المواقف السياسية بين هاتين الكتلتين : نطور العلاقات مع الكتلة الاولى ، ونطرح طريقا للعمل المشترك مع الكتلة الثانية مناضلين في الوقت نفسه بحزم ضد اتجاهاتهم الفكرية اليمينية .

ب ــ نحن نضع الخطوط الفاصلة بين مواقعنا الايديولوجية وبين مواقع هاتين الكتلتين على طول الجبهة الفكرية وقضاياها المختلفة كالاشتراكية والصراع الطبقي ، القومية والاممية . الخ ...

ــ نلحظ في تاريخ عملنا الثوري ان متعلمي البرجوازية الصغيرة من النشيطين في حقل النشاط السياسي الثوري على اختلاف مستويات ذلك النشاط لا يرتبطون بالاغلبية ونعني المزارعين ، ولا يعملون بينهم ولا يستنهضونهم للنشاط المستقل . هذا خلافا لما كان يحدث في الثورة الروسية مثلا . ان ما يجمع بين هذه الفئة والغالبية من البرجوازية الصغيرة (المزارعون) هي انهم اصحاب مصلحة حقيقية في النضال ضد الاستعمار الحديث ، ومصلحتهم موضوعيا في الانجاز الكامل للثورة الديموقراطية ثم الانتقال الى الاشتراكية .

انهم يعانون من نقائص أيديولوجية حول قضية الاشتراكية وقضايا الصراع الطبقي والمناهج العملية . الخ ... لان الاصل الطبقي يقوم على المنتج الصغير والملكية الفردية . وفي هذا المحتوى هم مرتبطون ببعضهم ويمكن في هذا الموقف او ذاك ان تعبر اقسام تمتلك الفصاحة والابانة عن الموقف الفكري والعملي لغالبية البرجوازية الصغيرة في بلادنا .

ان اصدار حكم مسبق عن التطور المقبل للنشاط السياسي المستقل للبرجوازية الصغيرة في بلادنا غير سليم ، وما يمكن ان يتخذه الحزب الشيوعي من

موقف هو الملاحظة الدقيقة والاحساس بمستوى عال بكل تعبير او خطوةفيهذاالاتجاه واتجاه الموقف العملي السليم لتشجيع كل خطوة تخطوها هذه الفئة من جانبها لصالح انجاز الثورة الديموقراطية بطريقة عميقة وشاملة في بلادنا . « ولان هؤلاء الناس (ديموقراطيي البرجوازية الصغيرة ـ المترجم) بداوا في التحول نحونا فعليا الا ننصرف عنهم لان الشعارات التي كنا نكتبها في منشوراتنا وصحفنا كانت تدعو الى غير ذلك . علينا ان نعيد كتابة منشوراتنا عندما نلحظ انهم بداوا في التوجه نحونا جزئيا وذلك لان مسلك ديمقراطيي البرجوازية نحونا قد تغير » (رد على مناقشة حول تقرير البروليتاريا من ديمقراطيي البرجوازية الصغيرة ـ ف.ا. لينين) .

● الفئة من الضباط التي نظمت الانقلاب العسكري ونفذته وقبضت على السلطة صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) هي من ضمن فئات البرجوازية الصغيرة المتعلمة . ولكي نصنف مستوى نشاطهم السياسي لا بد وان نرجع الى العمل في تنظيم الضباط الاحرار منذ ان نشأ على صورته كتنظيم يجمع بين التقدميين وغيرهم من الضباط عام ١٩٦٥ . كان هذا التجمع يضم العناصر الناقدة للوضع في القوات المسلحة من الشخصيات المعادية للاستعمار والتي اشتركت في تحركات هذا الجهاز وغيره من الشخصيات الجديدة . لقد طرحت العناصر التقدمية والشيوعية لهذا التجمع برنامجا سياسيا للعمل يحوي طبيعة الفترة التي تمر بها البلاد كما يحوي مفهوما ثوريا حول التحالف بين هذه الكتلة وحركة الجماهير ، ومفهوما للتغيير الثوري للسلطة . ان هذا البرنامج الذي كان يرمي الى اخراج هذه الكتلة من حيز التفكير الاصلاحي بين القوات المسلحة والسائد بينها وقتذاك الى حيز جديد به مفهومديمقراطي وثوري لدور العناصر الوطنية في القوات المسلحة . ظل هذا الصراع والمناقشات تدور حتى مطلع هذا العام (١٩٦٩) حينما طرحوا في النصف الثاني من مارس (اذار) العمل المباشر للقيام بانقلاب عسكري .

وقد أوضحت الكتلة اليسارية وجهة نظرها في العملية الانقلابية باعتبار انه يجب ان تصبح العملية العسكرية مرتبطة بتطور العمل الثوري بين الجماهير وان تصبح جزءا من نهوض ثوري بين الجماهير الشعبية المتقدمة . ان تنظيم الانقلاب والسير به بعدما صوتت الاغلبية الى جانب المفهوم الديمقراطي للعملية العسكرية موقف يعبر عن ايديولوجية البورجوازية الصغيرة التي لم تتأثر بعد بنفوذ الطبقة العاملة وافكارها في هذه القضية . وقد كان هذا تعبيرا منطقيا لايديولوجية هذه الفئة التي لم تتمرس بعد بالنضال الطبقي ولم تتأثر بالماركسية في طرق العمل الثوري ، تعبيرا عن رغبتها في النشاط المستقل ايضا .

لقد طرح امام التنظيم خطان :

خط الارتباط بما يجري وسط الجماهير وبرنامج التغيير الاجتماعي الذي تطرحه حركة الشعب ، وخط تسلم السلطة اولا ثم تحريك جماهير الشعب في ما بعد . ولهذا فان بيان ٢٥ مايو (بيان السيد بابكر عوض الله) برغم انه مقتبس من البرنامج الذي طرحه الشيوعيون وقتها لتنظيم كتلة شعبية للنضال ضد الحكم الرجعي ، لم يكن يعبر عن عملية تفاعل عميق وتغير حقيقي في مفاهيم ووجهات نظر القائمين بأمر الانقلاب في المستوى الذي نقيس به تلك الفصائل من الديمقراطيين الثوريين بين المزارعين ، والمثقفين والطلبة مثلا . ان هذه الفصائل ظلت تمارس النضال السياسي والصراع

المكشوف فاتجهت في طريق الثورة الديمقراطية معتمدة على تلك التجارب الفنية .ومثل هذا الوضع لا يتوافر بالطبع في القوات المسلحة .

موقف اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو

وبين هذه الظروف يمكننا ان نقيس موقف اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ والذي صدر في الخطاب الدوري الاول :

١ — لم تصدر اللجنة المركزية تقييما تصف فيه السلطة الجديدة بانها ديموقراطية ثورية من حيث نشاطها السياسي ومفاهيمها الممتحنة كقوة ديمقراطية ثورية . وما كان للجنة المركزية ان تفعل غير هذا لان تحول فئات البورجوازية الصغيرة من مستوى نشاطها الفكري والسياسي الى قوة ديمقراطية ثورية يتم من خلال عملية من الصراع الطبقي والمواقف العملية . . ان تغيير السلطة واخذها من يد الرجعيين واعلان البيانيين التقدميين وتعيين وزراء شيوعيين لا يكفي لوصف السلطة بانها ديمقراطية ثورية . هذا الوصف يأتي كنتيجة لعملية التطور والصراعات المقبلة من اجل انجاز الثورة الديمقراطية .

ب — واضعة في الاعتبار الحقائق الواقعية الايجابية :

١ — بياني رئيس مجلس الثورة والوزراء .

٢ — تعيين شيوعيين في مجلس الوزراء .

٣ — تعيين مرشح اليسار لانتخابات الرئاسة رئيسا للحكومة ، قيمت اللجنة المركزية القوة الطبقية الحاكمة — البورجوازية الصغيرة — بانها جزء من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وهذا يعنيَ ان السلطة ليست ضمن قوى البرجوازية الصغيرة ذات الموقف السياسي الرجعي — يعني انها قوة مصلحتها في انجاز التقدم والثورة الوطنية الديمقراطية . واضعة في الاعتبار الحقائق السابقة وضعت اللجنة المركزية احتمالات ايجابية للتطور السياسي العام للسلطة الجديدة شريطة استمرارها مما يؤدي الى تأثرها بالجو الديمقراطي العام . وكان هذا تاكيدا بأن السلطة الجديدة :

١ — يمكن ان تتحول بالتدريج الى مستوى نشاط الديمقراطيين الثوريين المثابر .

٢ — وبأن هذا يتم اذا ما قام الحزب الشيوعي بدوره في تطوير النشاط الجماهيري في بلادنا اي بتوسيع حركة الجماهير وتقوية مواقع الماركسية — اللينينية .

● في النشاط العملي وبناء على هذا المفهوم :

أ — اصدر المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ موقفه الى جميع العناصر الثورية في القوات المسلحة بدعم الانقلاب وضمان نجاحه من الناحية العسكرية .

ب — وافقت اللجنة المركزية على تحمل مسؤولية الاشتراك في الحكم برغم تحفظها على الصيغة المفروضة على الحزب الشيوعي في اختيار الوزراء الشيوعيين .

— حددت واجبا للشيوعيين : دعم وحماية السلطة الجديدة امام خطر الاستعمار والثورة المضادة .

● ينتقد الخطاب الدوري الاول بانه اورد عبارة من التقرير الذي قدم الى اللجنة المركزية في دورة مارس (اذار) ١٩٦٩ الاستثنائية . ينصب النقد على الاتي :

اولا : من الناحية الشكلية حيث انه تقرير معروض للمناقشة العامة ولا يمثل راي اللجنة المركزية فى تفاصيله بل في اتجاهه العام . ورغم الغموض في قرار اللجنة

المركزية ذاته حول « الاتجاه العام » و « التفاصيل » الا ان هذا النقد في رايي صحيح وكان من المهم تصحيحه في حينه .

ثانيا : في عبارة : « كما ان جزءا اخر منها (البورجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة بل سيعرضها للالام ولاضرار واسعة وهذا الجزء اختبر في ثورة اكتوبر فساهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا » .

ثالثا : في عبارة « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة »

رابعا : في عبارة « ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا . الخ . . . » .

لقد كان الغرض من ابراز هذه الفقرة هو توضيح الموقف الايديولوجي للشيوعيين من عمليات الانقلاب العسكري الذي ربما تقوم به عناصر بورجوازية او بورجوازية صغيرة .

وفي رايي انه تمشيا مع استنتاجات المؤتمر الرابع ومع مفاهيم الماركسية اللينينية فانه ليس من ايديولوجية الشيوعيين احلال العمل الانقلابي مكان العمل الجماهيري الصابر والدؤوب اليومي وقد اسلفت شرح هذه القضية .

في هذه العبارة تلخيص لتجربة حزبنا في ثورة اكتوبر بالنسبة الى البورجوازية الصغيرة غير الرجعية ، والتي لم تصل بعد في نشاطها السياسي الى مستوى العمل الديمقراطي الثوري ، بل بدأت في ممارسة نشاطها المستقل كما حدث في جبهة الهيئات فما استطاعت السير بثورة اكتوبر امام الضغوط الرجعية والاستعمارية ، وهو تلخيص في نظري ايضا لتجربة الحركة الثورية مع مثل هذه الفئات الاجتماعية في القوات المسلحة حيث وقفت في منتصف الطريق ولم تصل بنشاطها الحقيقي وبوعيها للتحالف مع الجماهير الشعبية الداخلة في الاضراب السياسي . وفي كلا الحالين كانت هناك اضرار بالنسبة الى الحركة الثورية .

ان هذه هي تجربتنا مع هذه الفئات من البورجوازية الصغيرة التي لم تنتقل بعد الى النشاط الثوري الديمقراطي المتكامل . غير ان هذه التجربة الواردة في العبارة سالفة الذكر لم تكن هي القضية المطروحة امام اجتماع اللجنة المركزية .

فقد كانت القضية المقدمة هي التحليل الطبقي للسلطة الجديدة ، ثم الموقف منها . المطروح هو الانقلاب العسكري وموقفنا الايديولوجي منه وماهية الايديولوجية التي يمثلها . وكان ردنا ان الانقلاب يمثل ايديولوجية البورجوازية الصغيرة .

وعندما اقرت اللجنة المركزية القول بان السلطة الجديدة جاءت الى الحكم وازالت السلطة الرجعية عن طريق الانقلاب العسكري وضعت في الاعتبار الشروط اللازمة لكي توصف العملية العسكرية بانها ثورة او جزء من ثورة شعبنا — اذا كانت تلك العملية قد تمت بواسطة فصائل شعبية مسلحة او نظامية منحازة للجماهير الشعبية الثائرة ، ان تلك الشروط لم تكن متوافرة . فالجماهير تناضل ولكنها لا تصل الى اعلى مستويات نشاطها ، والجماهير ما زالت تجمع صفوفها وتراكم قدراتها الثورية صعودا وهبوطا ، فشلا ونجاحا في وجه هجوم الثورة المضادة في الميادين السياسية والفكرية . الخ . . . والسلطة الرجعية برغم انحدارها وصراعاتها ما زالت بيدها بقايا امكانات للبقاء والحركة

فترة ، والوضع في داخل القوات المسلحة نفسها لم ينضج بعد لاستيعاب العناصر الديمقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الاحرار . **وفي مثل هذه الظروف فان العملية العسكرية هي انقلاب .**

هذا ما كان من أمر بعض القضايا الفكرية المختلف عليها قبل الخامس والعشرين من مايو والتي احاطت جزئيا بموقفنا من تغيير السلطة وما كان من أمر القضايا المختلف عليها حول بيان اللجنة المركزية ـ الخطاب الدوري الاول .

الباب الثالث

وثيقة المؤتمر التداولي لكادر الحزب - اغسطس - آب ١٩٧٠

نجتمع بعد مرور اكثر من سنة على سقوط القوى الرجعية من قيادة الدولة ، وبعد سنة من قرار اللجنة المركزية بعقد مؤتمر تداولي لكادر الحزب ؛ للنظر في تكتيكاته في الظروف الراهنة .

وفي هذه الفترة جرت تطورات ثورية مختلفة مما اصبح لزاما علينا معه ان نعلن رأينا في قضيتين :

١ ــ الاختلافات حول تكتيكات الحزب في الظروف السياسية الجديدة الناشئة بعد ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ (حركة النميري) .

٢ ــ الاختلافات التي شملت استراتيجية الحزب وتكتيكاته على طول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

اعتمادا على محصول الماركسية ــ اللينينية في ما يختص بالمرحلة الوطنية

الديمقراطية وتكتيكاتها ، وعلى مقررات المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في ما يختص بهذه القضية ، نرى الاتي :

ما زالت بلادنا تعيش مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . ومهام هذه المرحلة التي حددها المؤتمر الرابع، ذات شقين : المهام الوطنية الخاصة بدعم الاستقلال السياسي والذي لا يمكن ان يتحقق بغير انجاز الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعيـــة للاستغلال الراسـمالي . ومهام ديمقراطية تتلخص في ازالة كل العلاقات الاجتماعيـة والانتاجية المتخلفة التي تحول دون التقدم وتحبس الطاقات الخلاقة للجماهير . هذه المهام الوطنية الديمقراطية لا يمكن الفصل بينها لانها تكمل بعضـها .

الاعداء الاساسيون في هذه المرحلة هم الاستعمار بشقيه القديم والحديث ، والطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر التي يستند عليها في داخل البلاد وصاحبة المصلحة في الابقاء على التخلف والتبعية . اما القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز مهام هذه المرحلة فهي الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفون الثوريـــون والراسمالية الوطنية .

هذا التحديد للمرحلة ومهامها وقواتها واعدائها هو ما نسميه باستراتيجيـــه الحزب .

ان هذا التحديد لم يأت اعتباطا ، وانما كان نتيجة دراسـة شاملة لمجموع علاقات الانتاج وقوى الانتاج وما يحيط بها من ظروف سياسية واجتماعية في بلادنا . فلكل مرحلة خصائصـها التي تميزها من حيث اهدافها الاجتماعية والسـياسية ومن حيث علاقـات القوى الطبقية فيها . ولا يمكن الانتقال من مرحلة الى اخرى الا بالانجاز الكامل لمهام المرحلة الادنى . وحتى عندما تنشأ ظروف تتداخل فيها المرحلتان بقيام سلطة جديدة تمثل المرحلة الاعلى ، فان على هذه السلطة ان تستكمل ما تبقى من مهام المرحلة الدنيا قبل ان تستطيع التصدي الكامل لمهام المرحلة الجديدة .

وفي ما نحن بصدده فان الثورة الوطنية الديمقراطية هي مرحلة قائمة بذاتها في تطور الثورة السـودانية . انها مجرد فترة تاريخية لكنها مرحلة كاملة بأهدافها وقواها الاجتماعية وتكتيكاتها الثابتة .

ومع الاعتبار الكافي لحقيقة ان مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تتشابك في مستويات معينة مع مرحلة الثورة الاشتراكية ، الا ان على حزبنا ان يميز بوضوح بين المرحلتين وان يبني تكتيكاته في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبار انها مرحلة قائمة بذاتها .

ان طرح الاشتراكية الان ، لا باعتبارها افقا تاريخيا اختاره حزبنا منذ تأسيسه واصبح امرا مفهوما ومعلوما ، وانما باعتبارها استراتيجية هذه المرحلة ، من شـانه نشر الغموض في صفوف المناضلين واتخاذ تكتيكات لا تلائم المرحلة الراهنة ، مما ينتج عنه بالضرورة انتكاس الثورة الوطنية الديمقراطية واستحالة الوصول الـــــى الاشتراكية .

ان الطريق المضمون للوصول الى الاشتراكية ليس تبكرار الحديث عنها وانمـا بانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وما من طريق سواه .

هذا التحديد الواضح والعملي للاستراتيجية هو الاساس والمنطلق لتحديـــد تكتيكات ثورية واصيلة لحزبنا ، مسترشدين بالنظرية الماركسية ــ اللينينية فـي دراسة واقع بلادنا ، وضعنا تكتيكاتنا لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي لخصها

المؤتمر الرابع في قسمين : قسم يشمل التكتيكات الاساسية الثابتة على مدى المرحلة ، وقسم يشمل المسلك السياسي للحزب في فترات صعود الحركة الثورية وهبوطها .

الحزب الواحد لا يصلح اداة للتحالفات

الجبهة الوطنية الديمقراطية تكتيك الزامي ثابت من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . وهي تعبر عن تحالف القوى الاجتماعية لهذه الثورة . وبهذا المفهوم فان الجبهة الوطنية الديمقراطية ترتبط بهذه المرحلة وتنتهي عندها . وبدخول البلاد في مرحلة الاشتراكية تقوم تحالفات جديدة تتمشى مع طبيعة المرحلة الجديدة . ولهذا فان الجبهة الوطنية الديمقراطية ليست مجرد شكل تنظيمي . ان الشكل التنظيمي لهذه الجبهة يخضع لعوامل متعددة تميز بلادنا ، ومن ثم فلا بد من معالجته بطريقة مرنة تأخذ هذه العوامل في الاعتبار .

ان الحزب الواحد ، بما في ذلك الحزب الشيوعي ، لا يصلح اداة للتحالفات المطلوبة لانجاز مهام المرحلة الديمقراطية . فاي حزب ، بالمعنى الكامل للكلمة ، لا بد ان يتمتع بوحدة الفكر والادارة المتمثلة في برنامج واحد ، ونظام داخلي واحد ، يعبران عن سيادة ايديولوجية طبقة واحدة . الحزب ، اي حزب ، لا يقبل تعايش ايديولوجيات مختلفة ، ولا يقبل بالفرق والجماعات داخله . فبرنامج الحزب الشيوعي ونظامه الداخلي مثلا ، ينبعان من ايديولوجية الطبقة العاملة . وعندما تنشأ ايديولوجية مغايرة في داخله ينشأ فورا صراع هدفه سيادة احدى هاتين الايديولوجيتين . وهذا ينطبق على اي حزب .

ولذلك فان الحزب الواحد ، في مرحلة الثورة الديمقراطية في بلادنا ، وبخصائصها القومية والسياسية والقبلية والاجتماعية وبالانقسام الطبقي فيها ، لا يصلح اداة لتوحيد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز المهام الراهنة للثورة . واتخاذه اداة لهذا الغرض يؤدي الى تشتيت هذه القوى ، ومن ثم الى الفشل في انجاز مهام المرحلة انجازا كاملا .

الجبهة الوطنية الديمقراطية ، اذن ، هي التحالف السياسي والتنظيمي بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفين الثوريين والراسمالية الوطنية والجنود والضباط الثوريين ، وفق برنامج عمل وطني ديمقراطي يعبر عن المصالح المشتركة لهذه الطبقات . ووفق التزام واضح من قبلها باحترام هذا البرنامج والعمل لتنفيذه . ولكي يقوم التحالف على اسس متينه فلا بد من ضمان استقلال اطرافه المختلفة .

ان الركيزة الاساسية لهذه الجبهة هي التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين .

ان تحالف الطبقات الوطنية الديمقراطية يثير قضيه القوى القادره على قيادته حتى تستطيع انجاز المهام التاريخية الملقاة على عاتقه . من بين جميع قوى هذا التحالف فان الطبقة العاملة هي المؤهلة سياسيا وتاريخيا للقيام بهذا الدور .

فالطبقة العاملة اشد الطبقات الاجتماعية عداء للاستعمار الاجنبي ، واكثرها مثابرة في ديمقراطيتها ، واقلها ارتباطا بمؤثرات التخلف . والطبقة العاملة تستهدف بناء المجتمع الاشتراكي وهو امر لا يمكن ان يتم الا بالانجاز التام لمهام الثورة الديمقراطية .

وبحكم تكوينها ووضعها في الانتاج الصناعي الحديث الذي يتزايد ثقله من خلال التطورات الوطنية الديمقراطية وبحكم قدراتها على التنظيم الخ . . . فان الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي يمكن لها ان تقود التحالف الوطني الديمقراطي لاستكمال مهام هذه المرحلة بنجاح وللانتقال الى الاشتراكية .

هذه القيادة ، كما وضح المؤتمر الرابع لحزبنا ، لا يقفز اليها ولا تفرض لمجرد الاستنتاجات التاريخية وانما تاتي نتيجة لاقتناع الطبقات المتحالفة معها باهلية هذه الطبقة للقيادة . وهذا الاقتناع ياتي نتيجة نشاطها المتزايد الذي لا يقتصر على طليعتها الشيوعية وحسب وانما يمتد الى اقسامها الواسعة ، في النضال من اجل انجاز مهام الثورة الديمقراطية .

وقد توصلنا الى هذا الفهم استنادا الى تجارب حركات التحرر الوطني التي اكدت انه ما من طبقة غير الطبقة العاملة استطاعت ان تنجز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية انجازا شاملا وحاسما .

ولان الثورات تعبر عن نشاط الطبقات الاجتماعية فان التكتيك الماركسي يبنى على مواقع هذه الطبقات في الثورة ودورها فيها ، ولا يمكن ان يبنى على اساس نشاط الافراد او المجموعات الثورية بمعزل عن حقائق الصراع الطبقي . وهذا المفهوم لا ينتقص باية حال من الاحوال من دور الافراد والمجموعات الثورية في هذه الفترة او تلك من فترات الثورة الاجتماعية .

لكل هذا فاننا اذا كنا نتحدث عن الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبارها ثورة طبقات بعينها ، واذا كنا نرغب في المضي بهذه الثورة الى مرحلة الاشتراكية ، واذا كنا نتكلم عن الجبهة الوطنية الديمقراطية باعتبارها تحالفا بين هذه الطبقات ، فنحن ملزمون بان نضع قضية هذه الثورة وهذه الجبهة على المستوى الطبقي لا على مستوى الافراد او المجموعات الثورية .

ان الطبقة العاملة ، دون سائر طبقات التحالف الوطني الديمقراطي — بما في ذلك البرجوازية الصغيرة الديمقراطية — هي الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة هذه الثورة الى غايتها المنطقية .

هذه الحقيقة تلقي على عاتق الطبقة العاملة واجبات جسيمة في ميادين العمل السياسي والفكري وفي تنظيم نفسها والجماهير الثورية وفي البناء الاقتصادي . . الخ . فقيادة الحركة الجماهيرية لا تحمل معها منافع او امتيازات ، وانما المزيد من المسؤولية والتضحية .

ان الطبقة العاملة لا تصل القيادة عن طريق الادعاء او الافتعال او التآمر ، وانما عن طريق تاهيل ذاتها بنشاطها الواضح امام الجماهير وكل الطبقات الاخرى .

يثير تحالف القوى الوطنية الديمقراطية ايضا قضية السلطة . فالحديث عن الانجاز الحاسم لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وعن طبيعة التحالفات في هذه الثورة ، يفقد كل معنى جاد من غير التصدي لطبيعة السلطة السياسية المنبثقة عن هذه الثورة وعن قواها الاجتماعية .

ان انفراد اية قوة من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية بالسلطة يعوق تطور الثورة ، ويحمل في طياته عوامل انتكاسها ، او على احسن الفروض تجميدها ، في نقطة معينة ، وقد برهنت على هذا تجارب حركة التحرر الوطني العالمية ، ومن ضمنها التجارب العربية والافريقية .

ان سلطة الجبهه الوطنية الديمقراطية ، المنبثقة من صفوف الجبهة ، والمستنده اليها ، هي التي تعطي اكبر دفع للنشاط الثوري ولاندفاع الجماهير .

الوضع السياسي الجديد الذي نشأ

منذ ٢٠ مايو (ايار) ١٩٦٩ نشأ وضع سياسي جديد في بلادنا ، بانهيار سلطة الثورة المضادة المشكلة من اشباه الاقطاعيين والبرجوازية والعناصر السياسية المرتزقة المرتبطة بالاستعمار الاجنبي قديمة وحديثة ، وبقيام سلطة الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار التي هي احدى الطبقات صاحبة المصلحة في تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية . ويتميز الوضع الجديد بخواص هي :
ـ تم التغيير في ظروف لم تكن فيها حركة الجماهير في حالة نهوض .
ـ التغيير في السلطة عن طريق العنف ، وبواسطة مجموعات تقدمية في الجيش النظامي .
ـ السلطة الجديدة الناجمة عن هذا التغيير تقيم علاقات تحالف مع حركة الطبقة العاملة السودانية في مستوى بعينه .
ـ تتأثر فئات من هذه السلطة بافكار الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية وخاصة ما جاء منها من الجمهورية العربية المتحدة .

قبل ان ننظر في اثر هذه التغييرات التي طرأت على الوضع في بلادنا لا بد ان نجلو بعض القضايا الفكرية المهمة التي تساعدنا في تحديد مواقعنا وتكتيكاتنا والتي كانت مثار جدل وخلاف في حزبنا .

اول هذه القضايا يتعلق بالازمة الثورية ، والخلط بينها وبين حالة السخط الشعبي في ظروف معينة . فقد وقع خلط من هذا النوع في تقييم الظروف التي سبقت ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ .

ان الازمة الثورية حسب تعاليم الماركسية ـ اللينينية هي تلك الحالة التي يعجز فيها النظام الحاكم عن مواصلة حكمه ، والتي ترفض فيها الجماهير البقاء في ظل ذلك الحكم ، معبرة عن هذا بتمرداتها التلقائية الواسعة . ولحزبنا تجارب ومناقشات عديدة في الماضي بذرجة لا تسمح بالخلط بين الازمة الثورية وحالة السخط الشعبي .

ولا يمكننا الاستدلال في هذا الصدد باضراب اغسطس (اب) ١٩٦٨ باعتباره اشارة على وجود ازمة ثورية او اقترابها . لقد ناقشت اللجنه الركزية تقييما لهذا الاضراب في دورة مارس (اذار) ١٩٦٩ ولم ير فيه احد اعضائها علامة على اقتراب الازمة الثورية او نضوجها . فقد تضافرت عوامل عديدة ادت الى اتساع مدى ذلك الاضراب ، من بينها على سبيل المثال عدم تطبيق الكادر على عمال المؤسسات الراسمالية . بينما نلحظ في التطورات التي اعقبت الاضراب هبوطا في نشاط الجماهير العاملة في القطاع نتيجة لرفع اجورها .

ان نجاح العملية العسكرية من حيث قلبها للسلطة لا ينهض دليلا على نضوج الازمة الثورية . ان هذا النجاح يعود الى عوامل مختلفة ومتشابكة منها السياسي والتكتيكي والعسكري « الخ ... » . ولكن ليس من بينها بالتأكيد نضوج الازمة .

ان القول بوجود ازمة ثورية كان نتاجها تغيير السلطة الرجعية في ٢٥ مايو « ايار » ١٩٦٩ ليس سوى مراجعة لتعاليم الماركسية ـ اللينينية حول الثورة وشروطها .

الشروط اللازمة لانجاح التمرد الثوري المسلح

ترتبط بهذه القضية قضية قلب السلطة عن طريق القوة . وهنا ايضا لا نضيف جديدا . فالماركسية ـ اللينينية واضحة في ما يختص بالشروط اللازمة لانجاح التمرد الثوري المسلح ماديا وسياسيا :

« لكي ينجح التمرد المسلح ينبغي الا يعتمد على التامر ، ولا على حزب ، وانما على الطبقة الطليعية . هذا هو الشرط الاول . يجب ان يستند التمرد على نهوض ثوري بين الجماهير . وهذا هو الشرط الثاني . يجب ان يعتمد التمرد على وجود ذلك المنعطف في تاريخ الثورة الصاعدة عندما يصل نشاط الصفوف الطليعية من الشعب الى قمته ، وعندما يبلغ التردد في صفوف الاعداء وفي صفوف الاصدقاء الضعفاء والمترددين للثورة ، مداه . وهذا هو الشرط الثالث » .

(ف.ا. لينين : الماركسية والتمرد المسلح) .

هذه هي وجهة النظر الطبقية للاحزاب الشيوعية . وهي تتقيد بها ولا تفرضها قسرا على الجماعات السياسية الاخرى . وهذا هو الموقف الذي تمسك به المكتب السياسي لحزبنا وهو ينظر في اقتراح تنظيم الضباط الاحرار بالتحضير لتغيير السلطة عن طريق انقلاب عسكري . وكان الجوهري في موقف المكتب السياسي ان تكون العملية العسكرية تتويجا لنهوض ثوري بين الجماهير .

وقد كان لزاما على قيادة الحزب في ما بعد ان توضح الفروق الايديولوجية بين المفهوم الماركسي لقضية قلب السلطة بالقوة ، ومفاهيم مختلف جماعات البرجوازية الصغيرة . ولو تخلت قيادة الحزب عن القيام بهذه المهمة فان النتيجة الرئيسية هي تفشي التفكير الانقلابي كأداة للمحافظة على السلطة الثورية ولحل الخلافات التي تنشأ بين اطرافها او بينها وبين الحركة الثورية الشعبية .

أن التمسك بهذا المفهوم الماركسي لتغيير السلطة لم يحل بيننا وبين تقييم ما حدث صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ من الزاوية السياسية واثره على الحياة في بلادنا . فقد ادركنا ان هناك سلطة جديدة ذات طابع معاد للاستعمار وتقدمي نشأت في البلاد فقررنا دعمها وحمايتها وتطويرها .

الجيش السوداني ضباطا وجنودا

طرحت الظروف السياسية الجديدة التي حددنا معالمها انفا ، قضايا تكتيكية جديدة .

ـ على الرغم من ان حركة الجماهير الثورية لم تكن في صعود قبل الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ ، فان انهيار السلطة الرجعية وقيام سلطة وطنية

تقدمية مكانها اديا الى تغيير في توازن القوى لمصلحة حركة الجماهير ، والى مد ثوري وسطها . محصول هذه الفترة يؤكد ان هذه الحركة انتقلت الى مواقع الهجوم ضد الاستعمار واعوانه من قوى اليمين في البلاد . وبهذا تحول تكتيك الحزب الشيوعي من الدفاع الى الهجوم .

لقد تحقق هذا الانتقال نتيجة للتكتيك الدفاعي الناجح الذي سلكه الحزب الشيوعي بعد انتكاسة ثورة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، والذي مكن الحركة الثورية من المحافظة على تنظيماتها الطبقية الاساسية — وفي قلبها الحزب الشيوعي نفسه — والذي ادى من ناحية اخرى الى اضعاف نفوذ دعاة الاصلاح اليميني بين الجماهير وشد انظار الاقسام المتقدمة منها الى مواقع التغيير الاجتماعي .

— في وجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديمقراطية تهيأت امام الحركة الثورية امكانات عملية لتنفيذ اجزاء من برنامج الثورة الديمقراطية . وبالاستناد الى هذه الامكانات ، وبنجاح النضال على كل الجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية يصبح من الممكن لهذه الحركة ان تنجز برنامج المرحلة باسره . وبهذا اصبح على الحزب الشيوعي ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف ميادينها وان يستنهض الجماهير وينظمها ويرتقي بها الى مستوى القيام بهذه المهمات . في وجود البرجوازية الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة نشأت فترة وسطية في تطور الثورة ، يبني الحزب الشيوعي موقفه من هذه السلطة على اساس انه :

١ — يتحالف معها ويدعمها في وجه التهجمات الاستعمارية والرجعية عنيفها وناعمها .

٢ — يناضل بثبات لكي يؤدي هذا التحالف والدعم الى نشر الوعي باهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطية وحكومتها .

٣ — ومن ثم يطرح العمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديمقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها في هذا السبيل ، ويناضل في الوقت نفسه ضد كل السلبيات التي تحول دون وضع الادوات اللازمة لانجاز هذا البرنامج بين ايدي الجماهير الثورية .

٤ — ان نجاح هذه الفترة الوسطية ، بل بقاء السلطة نفسه ، يتطلب رفض سياسة العداء للشيوعية . فالجماهير الثورية في بلادنا قليلة عدد ، لكنها تستطيع ان تدفع وطننا باسره نحو التقدم اذا ما اتحدت على اسس متينة ورفضت سياسة العداء والتفرقة . ومن هذه الزاوية فان بعض افكار الديمقراطيين الثوريين الوافدة من العالم العربي تشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة في بلادنا . يزيد من اثر هذا العنصر السلبي عجز هؤلاء الديمقراطيين الثوريين عن تحقيق الانجاز الشامل لمهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية ووجود نظرية كاملة تبرز تجميد الثورة . ان على الحزب الشيوعي السوداني ان يناضل على الصعيدين الفكري والعملي ضد هذه السلبيات متخذا في الوقت نفسه موقفا سياسيا ايجابيا في التحالف مع تلك التيارات في النضال العام ضد الاستعمار ومن اجل التقدم .

— دلت التجارب منذ ان طرحت الثورة المضادة العنف ، وخلال اكتوبر (تشرين الاول) ومايو (ايار) على ان الحركة الجماهيرية يجب ان تحمي تطورها ومستقبل وطننا بالسلاح . ولهذا يطرح الحزب الشيوعي واجب تسليح الجماهير باعتباره احد الدعائم الاساسية للتكتيك الثوري في هذه الظروف .

ـــ تم اسقاط السلطة الرجعية وقيام السلطة التقدمية الوطنية بواسطة عملية عسكرية وسط الجيش النظامي قام بها الضباط الاحرار . وبهذا اصبحت القـــوات المسلحة عنصرا مهما في الحياة السياسية . ما هو موقفنا من هذه القضية ؟

ـــ تمثل الجيوش النظامية في منطقة التحرر الوطني ادوارا سياسية تختلف من بلد لاخر وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بكل بلد على حدة . من الخطأ الوصول الى نظرية عامة ومطلقة حول الدور التقدمي او الرجعي لهذه الجيوش في بلدان « العالم الثالث » . من واجب الشيوعيين في كل بلد دراسة هذه المؤسسة دراسة مستقلة .

ـــ تدخل الجيوش النظامية من ضمن اجهزة الدولة وتحدد الماركسية ـــ اللينينية موقفا واضحا من هذه الاجهزة باعتبارها ادوات طبقية . وتفسر قيامها ووجودهـــا ومسلكها في اطار العلاقات الطبقية المتشابكة وفي حدود الصراع الطبقي. ان الماركسية ترفض النظرة المثالية « البرجوازية » لاجهزة الدولة ـــ بما في ذلك القوات المسلحة ـــ باعتبارها مؤسسات فوق الصراع الطبقي ومحايدة بالنسبة الى هذا الصراع . وان حدث مثل هذا الحياد او الانفصال « عن المجتمع » ، فهو موقت ، وبالقدر الـــذي ينفصل فيه التركيب العلوي للمجتمع .

ولان مسلك الجيوش النظامية لا يخرج عن اطار الصراع الطبقي ، فان اعتبار هذه المؤسسة جسما واحدا بالنظر الى قوانينها الباطنية المتشابكة في كل بلد (الضبط والربط ، الطاعة ، التنفيذ الخ . .) ، خطأ . الصحيح هو تحليل القوى الاجتماعية التي تنتظمها هذه المؤسسات وارجاعها الى اصولها الطبقية .

من هذه المنطلقات توصلنا الى تقييم للقوات المسلحة السودانية :

ـــ اغلبية الجنود والصف والضباط يخرجون من بين الجماهير الكادحة ولهـــذا فهم معادون للاستعمار ومصلحتهم في دفع البلاد للتقدم .

ـــ اغلبية الضباط من فئة البرجوازية الصغيرة المتعلمة .

ـــ الجيش السوداني من اجهزة الدولة القديمة ايضا ومن الممكن القول بأنه مر بأربع فترات من ناحية تطوره السياسي : قبل العام ١٩٢٤ كانت فيه كتلة من الضباط الوطنيين الذين اتخذوا مواقف ضد الاستعمار البريطاني ـــ اعيد تكوين قوة دفـــاع السودان بعد العام ١٩٢٤ بطريقة ادت الى تحول في وضع الضباط وذلك بتجنيـــد اعدادا كبيرة من ابناء « العائلات » ذات المراكز القبلية . وكان هذا متمشيا مع النظم الجديدة (الادارات الاهلية والادارات المدنية) . اصبح الجيش قوة محافظة ولـــم يتخذ اي موقف لمصلحة الجماهير الشعبية . خلال المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الجيش السوداني وانضمت الى صفوفه عناصر شعبية ـــ اي تحسن تركيبه الشعبي . ولكن في نهاية الحرب انحسر هذا الاتجاه وبقي في صفوف الجيـــش العامل عدد قليل من اولئك الضباط .

الفترة التي بدأت بانشاء الكلية الحربية عام ١٩٤٨ في ظروف تزايد فيهـــا النضال الشعبي ضد الاستعمار ، ومثلت حركة الطلبة (وهي مصدر تجنيد الضباط)، دورا متقدما في ذلك النضال . وبهذا جرى تحسن في اتجاه القوات المسلحة ودخلتها عناصر متأثرة بدرجات متفاوتة بالنضال الوطني الديمقراطي . ان التحركات المختلفة للقوات المسلحة منذ العام ١٩٥٧ تؤكد هذه الحقيقة ، وتفسر تحرك مايو (ايار) ١٩٦٩ في هـــذا الاطـــار .

هذا لا ينفي بالطبع ان في هذا الجهاز وزنا كبيرا للعناصر اليمينية والمحافظة التي

زحمت صفوفه بعد انشاء الكلية الحربية ، خلال حكم الطبقات البرجوازية والرجعية. كذلك فان النظم السائدة من قوانين ولوائح هي تعبير ايضا عن الجهاز القديم .

ان تحالف حركة الشعب مع القوات المسلحة يقوم في معنى تحالف تلك الحركة مع العناصر المناهضة للاستعمار والتقدمية داخل هذا الجهاز .

من اجل انجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا ، نحن نرفع شعار اشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة وذلك :

١ ــ باعادة تنظيم الضباط الأحرار بصورة تشمل جميع العناصر الديمقراطية والتقدمية وبأن تلعب هذه القوى دورا بارزا في هذا الجهاز .

٢ ــ مواصلة تطهير الجيش من العناصر اليمينية .

٣ ــ فتح الباب للوعي الديمقراطي الثوري بين هذه القوات وربطها بحركة الشعب .

٤ ــ تغيير القوانين بما يرفع من مستوى الجنود وضباط الصف ويربطهم باماني واهداف الثورة الديمقراطية .

٥ ــ التجنيد الاجباري من بين صفوف الجماهير التقدمية والقوى الديمقراطية المنظمة .

٦ ــ مكافحة الاتجاهات الرامية الى وضع امتيازات للضباط تقوي من التيارات اليمينية وتتحول الى عقبة تمنع تطور الثورة الديمقراطية .

قضايا يواجهها الحزب

لقد القى التاريخ على عاتق الطبقة العاملة مسؤوليات جسيمة . فعلى مستوى قدراتها يعتمد انجاز المهام المطروحة امام الحركة الثورية في هذه الفترة الوسطية من تطور الثورة ، ثم الانتقال الى الانجاز الكامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .

ولهذا اصبح من الضروري اعادة النظر في وضع التنظيمات المختلفة لهذه الطبقة وتأهيلها فعلا للقيام بهذا الدور التاريخي . ومن بين المهام الاساسية في هذا المضمار:

أ ــ التوسع المتصل للتنظيم النقابي حتى يشمل كل اقسام الطبقة العاملة الصناعية والزراعية ، ورفع مستوى وعي جماهيرنا الطبقي ، والاهتمام الكافي بالطبقة العاملة في الجنوب .

ب ــ ان تمثل تنظيمات الطبقة العاملة هذه دورا اساسيا وجادا في تنظيم الجماهير الكادحة وخاصة جماهير المزارعين .

ج ــ ان تقوم الطبقة العاملة بدورها في ميدان الانتاج وان تضرب القدوة في تنفيذ الخطة الخمسية .

د ــ ان تتصدى الطبقة العاملة لمختلف قضايا الثورة الديمقراطية وان تبرز كأكثر الطبقات مصلحة ونضالا ومثابرة في حل هذه القضايا وانجازها ، مدركة ان ان الانجاز الكامل الحاسم لمهام هذه الثورة هو السبيل الوحيد لتحقيق الاشتراكية التي تمثل مصالحها النهائية .

ان توفير هذه الشروط جميعا هو الذي يؤهل الطبقة العاملة لقيادة حركة الجماهير الثورية .

ان الطبقة العاملة لا تستطيع القيام باعبائها الثورية هذه دون الوجود المستقل والفعال لحزبها الشيوعي المسترشد بالماركسية اللينينية .

يواجه حزب الطبقة العاملة ، الحزب السوداني ، قضايا عديدة ناتجة عن اعباء العمل الثوري في هذه الظروف ، في مقدمتها رفع قدراته على تنظيم الجماهير وعلى نشر الوعي الاجتماعي بينها . لكن الحزب ، وهو يتصدى لهذه القضايا المعقدة، يعاني من وجود انحرافات في قطاعه القيادي تعوقه عن القيام بواجباته الثورية ، لا بد له من القضاء عليها ؛ وتمتين وحدة صفوفه على اساس الماركسية ــ اللينينية . انها انحرافات يمينية تشمل استراتيجية الحزب وتكتيكاته ، ولا تقتصر عليها وانما تتعداها لتصل الى مستوى الطرح النظري والممارسة العملية لتصفية الحزب .

يطرح الاتجاه اليميني استراتيجية للحزب من شانها تجميد خطى الثورة في حدود الفترة الوسطية الراهنة من المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وارتكازا الى هذه الاستراتيجية يطرح هذا الاتجاه تكتيكات يمينية متكاملة . ويمكن تلخيص هذه التكتيكات في :

ــ رفض النظرة الطبقية في تحديد تكتيك الحزب .

ــ التهويل من دور البرجوازية الصغيرة التقدمية الى مستوى الزعم بقدرتها على الانجاز الشامل لمهام الثورة الديمقراطية وقيادة المجتمع نحو الاشتراكية .

ــ التقليل من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ومن دور الحركة الثورية المنظمة .

ــ التخلي عن التكتيكات الاساسية للماركسية ــ اللينينية ويتمثل هذا في التراجع عن دور الجماهير في التغيير الثوري ، وعن دور الحزب في ذلك ، ثم في التخلي عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وقيادة الطبقة العاملة الخ ...

ومن الناحية الاخرى فان هذا الاتجاه اليميني يصل مداه فيطرح نظريا ويمارس عمليا سياسة التصفية للحزب الشيوعي ويمكن تلخيص ذلك في :

ــ تقديم نظرية تبرر انعدام التمايز الايديولوجي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة التقدمية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ،مما ينسف الدعامة الاساسية لوجود الحزب الشيوعي .

ــ تقديم نظرية للتحالف مع السلطة ترفض مباشرة الطبقة العاملة وحزبها لنشاطها المستقل وممارستها لنقد السلبيات .

ــ اضعاف الانضباط الحزبي بخرق اللائحة وتشجيع المواقف الفردية وممارسة النشاط التكتلي .

ــ طرح نظرية الحزب الواحد مع البرجوازية الصغيرة والذي لا يعني غير حل الحزب الشيوعي وانضواء اعضائه في حزب يمثل ايديولوجيا وسياسيا البرجوازية الصغيرة .

ان المؤتمر التداولي لكادر الحزب يدين هذا الاتجاه اليميني التصفوي ، ويوجه اللجنة المركزية للعمل على تعبئة عضوية الحزب في النضال من اجل اعلاء راية

الماركسية ــ اللينينية حتى يستطيع الحزب ان يتصدى بنجاح للمهام الثورية المطروحة امامـــــه .

مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي انجزت

في اي اتجاه تسير بلادنا الان ؟ والى اي مدى انجزت مهام الثورة الوطنيـــة الديمقراطيـــــــــة ؟

ــ نقول بالنسبة الى القضية الرئيسية في هذه المرحلة وهي تحرير قمــم الاقتصاد السوداني من التبعية الاستعمارية والشروع في بناء الاقتصاد الوطني ، ان بلادنا انجزت خطوات مهمة في ما يختص بتحرير قمتين رئيسيتين هما التجارة الخارجية والعمل المصرفي .

فالصادرات الان في ايدي المؤسسات السودانية ويقوم قطاع الدولة بالـدور الرئيسي والحاسم فيها . النتيجة نفسها ايضا بالنسبة الى الواردات . الا ان دور قطاع الدولة هنا اقل من دوره بالنسبة الى الصادرات . ولقد نجحت بلادنا في تأميم المصارف ووضعها في يد الدولـــــة .

ــ وضعت خطة خمسية تستهدف البناء الاقتصادي للبلاد ، لكن هذه الخطة لا يمكن عزلها عن الاوضاع الاقتصادية المنهارة التي ورثناها عن النظام القديم . ومن ثم فانها لا تستطيع أحداث تغيير في تركيب الاقتصاد السوداني من ناحية النمو الجذري في الاستثمارات ومن ناحية وضع الاسس لتحقيق جوهر الثورة الديمقراطية اي الثورة الزراعية . فهي لا تؤدي الى تغيير في اسس العلاقات الانتاجية المتخلفة (علاقات ما قبل الراسمالية) ، كما أنها لا تعالج قضية التطور غير الراسمالي في الزراعة ، مـا زالت هذه العلاقة في القطاع الحديث تقوم على اسس راسمالية كاملة .

ــ من الممكن أن تؤدي الخطة الخمسية الى رفع مستوى معيشة الجماهيرنسبيا وهذا امر مهم بالنسبة الى الانتاج اذ توافرت التوجيهات السياسية والاقتصاديـــة اللازمة من ناحية توزيع الدخل القومي ومن ناحية رفع المداخيل الحقيقية بالنسبة الى الجماهير العاملة . فالزيادة في دخل الفرد من العائد القومي تصل الى ٥ في المئة في وقت ارتفعت نقاط تكاليف المعيشة بين مايو (ايار) ١٩٦٩ ومايو (ايار) ١٩٧٠ ، بمـا يعادل ١٢ في المئة . وهذا يضر بانجاز الخطة الخمسية بنجاح .

ــ اذا جرت التعديلات اللازمة للخطة الخمسية وفقا للمقترحات الايجابية التي قدمت من الجماهير خلال المناقشة العامة ، ووفقا للتوجيهات السياسية التي لا بـد منها لتحديد اهداف الخطة ــ فان الخطة الخمسية ستنجح في حدود بعينها وهي :

١ ــ وقف تدهور الاقتصاد السوداني الناتج عن الظروف الماضية .

٢ ــ خلق الاجهزة اللازمة لقيادة بناء الاقتصاد الوطني بعد ذلك .

٣ ــ زيادة وزن قطاع الدولة في الاقتصاد السوداني الامر الذي يسهل عمليـــة بنـــاء الاقتصاد الوطني عبر الطريق اللاراسمالي .

٤ ــ تحسين مستوى معيشة السكان الى قدر معين

٥ ــ تزايد العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية مع المعسكر الاشتراكي الى مستوى يمكن فيه قيام تحالف ثابت يساعد في نجاح التطور غير الراسمالي فـي

بلادنا ، وفي التأثير ايجابيا على تطور السلطة في الاتجاه الديمقراطي الثوري المثابر .

وفي ما يختص بديمقراطية الحياة السياسية والاجتماعية الثقافية وهي العماد للثورة الديمقراطية ، فاننا ما زلنا في بداية الطريق :

ا ــ فبالنسبة الى المحاكم الاهلية التي تشكل مواقع لنفوذ العائلات الاقطاعية، وصاحبة الامتياز بين جماهير المزارعين ، الغيت في كل من مديريات : الخرطوم والشمالية والنيل الازرق نحو ٢٨٠ محكمة واستبدلت بمجالس القضاة (اكثر مئة مجلس) غير ان هذه المجالس تحتاج الى تحسين ديمقراطي حاسم من ناحية قربها للسكان ، ومن ناحية رسوم التقاضي ، ومن ناحية المشاركة الديمقراطية في تكوينها الخ ...

ما زالت المحاكم الاهلية قائمة وما زال نفوذ العائلات قائما بالطبع .

ب ــ طبق شكل انتقالي في تكوين الحكم المحلي جعله اكثر ديمقراطية ولكن قضية المشاركة الجماهيرية في هذا التكوين وفعالية الحكم المحلي ما زالتا قضايا تنتظر الحل .

ج ــ اعلنت السلطة حلا ديمقراطيا لمشكلة الجنوب .

د ــ وجهت ضربة شديدة لجميع القوى الرجعية في بلادنا بتصفية التجمع اليميني المسلح في الجزيرة «ابا» في شهر مارس (اذار) ١٩٧٠ . وهذا يساعد في توفير جو ملائم للتطور الديمقراطي في الحياة السياسية السودانية .

وفي ما يختص بالثورة الثقافية النابعة من المرحلة الوطنية الديمقراطية فالتوجيهات الاساسية فى هذه القضية خاطئة :

١ ــ اقتصر المجهود في حيز التعليم المدرسي ، ولم تطرح قضايا الثقافة الشعبية من محو للامية ومن بعث ثقافي يعبر عن ثروات شعبنا الحضارية ويساهم في ازاحة المؤثرات المتخلفة عن كاهل المواطنين .

٢ ــ المجهود التعليمي لا يستهدف ديمقراطية التعليم من حيث تحقيق الزاميته ، ومن حيث توجيهه نحو ابناء الكادحين . اننا نحتاج بالوتائر الراهنة الى اكثر من ٣٨ سنة لاستيعاب كل الاطفال من الذين هم في سن التعليم في المدارس الابتدائية.

٣ ــ لا يرتبط التعليم باحتياجات الخطة الخمسية وما ينتظر بلادنا من ثورة اقتصادية .

٤ ــ اقتصرت اشاعة الديمقراطية في اجهزة الدولة الاساسية (الجيش والبوليس) على شكل التطهير . ولكن ما زالت النظم واللوائح التي تتحكم في هذه الاجهزة بعيدة عن الديمقراطية ، وما زلنا بعيدين عن اهداف اعادة تنظيمها على اسس ديمقراطية .

خلق جهازان رئيسيان للدولة في هذه الفترة وهما جهاز الامن القومي والجهاز المركزي للرقابة العامة . ومن المهم ان يكون جهاز الامن قوة في يد الدولة توجهه ضد اعداء الثورة الوطنية الديمقراطية (المحليين والاستعماريين) وان يعمل في حدود الشرعية وان يخضع للقيادة السياسية والرقابة الديمقراطية . ويجب ان يوجه جهاز الرقابة المركزي في طريق التخفيف من ثقل البيروقراطية ، وان تصرف جهوده نحو المراقبة المتقدمة لانجاز الخطة الخمسية .

من اجل استكمال الثورة الديمقراطية

وبهذا فالقضايا الاساسية لاعادة بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا على اسس ديمقراطية ما زالت تنتظر الحل . ونحن نناضل في سبيل :

١ — ديمقراطية جهاز الدولة وهو شعار الثورة الديمقراطية خلافا لشعار الثورة الاشتراكية الذي يتلخص محتواه في : « الجهاز الجديد لحكم الطبقة العاملة ».

٢ — اشاعة الديمقراطية في حياة اغلبية الكادحين السودانيين وهم جماهير المزارعين في القطاعين الحيواني والزراعي وذلك بتغيير العلاقات الاجتماعية لما قبل الراسمالية وباحداث اصلاح زراعي يدفع بعوامل التطور غير الراسمالي خطوات الى الامام ويحسن من مستوى معيشة فقراء المزارعين والعمال الزراعيين .

٣ — التطبيق الفعلي لنظام الحكم الذاتي الديمقراطي في جنوب البلاد .

٤ — تقنين الحرية السياسية للجماهير الثورية : من حقوق في التنظيم والتعبير وشرعية منظماتها الثورية وبينها الحزب الشيوعي السوداني . الخ ...

٥ — تطبيق الديمقراطية في مؤسسات الانتاج الحديث وذلك بالاشتراك الديمقراطي للجماهير العاملة في ادارتها .

٦ — الثورة الديمقراطية الثقافية التي تغير جفاف الحياة في بلادنا وتوفر انشار الوعي بين الجماهير مما يستحيل بدونه الانجاز الشامل للثورة الديمقراطية والتوجه صوب البناء الاشتراكي .

٧ — الشروع في بناء الاقتصاد الوطني المستقل بمنهج غير راسمالي بعد انجاز الخطة الخمسية .

٨ — رفع مستوى المداخيل الحقيقية للجماهير الكادحة مما يجذبها بالفعل للدخول في ميادين النشاط السياسي والاجتماعي ويفجر من طاقاتها ويوسع من دائرة النشاط الديمقراطي الثوري في بلادنا .

٩ — استنهاض الجماهير وتدريبها وتنظيمها في الجبهة الوطنية الديمقراطية ، مما سيؤدي بالفعل الى نمو السلطة الوطنية الديمقراطية مرتكزة على تلك الجبهة . وهذا سيقود الى الانجاز الحاسم لتطبيق الديمقراطية الشاملة في بلادنا بكل مؤسساتها الشعبية والتشريعية الخ ... بانجاز هذه المهمات تكتمل الثورة الديمقراطية في بلادنا وتتهيأ الشروط الموضوعية والذاتية للدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية .

بالاضافة الى العوامل المحلية الملائمة لتطور هذا النضال الديمقراطي الثوري في بلادنا ، شريطة ان نسلك تكتيكات ماركسية سليمة ، فان الوضع الدولي ملائم ايضا لمثل هذا التطور . فالاستعمار الاميركي قائد المعسكر الراسمالي تنكشف كل يوم مخططاته العدوانية ضد حركة التحرر الوطني والسلم والاشتراكية ، ويواجه ازمات متوالية وتهبط مكانته الادبية باستمرار وتنمو في داخل الولايات المتحدة حركات شعبية من اجل السلم وضد الانحدار الراسمالي . ان معسكر الاستعمار والراسمالية باسره يعاني من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة . وفي الوقت نفسه سارت حركة الطبقة العاملة العالمية خطوات نحو الوحدة بانعقاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ برغم انه ما زالت هناك مهمات كثيرة

تنتظرها في هذا المضمار . ان الصراع المعاصر بين الاشتراكية والراسمالية يسير اكثر لمصلحة الاشتراكية .

نلحظ ايضا ان الثورة المضادة التي بلغت ذروتها بين حركة التحرر الوطني العالمية لم تؤد الى تقلب ميزان القوى لمصلحة الاستعمار واعوانه برغم بعض الانتصارات الموقتة . فحركة التحرر الوطني تختزن تجاربها الجديدة وتنمو بينها قيادات جديدة وترتفع الى اعلى رايات اليسار وتطرح بجدية في دوائر عديدة النظرية الماركسية اللينينية مرشدا للعمل ولبناء الكيانات الوطنية واليقظة القومية . ان سقوط بعض الانظمة الوطنية والتقدمية نتيجة للتآمر الاستعماري والرجعي تقابله ايضا اعادة النظر بطريقة جدية حول اسلم الطرق وانجحها لانجاز مهمات الثورة الديمقراطية في منطقة التحرر الوطني .

وفي منطقتنا لم تبلغ الثورة المضادة مراميها واهدافها . فالاعتداء الاستعماري الصهيوني على حركة التحرر الوطني العربية فشل في احداث ردة شاملة في المنطقة والانظمة التقدمية التي استهدفها العدوان بقيت وخرجت بلدان عربية جديدة الى افاق التحرر الوطني والتقدم . والشعب الفلسطيني يظهر كيانه الثوري بوضوح ويحمل شبابه السلاح طلبا للحرية وتقرير المصير . ويتسع ايضا نطاق الفكر الماركسي بين دوائر مختلفة في المنطقة العربية ، ويطرح هذا الفكر نفسه بالحاح بصفة كونه المرشد لنجاح الثورة الديمقراطية ، وتفادي السلبيات ، ومن اجل دفع حركة التحرر الوطني العربية في اقسامها الناضجة نحو التطور الاشتراكي . ان القوى الداعية الى التطور غير الراسمالي يتزايد وزنها مما دفع بالاستعمار الاميركي لمحاولة اعادة قدرته على الحركة في هذه المنطقة بعدما فشل تواطؤه العسكري من الصهيونية للوصول الى مراميه .

الاتجاه العام لتطور الوضع الدولي وبين حركة التحرر الوطني العالمية ، برغم وجود مراكز قوية للاستعمار في بعض البلدان المجاورة ، ملائم تماما لنجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا .

حول المؤتمر الخامس للحزب

ان حزبنا الان يعاني من مشاكل قيادية واضحة في ظروف تاريخية مهمة تواجه حركة الثورة السودانية فان المؤتمر التداولي لكادر الحزب المنعقد في الحادي والعشرين من اغسطس (اب) ١٩٧٠ يرى الاتي :

ا — ان تجتمع اللجنة المركزية حال انفضاض هذا المؤتمر وتعلن البدء في التحضير للمؤتمر الخامس للحزب حسب نصوص اللائحة .

ب — نرى ان يشتمل جدول اعمال المؤتمر الخامس على :

١ — تقرير حول نشاط اللجنة المركزية في الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس .

٢ — مشاكل العمل القيادي في الحزب .

٣ — تعديلات في برنامج الحزب تلبي حاجات التطور في الفترة الراهنة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

٤ — تعديلات في لائحة الحزب تشمل تجاربنا في هذه الفترة في ما يختص بحياة الحزب الداخلية .

٥ — انتخاب اللجنة المركزية الجديدة .

ج ـ لتحقيق هذا نرى ان يقوم بالتحضير جهازان : المكتب السياسي يحضر البنود الاربعة الاولى ، ولجنة للكادر مهمتها تقديم ترشيحات للمؤتمر لاختيار اللجنة المركزية الجديدة .

(صدر في اغسطس (اب) ١٩٧٠)

الى تقدمي مصري ـ مطلع عام ١٩٧١

نص رسالة الرفيق محمد ابراهيم نقد في اوائل عام ١٩٧١ (قمة الصراع ضد التيار الانقسامي اليميني) الى تقدمي مصري :

ما حدث في السودان هو انقسام عن صفوف الحزب ، بعد صراع فكري حاد وطويل حول مصير الحزب الشيوعي وبقائه واستقلاله الايديولوجي والتنظيمي وفعاليته ، ومبادىء واشكال تحالفه مع السلطة ، بل مبادىء واشكال تحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية مع السلطة بهدف اقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية . واذا كان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا مرارتها وتعقيداتها وصعوبتها فهم قد اختاروا طريق حل تنظيماتهم والانصهار في الاتحاد الاشتراكي العربي على امل بناء تنظيم طليعي في داخله يوحدهم مع الناصريين على اسس المبادىء العامة للاشتراكية العلمية . والحزب الشيوعي السوداني لا يريد ان يسير في هذا الطريق ايا كانت التضحيات والصعوبات . ومن الخير له ولمستقبل الاشتراكية في السودان ان يسير في طريق شاق ووعر سلكه فرج الله الحلو وشهدي عطية بدلا من طريق سهل ناعم سلكه ويسلكه اخرون على صفحات الصحف والمجلات ومؤسسات النشر والمسرح . لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست مفيدة بالنسبة الينا ومرفوضة شكلا وموضوعا برغم اننا لا ننسى ، والى الابد لن ننسى ، دور الشيوعيين المصريين في الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات في مساعدة بناء الحركة الشيوعية في السودان ، وستظل اسماء الكثيرين منهم قريبة الى قلوبنا حية في ضميرنا الثوري . ولعل اصدقاءنا « الشيوعيين » المصريين يدركون كم عانينا خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من انحراف يميني تصفوي في حزبنا عندما حاولنا ان « نستفيد » من تجاربهم ولا زلنا ندفع الثمن ... واعتقدنا خطأ ان حل التنظيم الشيوعي في مصر قد يكون تجربة مفيدة .

واذا كانت القضية هي بذل مساع حميدة فالاجدر ان تبذل هذه المساعي في القاهرة اولا لاطلاق سراح الشيوعيين المصريين المعتقلين . واذا كانت السلطات المصرية تسمح لشيوعيين مصريين ببذل هذه المساعي في السودان فكيف نستقبل مثلا مساعي مفكرين تقدميين سودانيين يجمعون تبرعات لمساعدة اسر شيوعيين مصريين معتقلين تأدية لواجب هو من صميم التضامن الاممي بين قوى الثورة العربية .

وليسمح لنا الاخوة المفكرون التقدميون المصريون ان نطرح عليهم سؤالا : كيف يجوز عقلاً لمن حل تنظيمه الشيوعي وصفاه وجرد الطبقة العاملة المصرية من حزبها واخضعها سياسيا وفكريا لحزب البرجوازية الصغيرة التقدمية ؟ كيف يجوز لمن فشل في توحيد تنظيماته والمحافظة عليها ان يساعد في الحفاظ على وحدة الاخرين ؟ واذا كانت مثل هذه المشاكل تحل بالمساعي الحميدة ففي العالم العربي احزاب شيوعية . ولانها احزاب شيوعية لم تبذل « مساع حميدة » ولم يحضر احد منها تجمع الانقساميين في ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ كما فعل « مفكر تقدمي مصري » لعله كما تقول الانباء ساهم في جهود تكوين وفد المفكرين التقدميين المصريين !

ان اي مسعى يقدمه المفكرون التقدميون المصريون لانفسهم وللحركة الثورية في العالم العربي ، ونحن جزء من تلك الحركة ، هو اعادة تقييم تجربتهم اولا ، بما فيها تفشي الانقسامات التي وصلت نتيجتها المنطقية في الحل والانصهار في التنظيم الرسمي . وهذه اكبر فائدة يمكن ان يقدموها لنا — وعلى البعد — ولكل فصائل الحركة الثورية العربية .

وسؤال اخر نطرحه للمفكرين التقدميين المصريين : ما هو الضمان ان تواصلوا تأدية مهمتكم كوفد موحد بعد وصولكم الى السودان ؟ اليس هنالك احتمال ان تنقسموا نفرا مع الحزب ونفرا اخر مع الانقسام ونفرا ثالثا مع السلطة ؟ » .

الباب الرابع

وثيقة اعمال اللجنة المركزية للحزب

دورة اوكتوبر - تشرين الأول - ١٩٧٠

اعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في دورتها المنعقدة في ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ .

المحتويات :

ا ـ برنامج للنشاط العملي :
في سبيل تنشيط العمل السياسي والتنظيمي والدعائي في سبيل النضال من اجل دعم النظام الراهن .

ب ـ الوضع في جنوب البلاد وسياستنا في هذه الظروف .

ج ـ حول النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة العناصر اليمينية في الحزب الشيوعي السوداني .

خطاب الزميل محمد ابراهيم نقد .

د ـ سير التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني .

مقدمة :

عقدت اللجنة المركزية دورة لها في ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ . وقد انجزت في الاجتماع ما يأتي :

١ ـ خطة للعمل بناء على مقررات مؤتمر كادر حزبنا المنعقد في ٢١ اغسطس (آب) ١٩٧٠ .

٢ ـ مناقشة الوضع في جنوب البلاد وتقديم سياستنا في هذه الظروف .

٣ — النظر في النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة من العناصر اليمينية في حزبنا .

٤ — سير التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني .

وفي ما يأتي ما انجزته اللجنة المركزية في تلك الدورة .

برنامج للنشاط العملي في سبيل تنشيط العمل السياسي والتنظيمي والدعائي في سبيل النضال من اجل دعم النظام الراهن .

الان وقد حسم مؤتمر الكادر الصراع الذي ظل دائرا لاكثر من عام داخل حزبنا . وبعدما اصبحت توصيات هذا المؤتمر قرارات ملزمة لكل الحزب باقرار اللجنة المركزية لها في اجتماعها بتاريخ ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٧٠ فان علينا ان نتخذ مواقف عملية وفقا لهذه القرارات ، ينفذها مجموع الحزب بصورة جماعية وموحدة ، وذلك لدفع حركة الثورة الى الامام .

لقد جاء في قرار المؤتمر التداولي انه :

— « بوجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديمقراطية تهيأت امام الحركة الثورية امكانات عملية لتنفيذ اجزاء من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية . وبالاستناد الى هذه الامكانات ، وبنجاح النضال على كل الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ، يصبح من الممكن لهذه الحركة ان تنجز برنامج المرحلة بأسره . وبهذا اصبح على الحزب الشيوعي ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف ميادينها وان يستنهض الجماهير وينظمها ويرتقي بها الى مستوى القيام بهذه المهمات » .

— « بوجود البرجوازية الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة نشأت فترة وسطية في تطور الثورة يبني الحزب موقفه من هذه السلطة على اساس انه :

١ — يتحالف معها ويدعمها في وجه التهجمات الاستعمارية والرجعية ، عنيفها وناعمها .

٢ — يناضل بثبات لكي يؤدي هذا التحالف والدعم الى نشر الوعي باهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطية وحكومتها .

٣ — ومن ثم يطرح للعمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديمقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها في هذا السبيل ، ويناضل في الوقت نفسه ضد كل السلبيات التي تحول دون وضع الادوات اللازمة لانجاز هذا البرنامج بين ايدي الجماهير الثورية » . (ص ١٨ — ١٩ من القرار) .

واستنادا الى هذا التكتيك الواضح ، ننظر في القضايا العملية لدعم النظام التقدمي في الوقت الحاضر الذي يتميز بما يأتي :

● التآمر الامبريالي الرجعي ضد الحركة الثورية العربية وضد النظم التقدمية فيها يتزايد وتتسع ابعاده .

● ان القضايا التي تواجه النظام التقدمي في السودان ، وهو يتصدى للثورة الاجتماعية ولما يترتب عليها من صراع حاد ، وقد أصبحت أشد تعقيدا .

● ان هنالك اخطاء ارتكبتها السلطة في اكثر من ميدان ادت الى عزل اقسام ذات اثر بين الجماهير الثورية مما تسبب في انحسار واضح في موجة العمل الثوري .

وكل هذا يحتم وضع برنامج عمل يستنهض حركة الجماهير الثورية ويوحدها ، ويدفع بحركة الثورة الى الامام ويدعم النظام التقدمي امام الصعوبات الموضوعية التي يواجهها ، وامام التهجمات الاستعمارية والرجعية . ان صياغة برنامج كهذا ، وتوحيد

الجماهير الثورية حوله ، وتنفيذه ، هو الدعم الحقيقي للثورة السودانية وللنظام التقدمي ، وليس مجرد دعم بالكلام والتهريج دافعه الوصولية وهدفه المغانم والمكاسب الفردية .
ان هذا البرنامج الذي تطرحه اللجنة المركزية لا يقدم سوى الموجهات الاساسية .
وعلى منظمات حزبنا وفروعه كلها ، بعد دراسة امكاناتها وواقعها والقوى التي تعمل بينها ، ان تضع لنفسها برنامجا تفصيليا تبدأ في تنفيذه فورا .

الوضع الاقتصادي من خلال الخطة الخمسية

١ ــ نبدأ بالميدان الاقتصادي :
هذه هي الجبهة الرئيسية للصراع الطبقي في الظروف الحالية . وهنا يتقرر بشكل رئيسي مصير التطور المقبل لبلادنا . وتدور المعركة الان حول الخطة الخمسية التي سيؤدي نجاحها الى وضع بلادنا بثبات على طريق حل قضايا التطور الوطني الديمقراطي .
ان قوى اليمين داخل السلطة وخارجها ــ بعدما عجزت عن منع اقرار الخطة ــ ستبذل كل جهدها لمنع انجازها ولوضع العراقيل والمعوقات امام نجاحها .
ان كل فروع حزبنا مواجهة بأن تولي اكبر الاهتمام للقضايا الاقتصادية ، وبتفهمها على نحو جيد وبدراستها بصورة جادة في الاجتماعات الحزبية ، وبتقديم الحلول للمشاكل المحيطة بها .
هناك قضيتان رئيسيتان في هذا الميدان . القضية الاولى تتعلق بالخطة الخمسية :
لقد استطاع حزبنا ان يثير حماسة واسعة المدى بين الجماهير حيال الخطة الخمسية . وفي مواقع لا تحصى ناقش العاملون مقترحات الخطة وقدموا عديد الملاحظات والانتقادات والتعديلات والمقترحات . وتشكل حصيلة تلك المناقشات ثروة عملية وفكرية يجب الافادة منها لانجاز الخطة وتجاوزها قبل الموعد المحدد لها . وللوصول الى هذا فاننا نرى :
ــ تنظيم اجتماعات جماهيرية في مختلف ميادين العمل تلخص المناقشات السابقة وتحدد اهداف كل وحدة عمل بوضوح ودقة ، وتضع التدابير اللازمة لانجاز تلك الاهداف قبل الموعد ا لمحدد لها ، وتضع جدولا زمنيا (شهريا او خلافه) لمراجعة ومراقبة سير العمل .
ــ تنظيم العمل الدعائي بصورة تؤدي الى روح جديدة واساليب عمل جديدة بين العاملين (نشرات ــ صحف حائطية ــ اجتماعات جماهيرية ــ ابراز المنجزات والتقصيرات ــ حوافز وعقوبات ادبية ومادية الخ ...) .
ــ تنظيم الرقابة على الانتاج عن طريق نشاط مندوبي العاملين في مجالس الادارة والانتاج والاستماع الى تقارير منهم في الاجتماعات العامة . المطالبة بأن يكون دور الرقابة الادارية الراهنة الرقابة على الانتاج . دراسة التجارب المختلفة لمشاركة العاملين في الادارة والانتاج . (هل الافضل ان يدخل تعديل في مهمات النقابة بحيث يصبح من واجبها الاشراف على الانتاج الى جانب واجباتها الاخرى ؟ ام ان نخلق اجهزة جديدة تعبر عن هذا النشاط الجديد للعاملين) .
ــ حسم القضايا المتعلقة بالمؤسسات المؤممة والمصادرة بطريقة تؤدي الى نجاح

هذه المؤسسات في عملها وتنظيمها ورقابتها وتكوين قيادات مخلصة ذات كفاية مع ادارتها على اسس ديمقراطية .

ـ تعبئة منظمات الطلبة والشباب والنساء والمعلمين لانجاز مهماتهم وفق الخطة الخمسية . ان المساهمة بشكل رئيسي لهذه الفئات هو في ميدان الثقافة والتعليم . ومن الممكن ان تضطلع على الخصوص بتنظيم حملة لمحو الامية وبشكل رئيسي وسط المزارعين .

وتتعلق القضية الثانية بالمصاعب التي تعاني منها الجماهير الكادحة بسبب الارتفاع المستمر في نفقات المعيشة . وهذه القضية نشأت بفعل عدد من العوامل (ظروف ونفقات التنمية ، والعوامل الطبيعية والموسمية ، واخطاء ارتكبتها السلطة ، ونشاط القوى الرجعية بين التجار الخ . . .) .

والحلول التي قدمت الى الان مكررة ومعادة (مراقبة الاسعار ، ومحاكم الاسعار والعقوبات الرادعة ، وزيادة الاجور ، ومنع تصدير الدرة ، ومشاريع مختلفة لتوفير اللحوم في المدن . . .) . وهذه الحلول لم تحرز اي نتائج ايجابية ملموسة .

من المهم ان نواصل البحث عن حلول سليمة وعملية . ومنطلقنا هنا هو :

ـ ان ثورة التغيير الاجتماعي يجب ان ترتبط في اذهان الجماهير الكادحة بتحسن في مستوى معيشتها . وهذا أمر منطقي يتمشى مع افضلية طريق التطور غير الراسمالي على الطريق الراسمالي . ان الانحدار المتصل في معيشة الجماهير ـ خصوصا وهي تلاحظ الميزات التي تمنح لبعض الفئات ـ يمكن ان يصبح سلاحا خطيرا في يد القوى الرجعية .

ـ ان المنظمات النقابية ـ في المدينة والقرية ـ يجب ان تلعب دورها كاملا في الدفاع عن معيشة الجماهير الكادحة .

ـ ان القوى الثورية ـ بالتشاور الواسع بينها ـ قادرة على المساهمة بشكل جدي في حل هذه المشكلة . ونرى في هذا الصدد ان تعقد مؤتمرات جماهيرية تضم المهتمين بالقضايا الاقتصادية والعاملين لدراسة الحالة الاقتصادية ، واساسا لتقديم حلول لمشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة . واذا حضرنا جيدا لهذه المؤتمرات ، واحطنا مناقشاتها بالموضوعية ، فانها تستطيع الوصول الى تلك الحلول المطلوبة .

في ميدان العمل الفكري والدعائي

٢ ـ في ميدان العمل الفكري والدعائي :

العمل الدعائي ركن مهم في نضالنا من اجل دعم النظام الراهن . فالى جانب عديد من القضايا الاخرى ، ينبغي ان نكرس جزءا مهما من جهدنا لتصفية النفوذ الفكري التكوينات السياسية التقليدية بين الجماهير .

ان المهمات التي تواجهنا في هذا الميدان ليست سهلة . فهذا النفوذ الفكري الرجعي تسنده مؤسسات طائفية وعشائرية ، ومواقع اقتصادية ، وعناصر تعمل في جهاز الدولة في التعليم والادارة والقضاء والقوات المسلحة وغيرها . والجماهير التي تقع تحت هذا النفوذ لا تقتصر على سكان المناطق المتخلفة بل تمتد الى مناطق الانتاج

الزراعي الحديث والى اقسام من المثقفين والطلاب بل ومن العمال ايضا .
ان تحرير الجماهير من النفوذ الفكري للتكوينات السياسية والرجعية جميعها ، وعلى الاخص للاخوان المسلمين وللصادق المهدي ، يشكل احد الاسس الرئيسية لانتصار الثورة السودانية ولدعم النشاط التقدمي . ما هي مهماتنا هنا ؟
١ ــ ان ننظم في كل مكان ــ وبقدر ما يتوافر لنا من امكانات ــ حملة دعائية وفكرية بين الجماهير لفضح الافكار الرجعية وتعريتها ولربطها بالنظام السياسي والاجتماعي البائد ، مقدمين امثلة عملية للتناقض الصارخ بين تلك الافكار (والنتائج العملية لتطبيقها على ارض الواقع) ، وبين المصالح الحيوية للجماهير الكادحة .
٢ ــ ان ندرس في مناطقنا المختلفة القضايا المتصلة بثورة التغيير الاجتماعي وان نعمل لحل تلك القضايا لمصلحة الكادحين ، لان ذلك هو الاساس المادي لتصفية الافكار الرجعية :
ــ تطبيق الاصلاح الزراعي بطريقة جذرية .
ــ استكمال الاصلاح القضائي والاداري .
ــ ان تؤدي الخطة الخمسية الى قيام مشاريع في مناطق التخلف واصلاح المشاريع القائمة فيها حاليا (مصنع بابنوسه مثلا وتحويله الى مشروع يؤدي الى خدمات اجتماعية اوسع نطاقا من مستواها الراهن) .
ــ تحرير المزارعين في الغرب وفي مناطق الصمغ من الاعتماد على المموليين المرتبطين بحزب الامة (وليكن ذلك مثلا عن طريق بنك له القدرة على الوصول الى المزارعين والتعامل الوثيق معهم) .
٣ ــ ان نعطي اهتماما خاصا للعمل الدعائي وسط الطلاب ــ في مختلف المستويات ــ لتصفية نفوذ الاخوان المسلمين بينهم .
وتواجهنا في ميدان العمل الدعائي ايضا قضية الديمقراطية الجديدة باعتبارها احد الشروط الاساسية لاطلاق طاقات الجماهير الثورية وتعبئة قواها وقدراتها ضد الرجعية .
ــ هناك منجزات في الحكم المحلي وفي مشاركة العاملين في الادارة والانتاج . من المهم توسيع المكتسبات هنا وازالة السلبيات التي تحول دون التطبيق الواسع للديمقراطية .
ــ وعلينا من ناحية اخرى القيام بحملة واسعة ومن اجل الحقوق الديمقراطية في النشر والتعبير للقوى الثورية قصد ان تنال المنظمات الديمقراطية والحزب الشيوعي منابرها الصحافية . ان امكاناتنا في ميدان العمل الدعائي واسعة ونستطيع ان نستخدمها بفعالية ، كما نستطيع ان نستخدم مختلف الادوات الدعائية من اندية الى مطبوعات الى ندوات ولقاءات جماهيرية وغيرها. ويمكن لمنظمات حزبنا وسط المثقفين والمعلمين والطلاب ان تبتكر من الوسائل والادوات وان تقدم مساهمات كبيرة في هذا الميدان الحيوي .

مهمات على الصعيد التنظيمي

٣ ــ على صعيد العمل التنظيمي بين الجماهير :
القيام بحملة متعددة الجوانب من اجل تنشيط تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية

في البـــلاد .

أ — نطرح للتنفيذ بين الطلبة تنظيم الجبهات الديمقراطية في اتحاد ديمقراطـــي للطــلاب .

ب — تنظيم الروابط المهنية الاشتراكية (المعلمون ، الاقسام المختلفة من المثقفين) بحيث تنبت تنظيمات ثابتة وذات قيادات مركزية الخ . . .

ج — القيام بحملة كبيرة قصد دعم حركة الشباب الديمقراطية .

د — تحسين أوضاع النقابات العمالية من اجل القيام بدورها الجديد كما حـــدده مؤتمر كادر الحزب . ونبدأ بهذا بمؤتمرات للكادر الشيوعي في هذه المنظمات .

هـ — اعادة النظر في تنظيم حركة النساء الديمقراطية وتنشيطها بتطبيق مقترحات الحزب المتفق عليها في هذا الميدان الــخ .

خلاصة القول هي اننا في حاجة للقيام بحملة تنظيمية واسعة بين جميع هـــذه القطاعات الجماهيرية التي يقع على اكتافها عبء النضال الوطني الديمقراطي ، قصـــد تحسين أوضاعها وتهيئتها بالفعل لتكون دعامة من دعائم الجبهة الديمقراطية في البلاد .

٤ — تقوية الحزب الشيوعي ودعم وحدتـــــه :

يجب الا ندفن رؤوسنا في الرمال بل علينا ان ندرك ان هناك دوائر عدة محليـــة وأجنبية ترغب في احداث انقسام في الحزب الشيوعي ايا كان وزنه . ونحن نواجـــه الان انقساما منظما ومدبرا بين صفوف الحزب الشيوعي . اننا بالطبع لا يمكننا منع حدوث مثل هذا الانقسام . فالصراع الاجتماعي تنعكس اثاره في حزبنا ، والاتجاه التصفــوي يؤكد وجوده ويكشف عن حقيقته في التطبيق : كما ان هناك دوائر محلية وغير محليـــة وذات مصلحة في احداث هذه الاوضاع الخ . . . ولكننا نستطيع تقليل دائرة عمـــل العناصر المصرة على الانقسام وعزلها عن جسد الحزب وعن حركة الجماهير الثورية .

أ — ان شن حملة لتصفية الافكار اليمينية والتصفوية في الحزب وفقا لمقررات مؤتمر الكادر هو طريقنا لدحر الانقسام . فالعناصر المنقسمة تريد ان تحرف المعركة الى مسائل فرعية (الطعن في اجراءات مؤتمر الكادر . الخ . . .) . ولهذا فعلى كل منظمات الحزب وفروعه ان تقوم بحملة تدريس وشرح لكل القضايا الايديولوجية والسياسية التي طرحتها وثائق مؤتمر الكادر مستفيدين من تجارب حملتنا لشرح مقررات المؤتمر الرابع .

ب — ان تتخذ جميع هيئات الحزب مواقف حاسمة ضد العناصر المنقسمة وفقـــا لاحكام لائحة الحزب .

ج — ان تؤمن تنظيمات حزبنا نفسها ، ففي هذه الظروف تلجا العناصر المنقسمـــة للاستفزاز ولاستعداء اجزاء من السلطة ضد الحزب وكادره كما هو ظاهر في الخطـــاب الذي اعلن فيه الانقسام رسميا (خطاب الاثني عشر) ؛ وكما يدل على ذلك نشاط بعض موظفي الامن القومي تأييدا للانقسام .

د — ان تضع كل منظمة حزبية وفقا لهذا البرنامج العملي خطة عملها بين الجماهير ، فبمثل هذا العمل وحده نستطيع قفل الصفوف أمام النشاط الرجعي في البلاد ونستطيـــع ان نصفي نشاط العناصر الانقسامية .

الخرطوم : ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني .

الوضع في جنوب السودان

منذ ان تلاشت مجموعة بولين الير الوطنية عام ١٩٥٥ فان مسؤولية الدفاع عن وحدة بلادنا الديمقراطية قد وقعت بكاملها على عاتق حزبنا الذي خاض وحده نضالا متواصلا من اجل التحالف بين المواطنين في الجنوب والحركة الثورية في الشمال . وقد رفضنا الحل العسكري لمشكلة الجنوب منذ ١٩٥٥ ، وعملنا من اجل برنامج عملي دافعنا عنه بمثابرة ضد الاتجاهات الشوفينية في الشمال والجنوب على السواء .

لقد اصبح هذا البرنامج اليوم سياسة رسمية ووقعت مسؤولية تنفيذه على اكتافنا وهي مسؤولية تاريخية لا يمكنها ان تكون بغير ذلك . وهذا واجب صعب يمنح كل عضوية حزبنا الحق في ان تعرف امكانات النجاح المتاحة امامنا وما هي الظروف التي ينبغي ان ينجز هذا البرنامج تحتها ؟

ويمكننا ان نذكر بشكل عام ان وجود سلطة ثورية اتخذت اجراءات لتحرير اقتصاد البلاد وفتحت الطريق أمام المزيد من فرص النمو للحركة الجماهيرية الثورية يعني ان امكانات نجاحنا طيبة لتنفيذ هذا البرنامج والوصول به الى نتائجه .

ولكن علينا الا ننسى ولو للحظة واحدة اننا نعمل في ظروف غاية في الصعوبة اذ اننا مواجهون من جهة بالتدخل الامبريالي في الجنوب ومن الجهة الاخرى بحدة الصراع الطبقي في البلاد .

يشكل الجنوب كما هو معروف اضعف حلقات دفاعنا الثورية . ونحن في سباق مع الامبريالية العالمية خاصة وان الجنوب قد اصبح بعد (ابا) نقطة الارتكاز الرئيسية للامبريالية العالمية والصهيونية ، ولقد بدأ الامبرياليون والاسرائيليون يدفقون السلاح في جنوب البلاد منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ بكميات كبيرة عن طريق الحدود الاثيوبية والاوغندية ، ويأتي معظم هذا السلاح جوا من مكان ما في اثيوبيا وتنزل الطائرة المحملة به في حدود اوغندا او منطقة جمبيلا قرب اكوبو ويشمل انواعا مختلفة من قطع السلاح منها المدافع الصغيرة المضادة للطائرات وهي سوفيانية الصنع اتت من اسرائيل والبرينات والمدافع الاوتوماتيكية البريطانية ، كما يشمل اسلحة اخرى من صنع أميركا والمانيا الغربية منها البازوكا والمدافع المضادة للدبابات مثل السلاح الالماني (آر — تي — اف) كذلك الالغام ذات الطاقة الهائلة والمتفجرات والمورتر وكميات كبيرة من الذخائر والادوية . واكثر من ذلك فان قوات الامن عثرت على ملابس لرجال المظلات واجهزة راديو للاتصال في بعض المعسكرات .

لقد بدات الانيانيا تزيد نشاطاتها بسرعة منذ بداية هذا العام في الضفة الشرقية للنيل من المديرية الاستوائية ، كما بدات تنتشر في الضفة الغربية على الحدود الاثيوبية . كما وان هنالك ضباطا اسرائيليين ومرتزقة بيضا لتدريب المتمردين . وقد قامت الانيانيا بنسف عدد من العربات بواسطة الالغام . كما بدات في عمليات الهجوم على الاطراف ونقاط البوليس ونسف الكباري بالديناميت ومتفجرات الـ (تي — ان — تي) .

وفي مجال الدعاية قاد الامبرياليون حملة واسعة شملت اوروبا وافريقيا عن طريق الصحافة والراديو والتلفزيون ، وهم يركزون في هذه الدعاية على ثلاثة اشياء هي :

اولا : يصورون مشكلة الجنوب كحرب عنصرية ، وهم يهدفون بذلك الى كسب الدعم الافريقي لمصلحة الانيانيا وتحويل القضية الى نزاع بين العرب وافريقيا السوداء .

وللوصول الى هذا الهدف يوزعون بشكل واسع مناشير المتمردين التي تدعي ان قوات مصرية وليبية تشترك في القاء القنابل على القرى في الجنوب من طائرات الميغ الروسية
ثانيا : يصورون المتمردين وكأنهم قوة منظمة كبيرة تدير حكومة ومدارس في الجنوب والهدف هنا هو تهيئة الراي العام العالمي لقبول الاعتراف الرسمي بهذه الحكومة .
ثالثا : يصورون المواطنين في الجنوب بالكم المهمل الواقع فريسة المجاعات .
والجدير بالذكر ان هذه الحملة الدعائية تمتد الى كل اجزاء أوروبا الغربية الا ان مركز الثقل الرئيسي فيها هو لندن وايطاليا والمانيا الغربية ودول اسكندنافيا . وقد افتتح المتمردون مكاتبهم في هذه المراكز .
أما بالنسبة الى افريقيا فان اثيوبيا هي المركز السري للسلاح بينما تقوم اوغندا بدور مركز النشاط السياسي للمتمردين . والملاحظ هنا انه لا توجد اية حكومة او منظمة افريقية اعلنت بشكل رسمي وقوفها بجانب معركة السودان من اجل وحدته ؛ ويرجع ذلك أما الى غياب حقيقة الوضع في بلادنا عنهم وأما لانهم يتعاطفون سرا مع المتمردين .
كما ان الجدير بالملاحظة ايضا ان موقف اوغندا غير متناسق وهي تختلف عن افريقيا الوسطى وتقابل سياسة الوفود اليها ببرود واضح .
بالنسبة الى المتمردين فالملاحظ انهم وحدوا الان صفوفهم بحل حكوماتهم وتكوينهم ما يسمى بقوات الانيانيا الوطنية التي يقودها ضباط الجيش السابقون : لاقو وابوجون وتافنق .
من هذا الوضع يمكننا ان نصل الى الاتي :
١ ـ يحاول الامبرياليون خلق بيافرا اخرى في الجنوب بهدف اسقاط النظام الثوري القائم في البلاد .
٢ ـ يأملون في تحويل الوضع الى نزاع عربي ـ افريقي عن طريق خلق ضغط كبير على الحكومة في الجنوب قد يضطرها للاستعانة بالدول العربية الصديقة مما قد يؤدي لاستفزاز الدول الافريقية ووضعها في الجانب المضاد لنا .
٣ ـ يوجد احتمال في ان يخلق الامبرياليون ضغطا في الجنوب يؤدي الى سحب البرنامج المعلن او تعليقه الى اجل غير مسمى .
ان هذا الوضع تنبغي مواجهته بطرق عدة في مقدمها خلق ديبلوماسية جديدة تجعل الدول الافريقية المشتركة معنا في الحدود ذات مصلحة في وحدتنا . كما وانه من المهم مضاعفة الجهود الرامية الى تقوية القوى المعادية للامبريالية في الجنوب ، ولكن وفوق كل شيء فان الامر الذي لا بد منه هو توفير جهود صادقة من اجل تنفيذ البرنامج المعلن .
هناك ثلاث قضايا ينبغي مناقشتها هي :
١ ـ الجانب السياسي للحكم الاقليمي الذاتي .
٢ ـ جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٣ ـ الحركة الديمقراطية .
لا بد من ان يعرف الجنوبيون في اطار عام شكل الحكم الاقليمي الذاتي الذي سينالونه كما انه من المهم ان يعرفوا الوقت الذي تبدأ فيه اجهزة تلك الحكم عملها ولقد كان حزبنا يرى ان تكون الحكومة لجنة تضم المثقفين الجنوبيين والمنظمات الديمقراطية لدراسة انسب الاشكال للحكم الاقليمي الذاتي وتحديد الحد الادنى الذي تعتمد عليه اجهزة ذلك الحكم . وفي ضوء هذه الدراسة تستطيع الحكومة الوصول الى برنامج عمل موحد وفق جدول زمني واضح .
لقد تمت الموافقة على وجهة نظرنا هذه بواسطة لجنة وزارية كونت لهذا الغرض

في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٩ ولكن مع ذلك لم تتم اية خطوات نحو تنفيذ ما تم عليه الاتفاق . ومن البدهي الاشارة الى ان الثقة الكاملة للجنوبيين لا يمكن كسبها الا عن طريق برنامج عمل واضح وجدول زمني محدد . اما ترك الامور بدون تحديد فلن يؤدي الا الى خلق جو من عدم الراحة والاطمئنان في الجنوب مما يقوي من مراكز القوى الانفصالية .

كذلك يواجه حزبنا قضايا نظرية مهمة لا بد من مواجهتها وفي مقدمها معرفة مستقبل تطور التجمعات الموجودة في الجنوب ومستقبل لغاتها .

تشكل هذه القضية العمود الفقري كحل لمشكلة الجنوب ولقد منحها اعلان يونيو (حزيران) ١٩٧٠ قدراً كبيراً من الاهتمام اذ انه اثار وضع الموازنة الخاصة بالجنوب وتكوين لجنة للتخطيط كما اثار قضية تدريب الكادر من ابناء الجنوب ولكن وبرغم ذلك فان هذه القضية لم تقابل في التنفيذ بالقدر الذي اثيرت به في اعلان يونيو ولم توضع موازنة تنمية خاصة بالجنوب ، وهذا يعني بالتالي ان لجنة التخطيط التي كونت محدودة الفعالية اذ انها لا تستطيع تمويل ما ترى من مشاريع ، كما وان مخصصات الجنوب لا زالت خاضعة للوزارات المختلفة والتي كثيراً ما تضعها في مؤخر اقتراحاتها .

نتيجة لهذه العوامل لم يتعد نصيب الجنوب في موازنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ المليونين وسبعمائة الف جنيه (٢ر٧ مليون جنيه) وهي نسبة تعادل ٨ في المئة من جملة تلك الموازنة . وفي خطة التنمية الحالية فان نصيب الجنوب لم يزل نحو ٨ في المئة من اجمالي الخطة (١٢ مليون جنيه) .

الى جانب ذلك فان المشكلة الرئيسية هي مشكلة التنفيذ الموزعة بين المصالح والوزارات المختلفة بدون تنسيق بينها او اشراف على ادائها ونتيجة لهذا الضعف الشديد في المقدرة التنفيذية فان معظم المشاريع التنفيذية في الجنوب ستظل في وضعها الراهن ما لم تجمع المشاريع المقررة تحت سلطة واحدة تنسق بينها وتراقب تنفيذها مراقبة مباشرة . ووجهة نظر الحزب في ما يتعلق بهذه القضية هي ان يمنح وزير الدولة لشؤون الجنوب تحت يده وهي الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعاون والصحة والاشغال والتعليم اذ عن هذا الطريق يمكن تنسيق القرارات واكسابها فعاليتها . ويستطيع رؤساء هذه الوحدات وضع موازناتهم وحصولهم على الاموال اللازمة لها دفعة واحدة ، وهذا هو الطريق الوحيد الذي يجعل لعبارة (موازنة التنمية الخاصة) معناها .

لقد فشلت المحاولات التي بذلت لتحقيق هذا المطلب اذ ان الحكومة ترى ان تركيز السلطة بهذا المستوى سيؤدي الى الانفصال ، فكان ان تم التوصل الى حل وسط تم بمقتضاه تكوين مجلس تنسيق للجنوب ، وبرغم اهمية هذه الخطوة الا انها ليست كافية . اذ ان هذا المجلس لا يملك سلطات على الوزارات الاخرى ولا يستطيع اجبارها على العمل . ومع كل هذا فان هذا المجلس لو منح سلطات كاملة على الموظفين الاقليميين التابعين للمصالح والوزارات التي يتشكل منها ، ولو منح سلطات كاملة على موازنة التنمية في الجنوب فان ذلك يعتبر خطوة كبيرة الى الامام .

ان الضرورة تقتضي تحويل مكتب الجنوب الى وزارة تنفيذية توضع تحتها مصالح الخدمات والانتاج المذكورة اعلاه بجانب اعتمادات موازنة التنمية للجنوب .

لقد منحت الحكومة هذه القضية اهتماما كبيرا الا اننا نواجه عقبات كثيرة بسبب حدة الصراع الطبقي في البلاد من جهة وبسبب موقف البيروقراطية المحافظة من الجهة الاخرى . ويمكن تلخيص ذلك في المعارضة التي تبرز من البيروقراطية المحلية والعناصر

الموجودة في وزارة الارشاد القومي والروح المعادية للشيوعية وسط البرجوازية الصغيرة والديمقراطيين الثوريين في السلطة . الخ . . ومع كل ذلك فان هنالك فرصا مؤاتية امام الحزب والمنظمات الشعبية لمساعدة الحركة الديمقراطية في الجنوب .

والجدير بالذكر هنا ان الاهتمام بهذه القضية باستثناء موقف اتحاد الشباب السوداني ، كان اهتماما ضعيفا . وينطبق ذلك على العمال والمزارعين ومنظمات المهنيين مما جعل الحركة الديمقراطية في الجنوب تعاني من ثقل المهمات المطروحة امامها .

ان المنظمات الشعبية يمكنها ان تفكر في عقد مؤتمر في الجنوب لمجابهة التحديات الامبريالية ومحاربة الاتجاهات المهتزة وسط عناصر الديمقراطيين الثوريين للبرجوازية الصغيرة في السلطة ، بدين الانيانيا والتدخل الامبريالي في البلاد . ويستطيع هذا المؤتمر فوق كل ذلك ان يجرد البيروقراطية المحافظة والعناصر المهتزة في السلطة من اسلحتها . كما يستطيع ان يكشف ويعري الاتجاه اليميني وسط المثقفين الجنوبيين .

المصاعب التي تواجه تنفيذ برنامج الجنوب

لحل المصاعب الرئيسية التي تواجه تنفيذ برنامج الجنوب من المهم ان نتفق على تحليل الظروف التي يتم فيها تنفيذ هذا البرنامج ، اذ بدون توضيح هذه الظروف وشرحها لزملائنا في الجنوب فان روح اليأس لا بد وأن تجد طريقها الى نفوسهم . فما هي تلك الظروف ؟

١ — ان البرنامج الديمقراطي للجنوب ينفذ في ظروف مخالفة لتوقعاتنا السابقة اذ انه لا ينفذ تحت سلطة الطبقة العاملة وانما تحت سلطة عناصر الديمقراطيين الثوريين للبورجوازية الصغيرة .

وهذه العناصر فيما تقبل البرنامج الديمقراطي حلا لمشكلة الجنوب فانها تتصرف حيال تنفيذه بتردد وذلك لانها لم تستطع استخلاص الضرورة التاريخية لهذا الحل ، ولذلك نراها اسيرة وضعها الطبقي من حيث مغالاتها في الوطنية والتي ترى تحت تأثيرها خطر الانفصال في كل شيء . ويعمق هذا الخوف من الانفصال لدى هذه العناصر الضغط الرجعي الخارجي البيروقراطي وجناح اليمين وسط الضباط ، وهذا هو التفسير الوحيد لرفض منح وزارة الجنوب السلطات التنفيذية اللازمة لاستعجال تنفيذ المشاريع المقررة للجنوب .

كما وان هذا يفسر التردد حيال التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الوزارية والمنادية بتكوين لجنة لدراسة شكل ومحتوى الحكم الاقليمي الذاتي ووضع جدول زمني لتنفيذه .

٢ — يشكل الصراع الطبقي الحاد في البلاد جانبا سلبيا اخر ينعكس في الاتجاه المعادي للشيوعية وسط الجناح اليميني للديمقراطيين الثوريين في السلطة والذي يهدف الى اعاقة مجهودات الوزراء الديمقراطيين والشيوعيين . ومن هذا المنطلق نراهم يتخوفون من دور وزير الدولة لشؤون الجنوب والوضع العام الذي يمكن ان يجده الشيوعيون في الجنوب اذا ما استطاع ان ينجح في دوره . أن الخوف الرئيسي لهذه المجموعات يأتي من نمو الحركة الديمقراطية في الجنوب، ومن اجل ذلك نراهم يبحثون عن

مواقع لهم وسط هذه الحركة ، ولقد تحرك مؤخرا من يسمون بالقوميين العرب لتاسيس قاعدة سياسية لهم وسط الجنوبيين فبداوا بحذر وهدوء يشكلون حلفا بينهم وبين عناصر انتهازية معينة وسط المثقفين الجنوبيين وعناصر انفصالية معروفة وسط طلاب جامعة الخرطوم . والهدف من كل ذلك هو خلق حركة جماهيرية بديلة ودفع الحركة الديمقراطية الى الوراء .

ان هذه العناصر اليمينية تستغل الطرق غير المبدئية التي صاحبت الصراع الداخلي لحزبنا كتسرب المعلومات من المكتب السياسي واللجنة المركزية وغيرهما من اجهزة الحزب .

٣ ـ كذلك فان البرنامج الديمقراطي لحل مشكلة الجنوب ينفذ في ظروف مخالفة لتوقعاتنا السابقة من حيث نمو الحركة الديمقراطية اذ انه ينفذ بعكس توقعاتنا في ظروف ضعف شديد للحركة الديمقراطية وهذا عامل سلبي مهم لاننا لم نتمكن حتى الان من تعبئة الجماهير في الجنوب للمشاركة النشطة في تنفيذ البرنامج وقيامها بدور فعال لعزل حركة التمرد وادانة التدخل الامبريالي في البلاد الامر الذي كان يمكن ان يؤدي الى اضعاف التخوف لدى الديمقراطيين الثوريين من عناصر البورجوازية الصغيرة ويخلصهم من ترددهم واحساسهم بعدم الاطمئنان .

ان ضعف الحركة الديمقراطية في الجنوب يعني ان الاتجاه الشوفيني لتكوين الامة الصغيرة في الجنوب واتجاه المغامرة لا يزالان يوجدان في ذلك الجزء من البلاد ، كما واننا نجد ان مثقفي البرجوازية الصغيرة في الجنوب يرون الحكم الذاتي الاقليمي من خلال مفهوم ليبرالي ينحصر في الاشكال الدستورية والوظائف الكبيرة ، الخ .. ومن اجل ذلك نراهم يلعبون دورا سلبيا اذ انهم يغرسون وسط الجماهير اللهفة وعدم الصبر أو الاقتناع والاهتمام ، الامر الذي يدعم موقف الاتجاهات الانفصالية والمؤامرات الامبريالية ويؤدي بالتالي الى الشكوك والتردد في التنفيذ من جانب الحكومة .

٤ ـ أما العامل السلبي الرابع فهو المعارضة التي تبديها البيروقراطية للحكم الذاتي وكما هو معروف فان البيروقراطية في الحكومة المحلية معروفة تاريخيا بمواقفها المعادية للديمقراطية وهي تعارض اليوم برنامج الجنوب وما زالت تلعب دور الابوة للحركة الديمقراطية التي حاولت اعاقة مسيرتها .

الشيء نفسه ينطبق على البيروقراطية في جهاز البوليس ووزارة الارشاد التي تلعب دورا سلبيا واضحا ان لم يكن رجعيا . واذن ، فان مشكلة البيروقراطية مشكلة عامة في البلاد .

ان الامر البدهي هو انه ليس هنالك عقبة من العقبات التي ذكرناها يستحيل التغلب عليها ، كما وان الديمقراطيين الثوريين يمكنهم ان يدركوا ما نرى اذا ما ثابرنا على مناقشتهم خاصة اذا استطاعت الحركة الديمقراطية في الجنوب ان تنهض ضد الامبريالية والانفصال .

اقتراحات اللجنة المركزية من اجل الجنوب

اقرت اللجنة المركزية خلال مناقشتها لهذا التقرير اقتراحات عدة تستهدف التصدى للعمل في الجنوب في الظروف الراهنة وهي :

١ — القيام بحملات نقاش واسعة حول تنفيذ برنامج الجنوب عن طريق السمنارات والصحافة وندوات المثقفين ويمكن ان نكون من بينهم تجمعا للعمل .
٢ — الاعداد الفوري لمؤتمر الجنوب لادانة التدخل الامبريالي وعمليات الانيانيا .
٣ — القيام بمناقشات داخلية بين قيادة الحزب والديمقراطيين الثوريين .
٤ — ان تساعد منظمات المهنيين العناصر الجيدة فيها لكي تنتقل الى الجنوب .
٥ — بالاضافة الى واجبنا لعقد مؤتمر في الجنوب ضد التدخل الاستعماري وعمليات الانيانيا علينا ان نعقد مؤتمرا مماثلا في العاصمة نعمل فيه على اشراك الجنوبيين اشراكا فعالا وعلى اقناع الجماهير في الشمال بأهمية المشروع في تنفيذ الحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب .
٦ — ان يعمل رفاقنا لمضاعفة اهتمام المنظمات الديمقراطية بالعمل في الجنوب وذلك بخلق مسؤوليات محددة في تلك المنظمات لهذا الغرض .
٧ — ان تقوم النقابات بدورها في تحسين شروط الخدمة ومستوى الاجور بالنسبة الى العمال الجنوبيين ووقف تشريدهم والعمل على تثبيتهم في الخدمة ومواصلة النضال من اجل مساواتهم مع العمال الشماليين .
٨ — ايجاد الظروف الملائمة لهزيمة التمرد بالعمل ضد تصاعد المؤامرات الاستعمارية وتحركات الرجعيين في البلدان الافريقية . وهذا يعتمد على سياستنا الافريقية : عملنا السياسي والديلوماسي بين البلدان الافريقية . اننا نحتاج لتعبئة اجهزتنا الديلوماسية وتقويتها واختيار خيرة العناصر واقدرها على العمل في بعثاتنا هناك .

كما ان على المنظمات الديمقراطية ان تلعب دورها في هذا المجال عن طريق صلاتها بالقوى الديمقراطية والتقدمية في البلدان الافريقية وعلى النطاق العالمي في اوروبا وغيرها لمواجهة الدعاية الاستعمارية وتلك التي تقوم بها الانيانيا .

على منظمات حزبنا المختلفة ، خاصة تلك التي عليها واجبات مباشرة ان تبدا العمل في تنفيذ توجيهات ومقررات اللجنة المركزية هذه وان تضع ما يلائمها من خطط في هذا السبيل ...

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني
٨ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

قادة الانقسام هرجوا وابتذلوا

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة في ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ وكان ضمن أعمالها النظر في النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة من اعضاء اللجنة المركزية الموقعين على الخطاب الشهير . وقد تبين جليا من التقارير الواردة للجنة المركزية ان هذه المجموعة خلقت تنظيما جديدا وانها تقود نشاطا للانقسام خروجا على خط الحزب السياسي الموافق عليه من قبل اغلبية كادره ، وخروجا على مبادىء النظام واللائحة . ان شعار الوحدة الذي صدروا به خطابهم وحاولوا تجميع عضوية حزبنا وراءه لم يكن في حقيقة الامر الا ستارا للنشاط الانقسامي ولتقويض وحدة الحزب . ولم تتدثر تلك العناصر بهذا الستار الا لادراكها جيدا ان مناضلي الحزب

الشيوعي السوداني يقفون فوق تقاليد شيوعية صلبة ترفض الانقسام وتدينه كجريمة في حق حركة الشعب الثورية . لقد ظل الحزب الشيوعي يناضل بثبات في سبيل الوحدة لا بين صفوفه وحسب بل بين جميع التنظيمات الشعبية ومن اجل توحيد قوى الشعب بأسره في المراحل المختلفة من تطور الثورة السودانية . ان تاريخنا يؤكد اننا هزمنا الانقسام داخل حركة الطبقة العاملة حتى في احلك الظروف وعندما كانت تسيطر على اقسام منها العناصر الممالئة للاحزاب الرجعية والبرجوازية .

ويؤكد ايضا اننا رفضنا الانقسام وناضلنا ضده بين تنظيمات المزارعين والطلاب والنساء وكل القوى الديمقراطية . وفي خلال جميع هذه المعارك التي امتدت لما يقرب من ربع قرن من الزمان تجمعت قوى واسعة من الديمقراطيين والتقدميين المؤمنين بالوحدة والمناضلين في سبيلها . ولهذا اصبح من العسير هدم هذا السياج الثوري المنيع الذي صان مواقع الثورة السودانية من تهجمات اعدائها من الاستعماريين والرجعيين .

وامام هذا السياج تحطمت كل المحاولات لقسم صفوف طليعة الثورة السودانية : الحزب الشيوعي .

اننا استطعنا وكنا وما زلنا تنظيما حديثا لم يقو عوده ولم يشتد ساعده ، ان نهزم عناصر الانقسام عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ .وفي كل انعطاف حاد للعمل الثوري ظللنا نناضل بثبات وبمواقف مبدئية لا تعرف التصالح من اجل صيانة وحدة حزبنا وهو اكبر مكتسبات حركة الكادحين السودانيين . وليس ادل على هذا من ان دائرة الانقسام ظلت تنحسر في حزبنا واصبحت الانقسامات تضعف ويخف ثقلها . ان العناصر المنقسمة حديثا على حزبنا بقيادة الموقعين على الخطاب الشهير تدرك هذه الحقائق . ومن ثم حاولت ان تخفي نشاطها الانقسامي تحت ستار الوحدة ، فمناضلو حزبنا لهم من التدريب والتقاليد ما يجعلهم يرفضون بغضب اية نظرية تبرر الانقسام وتشرع له . ولقد اكدت الاحداث منذ اجتماع اللجنة المركزية الاخير بتاريخ ٢٥ سبتمبر (ايلول) الماضي ان موقعي الخطاب لم يقصدوا بحديثهم عن الوحدة الا الانقسام التام بكل حدوده التنظيمية والفكرية والسياسية .

١ — بعد انفضاض مؤتمر الكادر مباشرة عقد موقعو الخطاب اجتماعا سريا عبروا فيه عن رفضهم لخط الحزب وتكتيكاته برغم ان جميع الفرص الديمقراطية اتيحت لهم عبر سنة كاملة لابداء رايهم وللمناقشة وللاشتراك المثمر في وضع ذلك الخط .

لقد خططوا فى ذلك الاجتماع للقيام بانقسام في صفوف حزبنا واوكلوا لبعضهم ولمن ارتبط بهم مهمة التنفيذ والقيام بالخطوات التنظيمية اللازمة .

ثم حضر موقعو الخطاب اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ٢٦ اغسطس (آب) واستطاعوا اخفاء نياتهم واحجموا عن مناقشة مقترحاتهم التي حفظوها سرا حتى يذيعوها من منبرهم المستقل دعوة سافرة للانقسام .

وليس هذا غريبا على العقلية الانقسامية التي تسلك دائما سبيل التخطيط والتآمر وترفض الصراع الفكري المكشوف والقائم على المبادىء .

ان اللجنة المركزية لم يكن عندها ما تخفيه على عضوية الحزب فقد ناضل اعضاؤها الواقفون على مبادىء الماركسية — اللينينية لكي يكون الصراع الفكري — منذ فتح المناقشة العامة في الحزب في اغسطس (آب) ١٩٦٩ تمهيدا لمؤتمر الكادر — صراعا مكشوفا وواضحا أمام كل عضوية الحزب .

وبالفعل ناضل هؤلاء الرفاق من اجل نشر جميع الاراء المتصارعة مما تشهد به

الوثائق المتداولة بين عضوية حزبنا الان بداية بوثيقة « قضايا للبحث في الاجتماع التداولي » ونهاية بالمناقشات التي دارت في مؤتمر الكادر . ولهذا لم تكن في حاجة للتخطيط والتآمر فما اسهل ذلك على من يقبل لنفسه الانزلاق في هذا المستنقع الاسن .

٢ ــ لقد رفع موقعو الخطاب عقيرتهم بالوحدة وابدوا حدبهم عليها ودفعوا بخطابهم الى اعضاء الحزب الشيوعي يستنجدونهم الوقوف معهم من اجلها . ولكن من يريد الوحدة يعمل لها ، والمقياس الوحيد لمعرفة نيات من يريد الوحدة هو بمتابعة نشاطه العملي .

أ ــ شكلت هذه المجموعة لجانا منفصلة عن الحزب الشيوعي في كل من عطبرة وبور سودان .

ب ــ دعوا الى اجتماعات في منطقة الجزيرة ــ المناقل للوقوف ضد مقررات مؤتمر الكادر للحزب واللجنة المركزية ومنعوا عضوية الحزب من الاتصال بالهيئات المركزية القائدة واعتبروا تكتلهم في هذه المنطقة هو القيادة الشرعية لعضوية الحزب الشيوعي هناك .

وقد أثبتت الحقائق التي تكشفت حتى الان ان لجنة الجزيرة ــ المناقل المنقسمة اوقفت توزيع مطبوعات الحزب الداخلية على الفروع في الجزيرة والمناقل منذ الاجتماع الموسع للكادر في الخرطوم والذي انعقد يوم ٢١ مايو (أيار) ١٩٧٠ . ولم تصل المداولات المنشورة عن هذا الاجتماع واجتماعات اللجنة المركزية التي اعقبته . كما ان وثيقة الزميل عبد الخالق محجوب لم توزع في تلك المنطقة فيما وزعت وثيقة معاوية ابراهيم على أوسع نطاق في قواعد الحزب .

ج ــ عقدوا اكثر من اجتماع في العاصمة دعوا اليه مندوبيهم المتكتلين من كل انحاء السودان ، وشرعوا في وضع خط سياسي جديد مناوىء لخط الحزب الشيوعي ، واعتبروا انفسهم مركزا جديدا له علاقاته التنظيمية وله سلطة جمع الاشتراكات واصدار النشرات . الخ . . .

د ــ استولوا على بعض ممتلكات الحزب التي كانت تحت مسؤولياتهم من اجهزة طباعة وعربات وأموال حزبية .

هـ ــ شهروا سلاح الارهاب باسم الحكومة في وجه رفاقنا المناضلين .

لقد استغلوا عضويتهم في مجلس مديرية النيل الازرق لنقل الرفاق من مواقع عملهم التي ظلوا يخدمون فيها العمل الثوري ويناضلون منها بصلابة ضد قوى الرجعية . وتحت ستار بطاقة الامن القومي التي يحملها الكثير منهم ذهبوا يجوبون البلاد يهددون كادر الحزب للانضمام اليهم لتنفيذ العمل الاجرامي الذي يقومون به . وبالاضافة الى سلاح الارهاب كانوا يحملون وسائل الترغيب والافساد مستغلين وجودهم في مؤسسات الدولة التي لم يصلوا اليها عن طريق قدراتهم وكفاياتهم بل اعتمادا على نضال الشيوعيين وتضحياتهم .

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني تحمل موقعي « الخطاب الاثني عشر » جريمة خلق انقسام كامل الحدود والمعالم ، وتحملهم مسؤولية كل تلك الاعمال الاستفزازية ومحاولة افساد المناضلين الطيبين . لقد حاولت اللجنة المركزية بكل الطرق اثناء هذه المجموعة عن قيادة هذا العمل الطائش . فبرغم ان مجرد توقيع خطاب وتوزيعه على تلك الصورة عمل انقسامي واضح ، وبرغم ان لائحة الحزب تعاقب بالفصل من العضوية كل من يرتكب عملا انقساميا الا ان اللجنة المركزية لم تخش النضال ضد

الانقسام والمنقسمين ولكنها كانت حريصة على وحدة كل حزبنا . بالاضافة الى هذا فقد بذلت اللجنة المركزية جهدا في اللقاءات الشخصية مع قادة الانقسام مؤكدة انها لا تتطلب منهم اكثر من نقدهم لانفسهم فيما يختص بالعمل الانقسامي واتخاذ موقف موحد معها ضد الفكرة الانقسامية . وبما ان جميع هذه المجهودات لم تثمر ، وبعدما تأكد بما لا يدع مجالا للشك ان المنقسمين سائرون في طريقهم فقد قررت اللجنة المركزية الاتي :

١ ـ فصل قادة الانقسام الموقعين على « خطاب الاثني عشر » من عضوية الحزب الشيوعي السوداني .

٢ ـ فصل العناصر التى اشتركت معهم في الانقسام بتوقيعها مؤيدة خطابهم او باشتراكها في اجتماعاتهم المختلفة ، والذين يعملون في هيئات تحت قيادة اللجنة المركزية

٣ ـ ان تطبق كل منظمات الحزب الشيوعي ولجانه اللائحة على المشتركين في اعمال التكتل .

٤ ـ حل لجنة منطقة الجزيرة والمناقل باعتبارها مركزا انقساميا ودعوة جميع الرفاق من اعضاء الحزب الشيوعي في هذه المنطقة الى الاتصال بالقيادة الحزبية الجديدة في مدينة مدني .

المجموعة الانقسامية تتحمل المسؤولية التاريخية

ايها الرفاق اعضاء الحزب الشيوعي السوداني :

ان المجموعة الانقسامية التي ارتكبت هذا الجرم تتحمل مسؤوليته التاريخية كاملة . ان ما قاموا به لا يخدم في هذه الظروف سوى القوى الرجعية التي تتربص الدوائر بمسيرة حركة الجماهير الثورية السودانية . فالحزب الشيوعي السوداني هو القوى الطليعية التي تقف في مقدمة حركة الجماهير الكادحة في صراعها ضد قوى الاستعمار والرجعية . والعمل على قسم صفوف حزبنا لا يخدم احدا غير اعداء الثورة السودانية . اننا حينما نناضل ضد هذا الانقسام تقصد حصره اولا ثم تصفية مواقعه فاننا ننهض بمسؤوليتنا التاريخية من اجل تقوية حركة الكادحين في بلادنا في وجه كل مؤامرات الاستعمار والرجعية . ان حصر الانقسام وتصفية مواقعه هو خدمة كبرى نقدمها من اجل دعم النظام التقدمي الراهن وتطويره في اتجاه وطني ديمقراطي . فالمجموعة الانقسامية وهي تتسول التأييد من السلطة التقدمية الراهنة تحاول تصوير الصراع الذي فرضته على الحزب الشيوعي السوداني وكأنه صراع بين من يؤيدون السلطة ومن يقفون ضدها . وليس هذا التصوير الزائف سوى محاولة لعزل السلطة التقدمية عن جميع المواقع الشعبية صاحبة المصلحة في الثورة والتي بذلت من اجل دعم النظام ولا ترجو من وراء ذلك مغنما . وليس هذا بغريب على هذه المجموعة الانقسامية التي شوهت طبيعة الثورة السودانية وظلت تعارض خط حزبنا في تحويل النصر الذي تم في قيادة الدولة صباح الخامس والعشرين من مايو الى ثورة وطنية ديمقراطية تسندها دوائر اجتماعية وطنية ديمقراطية واسعة . لقد عملت هذه المجموعة منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ على تزييف خط الحزب الشيوعي وارتكبت اخطاء بالغة الضرر بالنظام التقدمي القائم . اتباعا لمصالحها الانتهازية حاولت هذه العناصر عزل السلطة التقدمية عن القوى الوطنية الديمقراطية المختلفة واتهمت كل

من يخالفها الراي بالرجعية وبتعويق مسار الثورة وجريا وراء هذه المصالح الانتهازية باسم الحزب الشيوعي زورا وبهتانا لحق بحزبنا والتطور الثوري الضرر فابتعدت منا عناصر ديمقراطية ناضل حزبنا سنوات التحالف معها ، ووقفت الى جانبه عبر الصعود والهبوط فى تطور الثورة السودانية . ان هذه العناصر تنتقد مسلك المتحدثين باسم الحزب الشيوعي لانهم حاولوا احتكار مواقع العمل الثوري الرسمية وتخلوا عن مبدأ التحالف الوطني الديمقراطي فى هذا الميدان . لقد ظل حزبنا جيلا يشكل قوة تدعو الى التغير والتقدم الاجتماعي والاشتراكي ، واتسعت الدائرة الاجتماعية التي تنظر اليه كمجسد لهذه القيم وخاصة بعد ثورة اكتوبر ، ولكن الاتجاه المنقسم شوه هذه القيم وابتذل افكار حزبنا معبرا عن عجزه في تفهم التطور الذي جرى في حزبنا بعد ثورة اكتوبر حول كل القضايا الحيوية التي كانت مسار الصراع فى العمل السياسي مثل مشاكل التغيير الاقتصادي ، وقضايا السياسة الخارجية وقضايا العمل بين الجماهير وجلبها لتأييد القيم الثورية فى البلاد . الخ . . .

ان حزبنا ناضل ضد الانقسام واعماله المشوهة للمفاهيم الماركسية وضد خطه الانتهازى الرامي الى العزل المستمر للسلطة التقدمية ونسف كل القناطر التي تربطها بحركة الشعب . وهذا النضال هو دعم حقيقي لهذه السلطة وتقوية لها وسد المنافذ والثغرات التي تستغلها القوى الرجعية في محاولاتها لاعادة حكمها الاسود على رقاب شعبنا .

ادراكا منا لخطورة هذا التنظيم الانقسامي على مجمل حركة الثورة السودانية ومكتسباتها المختلفة من تنظيمات شعبية بذلت الجماهير الكثير لبنائها ، ومن سلطة تقدمية احاطتها هذه الجماهير برعايتها . الخ . . . علينا ان نناضل بحزم لتعرية هذا التنظيم ، وفي الوقت نفسه المحافظة على مكتسبات شعبنا التي اشرنا اليها ودعمها وغل يد التخريب من الحاق الضرر بها . ان التنظيم المنقسم له اسسه الفكرية فعلينا أن نتجه في نضالنا ضده من اجل تحرير حزبنا وكل القوى الديمقراطية والتقدمية من نظرياته وافكاره . علينا مواصلة مجهوداتنا الصابرة في تعبئة قوى حزبنا وكل القوى الثورية حول خطنا العملي ــ تكتيكاتنا الاساسية والتي جاءت ثمرة مجهودات فكرية ونضالية وبعمل صبور خلال سنة كاملة من المناقشة العامة في حزبنا توجها مؤتمر كادر الحزب .
ان العناصر الانقسامية رفضت هذا الصراع واحست، بما لا يدع مجالا للشك ان حزبنا يتجه باصرار لتحرير نفسه من اثر الاتجاهات اليمينية ويدخل فترة مهمة لتطوره الى مستويات اعلى فى تكوينه الشيوعي . ان هروب هذه العناصر من المعركة يخفي وراءه رغبتها في الاحتفاظ ببعض المواقع وتضليل بعض اعضاء الحزب وحجب حقيقة الصراع الدائر فى حزبنا ، ولو بقيت هذه العناصر في حزبنا فهي قطعا ستتحول الى مجموعة من الافراد لا اثر لهم ولا نفوذ . وليس ادل على هذا من ان المجموعة القائدة للانقسام لا تجمع الان عضوية لتنظيمها على اساس سياستها الواضحة التي عبرت عنها طيلة العام المنصرم بل تتخذ من التخطيط والتآمر والكذب وسيلة لبناء تنظيم جديد .
لقد سلكوا هذا الاسلوب من قبل وخاصة بعد المؤتمر الرابع لحزبنا ولكن الاغلبية الثورية في قيادة الحزب ظلت تعمل بصبر لكي يرتفع الصراع الى حيز المبادىء، وينقشع القيل والقال ولتمتلك عضوية الحزب الشيوعي مقاييس لا تضل في تحسس سبيلها لمعرفة حقائق الصراع وكان مؤتمر الكادر انتصارا لهذا الاتجاه برغم التهريج المبتذل والاكاذيب التي جعلها قادة الانقسام خطا لهم ومنبرا في المؤتمر . وليس هذا القول تهجما فكل من

يطلع على وثائق المؤتمر يظهر لديه جليا هذا الاتجاه ، فالكثير من قادة الانقسام حاول تشويه الصراع وحجب حقائقه عن المؤتمرين باثارة القضايا الشخصية المكذوبة والملفقة

ولهذا فنحن ندعو رفاقنا الى التمسك بانجازات الصراع الداخلي ، والعمل من فوق المستويات التي توصل اليها مؤتمر الكادر في سبيل اقتلاع جذور الاتجاهات اليمينية من صفوف حزبنا ومن صفوف الحركة الثورية في بلادنا .

لقد ظل الاتجاه اليميني يتبرأ من اهدافه في تصفية الحزب الشيوعي متهما ايانا باننا نخلق هذه الفرية لاضعافه ولعزله عن عضوية الحزب .

ولكن ما اقدم عليه هذا الاتجاه من انقسام حقيقي ومن تقديم نظرية تبرر الانقسام يؤكد ان ما ذهبنا اليه لم يكن كذبا او تهمة نلصقها بهم . فنظرية الانقسام وتنفيذ الانقسام في حزب شيوعي يطبق المركزية الديمقراطية ويستند على الماركسية ــ اللينينية هي في واقع الامر تعبير عن الاتجاه لتصفية الحزب الشيوعي. ان الشيوعيين المؤمنين حقا ببقاء الحزب الشيوعي وفعاليته لا يمكن ان يتبنوا نظرية انقسامية كما انهم لا يتقدمون على تحمل مسؤولية العمل الانقسامي . يضاف الى هذا ان المجموعة الانقسامية تبني تنظيمها الجديد على اساس يهدم كل نظم الحزب ووفق نظرية تجزع من قواعد النظام والتنظيم . لقد ضمت هذه المجموعة الى تنظيمها عناصر مختلفة طردت من الحزب الشيوعي لموقفها المعادي للنظام الحزبي ولطرحها نظريات معادية لاسس المركزية الديمقراطية . وتنظيم هذه العناصر لا يمكن ان يؤدي الى خلق حزب شيوعي متحرر من الاخطاء كما يزعمون، بل يؤدي الى انتشار نظريات التصفية والفوضى . وجريا وراء الكم وزيادة عدد الموقعين لايهام اعضاء الحزب الشيوعي بقوتهم، ولتضليل السلطة التقدمية بقدراتهم ضمت المجموعة الانقسامية الى عضوية التنظيم الانقسامي الجديد عناصر من خارج الحزب الشيوعي متغاضية عن حقيقة انهم ليسوا شيوعيين وانهم عمليا لا يتقيدون بالماركسية ــ اللينينية . وتنظيم هذا شأنه من العسير ان يتطور في اتجاه شيوعي . وليس هذا غريبا على العناصر اليمينية الانقسامية التي عبرت اكثر من مرة عن نظرية تدعو الى تصفية الحزب الشيوعي ودمجه في التنظيم الشعبي المقترح .

مواصلة دعم التحالف من أجل الوحدة

ونحن نناضل ضد الانقسام علينا ان نصر على نقاء حزبنا من الافكار التصفوية وان نرفض اتجاه المنقسمين لتحويل الصراع الى مزايدات عددية عن مبادىء الماركسية ــ اللينينية . من المهم ان نهتم ببناء حزبنا وتطويره على اساس الماركسية ــ اللينينية ايديولوجية ومرشدا لنا في عملنا السياسي ومبادىء في حياة حزبنا التنظيمية .

ايها الرفاق :

ان العناصر اليمينية المنقسمة تسعى بداب واصرار لتقويض وحدة التنظيمات الديمقراطية للجماهير مستغلة في ذلك بعض المراكز التي يحتلونها بينها نتيجة للنضال والتضحيات التي بذلها اعضاء الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية وسط الجماهير . ان حزبنا يدرك جيدا خطورة مثل هذه الاعمال الاستفزازية ولاننا مسؤولون حقا عن تطور العمل الثوري في بلادنا فنحن نرفض مخطط العناصر الانقسامية التي تريد الحاق

الضرر بقضايا الشعب . فالتنظيمات الديمقراطية هي مكتسبات نضال شعبنا علينا ان نحميها من عبث العابثين ، كما انها تشكل في الوقت نفسه الاجهزة المتاحة لسند النظام التقدمي الراهن في هذه الظروف . ان موقفنا مبدئي في هذه القضية نحن لا نفرض وصاية على هذه التنظيمات بل نعمل من اجل تقويتها في حدود برامجها ووظائفها في العمل الثوري . نحن ندرك ان هذه تنظيمات ديمقراطية تضم كل الاقسام من الجماهير المناضلة في سبيل التقدم الاجتماعي والديمقراطية . ولهذا نقف بحزم ضد اية محاولة لشقها او فرض صراعات عليها تؤدي الى اضعاف قدراتها على خدمة الجماهير المنضوية تحت لوائها .

ومن اجل وحدة هذه التنظيمات وتقويتها في النضال من اجل اهدافها علينا أن نواصل تقليدنا الاصيل في دعم التحالف بيننا وجميع العناصر والقوى الديمقراطية التي ظلت تقف الى جانبنا وتتعاون معنا عبر سنوات من النضال . علينا ان نعمل لتوضيح أفكار العناصر اليمينية المنقسمة لهذه القوى المتحالفة مع حزبنا بهدوء وصبر وان نتعاون معهم فالتجربة كفيلة باقناعهم ان الحزب الشيوعي يواصل مسيرته ويناضل بحزم ضد اخطائه وضد الاتجاهات الضارة بمصالح الكادحين بأسرهم .

لنضع الفواصل التنظيمية بيننا وبين العناصر المنقسمة .

لنناضل ضد الاتجاهات اليمينية التصفوية بتعبئة عضوية حزبنا والحركة الثورية خلف استنتاجات مؤتمر الكادر .

لنحصر الانقسام ولنصف مواقعه الفكرية والتنظيمية .

١٠ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

خطاب الرفيق محمد ابراهيم نقد

عند مناقشة النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة العناصر اليمينية استمعت اللجنة المركزية لخطاب من الرفيق محمد ابراهيم نقد ارسله عندما كان في مهمة خارج السودان .

الزملاء في اللجنة المركزية والمكتب السياسي :

علمت اليوم بنبأ البيان الذي اصدرته مجموعة الاتجاه اليميني في اللجنة المركزية ثم تمكنت من الاطلاع عليه . كما بلغني نبأ ارساله بالبريد الى عدد من الزملاء هنا في براغ .

ان هذا البيان الانقسامي اعاد الى ذاكرتي ، ومن عنوانه الزائف تلك البيانات الانقسامية التي اصدرتها مجموعة عوض عبد الرازق عام ١٩٥١ ، ومجموعة القيادة الثورية في خريف ١٩٦٤ ، وبيان جماعة مختار عبيد في اواخر ١٩٦٧ . لو رجعنا الى تلك البيانات لوجدنا الفاظا وحججا مشتركة ، وتبريرات للانقسام وخلق مركز انقسامي تتصاعد منه الدعوة الى « انقاذ الحزب » والتباكي على وحدته ، والاشفاق على مستقبله من تسلط الاجهزة الرسمية القائدة وديكتاتورية السكرتير العام . الخ . . .

على أن الجديد في هذا البيان هو تشويه جوهر الصراع ليبدو وكانه التقديم

السليم لثورة مايو من جانبهم ، والمعارضة لسلطتها من جانبنا — من جانب اغلبية اللجنة المركزية وكادر الحزب — من الذي كان يحمي بقاء السلطة اذن ؟!

الجديد حقا هو الدعوة الى محو معلم بارز في تاريخ الحزب كالمؤتمر التداولي والغاء قراراته وكأنه لم يكن .

الجديد الدعوة الى تجميد اللجنة المركزية ، بل حلها عمليا وفرض لجنة مشتركة تتولى قيادة الحزب — والجديد في هذه الدعوة هو تجريد كادر الحزب الذي انتخب اللجنة المركزية وخلق هيئة امناء او اوصياء على الحزب من الاطراف المتنازعة . على حد تعبيرهم ، لم ينتخبها مؤتمر ولم تنل ثقة احد غير الافراد المشتركين فيها .

ان الحديث عن ان المؤتمر التداولي كان حشدا لتأييد وجهة نظر معينة ، هو حديث الذي رفض سلفا الانصياع الثوري لارادة الاغلبية ، حتى ولو كانت بصوت واحد — انه حديث الذي اصيب بالصدمة غير المتوقعة من نتيجة التصويت في المؤتمر — هل كنا سنرفض نتيجة المؤتمر اذا كانت ضد اتجاهنا ؟ اؤكد اننا ما كنا سنرفضها ، بل كنا سنظل خاضعين للمركزية الديمقراطية ، ونواصل صراعنا من اجل الراي الذي سنراه سليما مع التنفيذ النشيط لراي الاغلبية .

اما الحديث عن ان المؤتمر الخامس سيجرد الحزب من كادره المجرب والمؤتمن . فهو يشير الى ان هؤلاء الزملاء يخشون عدم انتخابهم في اللجنة المركزية الجديدة . وهذا تقليل مسبق لشأن المؤتمر الخامس ، تماما كما قلل من شأن المؤتمر الرابع بعض اعضاء اللجنة المركزية القديمة الذين لم ينتخبهم المؤتمر في اللجنة المركزية الحالية . واذا كنا قد خرجنا بدرس واحد من تجاربنا بعد المؤتمر الرابع . فانه ذلك الدرس القاسي الذي جعلنا ندرك ضرورة اعطاء الحرية التامة لكادر الحزب لينتخب لجنته المركزية دون قيود ، وبعد تقييم كل المرشحين — سلبياتهم وابحابياتهم ، مساهمتهم وقدراتهم . الخ . . . ونحن ندرك تماما ان هذا ليس المقصود به تصفية مجموعة الزملاء الذين انقسموا اليوم ، او فصلهم من الحزب كما يتوهمون . وهم يعلمون جيدا هذه الحقيقة ، ويعلمون ان اللجنة المركزية الجديدة كانت ستضم بعضهم ليصلحوا من افكارهم ويقتنعوا بخطئها من خلال التجربة والصراع . ويعلمون ان عددا من اعضاء اللجنة المركزية الحالية ، على اختلاف مواقعهم في الصراع ما كانوا سينالون ثقة الكادر لضعف قدراتهم القيادية والعملية . ولكنهم باختيارهم لطريقة الخروج على راي الاغلبية ، خرجوا على مبدأ الوحدة وقفلوا بينهم وبين الحزب كل طريق .

يقولون في بيانهم ان المؤتمر التداولي قد رفض مناقشة مشروع الوحدة وهذا قول مردود . ليرجعوا الى حديث الزميل معاذ محمد في الصفحة ٤٣ في الجزء الثالث من مداولات المؤتمر . ليرجعوا الى حديث عبد الخالق في المصدر نفسه ، وحديث الزميل عوض عثمان في الصفحة ٤٩ وغيرهم . فالموضوع لم يكن موضوع تصويت على الوحدة ، ولكن الوحدة كانت وما زالت تعني الاتفاق على تكتيك الحزب — على اساس مبدئي اولا واخيرا . هذا بالاضافة الى ان اللجنة المركزية قد اجازت قرارها الشهير في مارس هذا العام حول وحدة الحزب وحول تحديد نقاط الخلاف وحول دور المؤتمر التداولي في ذلك الصراع . ان الحريص على وحدة الحزب يبقى في داخله ويناضل من اجل اصلاح ما يراه خطأ ، اما الخروج على صفوف الحزب — على راي الاغلبية فهو الانقسام ايا كانت مبرراته . وارجو الا يلجأ الزملاء الى رسائل للشيوعيين الالمان في كتاب « مرض الطفولة اليسارية . . . الخ » كما فعل الانقساميون عام ١٩٥٢ .

ينادى البيان بأن يظل الصراع مفتوحا ـــ وهذه الدعوة تعني ان يظل الحزب في حالة من الفوضى والشلل لفترة اخرى تطول وتقصر حسب الصيغة التي يقترحونها لعمل اللجنة المشتركة : ـــ صيغة الاتفاق بين الطرفين في اللجنة ـــ اي يتحول الحزب الى تحالف بين الاتجاهين المتصارعين . وفي هذه الحالة يفقد اهم مقوماته كحزب مناضل شيوعي . ان المؤتمر التداولي قد حسم الصراع حول قضية التكتيك ؛ ولكن التحضير للمؤتمر الخامس قد فتح الصراع حول العديد من القضايا الجديدة والمهمة . وهنا لا بد من رفض حجتهم القائلة ان لجنة المؤتمر باهتة لانها لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي حدثت في البلاد ووجود السلطة الثورية . وفي رايي ان الحديث هنا موجه الى السلطة وليس الى الحزب . والا فماذا يعني تقييم نشاط اللجنة المركزية بين المؤتمرين ان لم يشمل تقييما للنشاط العملي لدعم السلطة ؛ وماذا يعني التعديل في برنامج الحزب ان لم يعن دراسة المنجزات التي تمت وفتح افاق جديدة للنضال ، وتصحيح ما اثبتت التجربة انه خاطيء، واستكمال ما لمسنا خلال النشاط العملي نقصه .

يؤسفني ان نص البيان ليس امامي الان لمواصلة مناقشته حسب نصه . ولكن اود ان اعلن للزملاء في اللجنة المركزية وكل فروع الحزب ادانتي لهذا البيان بوصفه مركزا انقساميا جديدا ويجب معاملته على هذا الاساس . ان اي محاولة للتصالح والتراجع امام الانقسام هو الخطر الذي يهدد مصير الحزب ومستقبله اكثر من الانقسام نفسه . وانني على ثقة من ان اللجنة المركزية واعضاء الحزب سيواجهون ذلك بالروح الثوري السليم الذي عرف به حزبنا في تاريخه . ان اول خطوة يجب ان تطالب بها هؤلاء الزملاء هي ادانة تصرفهم هذا باعتباره خطوة انقسامية بل انقساما فعليا . ومن المؤلم لنا جميعا ان يقدم عليه رفاق ساهموا معنا في بناء الحزب والحركة الثورية، ولكن تاريخهم بكل تضحياته لا يشفع لهم عندما يقدمون على الانقسام مهما ساقوا من المبررات . وليس امام اللجنة المركزية سوى ابعادهم شأن كل المنقسمين ، وتوضيح الموقف للحزب والجماهير دون مجاملة او تهادن ، ومواصلة التحضير المؤتمر الخامس حسب قرارات المؤتمر التداولي التي اجازتها اللجنة المركزية .

المخلص ،

محمد ابراهيم نقد

عضو الحزب الشيوعي السوداني .

٥ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ .

سير التحضير للمؤتمر الخامس

خلال الفترة منذ اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٧٠ ، الذي وافقت فيه على توصية المؤتمر التداولي بعقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي ؛ ناقش المكتب السياسي واللجنة المركزية سير التحضير .

لقد اصدر المكتب السياسي بيانا لمنظمات الحزب بتاريخ ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ بفتح الباب للزملاء ليتقدموا بمساهماتهم حول الاجندة ، ويعتبر ذلك البيان ان فترة التحضير (اي فترة الشهرين المقررة) تبدأ باليوم الذي تم فيه نشر اجندة المؤتمر الخاص التي وافقت عليها اللجنة المركزية وهو اليوم الثامن من سبتمبر (ايلول) الماضي .

واللجنة المركزية ترى ان المناقشة العامة حول القضايا الاساسية ـــ مشاكل

العمل القيادي والتعديلات في برنامج الحزب ولائحته حسب ما جاء في الاجندة ــ تبدا بصدور موجهات لها . ان بيان المكتب السياسي برغم انه اشار الى ان يتقدم الزمــلاء بمساهماتهم ومناقشاتهم للاجندة لم ينجح في ان يثير المناقشة العامة . بالاضافة الى انه في فترة الشهر ونصف الماضية ظل الحزب يواجه النشاط الانقسامي الذي تقــوده العناصر اليمينية في الحزب الشيء الذي تطلب توجيه جهود كبيرة لمحاربته .

وترى اللجنة المركزية ان التحضير للمؤتمر الخامس يبدا بعد ان تصدر الموجهــات للمناقشة العامة التي تفتح الباب لكي يشترك فيها اكبر عدد من كادر وعضوية الحزب ؛ وحتى تنعكس تلك المناقشة داخل المؤتمر الخامس .

وستصدر اللجنة المركزية هذه الموجهات في اسرع فرصة ممكنة .

٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني .

الباب الخامس

وثيقة : بيان اللجنة المركزية للحزب حول ميثاق طرابلس .

« الاتحاد الثلاثي » وقضية الوحدة العربية - نوفمبر - تشرين الأول ١٩٧٠

بعد ايام قلية من اعلان الرؤساء انور السادات ومعمر القذافي وجعفر النميري يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠ الاتفاق على قيام اتحاد ثلاثي يضم مصر وليبيا والسودان اصدر الحزب الشيوعي السوداني بيانا حدد فيه موقفه من هذا الاتحاد . وفي ما يأتي نص البيان الذي وضع في اجتماع للجنة المركزية في ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ ترأسه عبد الخالق محجوب .

« في مساء الاحد ٨ نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٧٠ اعلن السادة اللواء جعفر محمد نميري رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في جمهورية السودان الديمقراطية والرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية قيام اتحاد بين الدول الثلاث والاتفاق على خطة عملية لتحقيق ذلك الاتحاد تشتمل على انشاء قيادة ثلاثية ولجنة تخطيط عليا ومجلس للامن ولجنة متابعة ولجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة .

ولما كان هذا الاتفاق يتعلق بواحد من اكبر اهداف الثورة العربية التحررية ، ولما كان الحزب الشيوعي السوداني احد الفصائل الاساسية في هذه الثورة بمواقع نضاله داخل السودان وعلى النطاقين العربي والعالمي وتحملا منه لامانة المسؤولية حيال القضايا المصيرية التي تتعلق بمصالح أوسع اقسام شعبنا وحماية ثورته ومكتسباته الثورية ، فانه يرى لزاما عليه ان يعلن رايه بوضوح في ما اعلن من اتفاق وخطوات

ان لحزبنا مواقف واضحة ومحددة حيال قضية الوحدة العربية خاض بها نضالا متواصلا منذ تأسيسه وبصفة خاصة خلال السنوات التي اعقبت اعلان السودان جمهورية مستقلة وصاغها في أستنتاجات نظرية تضمنتها وثائقه وعلى راسها برنامجه الذي اقره مؤتمره الرابع في اكتوبر « تشرين الاول » ١٩٦٧ .

ان الحزب الشيوعي يرى ان وحدة الشعوب العربية بمحتواها التقدمي في النضال ضد الاستعمار القديم والحديث ومن اجل الاشتراكية حاجة موضوعية لها جذورها التاريخية ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد دلت التجارب المختلفة على ان الوحدة لا تفرض فرضا بل يمكن تحقيقها اذا اكتسبت الوضوح في حمايتها وتطويرها ، واذا اتت عن طريق الرغبة الشعبية المعبر عنها ديمقراطيا وبحرية .

والوحدة العربية يمكن ان تنجح عندما تتضح عواملها الموضوعية الضرورية لقيامها والمتمثلة في التحرر من كل اشكال السيطرة الاستعمارية قديمها وحديثها وفي الانجاز الشامل للثورة الديمقراطية التي تقضي على الطبقات الطفيلية صاحبة المصلحة في استمرار الانقسام القومي . وهذا منطلق بروليتاري امسي يعطي حركة الوحدة العربية محتواها التقدمي ويحررها من المفاهيم العاطفية والمتعصبة التي تروج لها وتتبناها الطبقات البرجوازية والرجعية ويقوي من حركة الطبقة العاملة العربية المناضلة من اجل الاشتراكية كما يقوي من حركة الطبقة العاملة العالمية المناهضة للاستعمار والاستغلال وقهر الشعوب .

والوحدة العربية من ناحية اخرى يمكن ان تتحقق اذا نضجت عواملها الذاتية وفي مقدمتها اتحاد القوى الثورية في داخل كل بلد عربي وعلى نطاق البلدان العربية. وهنا لا بد من اعتبار الخصائص المميزة لكل بلد ومؤسساته وتقاليده ، كما لا بد من نبذ الاتجاه البالغ الضرر والذي يسعى لفرض اشكال معينة من الوحدة او يتعصب لتجارب بعينها .

وفي طريق التحرر من النفوذ الاستعماري وتنمية قوى الثورة الاجتماعية يضع شعبنا وحزبنا مركزا خاصا للجمهورية العربية المتحدة . ان ارتباط بلادنا بالثورة العربية هو في المقام الاول ارتباط الثورة السودانية بالثورة في الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك فان الوحدة على اسس الحرية والتقدم والاشتراكية بين الشعب السوداني والشعب المصري هي طريق شعبنا للمساهمة في انجاز الوحدة العربية بمحتواها الجديد .

واعتمادا على هذه المفاهيم ، ظل الحزب الشيوعي السوداني يناضل في كل القضايا المشتركة بين الشعوب العربية من دعم لثورة الجزائر ودفاع عن الانظمة التقدمية العربية ورفع شعار وحدة قوى الثورة العربية وطرح لقضية الشعب الفلسطيني . الخ ... ويمكن القول ان النضال من اجل ارتباط شعبنا بالثورة العربية وبالدعوة الى الوحدة العربية بمفاهيمها الثورية التقدمية بادر به حزبنا ، وان هذه

من اجل ارتباط شعبنا بالثورة العربية الراية نتيجة لذلك قد تسلمتها في السودان بعد الاستقلال الجماهير الثورية .

ان بلادنا تدخل عمليا معترك حركة التحرر العربية وهذا يقتضي ان تنطلق من اعتبارا تواضحة .

ان تقارب السودان على النطاق الاممي مع الانظمة التقدمية العربية يجب ان يستهدف تطوير الثورة السودانية ونجاحها في البقاء وفي استكمال مهامها الديمقراطية بطريقة حاسمة .

ينبغي ان يضع هذا التقارب اعتبارا خاصا لوضع السودان الذي يتكون من قوميات عربية وزنجية وغيرها ، وان يساعد في توحيد بلادنا وفي نهوضها للقيام بدورها بين حركة التحرر الوطني الافريقية . وقد توصلنا عبر نضالنا المتنوع مع سائر اقسام الحركة الثورية في بلادنا الى صيغة سليمة لهذا الدور التاريخي المزدوج :

ا — ان خير ما يقدمه السودان للثورة العربية هو سودان موحد متحرر من النفوذ الاستعماري ، ومكتمل المقومات كقطر ثوري ديمقراطي .

ب — ان السودان يمكن ان يلعب دورا خاصا في ايجاد صيغة انسانية وثورية للتحالف بين حركة التحرر العربية والافريقية وتحطيم الحاجز النظري الذي فرضه الاستعماريون شمال الصحراء وجنوبها .

ان الحركة الثورية في بلادنا ليست لها عداوات وتعصبات ضد الحركات الثورية في البلدان العربية الاخرى من بعثيين وجزائريين وقوميين عرب . الخ .. ولذلك فان اي تقارب يدخله السودان ينبغي الا يكون في صورة محور يقام في وجه قوى تقدمية عربية اخرى .

ان وحدة كل القوى الثورية العربية وتلاحمها ، وتقارب كل الانظمة التقدمية وتلاحمها تستوجبه في الظروف الراهنة ضغوط الاستعمار حديثه وقديمه وكذلك ضغوط اعوانه لفرملة الثورة العربية وتصفيتها ، وتستوجبه ايضا مهمات النضال لتصفية الوجود الاسرائيلي والاستعماري في الارض العربية . ان الوحدة والتلاحم بين الانظمة التقدمية كلها يعدان أكثر الحاحا وذلك تعزيزا لصمودها ضد مخططات الثورة المضادة وضمانا لمواصلة تقدمها وانجازا لمهامها .

ان اصرارنا على تأكيد هذه المنطلقات والاعتبارات والتمسك بها يمليه حرصنا البالغ على ضرورة الاقتراب من قضية الوحدة ، وخاصة جوانبها العملية بعد دراسة متانية وذلك حتى لا تتعرض قضية الوحدة لانتكاسة اخرى .

ان اعداء الثورة متربصون ومن خلال ثغرة او نقطة ضعف يمكن أن يعيدوا نكسة النضال ١٩٦١ وما سبقها وصحبها وتلاها من معارك تصفوية بين الفصائل الثورية ومن استنزاف طاقات الثورة التي كان يمكن ان توجه ضد العدو ومن اجل التقدم .

واستنادا الى كل هذا فاننا اذ نعبر عن وجهة نظرنا بصراحة ووضوح تأمين في هذه القضية فانما تحوطا من الانتكاسة لمجموع نضال شيدناه في بلادنا بجهود مضنية وصبورة ، وشاركتنا في تشييده جماهير واسعة . نحن نرى ان الاتحاد بين السودان ومصر وليبيا طبيعي وممكن التحقيق اذا توافرت له العوامل التي ذكرناها . فهي بلدان متجاورة وتربطها علائق تاريخية قديمة . وتحالف هذه البلدان في صيغة سليمة يستطيع ان يدعم ثوراتها امام قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية وان يجمع امكاناتها للسير على طريق التقدم الاجتماعي كما يستطيع ان يدعم موقف الجمهورية

العربية المتحدة على خط المواجهة مع «اسرائيل» وان يهيء ظروفا افضل لتصفية مواقع النفوذ الاستعماري في كل الارض العربية .

ولكننا نعتقد ان الاتحاد الذي اعلن في القاهرة لا يكفل لهذه الاهداف ان تتحقق ويحتوي على عناصر تضر بقضية الوحدة العربية ضررا بليغا .

اولا ـ نحن نرى ان اعلان الاتحاد ، ذلك القرار الخطير البعيد الاثر على شعوب الدول الثلاث قد اتخذ دون استشارة اي من تلك الشعوب، ناهيك عن موافقتها وهذا في راينا خطأ جسيم يمكن ان يؤدي الى بلبلة الجماهير ، والى تقوية مراكز النشاط المعادي للثورة في بلادنا . فاستقلال بلادنا حديث ، وكان مرتبطا بالصراع ضد البرجوازية والاقطاع . وقد ترسبت عمليا بين اقسام واسعة من الجماهير مخاوف وتعصبات مختلفة في قضية العلاقات المصرية ـ السودانية . وليس هذا غريبا في بلد تشكل طبيعته من المنتج الصغير خلية التعصب القومي .

ونحن لا نذكر هذا الواقع استسلاما له . فالمشهود به ان الحزب الشيوعي والحركة الثورية ناضلا بلا هوادة في سبيل القضاء عليه ، ولكنهما ما استطاعا ان يؤثرا فكريا لصالح الوحدة العربية الا بين اقسام من الجماهير المتقدمة ، وينبغي

القول ان هذا الواقع لم يتغير بالدرجة التي يصبح معها السير في تطبيق الاتحاد امرا معبرا عن رغبة الشعب وهذا يؤكده الوجوم والسلبية التي قابل بها شعبنا اعلان الاتحاد .

وفي هذا الصدد ينبغي ان نذكر قولة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في خطابه مساء ٢٨ مايو (ايار) ١٩٧٠ في استاد الخرطوم :

« يجب علينا قبل ان نتخذ اي خطوة ان نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية . وهذا هو الدرس الذي اخذناه بعد انفصال الوحدة الرائدة سنة ١٩٥٨. يجب ان تكون الشعوب على وعي كامل بكل خطوة نتخذها ، وقد اتفقنا اليوم حين اجتمعنا نحن رؤساء الدول الثلاث على الا نأخذ اي خطوة قبل ان نناقشها شعبيا وجماهيريا في كل بلد من البلدان الثلاثة وبواسطة الجماهير » .

ثانيا ـ نحن نرى ان هذا القرار قد اتخذ قبل نضج العوامل اللازمة لانجاحه ، سواء منها العوامل الموضوعية (انجاز التحولات الاجتماعية الثورية) او الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية من داخل كل بلد . والكل يعلم أن ذلك كان السبب الاساسي والجوهري في فشل الوحدة بين مصر وسوريا ودفع الرئيس جمال عبد الناصر لاعلان قرارات يوليو (تموز) الاشتراكية .

ففي بلادنا ما زالت الثورة تخطو خطواتها الاولى لانجاز المهام الوطنية الديمقراطية ، وما زالت لاعداء الثورة برغم الضربات التي تلقوها ، مواقعهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وقوى الثورة لم تتحد بعد وهي في سبيل البحث عن صيغة لوحدتها .

وفي مصر ما زالت بعض قضايا الثورة الاساسية تنتظر الانجاز ، (على سبيل المثال : الاصلاح الزراعي الجذري لصالح الاغلبية الكبرى من الفلاحين الفقراء المعدمين ، وديمقراطية الحياة السياسية) . اما ليبيا فانها لم تتحرر حتى الان من قبضة الاستغلال الاستعماري المتمثل بصورة رئيسية في شركات البترول ، ولم تنضج بعد الاتجاهات الاجتماعية للثورة فيها ، مما يعكس المستوى المتخلف للحركة الثورية هناك .

ومن هذا يتضح ان هناك تفاوتا كبيرا وملحوظا في مستويات تطور الحركة الثورية وانجازاتها في البلدان الثلاثة ينعكس في :

ا ـ التحولات الاجتماعية الديمقراطية .

ب ـ تنظيم الجماهير . فبينما توجد في السودان حركة ديمقراطية منظمة اصيلة وعميقة الجذور ذات كيان مستقل مستمد من سند الجماهير ، لا نجد في ليبيا اية تنظيمات جماهيرية ، ونجد في مصر تنظيمات تسيطر عليها العناصر اليمينية والانتهازية التي يضعها على راس جهاز الدولة البيروقراطي .

ج ـ السياسة الخارجية .. فبينما استطاع السودان ان يخترق سياج الحياد بين المعسكرين بمفهومه القديم وان يقيم علاقات صداقة متينة وحقيقية مع المعسكر الاشتراكي ، الامر الذي يعكس اصالة الحركة الثورية السودانية والتي تبنت منذ وقت طويل مفهومها حول وجود السودان جزءا من المعسكر الثوري العالمي المناهض للاستعمار ، نجد ان السياسة الخارجية المصرية لا تزال لها تحفظات تثقل حركتها في هذا المضمار ، ونجد ايضا ان ليبيا لا تزال حتى الان اسيرة علاقات ما قبل الثورة وتحتفظ بعلاقاتها مع الولايات المتحدة والمانيا الغربية وتتحفظ في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وترفض الاعتراف بالمانيا الديمقراطية والصين الشعبية وبلدان اشتراكية اخرى .

(كتبت الوثيقة قبل اشهر من اعتراف ليبيا بالصين)

ثالثا ـ اننا نرى ان المنطلقات الفكرية وراء اتفاق القاهرة تمثل فرضا لايديولوجية معينة لا يمكن ان تعبر عن مجموع الحركة الثورية في بلادنا . فبرغم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للنظام التقدمي في مصر الا انه يعاني من نواقص وسلبيات خطيرة تتمثل في:

ـ عدم وجود حزب ثوري طليعي مسلح بالنظرية العلمية وقادر على تفهم قوانين تطور الثورة الاجتماعية وعلى تطبيقها في قيادة الثورة .

ـ ضعف التنظيم السياسي القائم (الاتحاد الاشتراكي) ، وفشله في تعبئة الجماهير حول قضايا الثورة ، وفقدانه الروح النضالية .

ج ـ طغيان جهاز الدولة البيروقراطي الذي شكل ويشكل عائقا دون انطلاق الثورة بحرمانه من مساهمة الجماهير بصورة فعالة في ادارة شؤون الحكم والانتاج ، وهو المسؤول عن اضعاف القدرة النضالية للنظام وتعريضه له للهزيمة في يونيو (حرب ٥ حزيران ١٩٦٧) .

د ـ يحتل موقعا حاسما في الجهاز البيروقراطي اقسامه المختصة بالامن والتي ظلت برغم ثورة ٢٣ يوليو جهازا معاديا للديمقراطية والتقدم داخل مصر وخارجها .

هـ ـ التعصب حيال الماركسية .

اننا نرى فرض هذه الايديولوجية سيشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة في بلادنا يؤدي الى تجميدها ويقعد بها عن الانجاز الشامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .

رابعا ـ اننا نرى اتفاق القاهرة كما قدم له من منطلقات فكرية ، يعبر عن اقامة محور له آفاقه وخطة عمله المميزة . وفي هذا الصدد ينبغي القول ان الحركة الثورية في بلادنا استطاعت ان تقوم بدور بارز واصيل داخل اطار الحركة الثورية العربية في التقريب بين فصائلها المختلفة وفي رفع شعار وحدتها ولذلك لم يكن غريبا ان تحظى بين هذه الحركة بتقدير عال وسط الفصائل الثورية في مختلف البلدان العربية . وهذا

رصيد ثمين يؤهل السودان الرسمي والشعبي لكيما يأخذ على عاتقه مهمة التقريب بين الانظمة التقدمية والجماهير الشعبية العربية .

ولكن وجود السودان طرفا في محور تتخذ اطرافه الاخرى موقفا معلنا ضد بعض النظم التقدمية العربية وضد بعض الفصائل الثورية العربية يؤدي الى عزلته عن تلك النظم والفصائل ويعوق المهمة الرئيسية والمقدمة في وجه التصعيد المستمر من جانب الصهيونية والامبريالية لعدوانها الاثم ، وهي تلاحم كل قوى الثورة العربية بلا استثنـــــــاء .

خامسا — برغم التباين بين ما نشر حول اتفاق الدول الثلاث في صحف القاهرة والخرطوم ، وبرغم غموض مهام اللجان المقترحة فاننا نلحظ ان صحيفة « الاهرام » مثلا ذكرت ان مهمة القيادة الثلاثية « تنسيق السياسة الخارجية للدول الثلاث وتنسيق سياستها الداخلية الخاصة بالتنظيمات الشعبية في كل منها » اننا نرى ان التنظيمات الشعبية في كل بلد تنبع من خصائصه وظروفه وتقاليده المميزة ، ولا يمكن ان يكون للتنسيق هنا اي معنى سوى التغول على هذه الخصائص والظروف والتقاليد وفرض صيغة واحدة تعمم على البلدان الثلاثة . وهذا في راينا يلحق ابلغ الضرر بكيان هذه التنظيمات وتطورها .

ونود ان نتعرض بصفة خاصة لما جاء في خطة العمل من انشاء مجلس للامن القومي . فبرغم ادراكنا لضرورة التنسيق في هذه الظروف بين الاجهزة العسكرية ، الا اننا لا بد ان نحذر من الطبيعة غير الديمقراطية لجهاز الدولة في مصر . كما لا بد أن ننبه الى ان التنسيق مع (اجهزة الامن) المصرية يضر بحركة الثورة في السودان والتي في امكانها ان تسير في طريق ديمقراطي يستند على الجماهير الواسعة دون الاعتماد على اجهزة القمع كما هو الحال في مصر .

وفي ضوء كل هذه الملاحظات ، فاننا نرى ان اعلان قيام الاتحاد بين البلـــدان الثلاثة ستترتب عليه نتائج ضارة بتطور الثورة في بلادنا وبمستقبل الوحدة العربيـــة فيهـــــا .

ان اتخاذ هذا القرار قبل استشارة الجماهير واخذ موافقتها وقبل نضوج العوامل الموضوعية والذاتية اللازمة لنجاحه يتجاهل دون مبرر دروس تجربة الوحدة المصرية — السورية والتي لخصها الرئيس الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والعديد من الثوريين العرب . بالاضافة الى سلبياتـــه الاخرى والتي عددناها فانه يتجاهل حقائق الوضع في بلادنا وفي وقت لم تصبح فيه الوحدة رغبـة شعبية وما زالت اغلبية الجماهير تنظر اليها بشك وحذر . اننا نرى ان هذا التجاهل يضع في يد اعداء الثورة الداخليين والخارجيين سلاحا يمكنهم ان يستخدموه لا لضرب الاتحاد وحسب وانمـا بالدرجة الاولى لضرب الثورة والنظام التقدمي القائم في بلادنا .

ونحن ما زلنا عند موقفنا من أن الشكل الامثل للعلاقة بين البلدان الثلاثة في الظروف الراهنـة هو التنسيق والتحالف في ما بينها في المجالات الاقتصادية والثقافية وفي حقل السياسة الخارجية . ان هذا التحالف يمكن ان يلبي احتياجات النضال لمواجهة اشكال الاستعمار المتمثلة في الضغـوط الاقتصادية والعسكرية والسياسية ولمواجهة التآمر الرجعي . كما يمكن ان يلبي احتياجات التعاون المثمر في حل قضايا التنمية والتطور الاجتماعي الديمقراطي في داخل كل بلد . ان هذا التحالف يمكن ان يتطور في المستقبل وبالتقارب المستمر الى اشكال مختلفة من الاتحاد السياسي ثم الى وحدة في المستقبل الاشتراكي لشعوب هذه البلدان .

ويعتمد النجاح في الدعم المضطرد لهذا التحالف السياسي وحل المشاكل الوطنية والقومية التـي

تنشأ خلال ممارسته على وحدة القوى الثورية وتزايد دورها في الحركة الشعبية ، تلك الوحدة التي تتحقق وتتعزز بالتطبيق السليم لمبادىء الديمقراطية الثورية والاعتراف بالدور المستقل للطبقة العاملة وبتنظيماتها الطبقية المستقلة وعلى رأسها حزبها الشيوعي ، وبالتخلي عن مواقف التحفظ ازاء الماركسية والتي تنزلق - كما في حالة القادة الليبيين - الى مواقع العداء للشيوعية . بتطبيق الديمقراطية الثورية يمكن قيام تحالف امتن بين القوى الثورية في كل بلد حسب ظروفه السياسية ومؤسساته الطبقية كأساس لوحدة هذه القوى على نطاق البلدان الثلاثة .

واستنادا الى كل ما قدمنا فاننا ندعو الى طرح موضوع الاتحاد بين البلدان الثلاثة للاستفتاء الشعبي بعد مناقشة جماهيرية واسعة وحرة . فهذا هو الطريق الوحيد للتعرف على رغبة الشعب ولضمان وحدته حول هذه القضية الحيوية ولتفويت الفرصة على الاستعمار والرجعية المتربصين بثورتنا .

اننا ندعو الجماهير الثورية الى التيقظ في هذه الظروف في وجه كل محاولة من جانب الرجعية والاستعمار لاثارة النعرات والتعصبات القومية الضيقة والتي ليست سوى ستار لمعاداتها للثورة وللسلطة التقدمية .

الحزب الشيوعي السوداني

١٣ - ١١ - ١٩٧٠

فهـــرســت

الباب الاول :

الحركة السياسية تواجه مهام ما بعد الاستقلال

الباب الثاني

القسم الثالث

الباب الاول

وثيقة : الخطاب الدوري رقم «١» من اللجنة المركزية لاعضاء الحزب بتاريخ ٢٥ مايو — ايار — ١٩٦٩

الباب الثاني

جزء من وثيقة الرفيق عبد الخالق محجوب المقدمة للمؤتمر التداولي لكادر الحزب عن خلفية موقف التيار الانتهازي اليميني الانقسامي، وتحديد الديمقراطيين الثوريين والازمة الثورية والعمل المسلح ، وطبيعة السلطة الانقلابية الجديدة — ١٩٧٠.

الباب الثالث

وثيقة المؤتمر التداولي لكادر الحزب — اغسطس — اب ١٩٧٠ الى تقدمي مصري — مطلع عام ١٩٧١

الباب الرابع

وثيقة اعمال اللجنة المركزية للحزب — دورة اكتوبر — تشرين الاول — ١٩٧٠

الباب الخامس

وثيقة : بيان اللجنة المركزية للحزب حول ميثاق طرابلس « الاتحاد الثلاثي » وقضية الوحدة العربية — نوفمبر — تشرين الثاني ١٩٧٠

« ان مهمة تجميع القوى ومراكمة الطاقات الثورية وتنظيم الجماهير واستقرار عمل الحزب وما يحيط بكل هذا من صعوبات ماثلة لا سبيل الى نكرانها او التقليل منها ، تضع امام الحزب الشيوعي السوداني تحديات كبرى وعميقة في جبهة العمل الفكري لتطور الثورة السودانية . لن يشفع لنا هنا اسلوب الإثارة العاجلة او نشاط محدود تقوم به لجان الحزب المتخصصة .. هذا التحدي يواجه عموم الحزب والقوى الديمقراطية . علينا ان لا نستهين بأي اجراء تتخذه السلطة في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وجهاز الدولة . جو المعارضة العام مهما تعاظم لن يخلق وحده البرنامج البديل ، ولن يقوي وحده عود الحركة الثورية . فالصراع الاجتماعي قد اكتسب اعماق وافاق جديدة ، ويتطلب مستويات جديدة في الفكر والقيادة واساليب العمل . وجماهير الطبقة العاملة والشعب اختزنت من التجارب والدروس الكثير ، وبنفس المستوى فهي تطلب من الحزب الشيوعي ان يتصدى لقيادة العمل الثوري وبناء التحالف الوطني الديمقراطي . الثقة بالشعب لا تعني التلقائية . والصراع في نهاية الامر تحكمه مصالح واهداف وافكار - اما انتصار لطريق التنمية الرأسمالية ، واما انتصار للطريق الوطني الديمقراطي. وهذا يعني في الجبهة الفكرية ما لخصه ف.أ. لينين : « اما ايديولوجية اشتراكية - اي شيوعية ، او ايديولوجية برجوازية ، فالانسانية لم تخلق ايديولوجية ثالثة ، واي اهمال او اضعاف او استرخاء في نشر الايديولوجية الاشتراكية وتطويرها يعني تقوية الايديولوجية البرجوازية » .

« علينا ان نأخذ انفسنا بالشدة في الجبهة الفكرية لتطوير تكتيكاتنا ، ولدينا فيها معين لا ينضب فيما تركه سكرتير عام حزبنا عبد الخالق من تراث ولنا في نشاطه الفكري الخصب مثال يحتذى . فقد كان دائما يضع الفكر الماركسي في موضع الهجوم حتى عندما تنحدر الحركة الثورية الى قاع التراجع والحذر وتحيط بها سحب الهزائم . لنواصل بنفس الامانة والاصرار هذا التقليد الثوري الاصيل في عمل حزبنا - القلب النابض لحركة الجماهير الوطنية الديمقراطية وهي تجمع صفوفها وتفرض ارادتها وتوسع ميدان نشاطها وتراكم طاقاتها للاطاحة بنظام الردة العميل » .

نوفمبر - ديسمبر ١٩٧١ سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني